

شرح ابن عقيل

قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري، الهمداني

المولود فى سنة ٦٩٨ والمتوفى فى سنة ٧٦٩ من الهجرة

على ألفيــة

الإمام الحجة الثبت : أبى عبد الله محمد جمال الدين بن مالك

المولود فى سنة ٦٠٠ والمتوفى فى سنة ٦٧٢ من الهجرة

« ما تحت أديم السماء »
« أنحى من ابن عقيل »
أبو حيان

ومعه كتاب

منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل

تأليف

محمد محيى الدين عبد الحميد
غفر الله تعالى له ولوالديه !

الجزء الثانى

الطبعة الشرعية الوحيدة
والمتعاقد عليها

الطبعة العشرون
رمضان ١٤٠٠ هـ ـ يوليو ١٩٨٠ م

نشر وتوزيع
دار التراث
القاهرة

دار مصر للطباعة
سعيد جودة السحار وشركاه

مقدمة الطبعة الثانية :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعوتِ بجَمِيلِ الصفات ، وصلى الله على سيدنا محمد أشرفِ الكائنات ، المبعوثِ بالهدى ودينِ الحق لِيُظْهِرَهُ على الدين كُلِّهِ ، وعلى آله وصحبه الذين نَصَبُوا أنفسهم للدفاع عن بَيْضَةِ الدين حتى رَفَعَ الله بهم مَنَارَهُ ، وأعلى كلمتهُ ، وجعله دِينَهُ للرضيّ ، وَطَرِيقَهُ المستقيم

وبعد ، فقد كان مما جَرَى به القضاء أنى كتبتُ منذ أربع سِنِينَ تعليقاتٍ على كتاب الخلاَصَة (الألفية) الذى صَنَّفه إمامُ النحاةِ ، أبو عبد الله جمالُ الدين محمدُ بنُ مالكٍ المولودُ بِجَيَّانَ سنةَ ستمائة من الهجرة ، والمتوفى فى دمشق سنة اثنتين وسبعين وستمائة ، وعلى شرحه الذى صَنَّفه قاضى القضاة بهاء الدين عبدُ الله بن عَقِيل ، المصرى ، الهاشمى ، المولود فى سنة ثمان وتسعين وستمائة ، والمتوفى فى سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة ، ولم يكن يَدُور بخَلَدِى — علم الله — أن تعليقاتى هذه ستحوز قبولَ القرَّاء ورضاهم ، وأنها سَتَحُلُّ من أنفسهم المحلَّ الذى حَلَّتْهُ ، بل كنت أقول فى نفسى : « إنه أثر يذكرنى به الإخوان والأبناء ، ولعله يجلب لى دعوة رجل صالح فأكون بذلك من الفائزين » .

ثم جرَت الأيام بغير ما كنت أرتقب ؛ فإذا الكتابُ يروق قُرَّاءهُ ، وينال منهم الإعجابَ كلَّ الإعجاب ، وإذا هم يطلبون إلىّ فى إلحاح أن أعيد طبعه ، ولم يكن قد مضى على ظهوره سنتان ، ولم أشأ أن أجيب هذه الرغبة إلا بعد أن أعيد النظر فيه ، فأصلح ما عسى أن يكون قد فَرَطَ مِنِّى ، أو أتمم بحثاً ، أو أُبْدِلَ عبارةً بعبارة أسْهَلَ منها وَأَدْنَى إلى القَصْدِ ، أو أضبط مثالاً أو كلمة غفلتُ عن

ضَبْطها ، أو ما أشْبَهَ ذلك من وُجُوهِ التحسين التى أستطيع أن أُكافىء بها هؤلاء الذين رَأَوْا فى عملى هذا ما يستحقُّ التشجيعَ والتنويه به والإشَادَةَ بذكره ، وما زالت العَوَائِقُ تدفعنى عن القيام بهذه الأمْنِيَّةِ الشريفةِ وَتَذُودُنِى عن العمل لتحقيقها ، حتى أَذِنَ الله تعالى ، فَسَنَحَتْ لى الفرصة ، فلم أتأخر عن اُهْتِبَالِهَا ، وعمدت إلى الكتاب ، فأعملْتُ فى تعليقاتى يَدَ الإصلاح والزيادة والتهذيب ، كما أعملت فى أصله يَدَ التصحيح وَالضَّبْطِ والتحرير ، وسيجد كل قارىء أثر ذلك واضحاً إن شاء الله .

والله — سبحانه وتعالى ! — المسئول أن يوفقنى إلى مَرْضَاتِهِ ، وأن يجعل عملى خالصاً لوجهه ، وأن يكتبنى ويكتبه عندهُ من المقبولين ، آمين .

كتبه المعتز بالله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

لا التى لِنَفْىِ الجِنْسِ

عَمَلَ إِنَّ اجْعَلْ لِلاَ فى نَكِرَهْ   مُفْرَدَةً جاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَهْ(١)

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء ، وهى « لا » التى لِنَفْىِ الجنس ، والمرادُ بها « لا » التى قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفى للجنس كلِّه .

وإنما قُلْتُ « التنصيص » احترازاً عن التى يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً ، نحو : « لاَ رَجُلٌ قائماً » ؛ فإنها ليست نصًّا فى نَفْىِ الجنسِ ؛ إذ يحتمل نفى الواحد ونفى الجنس ، فَبِتَقْدِيرِ إرادة نفى الجنس لايجوز « لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان » وبتقدير إرادة نفى الواحد يجوز « لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان » ، وأما « لا » هذه فهى لنفى الجنس ليس إلا ؛ فلا يجوز « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان » .

وهى تعمل عمل « إنَّ » ؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها ، وترفع الخبر خبراً لها ، ولافَرْقَ فى هذا العمل بين المفردَة — وهى التى لم تتكرر — نحو : « لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِمٌ » وبين المكررة ، نحو : « لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ »(٢) .

---

(١) « عمل » مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله « اجعل » الآتى ، وعمل مضاف و « إن » قصد لفظه : مضاف إليه « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « للا » جار ومجرور متعلق باجعل ، وهو المفعول الثانى لاجعل « فى نكره » جار ومجرور متعلق باجعل « مفردة » حال من الضمير المستتر فى « جاءتك » الآتى « جاءتك » جاء : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » والتاء للتأنيث ، والكاف مفعول به لجاء « أو » عاطفة « مكرره » معطوف على مفردة .

(٢) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة فعملها بعد استيفاء شروطها وهى مفردة واجب ، وعملها مكررة جائز .

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة[١] ؛ فلا تعمل فى المعرفة ، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل بنكرة ، كقولهم « قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها » فالتقدير : ولا مُسَمَّى بهذا الاسم لها[٢] ويدلُّ على أنه مُعامل مُعَامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك : « لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها » ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها ؛ فإن فُصِلَ بينهما ألغيت ، كقوله تعالى : (لا فيها غَوْلٌ) .

فَانْصِبْ بِهَا مُضَافاً ، أَوْ مُضَارِعَهْ
وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ[٣]

(١) الشروط التى يجب توافرها لإعمال « لا » عمل إن ستة ، وهى : أن تكون نافية ، وأن يكون المنفى بها الجنس ، وأن يكون النفى نصاً فى ذلك ، وألا يدخل عليها جار كما دخل عليها فى نحو قولهم : جئت بلا زاد ، وقولهم : غضبت من لا شىء ، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أى فاصل ولا خبرها ، وقد صرح الشارح هنا بشرطين وهما الخامس والسادس ، وأشار فى صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى ، وترك واحداً ، وهو ألا يدخل عليها جار .

(٢) هكذا أوله الشارح ، وليس تأويله بصحيح ؛ لأن المسمى بأبى حسن موجود وكثيرون ؛ فالنفى غير صادق .

وقد أوله العلماء بتأويلين آخرين .

أحدهما : أن الكلام على حذف مضاف ، والتقدير : ولا مثل أبى حسن لها . ومثل كلمة متوغلة فى الإبهام لا تتعرف بالإضافة ، ونفى المثل كناية عن نفى وجود أبى الحسن نفسه.

والثانى : أن يجعل « أبا حسن » عبارة عن اسم جنس وكأنه قد قيل : ولا فيصل لها ، وهذا مثل تأويلهم فى باب الاستعارة نحو « حاتم » بالمتناهى فى الجود ، ونحو « مادر » بالمتناهى فى البخل ، ونحو « يوسف » بالمتناهى فى الحسن . وضابطه : أن يؤول الاسم العلم بما اشتهر به من الوصف .

(٣) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بها » جار ومجرور متعلق بانصب «مضافا» مفعول به لا نصب « أو » عاطفة « مضارعه » مضارع بمعنى مشابه : معطوف على قوله « مضافا » ومضارع مضاف والهاء العائدة إلى قوله « مضافا » مضاف إليه « وبعد » ظرف متعلق بقوله « اذكر » الآتى ، وبعد مضاف ، =

وَرَكّبِ الْمُفْــــرَدَ فَاتِحاً : كَلاَ
حَــــوْلَ وَلاَ قُوَّةَ ، وَالثَّانِي اُجْعَلاَ(١)
مَرْفُوعاً ، أوْ مَنْصُوباً ، أوْ مُرَكَّباً ،
وَإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تَنْصِبــــاَ(٢)

= و « ذا » من « ذاك » اسم إشارة : مضاف إليه . والكاف حرف خطاب « الخبر » مفعول به لا ذكر الآتى « اذكر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « رافعه » رافع : حال من الضمير المستتر فى « اذكر » ورافع مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة الصفة لمعمولها ، وهى لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولذلك وقع هذا المضاف حالا .

(١) « وركب » الواو عاطفة ، ركب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « المفرد » مفعول به لركب « فاتحا » حال من الضمير المستتر فى « ركب » ومتعلقه محذوف ، والتقدير : فاتحاً له « كلا » الكاف جارة لقول محذوف على ما سبق غيره مرة ، ولا : نافية للجنس « حول » اسم لا ، مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها محذوف ، والتقدير : لا حول موجود « ولا » الواو عاطفة ، ولا : نافية للجنس أيضاً « قوة » اسمها ، وخبرها محذوف ، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة « والثانى » مفعول أول قدم على عامله ، وهو قوله اجعلا الآتى « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، أو هو فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب ، ونون التوكيد المنقلبة ألفا حرف لا محل له من الإعراب .

(٢) « مرفوعا » مفعول ثان لا جعل فى البيت السابق « أو منصوبا » أو : حرف عطف ، منصوبا : معطوف على مرفوع « أو مركباً » معطوف على قوله « مرفوعا » السابق « وإن » الواو عاطفة ، إنْ : شرطية « رفعت » رفع : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر فى محل جزم ، وتاء المخاطب فاعل « أولا » مفعول به لرفعت « لا » ناهية « تنصبا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل =

لا يخلو اسمُ « لا » [هذه] من ثلاثة أحوال ؛ الحال الأولُ : أن يكون مضافاً [نحو : « لا غُلَامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ »] . الحال الثانى : أن يكون مُضَارِعاً للمضاف ، أى مُشَابِها له ، والمراد به : كل اسم له تَعَلُّقٌ بما بعده : إمَّا بعملٍ ، نحو : « لا طَالِعاً جَبَلاً ظاهر ، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ » ، وإما بِعَطْفٍ نحو : « لا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ عِنْدَنَا » ويسمى المشبَّهُ بالمضاف : مُطَوَّلاً ، ومَمْطولا ، أى : ممدوداً . وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً ، كما مُثِّلَ ، والحال الثالث : أن يكون مفرداً ، والمرادُ به — هنا — ما ليس بمضاف ، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع ، وحكمه البناء على ما كان يُنْصَبُ به ؛ لتركُّبِهِ مع « لا » وصيرورته معها كالشىء الواحد ؛ فهو معها كخَمسَةَ عَشَرَ ، ولكنْ محلُّه النصبُ بلا ؛ لأنه اسم لها ؛ فالمفردُ الذى ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح ؛ لأن نصبه بالفتحة نحو : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا بالله » والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنصَبَانِ به — وهو الياء — نحو : « لا مُسْلِمَيْنِ لك ، ولا مُسْلِمِينَ » فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مبنيان ؛ لتركبهما مع « لا » كما بنى « رجل » [لتركبِهِ] معها .

وذهب الكوفيون والزَّجّاجُ إلى أنَّ « رجل » فى قولك : « لا رَجُلَ » معرب ، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ ، لا فتحة بناء ، وذهب المبرد إلى أن « مُسْلِمَيْنِ » و « مُسْلِمِينَ » معربان[1] .

= الوقف فى محل جزم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذف منها الفاء ضرورة ، وكان حقه أن يقول : وإن رفعت أولا فلا تنصبا .

(١) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم « لا » إذا كان مثنى أو مجموعا جمع مذكر سالما فهو معرب منصوب بالياء ، وليس مبنيا كما ذهب إليه جمهور النحاة ، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء ، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه =

وأما جمعُ المؤنثِ السالمِ فقال قوم : مبنىٌّ على ما كان ينصب به – وهو الكسر – فتقول : « لا مُسْلِمَاتِ لك » بكسر التاء ، ومنه قولُهُ :

١٠٩ – إنَّ الشَّبَابَ الَّذِى مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشِّيبِ

= بالحرف فى وجه من وجوه الشبه التى تقدم بيانها : ألا يعارض هذا الشبه شىء من خصوصيات الأسماء .

والجواب على هذه الشبهة من وجهين : أولهما – وهو وجه عقلى – أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح فى بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيا ، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجوداً فى الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضى شبهه بالحرف – من بعد ذلك – فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه ، ونحن ندعى أن الاسم كان مثنى أو مجموعا ، ثم دخلت عليه لا فتركب معها تركب خمسة عشر ، فوجد سبب البناء طارئا على ما هو من خصائص الاسم ، الثانى – وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد – أن المبرد نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم لا المجموع جمع تكسير، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم وهو الجمع ؛ كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنى أو المجموع جمع المذكر السالم على ما يرفع به ، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء .

١٠٩ – البيت لسلامة بن جندل السعدى ، من قصيدة له مستجادة ، وأولها قوله :

أَوْدَى الشَّبَابُ حَمِيداً ذُو التَّعَاجِيبِ أَوْدَى ، وذلكَ شَأْوٌ غَيْرُ مَطْلُوبِ
وَلّى حَثِيثاً ، وذَاكَ الشَّيْبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كَانَ يُدْرِكُه رَكْضُ الْيَعَاقِيبِ

اللغة : « أودى » ذهب وفنى ، وكرر هذه الكلمة تأكيداً لمضمونها ؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسر والتحزن على ذهاب شبابه « حميداً » محمودا « التعاجيب » جمع العجب ، وهو جمع لمفرد غير مفرده المستعمل ، وهو المعبر عنه بأنه لا واحد له من لفظه ، ويروى فى مكانه « الأعاجيب » وهو جمع أعجوبة ، وهى الأمر الذى يتعجب منه « شأو » هو الشوط « حثيثا » سريعا « اليعاقيب » جمع يعقوب ، وهو ذكر الحجل « مجد عواقبه » المراد أن نهايته محمودة « الشيب » بكسر الشين – جمع أشيب – وهو الذى ابيض شعره ، وروى صدر البيت المستشهد به هكذا :

* أَوْدَى الشَّبَابُ الذى مَجْدٌ ... إلخ *

وأجاز بعضُهم الفتحَ ، نحو : « لا مسلمات لك »[(١)] .

= الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الشباب » اسم إن « الذى » اسم موصول : نعت للشباب « مجد » يجوز أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقدير : هو مجد ، وعواقبه — على هذا — نائب فاعل مجد ؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه ، ويجوز أن يكون « مجد » خبراً مقدما ، و « عواقبه » مبتدأ مؤخرا ، وجاز الإخبار بالمفرد — وهو مجد — عن الجمع — وهو عواقب — لأن الخبر مصدر ، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد ؛ لأنه لا يثنى ولا يجمع ، وعلى كل حال فجملة « مجد عواقبه » — سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر — لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وهو الذى « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله نلذ الآتى « نلذ » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « ولا » نافية للجنس « لذات » اسم لا ، مبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم فى محل نصب « للشيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » .

الشاهد فيه : قوله « ولا لذات للشيب » حيث جاء اسم لا — وهو لذات — جمع مؤنث سالما ، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة ، كما كان ينصب بها لو أنه معرب .

(١) اعلم أن للعلماء فى اسم « لا » إذا كان جمع مؤنث سالما أربعة مذاهب :

الأول : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين ، وهذا مذهب جمهرة النحاة .

الثانى : أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه ، وهذا مذهب صححه ابن مالك صاحب الألفية ، وجزم به فى بعض كتبه ، ونقله عن قوم ، وحجتهم فى عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة ، وهو لا ينافى البناء ، فلا يحذف .

الثالث : أنه مبنى على الفتح ، وهذا مذهب المازنى والفارسى ، ورجحه ابن هشام فى المغنى والمحقق الرضى فى شرح الكافية وابن مالك فى بعض كتبه .

الرابع : أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة ، والبناء على الفتح .

وزعم كل شراح الألفية أن بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعاً ، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه ، ويؤخذ =

وقولُ المصنفِ : « وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ » معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم « لا » مرفوعاً ، والرافعُ له « لا » عند المصنف وجماعةٍ [وعند سيبويه الرافعُ له لا] إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف ، وإن كان الاسمُ مفرداً فاختلف فى رافع الخبر ؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ « لا » وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ ، لأن مذهبه أن « لا » واسمَهَا المفردَ فى موضع رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل « لا » عنده فى هذه الصورة إلا فى الاسم ، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ « لا » فتكون « لا » عاملة فى الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به .

وأشار بقوله : « والثانى اجعلا » إلى أنه إذا أتى بعد « لا » والاسْمِ الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت « لا » نحو : « لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا باللهِ » يجوز فيهما خمسةُ أوْجُهٍ ، وذلك لأن المعطوف عليه : إما أن يُبْنَى مع « لا » على الفتح ، أو يُنْصَبَ ، أو يُرْفَعَ .

فإن بنى معها على الفتح جاز فى الثانى ثلاثة أوجه :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركبه مع « لا » الثانية ، وتكون [لا] الثانية عامِلَةً عملَ إنَّ ، نَحْوُ : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا باللهِ »[1] .

= من كلام ابن الأنبارى أن بيت سلامة يروى بالفتح دون الكسر ؛ فيكون تأييداً لمذهب المازنى ومن معه ؛ ولكنا لا نستطيع أن نرد رواية الكسر بمجرد كون ابن الأنبارى لم يحفظها .

(١) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عمرو وابن كثير فى قوله سبحانه : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) بفتح بيع وخلة وشفاعة ، و « لا » فى المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن ، والاسم المفتوح بعدها اسمها مبنى على الفتح فى محل نصب ، وخبرها — فيما عدا الأول — محذوف لدلالة ما قبله عليه .

ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه فى شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق) :

نَحْنُ بَنُو خُوَيْلِدٍ صُرَاحَا لاَ كَذِبَ الْيَوْمَ وَلاَ مُزَاحَا

الثانى : النصبُ عطفاً على محلِّ اسم « لا » وتكون « لا » الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف ، نحو : « لا حَوْلَ وَلاَ قُوَّةً إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١٠ — لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

---

١١٠ — البيت لأنس بن العباس بن مرداس ، وقيل : بل هو لأبى عامر جد العباس ابن مرداس ، ويروى عجز البيت كما رواه الشارح العلامة من كلمة عينية ، وبعده :

كَالثَّوْبِ إذْ أنْهَجَ فِيهِ الْبِلَى أعْيَا عَلَى ذِى الْحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو على القالى صدر هذا البيت مع عجز آخر ، وهو :

* اتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاتِقِ *

من كلمة قافية ، وقبله :

لاصُلْحَ بَيْنِى — فَاعْلَمُوهُ — وَلاَ بَيْنَكُمُ ، مَا حَمَلَتْ عَاتِقِى
سَيْفِى ، وَمَا كُنَّا بِنَجْدٍ ، وَمَا قَرْقَرَ قُمْرُ الْوَادِ بالشَّاهِقِ

اللغة : « خلة » بضم الخاء وتشديد اللام — هى الصداقة ، وقد تطلق الخلة على الصديق نفسه ، كما فى قول رجل من بنى عبد القيس ، وهو أحد شعراء الحماسة :

ألاَ أبْلِغَا خُلَّتِى رَاشِداً وَصِنْوِى قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

« الراقع » ومثله « الراتق » الذى يصلح موضع الفساد من الثوب « أنهج » أخذ فى البلى « أعيا » صعب ، وشق ، واشتد « العاتق » موضع الرداء من المنكب « قرقر قمر » قرقر : صوت ، وصاح ، و « قمر » يجوز أن يكون جمع أقمر ؛ فوزانه وزان أحمر وحمر وأصفر وصفر ، ويجوز أن يكون جمع قمرى ، كروم فى جمع رومى « الشاهق » الجبل المرتفع .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « نسب » اسمها ، مبنى على الفتح فى محل نصب « اليوم » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا « ولا » الواو عاطفة ، ولا ، زائدة لتأكيد النفى « خلة » معطوف على نسب ، بالنظر إلى محل اسم « لا » الذى هو النصب « اتسع » فعل ماض « الخرق » فاعل لاتسع « على الراقع » جار ومجرور متعلق بقوله « اتسع » . =

الثالث : الرفع ، وفيه ثلاثة أوْجُهٍ : الأول : أن يكون معطوفاً على محل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وحينئذٍ تكون « لا » زائدة ، الثانى : أن تكون « لا » الثانيةُ عملت عَمَلَ « ليس » ، الثالث : أن يكون مرفوعا بالابتداء ، وليس للاعمالْ فيه ، وذلك نحو : « لا حَوْلَ وَلا قُوَّةٌ إلا باللهِ » ومنه قولُه :

١١١ — هٰذَا — لَعمْرُكُمْ — الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ
لا أُمَّ لِي — إنْ كَانَ ذَاكَ — وَلاَ أَبُ

= الشاهد فيه : قوله « ولا خلة » حيث نصب على تقدير أن تكون « لا » زائدة للتأكيد ، ويكون « خلة » معطوفا بالواو على محل اسم « لا » — وهو قوله « نسب » — عطف مفرد على مفرد ، وهذا هو الذى حمله الشارح — تبعاً لجمهور النحاة — عليه .

وقال يونس بن حبيب : إن « خلة » مبنى على الفتح فى محل نصب ، وذكر أنه نونه للضرورة ، وبناؤه على الفتح عنده على أن « لا » الثانية عاملة عمل « إن » مثل الأولى ، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى ، والتقدير « ولا خلة اليوم » والواو قد عطفت جملة « لا » الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها ، وهو كلام لا متمسك له ، بل يجب ألا يحمل عليه الكلام ؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه ، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة .

وقال الزمخشرى فى مفصله : إن « خلة » منصوب بفعل مضمر ، وليس معطوفا على لفظ اسم لا ، ولا على محله ، والتقدير عنده : لا نسب اليوم ولا تذكر خلة .

وهو تكلف لا مقتضى له ، ويلزم عليه عطف الجملة الفعلية على الجملة الاسمية ، والأفضل فى العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها فى الفعلية والاسمية ونحوهما .

١١١ — اختلف العلماء فى نسبة هذا البيت اختلافا كثيرا ، فقيل: هو لرجل من مذحج ، وكذلك نسبوه فى كتاب سيبويه ، وقال أبو رياش : هو لهمام بن مرة أخى جساس بن مرة قاتل كليب ، وقال ابن الأعرابى : هو لرجل من بنى عبد مناف ، وقال الحاتمى : هو لابن أحمر ، وقال الأصفهانى : هو لضمرة بن ضمرة ، وقال بعضهم : إنه من الشعر القديم جداً ، ولا يعرف له قائل . =

. . . .

= اللغة : « هذا لعمركم » العمر — بفتح فسكون — الحياة ، وقد فصل بين المبتدأ الذى هو اسم الإشارة وخبره ، بجملة القسم — وهى قوله « لعمركم » مع خبره المحذوف — ويروى « هذا وجدكم » والجد : الحظ والبخت . وهو أيضاً أبو الأب « الصغار » بزنة سحاب — الذل ، والمهانة . والحقارة « بعينه » يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة ، وكأنه قد قال : هذا الصغار عينه ، ولا داعى لذلك .

الإعراب : « هذا » اسم إشارة مبتدأ « لعمركم » اللام لام الابتداء . وعمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا . والتقدير : لعمركم قسمى . وعمر مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب « الصغار » خبر المبتدأ الذى هو اسم الإشارة « بعينه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال . وقيل : الباء زائدة . وعليه يكون قوله عين تأكيدا للصغار ، وعين مضاف والهاء مضاف إليه « لا » نافية للجنس « أم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، مبنى على الفتح فى محل جزم « ذاك » ذا : اسم كان ، وخبرها محذوف ، والتقدير : إن كان ذاك محموداً ، أو نحوه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « أب » بالرفع — معطوف على محل لا واسمها ؛ فإنهما فى موضع رفع بالابتداء عند سيبويه ، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الشاهد فيه : قوله « ولا أب » حيث جاء مرفوعاً على واحد من ثلاثة أوجه : إما على أن يكون معطوفاً على محل « لا » مع اسمها كما ذكرناه فى الإعراب ، أو على أن « لا » الثانية عاملة عمل ليس ، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها وخبرها محذوف ، وإما على أن « لا » الثانية ليست عاملة أصلا ، بل هى زائدة ، ويكون « أب » مبتدأ خبره محذوف ، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة . ومثله قول جرير بن عطية :

بِأَىِّ بَلاَءٍ يا نُمَيْرُ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذنَابَى ، لاَ يَدَيْنِ وَلا صَدْرُ ؟

وقد ورد على غرار ذلك قول المتنبى :

لا خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهاَ وَلاَ مالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعِدِ الحالُ

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز فى المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة — أعنى البناء ، والرفع ، والنصب — نحو : لا غُلاَمَ رَجُلٍ ولا امرأةَ ، ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً .

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه جاز فى الثانى وجهان ؛ الأول البناء على الفتح ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةَ ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ » ومنه قوله :

١١٢ — فَلاَ لَغْوٌ وَلا تأْثِيمَ فيها وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

---

١١٢ — البيت لأمية بن أبى الصلت ، ولكن الشارح — كغيره من النحاة — قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها ، وصواب إنشاد البيتين هكذا :

وَلاَ لغوٌ وَلا تَأْثِيمَ فِيهَا وَلا حَيْنٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وفيهَا لحمُ سَاهِرَةٍ وَبَحْرٍ وَمَا فاهُوا بِهِ أَبَدًا مُقِيمُ

اللغة : « لغو » أى : قول باطل ، ومالا يعتد به من الكلام « تأثيم » هو مصدر أثمته — بتشديد الثاء — بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له : يا آثم ، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضاً إلى الإثم ؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه « حين » هلاك وفناء « مليم » بضم الميم — وهو الذى يفعل ما يلام عليه « ساهرة » هى وجه الأرض ، يريد أن فى الجنة لحم حيوان البر .

الإعراب : « فلا » نافية ملغاة « لغو » مبتدأ ، مرفوع بالضمة الظاهرة « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية للجنس تعمل عمل إن « تأثيم » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر لا هذا ، ويجوز عكس ذلك على ضعف فيه ، فيكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف خبر المبتدأ ، ويكون خبر لا هو المحذوف ، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة لا مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر « وما » اسم موصول مبتدأ « فاهوا » فعل وفاعل ، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صله الموصول « به » جار ومجرور متعلق بفاهوا « أبداً » منصوب على الظرفية ، ناصبه فاهوا أو مقيم « مقيم » خبر المبتدأ .

ويجوز أن تكون لا الأولى نافية عاملة عمل ليس ، ولغو : اسمها ، وخبرها محذوف يدل عليه خبر لا الثانية العاملة عمل إن ، أو خبر لا الأولى هو المذكور بعد ...

والثانى : الرفع ، نحو : « لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ[1] » .

ولا يجوز النصب للثانى ؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على [محل] اسم « لا » و « لا » هنا ليست بناصبة ؛ فيسقطُ النَّصْبُ ، ولهذا قال المصنف : « وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا » .

* * *

ومُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلِي فَافْتَحْ ، أوِ انْصِبَنْ ، أوِ ارْفَعْ ، تَعْدِلِ[2]

= الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى ، وتكون الواو قد عطفت جملة لا الثانية العاملة عمل إن على جملة الأولى العاملة عمل ليس ، ولكن الوجه الثانى من وجهى الخبر ضعيف ؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « فلا لغو ولا تأثيم » حيث ألغى لا الأولى ، أو أعملها عمل ليس ، فرفع الاسم بعدها ، وأعمل « لا » الثانية عمل « إن » على ما بيناه فى إعراب البيت .

ومثل هـذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائى ، وهو الشاهد رقم ١٤٦ الآتى فى باب الفاعل :

فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أرْضَ أبْقَلَ إبْقَالَهَا

الرواية فيه برفع « مزنة » بالضمة الظاهرة وبفتح « أرض » والقول فيهما كالقول فى « لا لغو ولا تأثيم » .

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى : (لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة) برفع الثلاثة فى قراءة غير أبى عمرو وابن كثير ، وقول عبيد بن حصين الراعى :

وَمَا هَجَرْتُكِ حَتَّى قُلْتِ مُعْلِنَةً : لا نَاقَةٌ لِيَ فى هٰذَا وَلاَ جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطيب المتنبى فى قوله :

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أهْلٌ وَلاَ وَطَنٌ وَلاَ نَدِيمٌ وَلاَ كَأسٌ وَلاَ سَكَنُ ؟

(٢) « ومفرداً نعتاً » يجوز أن يكون مفرداً مفعولا مقدما تنازعه العوامل الثلاثة =

إذا كان اسمُ « لا » مبنيًّا ، ونُعِتَ بمفرد يليه — أى لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل — جاز فى النعت ثلاثةُ أَوْجُهٍ :

الأول : البناء على الفتح ؛ لتركُّبِهِ مع اسم « لا » ، نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفَ » .

الثانى : النصبُ ، مراعاةً لمحل اسم « لا » نحو : « لا رَجُلَ ظَرِيفاً » .

الثالث : الرَّفْعُ ، مراعاةً لمحل « لا » واسمها ؛ لأنهما فى موضع رفع عند سيبويه كما تقدم ، نحو : «لا رَجُلَ ظريفٌ » .

* * *

وَغَيْرَ مَا يَلِي ، وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ
لا تَبْنِ ، وَانْصِبْهُ ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ(١)

= الآتية ، ويكون «نعتاً» بدلا منه ، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالا من نعتاً ، وجاز مجىء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف ، ويكون نعتاً مفعولا تنازعه العوامل الثلاثة «لمبنى» جار ومجرور متعلق بقوله نعتاً ، أو بمحذوف صفة له «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت ، والجملة فى محل نصب صفة لقوله نعتاً «فافتح» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، «أو» عاطفة «انصبن» فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب «أو» حرف عطف «ارفع» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «تعدل» فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى .

(١) «وغير» مفعول مقدم على عامله ، وهو قوله : «لا تبن» الآتى ، وغير مضاف و «ما» اسم موصول : مضاف إليه «يلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما «وغير» الواو عاطفة ، غير : معطوف على غير السابقة ، وغير مضاف ، و «المفرد» مضاف إليه «لا» =

تقدَّمَ فى البيت الذى قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، وولِيَهُ النعتُ ، جاز فى النعت ثلاثة أوْجُهٍ ، وذكر فى هذا البيتِ أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِل بينهما بفاصل ، لم يجز بناءُ النعت ؛ فلا تقول « لا رجُلَ فِيهَا ظريفَ » ببناء ظريف ، بل يتعين رَفْعُهُ ، نحو : « لا رجُلَ فيها ظريفٌ » أو نصبه ، نحو : « لا رجلَ فيها ظريفاً » وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز — عند عدم الفصل — لتركب النعت مع الاسم ، ومع الفصل لا يمكن التركيبُ ، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ ، نحو : « لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً » ولا فرق — فى امتناع البناء على الفتح فى النعت عند الفَصْلِ — بين أن يكون المنعوت مفرداً ، كما مثل ، أو غيرَ مفردٍ .

وأشار بقوله : « وغير المفرد » إلى أنه إن كان النعت غير مفرد — كالمضاف والمشبه بالمضاف — تَعَيَّنَ رَفْعُهُ أو نصبه ؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح ، ولا فرق فى ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد ، ولا بين أن يُفصَل بينه وبين النعت أو لا يفصل ؛ وذلك نحو : « لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها ، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بِرٍّ » .

وحاصِلُ ما فى البيتين : أنه إن كان النعت مفرداً ، والمنعوت مفرداً ، ولم يُفصَلْ بينهما ، جاز فى النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ظريفَ ، وظريفاً ، وظريفٌ » وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب ، ولا يجوز البناء .

* * *

= ناهية « تبن » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانصبه » الواو عاطفة ، انصب : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « لا » نصب « أو » عاطفة « الرفع » مفعول به مقدم لا قصد « اقصد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ « لاَ » اُحْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِى الْفَصْلِ انْتَمَى(١)

تَقَدَّمَ أنه إذا عُطِفَ على اسم « لا » نكرةٌ مفردة ، وتكررت « لا » يجوز فى المعطوف ثَلاَثَةُ أوْجُهٍ : الرفع ، والنصب ، والبناء على الفتح ، نحو : « لاَ رَجُلَ ولا امرأةٌ ، ولا امرأةً ، ولا امرأةَ » وذكر فى هذا البيت أنه إذا لم تتكرر « لا » يجوز فى المعطوف ما جاز فى النعت المفصول ، وقد تقدم [فى البيت الذى قبله] أنه يجوز فيه : الرفع ، والنصب(٢) ، ولا يجوز فيه البناء على الفتح ؛ فتقول : « لا رَجُلَ

---

(١) « والعطف » مبتدأ « إن » شرطية « لم » حرف نفى وجزم وقلب « تتكرر » فعل مضارع مجزوم بلم « لا » قصد لفظه : فاعل تتكرر ، والجملة فعل الشرط « احكما » فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف ، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط ، وحذفت منه الفاء ضرورة ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، بما » جاران ومجروران يتعلقان باحكم ، وما : اسم موصول « للنعت » جار ومجرور متعلق بقوله انتمى الآتى « ذى » نعت للنعت ، وذى مضاف ، و « الفصل » مضاف إليه « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على « ما » الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول .

وحاصل البيت : والعطف إن لم تتكرر لا فاحكم له بالحكم الذى انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته ، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب .

(٢) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بنى عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك :

فَلاَ أبَ وَابْناً مِثْلُ مَرْوَانَ وَابْنِهِ إذَا هُوَ بِالْمَجْدِ ارْتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف « ابنا » على اسم لا الذى هو « أب » وأتى بالمعطوف =

وامرأةٌ ، وامرأةً » ولا يجوز البناء على الفتح ، وحَكَى الأخْفَشُ « لا رَجُلَ وامرأةَ » بالبناء على الفتح ، على تقدير تكرر « لا » فكأنه قال : « لا رَجُلَ ولا امرأةَ » ثم حذفت « لا » .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواء تكررت « لا » نحو : « لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ » أو لم تتكرر ، نحو : « لاَ رَجُلَ وَغُلاَمَ أمْرَأَةٍ »(١) .

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً ؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ ، على كل حالٍ ، نحو : « لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها » ، أو « لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها » .

* * *

وَأَعْطِ « لاَ » مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ   مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاُسْتِفْهَامِ(٢)

= منصوباً ، وقد كان يجوز له أن يأتى به مرفوعاً بالعطف على محل « لا » مع اسمها ؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه ، كما تقدم ذكره مراراً .

(١) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا ، وحكم نعته ، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه . وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم لا ، وإما أن يكون معرفة ؛ فإذا كان البدل نكرة جاز فيه الرفع والنصب ؛ فتقول : لا أحد رجلا وامرأة فيها ، وتقول : لا أحد رجل وامرأة فيها ، وإن كان البدل معرفة لم يجز فيه إلا الرفع ، فتقول : لا أحد زيد وعمرو فيها .

وأما التوكيد فلا يأتى منه المعنوى ، لأن ألفاظه معارف ، واسم « لا » نكرة ، ولا تؤكد النكرة توكيداً معنوياً على ما ستعرف فى باب التوكيد إن شاء الله .

(٢) « وأعط » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « لا » قصد لفظه : مفعول أول لأعط « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ، ومع مضاف ، و « همزة » مضاف إليه ، وهمزة مضاف ، و « استفهام » مضاف إليه « ما » =

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على « لا » النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل ، وسائرِ الأحكام التى سبق ذِكْرُهَا ؛ فتقول : « ألا رَجُلَ قَائِمٌ ، وألا غُلامَ رَجُلٍ قَائِم ، وألا طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِر » وَحُكْمُ المعطوف والصفة — بعد دخول همزة الاستفهام — كحكمها قبل دخولها .

هكذا أطلَقَ المصنفُ — رحمه الله تعالى ! — هنا ، وفى كل ذلك تفصيل .

رأى ابن مالك

وهو : أنه إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفى ؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ ، من أنه يبقى عملُها وجميعُ ما تقدم ذكره من أحكام العطفِ ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء .

فمثالُ التوبيخ قولُكَ : « ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ ؟ » ومنه قولُه :

١١٣ — ألاَ ارْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ ؟

= اسم موصول : مفعول ثان لأعط « تستحق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على « لا » ومفعوله ضمير محذوف يعود على « ما » الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من « لا » ودون مضاف و « الاستفهام » مضاف إليه .

وحاصل البيت : وأعط « لا » النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذى كانت « لا » هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام .

١١٣ — هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به — فيما بين أيدينا من المراجع — إلى قائل معين .

اللغة : «ارعواء» أى : انتهاء ، وانكفاف ، وانزجار ، وهو مصدر ارعوى يرعوى : أى كف عن الأمر وتركه « آذنت » أعلمت « ولت » أدبرت « مشيب » شيخوخة وكبر « هرم » فناء القوة وذهاب للفتاء ودواعى الصبوة . =

ومثالُ الاستفهام عن النفى قولُكَ : « ألا رجُلَ قائم ؟ » ومنه قوله :

١١٤ — ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد ؟ إذَا أُلاَقِى الَّذِى لاقَاهُ أمْثَالِى

= المعنى : أفما يكف عن المقابح ويدع دواعى النزق والطيش هذا الذى فارقه الشباب وأعلمته الأيام أن جسمه قد أخذ فى الاعتلال ، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال ؟!

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس ، وقصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار « ارعواء » اسم لا « لمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » ومن : اسم موصول « ولت » ولى : فعله ماض ، والتاء تاء التأنيث « شبيبته » شبيبة : فاعل ولت ، وشبيبة مضاف والضمير مضاف إليه ، والجملة من ولت وفاعله لامحل لها صلة الموصول « وآذنت » الواو عاطفة ، آذن : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى شبيبة « بمشيب » جار ومجرور متعلق بآذنت « بعده » بعد : ظرف زمان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل جر صفة لمشيب .

الشاهد فيه : قوله « ألا ارعواء » حيث أبقى للا النافية عملها الذى تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها ؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار .

١١٤ — نسب هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ويروى فى صدره اسمها هكذا :

* ألاَ اصْطِبَارَ لِلَيْلَى أمْ لَهَا جَلَدٌ *

اللغة : « اصطبار » تصبر ، وتجلد ، وسلوان ، واحتمال « لاقاه أمثالى » كناية عن الموت .

المعنى : ليت شعرى — إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالى من الموت — أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلدها وصبرها ؟ .

الإعراب : « ألا » الهمزة للاستفهام ، ولا : نافية للجنس « اصطبار » اسم « لا » مبنى على الفتح فى محل نصب « لسلمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر « لا » =

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنِّى : فمذهبُ المازنىِّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من الأحكامِ، وعليه يَتَمَشَّى إطْلاَقُ المصنف ، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها فى الاسم ، ولا يجوز إلغاؤها ، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء .

ومن استعمالها للتمنِّى قولُهم : « ألاَ ماءَ ماءً بارداً » وقولُ الشاعر :

١١٥ — ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ
فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلاَتِ

* * *

= « أم » عاطفة « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « جلد » مبتدأ مؤخر . والجملة معطوفه على جملة « لا » واسمها وخبرها « إذا » ظرفية « ألاقى » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « الذى » اسم موصول : مفعول به لألاقى « لاقاه » لاقى : فعل ماض ، والهاء مفعول به للاقى تقدم على فاعله « أمثالى » أمثال : فاعل لاقى ، وأمثال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « ألا اصطبار » حيث عامل « لا » بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها ، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام ، ومن « لا » النفى ؛ فيكون معنى الحرفين معاً الاستفهام عن النفى ، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشلوبين من أن الاستفهام عن النفى لا يقع ، وكون الحرفين معا دالين على الاستفهام عن النفى فى هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد ؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل : أينتفى عن محبوبته الصبر إذا مات ، فتجزع عليه ، أم يكون لها جلد وتصبر ؟

١١٥ — احتج بهذا البيت جماعة من النحاة ، ولم ينسبه أحد منهم — فيما نعلم — إلى قائل معين ،

اللغة : « ولى » أدبر ، وذهب « فيرأب » يجبر ويصلح « أثأت » فتقت ، وصدعت =

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ (١)

= وشعبت ، وأفسدت ، تقول : رأب فلان الصدع ، ورأب فلان الإناء ؛ إذا أصلح ما فسد منهما ، وقال الشاعر :

يَرْأَبُ الصَّدْعَ وَالثَّأَى بِرَصِينٍ مِنْ سَجَايَا آرَائِهِ وَيَغِيرُ

(يغير — بفتح باء المضارعة — بمعنى يمير : أى يمون الناس) .

الإعراب : « ألا » كلمة واحدة للتمنى ، ويقال : الهمزة للاستفهام ، وأريد بها التمنى ولا : نافية للجنس ، وليس لها خبر لا لفظاً ولا تقديراً « عمر » اسمها « ولى » فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى العمر « مستطاع » خبر مقدم « رجوعه » رجوع : مبتدأ مؤخر ، ورجوع مضاف والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب صفة ثانية لعمر « فيرأب » الفاء للسببية ، يرأب : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية فى جواب التمنى ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عمر « ما » اسم موصول : مفعول به ليرأب « أثأت » أثأى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « يد » فاعل أثأت ، ويد مضاف و « الغفلات » مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره « أثأته » .

الشاهد فيه : قوله « ألا عمر » حيث أريد بالاستفهام مع « لا » مجرد التمنى ، وهذا كثير فى كلام العرب ، ومما يدل على كون « ألا » للتمنى فى هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية فى جوابه .

(١) « وشاع » فعل ماض « فى » حرف جر « ذا » اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بنى ، والجار والمجرور متعلق بشاع « الباب » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « إسقاط » فاعل شاع ، وإسقاط مضاف و « الخبر » مضاف إليه « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «المراد» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقديره إذا ظهر المراد « مع » ظرف متعلق بقوله « ظهر » الآتى ، ومع مضاف وسقوط من « سقوطه » مضاف إليه ، وسقوط مضاف والهاء مضاف إليه « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد ، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة .

إذا دَلّ دليلٌ على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين ، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين ، ومثاله أن يقال : هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِم ؟ فتقول : «لارَجُلَ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ — وهو قائم — وجوباً عند التميميين والطائيين ، وجوازاً عند الحجازيين ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ومجرور ، كما مُثّلَ ، أو ظرفاً أو جارًا ومجروراً ، نحو أن يقال : هل عندك رجل ؟ أو هل فى الدار رجل ؟ فتقول : « لا رَجُـلَ » .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع ، نحو قوله صلى الله عليه وسلم : « لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ من الله » وقول الشاعر :

١١٦ — * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

---

١١٦ — نسب الزمخشرى فى المفصل (١/٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائى ، ونسبه الجرمى — مع صدره — لأبى ذؤيب الهذلى ، والصواب أنه — كما قال الأعلم — لرجل جاهلى من بنى النبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) — وهو حى من اليمن — وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها ، فآثرت حاتماً عليهما ، وصدر هذا الشاهد :

* إِذَا اللقَاحُ غَدَتْ مُلْـقًى أَصِرَّتُهَا *

وبعض النحاة — كسيبويه ، والأعلم ، وتبعهم الأشمونى — يجعل صدر هذا الشاهد قوله :

* وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً *

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر ، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد :

هَلاَّ سَأَلْتِ النَّبِيتِيِّينَ مَا حَسَبِي عِنْدَ الشِّتَاءِ إِذَا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا وَفِي الأَصْلاَءِ تَمْلِيحُ =

وإلى هذا أشار المصنف بقوله : « إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهر » واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه ؛ فإنه لا يجوز حينئذ الحذفُ كما تقدم .

* * *

= إِذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصِرَّتُهَا وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ

اللغة : « اللقاح » جمع لقوح ، وهى الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار ، وهو خيط يشد به رأس الضرع لئلا يرضعها ولدها ، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در ، وذلك فى زمن القحط ، فالكلام كناية عن الجدب والقحط ، وكأنه قال : إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته — بتخفيف الباء — إذا سقيته الصبوح،وهو — بفتح الصاد وضم الباء الموحدة — الشرب بالغداة ، والغداة : الوقت مابين صلاة الفجر وطلوع الشمس .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط « اللقاح » اسم لغدا محذوفا يدل عليه المذكور بعده ، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضاً ، والتقدير : إذا غدت اللقاح ملق أصرتها « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار ، والتاء للتأنيث ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى اللقاح «ملق» خبر غدا ، وهو اسم مفعول « أصرتها » أصرة : نائب فاعل لملق ، وأصرة مضاف والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه « ولا » نافية للجنس «كريم» اسمها « من الولدان » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم « مصبوح » خبر لا .

الشاهد فيه : قوله « ولا كريم من الولدان مصبوح » حيث ذكر خبر لا ، وهو قوله : « مصبوح » لكونه ليس يعلم إذا حذف ، ولو أنه حذفه فقال « ولا كريم من الولدان » لفهم منه أن المراد ولا كريم من الولدان موجود ؛ لأن الذى يحذف — عند عدم قيام قرينة — هو الكون العام ، ولا شك أن هذا المعنى غير المقصود له .

هذا تخريج البيت على ما يريد الشارح والناظم تبعاً لسيبويه شيخ النحاة .

وقد أجاز الأعلم الشنتمرى وأبو على الفارسى وجار الله الزمخشرى أن يكون الخبر محذوفاً ، وعليه يكون قوله : « مصبوح » نعتاً لاسم لا ، باعتبار أصله ، وهو المعبر عنه بأنه تابع على محل لا واسمها معاً ؛ لأنهما فى التقدير مبتدأ عند سيبويه ، كما تقدم بيانه . =

. . . .

قال الأعلم : « ويجوز أن يكون نعتاً لاسمها محمولا على الموضع ، ويكون الخبر محذوفاً لعلم السامع ، وتقديره موجود ونحوه » اه .

وقال الزمخشرى : « وقول حاتم * ولا كريم إلخ * يحتمل أمرين : أحدهما أن يترك فيه طائيته إلى اللغة الحجازية ، والثانى ألا يجعل مصبوح خبراً ، ولكن صفة محمولة على محل لا مع المنفى » اه .

ويريد بترك طائيته أنه ذكر خبر لا ؛ لأنك قد علمت أن لغة الطائيين حذف خبر لا مطلقاً ، أعنى سواء أكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أم كان غيرهما ، متى فهم ودلت عليه قرينة ، أو كان كوناً مطلقاً . ويكون حاتم قد تكلم فى هذا البيت على لغة أهل الحجاز الذين يذكرون خبر لا ، عند عدم قيام القرينة على حذفه ، أو عند تعلق الغرض بذكره لداعية من الدواعى ، لكن الذى يقرره العلماء أن العربى لا يستطيع أن يتكلم بغير لغته التى درب عليها لسانه ، فإن نحن راعينا ذلك وجب أن نصير إلى الوجه الآخر — وهو أن نقدر قوله : « مصبوح » نعتاً لقوله « لا كريم » أى نعتاً على محل لا مع اسمها وهو الرفع — حتى يكون كلامه جارياً على لغة قومه ، فاعرف هذا ، والله يرشدك ويبصرك .

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَىِ ابْتِدَا ... أَعْنِي : رَأَى ، خَالَ ، عَلِمْتُ ، وَجَدَا(١)

ظَنَّ ، حَسِبْتُ ، وَزَعَمْتُ ، مَعَ عَدَّ ... حَجَا ، دَرَى ، وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ(٢)

وَهَبْ ، تَعَلَّمْ ، وَالَّتِي كَصَيَّرَا ... أَيضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدأً وَخَبَرَا(٣)

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء ، وهو ظَنَّ وأخواتُهَا .

وتنقسم إلى قسمين ؛ أَحَدُهما : أفعالُ القلوب ، والثانى : أفعالُ التَّحْويل .

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المصنفُ منها خمسةً : رأى ، وَعَلِمَ ، وَوَجَدَ ، وَدَرَى ، وَتَعَلَّمْ ، والثانى منهما :

---

(١) « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وفعل مضاف ، و « القلب » مضاف إليه « جزءى » مفعول به لانصب ، وجزءى مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه « أعنى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « رأى » قصد لفظه : مفعول به لأعنى «خال ، علمت ، وجدا» كلهن معطوفات على رأى بعاطف مقدر .

(٢) « ظن ، حسبت ، وزعمت » كلهن معطوفات على « رأى » المذكور فى البيت السابق بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « مع » ظرف متعلق بأعنى ، ومع مضاف ، و « عد » قصد لفظه : مضاف إليه « حجا ، درى ، وجعل » معطوفات على عد بعاطف مقدر فيما عدا الأخير « اللذ » اسم موصول — وهو لغة فى الذى — صفة لجعل « كاعتقد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول .

(٣) « وهب ، تعلم » معطوفان على « عد » بعاطف محذوف من الثانى « والتى » اسم موصول : مبتدأ « كصيرا » جار ومجرور متعلق بفعل محذوف تقع جملته صلة التى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « بها » جار ومجرور متعلق بقوله انصب الآتى « انصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مبتدا » مفعول به لانصب « وخبراً » معطوف على مبتدا ، وجملة انصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدا .

ما يدلُّ على الرُّجْحَانِ ، وذكر المصنف منها ثمانية : خَالَ ، وَظَنَّ ، وَحَسِبَ ، وَزَعَمَ ، وَعَدّ ، وَحَجَا ، وَجَعَلَ ، وَهَبْ .

فمثالُ رَأى قولُ الشاعر :

١١٧ — رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْء مُحَاوَلَةً ، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُـــودَا

فاستعمل « رَأى » فيه لليقين ، وقد تستعمل « رَأى » بمعنى « ظَنَّ »(١) .

كقوله تعالى : (إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيداً) أي : يَظُنُّونَه .

---

١١٧ — البيت لخداش بن زهير بن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة بن بكر ابن هوازن .

اللغة : « محاولة » تطلق المحاولة على القوة والقدرة ، وتطلق على طلب الشيء بحيلة ، والمعنى الثانى من هذين لا يليق بجانب الله تعالى « وأكثرهم جنودا » قد لفق الشارح العلامة - تبعاً لكثير من النحاة - هذه اللفظة من روايتين : إحداهما رواها أبو زيد ، وهى « وأكثرها عديدا » والثانية رواها أبو حاتم . وهى « وأكثره جنوداً » .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل «الله» منصوب على التعظيم ، وهو المفعول الأول « أكبر » مفعول ثان لرأى ، وأكبر مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف و « شيء » مضاف إليه « محاولة » تمييز « وأكثرهم » الواو عاطفة ، أكثر : معطوف على « أكبر » ، وأكثر مضاف والضمير مضاف إليه « جنودا » تمييز أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « رأيت الله أكبر . . . إلخ » فإن رأى فيه دالة على اليقين ، وقد نصبت مفعولين ؛ أحدهما لفظ الجلالة ، والثانى قوله « أكبر » على ما بيناه فى الإعراب .

(١) تأتى رأى بمعنى علم ، وبمعنى ظن ، وقد ذكرهما الشارح هنا ، وتأتى كذلك بمعنى حلم ، أى رأى فى منامه - وتسمى الحلمية - وسيذكرها الناظم بعد ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعولين ، وتأتى بمعنى أبصر نحو : « رأيت الكواكب » ، وبمعنى اعتقد نحو « رأى أبو حنيفة حل كذا » وتأتى بمعنى أصاب رئته ، تقول « رأيت محمدا » =

ومثالُ « علم » « عَـلِمْتُ زَيْداً أَخَاكَ » وقول الشاعر :

١١٨ — عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفَ ؛ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْـكَ بِى وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالْأَمَلِ

= تريد ضربته فأصبت رئته ، وهى بهذه المعانى الثلاثة تتعدى لمفعول واحد ، وقد تتعدى التى بمعنى اعتقد إلى مفعولين ، كقول الشاعر :

رَأَى النَّاسَ — إلاَّ مَنْ رَأَى مِثْلَ رَأْيِهِ — خَوَارِجَ تَرَّاكِينَ قَصْدَ الْمَخَارِجِ

وقد جمع الشاعر فى هذا البيت بين تعديتها لواحد وتعديتها لاثنين ، فأما تعديتها لواحد ففى قوله « رأى مثل رأيه » وأما تعديتها لاثنين ففى قوله « رأى الناس خوارج » هكذا قبل ، ولو قلت إن خوارج حال من الناس لم تكن قد أبعدت .

١١٨ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين .

اللغة : « الباذل » اسم فاعل من البذل ، وهو الجود والإعطاء ، وفعله من باب نصر « المعروف » اسم جامع لكل ما هو من خيرى الدنيا والآخرة ، وفى الحديث « صنائع المعروف تقى مصارع السوء » ، « فانبعثت » ثارت ومضت ذاهبة فى طريقها « واجفات » أراد بها دواعى الشوق وأسبابه التى بعثته على الذهاب إليه ، وهى جمع واجفة ، وهى مؤنث اسم فاعل من الوجيف ، وهو ضرب من السير السريع ، وتقول : وجف البعير يجف وجفاً - بوزن وعد يعد وعدا - ووجيفاً ، إذا سار ، وقد أوجفه صاحبه ، وفى الكتاب العزيز : (فما أوجفتم عليه من خيل ولا ركاب) .

الإعراب : «علمتك» فعل وفاعل ومفعول أول «الباذل» مفعول ثان لعلم «المعروف» يجوز جره بالإضافة ، ويجوز نصبه على أنه مفعول به للباذل « فانبعثت » الفاء عاطفة ، وانبعث : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إليك ، بى » كل منهما جار ومجرور متعلق بانبعث « واجفات » فاعل بانبعث ، وواجفات مضاف و « الشوق » مضاف إليه « والأمل » معطوف على الشوق .

الشاهد فيه : قوله « علمتك الباذل . . . إلخ » فإن علم فى هذه العبارة فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين : أحدهما الكاف ، والثانى قوله «الباذل» ، على ما بيناه فى الإعراب .

ومثالُ « وَجَدَ » قوله تعالى : (وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ) .

ومثالُ « دَرَى » قوله :

١١٩ — دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدِ يَا عَرْوَ فَاغْتَبِطْ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

= والذى يدل على أن « علم » فى هـذا البيت بمعنى اليقين أن المقصود مدح المخاطب واستجداؤه ، وذلك يستدعى أن يكون مراده إنى أيقنت بأنك جواد كريم تعطى من سألك ؛ فلهذا أسرعت إليك مؤملا جدواك .

وقد تأتى « علم » بمعنى ظن . ويمثل لها العلماء بقوله تعالى : (فإن علمتموهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار) .

وهى ـ إذا كانت بمعنى اليقين أو الظن ـ تتعدى إلى مفعولين .

وقد تأتى بمعنى عرف فتتعدى لواحد .

وقد تأتى بمعنى صار أعلم ـ أى مشقوق الشفة العليا ـ فلا تتعدى أصلا .

١١٩ — وهذا الشاهد ـ أيضاً ـ لم ينسبوه إلى قائل معين .

اللغة : « دريت » بالبناء للمجهول ـ من درى ـ إذا علم « فاغتبط » أمر من الغبطة ، وهى : أن تتمنى مثل حال الغير من غير أن تتمنى زوال حاله عنه ، وأراد الشاعر بأمره بالاغتباط أحد أمرين ؛ أولها : الدعاء له بأن يدوم له ما يغبطه الناس من أجله ، والثانى : أمره بأن يبقى على اتصافه بالصفات الحميدة التى تجعل الناس يغبطونه .

المعنى : إن الناس قد عرفوك الرجل الذى يفى إذا عاهد ؛ فيلزمك أن تغتبط بهذا ، وتقربه عينا ، ولا لوم عليك فى الاغتباط به .

الإعراب : « دريت » درى : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول «الوفى» مفعول ثان « العهد » يجوز جره بالإضافة، ونصبه على التشبيه بالمفعول به ، ورفعه على الفاعلية ؛ لأن قوله « الوفى » صفة مشبهة ، والصفة المشبهة يجوز فى معمولها الأوجه الثلاثة المذكورة « يا عرو » يا : حرف نداء ، وعرو : مناد مرخم بحذف التاء ، وأصله عروة « فاغتبط » الفاء عاطفة ، اغتبط : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا =

ومثالُ « تَعَلَّمْ » — وهى التى بمعنى اعْلَمْ(١) — قولُه :

١٢٠ — تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِـغْ بِلُطْفٍ فِى التَّحَيُّلِ وَالمَـكْرِ

= تقديره أنت « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « اغتباطا » اسم إن « بالوفاء » جار ومجرور متعلق باغتباط ، أو بمحذوف صفة لاغتباط « حميد » خبر « إن » مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دريت الوفى العهد » فإن « درى » فعل دال على اليقين ، وقد نصب به مفعولين ؛ أحدهما : التاء التى وقعت نائب فاعل ، والثانى هو قوله « الوفى » على ما سبق بيانه .

هذا ، واعلم أن « درى » يستعمل على طريقين ؛ أحدهما : أن يتعدى لواحد بالباء نحو قولك : دريت بكذا ، فإن دخلت عليه همزة تعدى بها لواحد ولثان بالباء كما فى قوله تعالى : (ولا أدراكم به) والثانى : أن ينصب مفعولين بنفسه كما فى بيت الشاهد ، ولـكنه قليل .

(١) احترز بقوله « وهى التى بمعنى اعلم » عن التى فى نحو قولك : تعلم النحو ، والفرق بينهما من ثلاثة أوجه ؛ أحدها : أن قولك « تعلم النحو » أمر بتحصيل العلم فى المستقبل ، وذلك بتحصيل أسبابه ، وأما قولك « تعلم أنك ناجح » فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات فى الحال ، وثانيها : أن التى من أخوات ظن تتعدى إلى مفعولين ، والأخرى تتعدى إلى مفعول واحد ، وثالثها : أن التى من أخوات ظن جامدة غير متصرفة ، وتلك متصرفة ، تامة التصرف ، تقول : تعلم الحساب يتعلمه وتعلمه أنت .

١٢٠ — البيت لزياد بن سيار بن عمرو بن جابر .

اللغة : « تعلم » اعلم واستيقن « شفاء النفس » قضاء مآربها « لطف » رفق « التحيل » أخذ الأشياء بالحيلة .

المعنى : اعلم أنه إنما يشفى نفوس الرجال أن يستطيعوا قهر أعدائهم والتغلب عليهم ؛ فيلزمك أن تبالغ فى الاحتيال لذلك ، لـكى تبلغ ما تريد .

الإعراب : « تعلم » فعل بمعنى اعلم ، وهو فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شفاء » مفعول أول لتعلم ، وشفاء مضاف ، و « النفس » مضاف إليه « قهر » مفعول ثان لتعلم ، وقهر مضاف ، وعدو من « عدوها » مضاف إليه ، وعدو =

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين .

ومثالُ الدالة على الرُّجحانِ قولُكَ : « خِلْتُ زَيْداً أخاكَ » وقد تستعمل « خَالَ » للبقين ، كقوله :

١٢١ — دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ ، وَخِلْتُنِي لِيَ اسْمٌ ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

= مضاف ، وها مضاف إليه « فبالغ » الفاء للتفريع ، بالغ : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بلطف » جار ومجرور متعلق ببالغ « فى التحيل » جار ومجرور متعلق بلطف ، أو بمحذوف صفة له « والمكر » معطوف على التحيل .

الشاهد فيه : قوله « تعلم شفاء النفس قهر عدوها » حيث ورد فيه « تعلم » بمعنى اعلم ، ونصب به مفعولين ، على ما ذكرناه فى الإعراب .

ثم اعلم أن هذه الكلمة أكثر ما تتعدى إلى « أن » المؤكدة ومعموليها ، كما فى قول النابغة الذبيانى :

تَعَلَّمْ أَنَّهُ لاَ طَيْرَ إلاَّ عَلَى مُتَطَيِّرٍ ، وَهُوَ الثُّبُورُ

وقول الحارث بن ظالم المرى :

تَعَلَّمْ — أَبَيْتَ اللَّعْنَ ! — أَنِّيَ فَاتِكٌ مِنَ الْيَوْمِ أَوْ مِنْ بَعْدِهِ بِابْنِ جَعْفَرِ

وكذلك قول الحارث بن عمرو ، وينسب لعمرو بن معد يكرب :

تَعَلَّمْ أَنَّ خَيْرَ النَّاسِ طُرًّا قَتِيلٌ بَيْنَ أَحْجَارِ الْكُلاَبِ

ويندر أن تنصب مفعولين كل منهما اسم مفرد غير جملة كما فى بيت الشاهد .

١٢١ — هذا البيت للنمر بن تولب العكلى ، من قصيدة له مطلعها قوله :

تَأَبَّدَ مِنْ أَطْلاَلِ جَمْرَةَ مَأْسِلُ فَقَدْ أَقْفَرَتْ مِنْهَا سَرَاءُ فَيَذْبُلُ

اللغة : « دعانى الغوانى » الغوانى : جمع غانية ، وهى التى استغنت بجمالها عن الزينة أو هى التى استغنت ببيت أبيها عن أن تزف إلى الأزواج ، أو هى اسم فاعل من « غنى بالمكان » أى أقام به ، ويروى : « دعانى العذارى » والعذارى : جمع عذراء ، وهى الجارية البكر ، ويروى : « دعاء العذارى » ودعاء — فى هذه الرواية — مصدر دعا مضاف إلى فاعله ، وعمهن : مفعوله . =

ظن و « ظَنَنْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى : (وَظَنُّوا أَنْ لا مَلْجَأَ مِنَ اللهِ إِلاَّ إِلَيْهِ) و « حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ » وقد تستعمل لليقين ، حسب كقوله :

١٢٢ — حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ رَبَاحاً ، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

= الإعراب : « دعانى » دعا : فعل ماض ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « الغوانى » فاعل دعا « عمهن » عم : مفعول ثان لدعا ، وعم مضاف والضمير مضاف إليه « وخلتنى » فعل وفاعل ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، وفيه اتحاد الفاعل والمفعول فى كونهما ضميرين متصلين لمسمى واحد — وهو المتكلم — وذلك من خصائص أفعال القلوب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « اسم » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لخال « فلا » نافية « أدعى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وهو » الواو واو الحال ، وهو : ضمير منفصل مبتدأ « أول » خبر للمبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « وخلتنى لى اسم » فإن « خال » فيه بمعنى فعل اليقين ، وليس هو بمعنى فعل الظن ؛ لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً ، بل هو على يقين من ذلك ، وقد نصب بهذا الفعل مفعولين ؛ أولهما ضمير المتكلم ، وهو الياء ، وثانيهما جملة «لى اسم» من المبتدأ والخبر ، على ما بيناه فى الإعراب

١٢٢ — هذا البيت للبيد بن ربيعة العامرى ، من قصيدة طويلة عدتها اثنان وتسعون بيتاً ، وأولها قوله :

كُبَيْشَةُ حَلَّتْ بَعْدَ عَهْدِكَ عَاقِلاَ وَكَانَتْ لَهُ خَبْلاَ عَلَى النَّأْى خَابِلاَ

تَرَبَّعَتِ الأَشْرَافَ ثُمَّ تَصَيَّفَتْ حِسَاءَ الْبُطَاحِ وَانْتَجَعْنَ الْمَسَايِلاَ

اللغة : « كبيشة » على زنة التصغير — اسم امرأة « عاقلا » بالعين المهملة والقاف : اسم جبل ، قال ياقوت : « الذى يقتضيه الاشتقاق أن يكون عاقل اسم جبل ، والأشعار التى قيلت فيه بالوادى أشبه ، ويجوز أن يكون الوادى منسوباً إلى الجبل ، لكونه من =

زعم

ومثالُ « زَعَمَ » قولُه :

١٢٣ — فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

= لحفه » اهـ « خبلا » الخبل : فساد العقل ، ويروى « وكانت له شغلا على النأى شاغلا » وقوله « تربعت الأشراف » معناه : نزلت به فى وقت الربيع ، والأشراف : اسم موضع ، ولم يذكره ياقوت « تصيفت حساء البطاح » نزلت به زمان الصيف ، وحساء البطاح : منزل لبنى يربوع ، وهو بضم باء البطاح كما قال ياقوت ، ووهم العينى فى ضبطه بكسر الباء لظنه أنه جمع بطحاء « رباحا » بفتح الراء — الربح « ثاقلا » ميتاً ؛ لأن البدن يكون خفيفاً مادامت الروح فيه ، فإذا فارقته ثقل .

المعنى : لقد أيقنت أن أكثر شيء ربحا إذا اتجر فيه الإنسان إنما هو تقوى الله تعالى والجود ، وإنه ليعرف الربح إذا مات ، حيث يرى جزاء عمله حاضراً عنده .

الإعراب : « حسبت » فعل وفاعل « التقى » مفعول أول « والجود » معطوف على التقى « خير » مفعول ثان لحسبت ، وخير مضاف ، و « تجارة » مضاف إليه « رباحا » تمييز « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » زائدة « المرء » اسم لأصبح محذوفة تفسرها المذكورة بعد ، وخبرها محذوف أيضاً ، والتقدير : إذا أصبح المرء ثاقلا ، والجملة من أصبح المحذوفة ومعموليها فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أصبح » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المرء « ثاقلا » خبر أصبح ، وهذه الجملة لا محل لها مفسرة .

الشاهد فيه : قوله « حسبت التقى خير تجارة — إلخ » ، حيث استعمل الشاعر فيه « حسبت » بمعنى علمت ، ونصب به مفعولين ؛ أولهما قوله « التقى » وثانيهما قوله « خير تجارة » على ما بيناه فى الإعراب .

١٢٣ — هذا البيت لأبى ذؤيب الهذلى

اللغة : « أجهل » الجهل هو الخفة والسفه « الحلم » التؤدة والرزانة .

المعنى : لئن كان يترجح لديك أنى كنت موصوفا بالنزق والطيش أيام كنت أقيم بينكم ، فإنه قد تغير عندى كل وصف من هذه الأوصاف ، وتبدلت بها رزانة وخلقاً كريماً .

=

. . . .

= الإعراب : « إن » شرطية « تزعمينى » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعل ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « كنت » كان ، فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أجهل » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة من أجهل وفاعله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من « كان » واسمها وخبرها فى محل نصب مفعول ثان لتزعم « فيكم » جار ومجرور متعلق بأجهل « فإنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، إن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « شريت » فعل وفاعل ، والجملة من شرى وفاعله فى محل رفع خبر « إن » والجملة من إن ومعموليها فى محل جزم جواب الشرط « الحلم » مفعول به لشريت « بعدك » بعد : ظرف متعلق بشريت ، وبعد مضاف والكاف ضمير المخاطبة مضاف إليه « بالجهل » جار ومجروره متلق بشريت .

الشاهد فيه : قوله « تزعمينى كنت أجهل » حيث استعمل المضارع من « زعم » بمعنى فعل الرجحان ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما ياء المتكلم ، والثانى جملة «كان» ومعموليها ، على ما ذكرناه فى إعراب البيت

واعلم أن الأكثر فى « زعم » أن تتعدى إلى معموليها بواسطة « أن » المؤكدة . سواء أكانت مخففة من الثقيلة نحو قوله تعالى : (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا) ، وقوله سبحانه : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعداً) أم كانت مشددة ، كما فى قول عبيد الله بن عتبة :

فَذُقْ هَجْرَهَا ؛ قَدْ كُنْتَ تَزْعُمُ أَنَّهُ رَشَادٌ ، أَلاَ يَارُبَّمَا كَذَبَ الزَّعْمُ

وكما فى قول كثير عزة :

وَقَدْ زَعَمَتْ أَنِّى تَغَيَّرْتُ بَعْدَهَا وَمَنْ ذَا الَّذِى يا عَزَّ لاَ يَتَغَيَّرُ ؟

وهذا الاستعمال — مع كثرته — ليس لازماً ، بل قد تتعدى « زعم » إلى المفعولين بغير توسط « أن » بينهما ؛ فمن ذلك بيت الشاهد الذى نحن بصدده ، ومنه قول أبى أمية الحنفى ، واسمه أوس :

زَعَمَتْنِي شَيْخاً ، وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا =

عدّ ومثالُ « عَدَّ » قوله :(٥)

١٢٤ — فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فى الْغِنَى
وَلٰكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فى الْعُدْمِ

= وزعم الأزهرى أن « زعم » لاتتعدى إلى مفعوليها بغير توسط « أن » ، وعنده أن ما ورد مما يخالف ذلك ضرورة من ضرورات الشعر لا يقاس عليها ، وهو محجوج بما روينا من الشواهد ، وبأن القول بالضرورة خلاف الأصل .

١٢٤ — هذا البيت للنعمان بن بشير ، الأنصارى ، الخزرجى .

اللغة : « لاتعدد » لاتظن « المولى » يطلق — فى الأصل — على عدة معان سبق بيانها (١ / ٢١١) والمراد منه هنا الحليف ، أو الناصر «العدم» هو هنا بضم العين وسكون الدال — الفقر ، ويقال : عدم الرجل يعدم — بوزن علم يعلم — وأعدم فهو معدم ؛ إذا افتقر .

المعنى : لا تظن أن صديقك هو الذى يشاطرك المودة أيام غناك ؛ فإنما الصديق الحق هو الذى يلوذ بك ويشاركك أيام فقرك وحاجتك .

الإعراب : « فلا » ناهية « تعدد » فعل مضارع مجزوم بلا ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المولى » مفعول أول لتعدد « شريكك » شريك : مفعول ثان لتعدد ، وشريك مضاف ، والكاف مضاف إليه « فى الغنى » جار ومجرور متعلق بشريك « ولكنما » الواو عاطفة ، لكن : حرف استدراك ، وما : كافة « المولى » مبتدأ « شريكك » شريك : خبر المبتدأ ، وشريك مضاف والكاف مضاف إليه « فى العدم » جار ومجرور متعلق بشريك .

الشاهد فيه : قوله « فلا تعدد المولى شريكك » حيث استعمل المضارع من «عد» بمعنى تظن ، ونصب به مفعولين ؛ أحدهما قوله « المولى » والثانى قوله « شريك » على ما سبق بيانه فى الإعراب .

ومثل بيت الشاهد فى ذلك قول أبى دواد جارية بن الحجاج :

لا أَعُدُّ الإِقْتَارَ عُدْماً ، وَلٰكِنْ فَقْدُ مَنْ قَدْ فَقَدْتُهُ الإِعْدَامُ

فقوله « أعد » بمعنى أظن ، والإقتار : مصدر أقتر الرجل ؛ إذا افتقر ، وهو مفعوله الأول ، وعدما : مفعوله الثانى ، ومثله أيضاً قول جرير بن عطية : =

ومثالُ « حَجَا » قوله :

١٢٥ — قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبا عَمْرٍو أَخاً ثِقَةً
حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

= تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أَفْضَلَ مَجْدِكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى ، لَوْلاَ الْكَمِيَّ الْمُقَنَّعَا

فتعدون : بمعنى تظنون ، وعقر النيب : مفعوله الأول ، وأفضل مجدكم : مفعوله الثانى

١٢٥ — هذا البيت نسبه ابن هشام إلى تميم (بن أبى) بن مقبل ، ونسبه صاحب المحكم إلى أبى شنبل الأعرابى ، ونسبه ثعلب فى أماليه إلى أعرابى يقال له القنان ، ورواه ياقوت فى معجم البلدان (١٦٥/٧) أول أربعة أبيات ، وبعده قوله :

فَقُلْتُ ، والمَرْءُ تُخْطِيهِ عَطِيَّتُهُ : أَدْنَى عَطِيَّتِهِ إِيَّايَ مِيئَاتُ

اللغة : « أحجو » أظن « ألمت » نزلت ، والملمات : جمع ملمة وهى النازلة من نوازل الدهر .

المعنى : لقد كنت أظن أبا عمرو صديقاً يركن إليه فى النوازل ، ولكنى قد عرفت مقدار مودته ، إذ نزلت بى نازلة فلم يكن منه إلا أن نفر منى وأعرض عنى ولم يأخذ بيدى فيها .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء اسمه « أحجو » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أبا » مفعول أول لأحجو ، وأبا مضاف و « عمرو » مضاف إليه « أخا » مفعول ثان لأحجو ، وجملة أحجو ومعموليه فى محل نصب خبر كان « ثقة » يقرأ بالنصب منوناً مع تنوين أخ ، فهو حينئذ صفة له ، ويقرأ بالجر منوناً ، فأخا — حينئذ — مضاف ، و « ثقة » مضاف إليه ، وعلى الأول هو معرب بالحركات ، وعلى الثانى هو معرب بالحروف لاستيفائه شروط الإعراب بها « حتى » حرف غاية « ألمت » ألم : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بنا » جار ومجرور متعلق بألم « يوماً » ظرف زمان متعلق بألم « ملمات » فاعل ألم .

الشاهد فيه : قوله « أحجو أبا عمرو أخا » حيث استعمل المضارع من « حجا » بمعنى ظن ، ونصب به مفعولين ، أحدهما « أبا عمرو » والثانى « أخاثقة » .

هذا ، واعلم أن العينى صرح بأنه لم ينقل أحد من النحاة أن « حجا يحجو » ينصب مفعولين غير ابن مالك رحمه الله .

=

(٧)

جعل ومثالُ « جَعَلَ » قولهُ تعالى : (وَجَعَلوا المَلاَئِـكَةَ الذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمٰنِ إناثاً) .

تأتي بمعنى صير وتأتي بمعنى اعتقد

وقَيَّدَ المصنفُ « جَعَلَ » بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من « جعل » التى بمعنى « صَيَّرَ » فإنها من أفعال التحويل ، لا من أفعال القلوب .

(٨)

هَبْ ومثالُ « هَبْ » قوله :

١٢٦ — فَقُلْتُ : أجِرْنِي أبا مَالِكٍ ، وَإلاَّ فَهَبْـنِي امْرأ هَالِـكاً

= واعلم أيضاً أن « حجا » تأتى بمعنى غلب فى المحاجاة ، وهى : أن تلقى على محاطبك كلمة يخالف لفظها معناها ، وتسمى الكلمة أحجية وأدعية ، وتأتى حجا أيضاً بمعنى قصد ، ومنه قول الأخطل :

حَجَوْنَا بَنِي النُّعْمَانِ إذْ عَصَّ مُلْـكُهُمْ وَقَبْلَ بَنِي النُّعْمَانِ حَارَبنَا عَمْرُو

(عص ملكهم : أى صلب واشتد) وتأتى أيضاً بمعنى أقام ، ومنه قول عمارة ابن أيمن :

* حَيْثُ تَحَجَّى مُطْرِقٌ بِالْفَالِقِ *

وقول العجاج :

فَهُنَّ يَعْـكُفْنَ بِهِ إذَا حَجَـا عَكْفَ النَّبِيطِ يَلْعَبُونَ الْفَنْزَجَا

والتى بمعنى غلب فى المحاجاة أو قصد تتعدى إلى مفعول واحد ، والتى بمعنى أقام فى المكان لا تتعدى بنفسها ، وإنما تتعدى بالباء ، كما رأيت فى الشواهد .

١٢٦ — البيت لابن همام السلولى .

اللغة : « أجرنى » اتخذنى لك جاراً تدفع عنه وتحميه ، هذا أصله ، ثم أريد منه لازم ذلك ، وهو الغياث والدفاع والحماية ، فمعنى «أجرنى» حينئذ أغثنى وادفع عنى « أبا مالك » يروى فى مكانه « أبا خالد » « هبنى » أى عدنى واحسبنى .

المعنى : فقلت أغثنى يا أبا مالك ، فإن لم تفعل فظن أنى رجل من الهالكين .

الإعراب : « فقلت » فعل وفاعل « أجرنى » أجر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به لأجر «أبا» منادى =

ونبَّه المصنفُ بقوله : « أعْنِى رأى » على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو « رأى » وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ فى هذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ، وهو قسمان : لازم ، نحو : « جَبُنَ زيد » ومُتَعَد إلى واحد ، نحو : « كَرِهْتُ زيداً » .

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب ، وهو أفعالُ القلوبِ .

وأما أفعالُ التَّحْوِيلِ — وهى المرادة بقوله : « والتى كصيرا — إلى آخره » — فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ ، وعَدَّها بعضُهم سبعة : « صَيَّرَ » نحو : « صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفًا » و « جَعَلَ » نحو قوله تعالى : « وَقَدِمْنَا إلى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً) و « وَهَبَ » كقولهم : « وَهَبَنِى الله

= بحرف نداء محذوف ، وأبا مضاف ، و « مالك » مضاف إليه « وإلا » هى إن الشرطية مدغمة فى لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ماقبله من الكلام ، وتقديره: وإن لا تفعل ، مثلا « فهبنى » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، هب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول « امرأ » مفعول ثان لهب « هالكا » نعت لامرىء .

الشاهد فيه : قوله «فهبنى امرأ» فإن «هب» فيه بمعنى فعل الظن ، وقد نصب مفعولين أحدهما ياء المتكلم ، وثانيهما قوله « امرأ » على ما أوضحناه فى الإعراب .

واعلم أن « هب » — بهذا المعنى — فعل جامد لا يتصرف ؛ فلا يجىء منه ماض ولا مضارع ، بل هو ملازم لصيغة الأمر ، فإن كان من الهبة — وهى التفضل بما ينفع الموهوب له — كان متصرفاً تام التصرف ، قال الله تعالى : (ووهبنا له إسحاق) وقال سبحانه : (يهب لمن يشاء إناثاً) وقال : (هب لى حكما) .

واعلم أيضاً أن الغالب على «هب» أن يتعدى إلى مفعولين صريحين كما فى البيت الشاهد، وقد يدخل على «أن» المؤكدة ومعموليها ؛ فزعم ابن سيده والجرمى أنه لحن ، وقال الأثبات من العلماء المحققين : ليس لحناً ؛ لأنه واقع فى فصيح العربية . وقد روى من حديث عمر « هب أن أبانا كان حماراً » ، وهو — مع فصاحته — قليل .

فِدَاكَ » أى صيّرنى ، و « تَخِذَ » كقوله تعالى : (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً) و « اتَّخَذَ » كقوله تعالى : (وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً) و « تَرَكَ » كقوله تعالى : (وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فى بَعْضٍ) وقول الشاعر :

١٢٧ — وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا مَا تَرَكْتُهُ أَخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

---

١٢٧ — البيت لفرعان بن الأعرف — ويقال : هو فرعان بن الأصبح بن الأعرف — أحد بنى مرة ، ثم أحد بنى نزار بن مرة ، من كلمة له يقولها فى ابنه منازل ، وكان له عاقاً ، والبيت من أبيات رواها أبو تمام حبيب بن أوس الطائى فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٤ — ١٨ بتحقيقنا) وأول ما رواه صاحب الحماسة منها قوله :

جَزَتْ رَحِمٌ بَيْنِي وَبَيْنَ مُنَازِلٍ جَزَاء كَمَا يَسْتَنْزِلُ الدَّرَّ حَالِبُهْ
لَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إِذَا آضَ شَيْظَماً يَكَادُ يُسَاوِى غَارِبَ الْفَحْلِ غَارِبُهْ
فَلَمَّا رَآنِى أُبْصِرُ الشَّخْصَ أَشْخُصاً قَرِيباً ، وذَا الشَّخْصَ الْبَعِيدَ أُقَارِبُهْ
تَغَمَّطَ حَقِّى بَاطِلاً ، ولَوَى يَدِى ، لَوَى يَدَهُ اللهُ الَّذِى هُوَ غَالِبُهْ

اللغة : « واستغنى عن المسح شاربه » كناية عن أنه كبر ، واكتفى بنفسه ، ولم تعد به حاجة إلى الخدمة .

الإعراب : « ربيته » فعل وفاعل ومفعول « حتى » ابتدائية « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « تركته » فعل ماض وفاعله ومفعوله الأول ، والجملة فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « أخا » مفعول ثان لترك ، وأخا مضاف ، و « القوم » مضاف إليه « واستغنى » فعل ماض « عن المسح » جار ومجرور متعلق باستغنى « شاربه » شارب : فاعل استغنى ، وشارب مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « تركته أخا القوم » حيث نصب فيه بـ « ترك » مفعولين ؛ لأنه فى معنى فعل التصيير ، أحدهما الهاء التى هى ضمير الغائب ، وثانيهما قوله « أخا القوم » ، وقد أوضحناهما فى الإعراب ، هذا ، وقد قال الخطيب التبريزى فى شرح الحماسة : إن « أخا القوم » حال من الهاء فى « تركته » وساغ وقوعه حالا — مع كونه معرفة ؛ لأنه مضاف إلى المحلى بأل — والحال لا يكون إلا نكرة ؛ لأنه لا يعنى قوماً بأعيانهم ، =

و « رَدَّ » كقوله :

١٢٨ — رَمَى الحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ   بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا
فرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً   ورَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودا

* * *

= ولا يخص قوماً دون قوم ، وإنما عنى أنه تركه قوياً مستغنياً لاحقاً بالرجال ، اهـ بإيضاح ، وعليه لا استشهاد فى البيت ، ولكن الذى عليه الجماعة أولى بالنظر والاعتبار . لأن « أخا القوم » معرفة . والمعرفة لا تقع حالا إلا بتأويل ، وما لا يحوج إلى تأويل أولى مما يحوج إليه .

١٢٨ — البيتان لعبد الله بن الزبير — بفتح الزاى وكسر الباء — الأسدى ، وهما مطلع كلمة له اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وقد رواها أبو على القالى فى ذيل أماليه (ص ١٥١) ولكنه نسبها إلى الكميت بن معروف الأسدى ، وروى ابن قتيبة فى عيون الاخبار (٢/٦٧٦) البيتين اللذين استشهد بهما الشارح ونسبهما إلى فضالة ابن شريك ، والمعروف المشهور هو ما ذكره أبو تمام (انظر التبريزى ٢/٤٩٤) وبعد البيتين قوله :

فَإِنَّكَ لَوْ رَأَيْتَ بكَاء هِنْدٍ   ورَمْلَةَ إذْ تَصُكَّانِ الْخُدُودا
سَمِعْتَ بُكَاءَ بَاكِيَةٍ وبَاكٍ   أَبَانَ الدَّهْرُ واحِدَهَا الفَقِيدَا

اللغة : « الحدثان » جعله العينى عبارة عن الليل والنهار ، وكأنه حسبه مثنى ، وإنما الحدثان — بكسر فسكون — نوازل الدهر وحوادثه « سمدن » من باب قعد — أى حزن وأقمن متحيرات ، وتوهمه العينى مبنياً للمجهول « فرد وجوههن — إلخ » يريد أنه قد صير شعورهن بيضا من شدة الحزن ووجوههن سوداً من شدة اللطم ، ويشبه هذا ما روى أن العريان بن الهيثم دخل على عبدالملك بن مروان ، فسأله عن حاله ، فقال : ابيض منى ما كنت أحب أن يسود ، واسود منى ما كنت أحب أن يبيض . يريد ابيض شعره وكبرت سنه وذهبت نضارة وجهه ورونق شبابه ؛ فصار أسود كابيا .

الإعراب : « رمى » فعل ماض « الحدثان » فاعل رمى « نسوة » مفعول به لرمى ، ونسوة مضاف و « آل » مضاف إليه ، وآل مضاف ، و « حرب » مضاف إليه « بمقدار » جار ومجرور متعلق برمى « سمدن » فعل وفاعل « له » جار ومجرور =

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأَمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا (١)
كَذَا تَعَلَّمْ ، وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَالَهُ زُكِنْ (٢)

= متعلق بسمد ، سمودا ، مفعول مطلق مؤكد لعامله ، فرد ، الفاء عاطفة ، رد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الحدثان ، شعورهن ، شعور : مفعول به أول لرد ، وشعور مضاف وضمير النسوة مضاف إليه ، السود ، صفة لشعور ، بيضا ، مفعول ثان لرد ، ورد وجوههن البيض سودا ، مثل الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله ، فرد شعورهن — إلخ ، . وقوله : ، ورد وجوههن — إلخ ، حيث استعمل ، رد ، فى معنى التصيير والتحويل . ونصب به — فى كل واحد من الموضعين — مفعولين .

(١) ، وخص ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، بالتعليق ، جار ومجرور متعلق بخص ، والإلغاء ، معطوف على التعليق ، ما ، اسم موصول : مفعول به لخص ، مبنى على السكون فى محل نصب ، ويجوز أن يكون خص فعلا ماضياً مبنياً للمجهول ، وعليه يكون ، ما ، اسماً موصولا مبنياً على السكون فى محل رفع نائب فاعل لخص ، ولعل هذا أولى ؛ لأن الجملة المعطوفة على هذه الجملة خبرية ، من قبل ، جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، وقبل مضاف و ، هب ، قصد لفظه : مضاف إليه ، والأمر ، الواو حرف عطف ، الأمر — بالنصب — مفعول ثان مقدم على عامله . وهو ، ألزم ، الآتى ، هب ، قصد لفظه : مبتدأ ، قد ، حرف تحقيق ، ألزما ، ألزم : فعل ماض مبنى للمجهول . والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل — وهو مفعوله الأول — ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على هب ، والجملة من ألزم ومعمولاته فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ، كذا ، جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، تعلم ، قصد لفظه : مبتدأ مؤخر ، ولغير ، الواو عاطفة ، لغير : جار ومجرور متعلق بقوله ، اجعل ، الآتى ، وغير مضاف ، و ، الماض ، : مضاف إليه ، من سواهما ، الجار والمجرور متعلق بمحذوف نعت لغير ، وسوى مضاف ، والضمير مضاف إليه ، اجعل ، فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، كل ، مفعول به لاجعل ، وكل مضاف و ، ما ، اسم موصول مضاف إليه ، له ، جار ومجرور متعلق بزكن الآتى ، زكن ، فعل ماض مبنى =

تقدَّم أن هذه الأفعالَ قسمان ؛ أحدهما : أفعال القلوب ، والثانى : أفعال التحويل

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى : متصرفة ، وغير متصرفة .

فالمتصرفةُ : ما عدا « هَبْ ، و تَعَلَّمْ » فيستعمل منها الماضى ، نحو « ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً » وغيرُ الماضى — وهو المضارع ، نحو : « أظنُّ زَيْداً قائماً » والأمْرُ ، نحو : « ظُنَّ زَيْداً قائماً » واسمُ الفاعل ، نحو : « أنا ظَانٌّ زَيْداً قائماً » واسم المفعول ، نحو : « زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبُوهُ قائماً » فأبوه : هو المفعول الأول ، وارتفع لقيامه مقام الفاعل ، و « قائماً » المفعول الثانى ، والمصدرُ ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً » — و يَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيره ما ثبت للماضى .

وغيرُ المتصرف اثنان — وهما : هَبْ ، و تَعَلَّمْ ، بمعنى اعْلَمْ — فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر ، كقوله :

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ [١٢٠][(١)]

وقوله :

فَقُلْتُ : أجِرْنِي أبَا مَالِكٍ وَإلاَّ فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكاً [١٢٦][(٢)]

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفةُ بالتعليق والإلغاء[(٣)] ؛ فالتعليق هو : تَرْكُ العمل

= للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من زكن و نائب فاعله لا محل لها صلة الموصول .

(١) ارجع إلى شرح هذا البيت فيما مضى أول الباب وهو الشاهد ١٢٠ .

(٢) قد شرحنا هذا الشاهد آنفاً ، فارجع إليه ، وهو الشاهد ١٢٦ .

(٣) هذه العبارة موهمة ، أن التعليق والإلغاء لا يجرى واحد منهما فى غير أفعال القلوب إلا ما استثناه ، وليس كذلك ، بل يجرى التعليق فى أنواع من الأفعال سنذكرها لك فيما بعد ، وعلى هذا يكون معنى كلام الناظم والشارح أن الإلغاء والتعليق معاً مما =

لفظاً دون مَعْنًى لمانع ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فقولك « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » لم تعمل فيه « ظننت » لفظاً ؛ لأجل المانع لها من ذلك ، وهو اللام ، ولكنه فى موضع نصب ، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت ، نحو : « ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً » ؛ فهى عاملة فى « لَزَيْدٌ قَائِمٌ » فى المعنى دون اللفظ (١) .

والإلغاء هو : تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنًى ، لا لمانع ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » فليس لـ « ظننت » عَمَلٌ فى « زيد قَائِمٌ » : لا فى المعنى ، ولا فى اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضى ، نحو : « أظُنُّ لَزَيْدٌ قَائِمٌ » و « زَيْدٌ أظُنُّ قَائِمٌ » وأخواتها .

= يختص بأفعال القلوب دون جميع ما عداها من الأفعال ، وهذا لا ينافى أن واحداً منهما بمفرده قد يجرى فى غير أفعال هذا الباب . وهو التعليق .

ثم إن التعليق يجرى فى أربعة أنواع من الفعل : (الأول) كل فعل شك لا ترجيح فيه لأحد الجانبين على الآخر ، نحو : شككت أزيد عندك أم عمرو ، ونسيت أإبراهيم مسافر أم خالد ، وترددت أكان معى خالد أمس أم لم يكن (والثانى) كل فعل يدل على العلم ، نحو : تبينت أصادق أنت أم كاذب ، وانضح لى أمجتهد أنت أم مقصر (النوع الثالث) كل فعل يطلب به العلم نحو : فكرت أتقيم أم تسافر ، وامتحنت عليا أيصبر أم يجزع ، وبلوت إبراهيم أيشكر الصنيعة أم يكفرها ، وسألت أتزورنا غداً أم لا ، واستفهمت أمقيم أنت أم راحل (الرابع) كل فعل من أفعال الحواس الخمس ، نحو : لمست ، وأبصرت ، واستمعت ، وشممت ، وذقت .

(١) مثل ذلك قول كثير بن عبد الرحمن صاحب عزة :

وَمَا كُنْتُ أدْرِى قَبْلَ عَزَّةَ مَا البُكَى ... وَلاَ مُوجِعَاتِ القَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ

فأنت ترى أنه عطف « موجعات القلب » بالواو على جملة « ما البكى » التى علق عنها « أدرى » بسبب « ما » الاستفهامية . وقد أتى بالمعطوف منصوبا بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم .

وغيرُ المتصرفةِ لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء ، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ ، نحو : « صَيَّرَ » وأخواتها .

* * *

وَجَوِّزِ الْإِلْغَاء ، لاَ فِي الْأَبْتِدَا ، وَأْنْوِ ضَمِيرَ الشَّأْنِ ، أَوْ لاَمَ أَبْتِدَا[1]

فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا وَٱلْتُزِمَ التَّعْلِيقُ قَبْلَ نَفْيِ « مَا »[2]

وَ « إِنْ » وَ « لاَ » ؛ لاَمُ أَبْتِدَاءٍ ، أَوْ قَسَمْ ، كَذَا ، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ[3]

---

(١) « وجوز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « الإلغاء » مفعول به لجوز « لا » حرف عطف « فى الابتدا » جار ومجرور معطوف على محذوف ، والتقدير : جوز الإلغاء فى التوسط وفى التأخر لا فى الابتداء «وانو» الواو حرف عطف، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ضمير » مفعول به لانو ، وضمير مضاف ، و « الشأن » مضاف إليه « أو » عاطفة « لام » معطوف على ضمير ، ولام مضاف ، و « ابتدا » مضاف إليه ، وقد قصره للضرورة .

(٢) « فى موهم » جار ومجرور متعلق بانو فى البيت السابق ، وفاعل موهم ضمير مستتر فيه « إلغاء » مفعول به لموهم ، وإلغاء مضاف ، وما : اسم موصول مضاف إليه « تقدما » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة والجملة من تقدم وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « والتزم » فعل ماض مبنى للمجهول « التعليق » نائب فاعل لالتزم « قبل » ظرف متعلق بالتزم ، وقبل مضاف و « نفى » مضاف إليه ، ونفى مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٣) « وإن ، ولا » معطوفان على « ما » فى البيت السابق « لام » مبتدأ ، ولام مضاف و « ابتداء » مضاف إليه « أو » عاطفة « قسم » معطوف على ابتداء « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « والاستفهام » مبتدأ أول « ذا » اسم إشارة : مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بانحتم الآتى « انحتم » فعل ماض ، وفاعله ضمير =

يجوز إلغاء هـذه الأفعال المتصرفةِ إذا وقعت في غير الابتداء ، كما إذا وقعت وسطاً ، نحو : « زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ » أو آخراً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ » (١) ، وإذا تَوَسَّطَتْ ، فقيل : الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء ، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أحْسَنُ ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين ؛ فلا تقول : « ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ » بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً » فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءها مُتقدمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن ، كقوله :

١٢٩ — أَرْجُو وَآمُلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتُهَا
وَمَا إِخَالُ لَدَيْنَا مِنْكِ تَنْــوِيلُ

= مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من انحتم وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ الثاني ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول .

(١) ظاهر هذه العبارة أن الإلغاء جائز في كل حال ، ما دام متوسطاً أو متأخراً ، وليس كذلك ، بل للالغاء — مع ذلك — ثلاثة أحوال : حال يجب فيه ، وحال يمتنع فيه ، وحال يجوز فيه ؛ فأما الحال الذي يجب فيه الإلغاء فله موضعان : أحدهما أن يكون العامل مصدراً متأخراً ، نحو قولك : عمرو مسافر ظني ، فلا يجوز الإعمال هنا ؛ لأن المصدر لا يعمل متأخراً ، وثانيهما : أن يتقدم المعمول وتقترن به أداة تستوجب التصدير ، نحو قولك : لزيد قائم ظننت ، وأما الحال الذي يمتنع فيه الإلغاء فله موضع واحد ، وهو : أن يكون العامل منفياً ، نحو قولك : زيداً قائماً لم أظن ؛ فلا يجوز هنا أن تقول : زيد قائم لم أظن ؛ لئلا يتوهم أن صدر الـكلام مثبت ، ويجوز الإلغاء والإعمال فيما عدا ذلك .

١٢٩ — هذا البيت لـكعب بن زهير بن أبي سلمى المزني ، من قصيدته التي يمدح بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، والتي مطلعها :

بَانَتْ سُعَادُ فَقَلْبِي الْيَوْمَ مَتْبُولُ ، مُتَيَّمٌ إِثْرَهَا ، لَمْ يُفْدَ ، مَكْبُولُ
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلَتْ إِلَّا أَغَنُّ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولُ =

فالتقدير : « وما إخاله لدينا منكِ تَنْوِيلُ » فالهاء ضمير الشأن ؛ وهى المفعول الأول ، و « لدينا منك تنويل » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وحينئذٍ فلا إلْغَاء ؛ أو على تقدير لام الابتداء ؛ كقوله :

= اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « متبول » اسم مفعول من تبله الحب : أى أضناه وأسقمه « متيم » اسم مفعول من تيمه الحب — بالتضعيف — إذا ذلله وقهره وعبده « إثرها » بعدها ، وهو ظرف متعلق بمتيم « يفد » أصله من قولهم : فدى فلان الأسير يفديه فداء ، إذا دفع لآسريه جزاء إطلاقه « مكبول » اسم مفعول مأخوذ من قولهم : كبل فلان الأسير ، إذا وضع فيه الكبل ، وهو القيد « تدنو » تقرب « تنويل » عطاء .

الإعراب : «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا «وآمل» مثله «أن» مصدرية « تدنو » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنت الواو ضرورة «مودتها» مودة : فاعل تدنو ، ومودة مضاف وها : مضاف إليه «وما» نافية «إخال» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « لدينا » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف ونا : مضاف إليه « منك » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه تنويل « تنويل » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لإخال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف .

الشاهد فيه : قوله « وما إخال لدينا منك تنويل » فإن ظاهره أنه ألغى « إخال » مع كونها متقدمة ، وليس هذا الظاهر مسلماً ، فإن مفعولها الأول مفرد محذوف هو ضمير الشأن ، ومفعولها الثانى جملة « لدينا تنويل منك » كما قررناه فى إعراب البيت .

هذا أحد توجيهات فى البيت ، وهو الذى ذكره الشارح ، وفيه توجيه ثان ، وحاصله أن « ما » موصولة مبتدأ ، وقوله « تنويل » خبرها ، و « إخال » عاملة فى مفعولين أحدهما ضمير غيبة محذوف ، وهو العائد على « ما » وثانيهما متعلق قوله « لدينا » والتقدير : والذى إخاله كائنا لدينا منك هو تنويل .

وفيه توجيهات أخرى لاتتسع لها هذه العجالة .

١٣٠ — كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّى وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الْأَدَبُ

قدروا اللام هنا لملاك ...

التقدير : « أنّى وجدتُ لَمِلَاكُ الشِّيمَةِ الأدبُ » فهو من باب التعليق ، وليس من باب الإلغاء فى شىء .

---

١٣٠ — هذا البيت مما اختاره أبو تمام فى حماسته . ونسبه إلى بعض الفزاريين ولم يعينه (وانظر شرح التبريزى على الحماسة ١٤٧/٣ بتحقيقنا) .

اللغة : « كذاك أدبت » الكاف فى مثل هذا التعبير اسم بمعنى مثل صفة لمصدر محذوف . واسم الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور بعده ، وتقدير الكلام : تأديباً مثل ذلك التأديب ، وذلك التأديب هو الذى ذكره فى البيت السابق عليه . وهو قوله :

أُكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لِأُكْرِمَهُ   وَلَا أُلَقِّبُهُ ، وَالسَّوْأَةُ اللَّقَبُ

« ملاك » بزنة كتاب — قوام الشىء وما يجمعه « الشيمة » الخلق ، وجمعها شيم كقيمة وقيم .

الإعراب : « كذاك » الكاف اسم بمعنى مثل نعت لمحذوف ، واسم الإشارة مضاف إليه . أو الكاف جارة لمحل اسم الإشارة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع نعتاً لمصدر محذوف يقع مفعولا مطلقاً لأدبت ، والتقدير على كل حال : تأديباً مثل هذا التأديب أدبت « أدبت » أدب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء ضمير المتكلم نائب فاعل « حتى » ابتدائية « صار » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « من خلقى » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر صار مقدم ، وخلق مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنى » أن : حرف توكيد ونصب ، والياء اسمها « وجدت » فعل وفاعل ، والجملة من وجد وفاعله فى محل رفع خبر أن ، وأن ومعمولاها فى تأويل مصدر اسم صار « ملاك » مبتدأ ، وملاك مضاف و « الشيمة » مضاف إليه « الأدب » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب سدت مسد مفعولى وجد ، على تقدير لام ابتداء علقت هذا الفعل عن العمل فى لفظ جزأى هذه الجملة ، والأصل : وجدت لملاك الشيمة الأدب ، أو الجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثان لوجد ، ومفعول وجد الأول ضمير شأن محذوف ، وأصل الكلام : وجدته (اى الحال والشأن) ملاك الشيمة الأدب .

وذهب الكوفيون — وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيدىُّ وغَيْرُهُ — إلى جواز إلغاء المتقدم؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين .

وإنما قال المصنف : « وَجَوِّزِ الإلغاء » لِيُنَبِّهَ على أن الإلغاء ليس بلازم ، بل هو جائز ؛ فحيث جاز الإلغاء جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ ، وهذا بخلاف التعليق [فإنه لازم ، ولهذا قال : وَالْتَزِمَ التعليقُ »] .

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل « ما » النافيةُ ، نحو : « ظننتُ ما زيد قائم » .

أو «إنْ» النافية ، نحو : «علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَمَثَّلُوا له بقوله تعالى : (وَتَظُنُّونَ إنْ لَبِثْتُمْ إلاَّ قَلِيلاً) ، وقال بعضهم : ليس هذا من باب التعليق فى شىء ؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّط العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين ، نحو : « ظننتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ » ؛ فلو حذفت « ما » لقلتَ : « ظننتُ زَيْداً قَائِماً » والآيةُ الكريمة لا يتأتَّى فيها ذلك ؛ لأنك لو حذفت المعَلِّقَ — وهو « إنْ » — لم يَتَسَلَّطْ « تظنون » على « لبثتم » ؛ إذ لا يقال : وتظنون لبثتم ، هكذا زعم هذا القائل ، ولعلَّه مخالف لما هو كالمجمع عليه — من أنه لا يشترط فى التعليق هذا الشرطُ الذى ذكره — وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يَشْهد لذلك .

= الشاهد فيه : قوله « وجدت ملاك الشيمة الأدب » فإن ظاهره أنه ألغى « وجدت » مع تقدمه ؛ لأنه لو أعمله لقال « وجدت ملاك الشيمة الأدبا » بنصب « ملاك » و « الأدب » على أنهما مفعولان ، ولكنه رفعهما ، فقال الكوفيون : هو من باب الإلغاء والإلغاء جائز مع التقدم مثل جوازه مع التوسط والتأخر ، وقال البصريون : ليس كذلك ، بل هو إما من باب التعليق ، ولام الابتداء مقدرة الدخول على « ملاك » وإما من باب الإعمال ، والمفعول الأول ضمير شأن محذوف ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مفعول ثان ؛ على ما بيناه فى إعراب البيت ، والمنصف الذى يعرف مواطن الحق يدرك ما فى هذين التأويلين من التكلف :

وكذلك يُعلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده « لا » النافيةُ ، نحو : « ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو » أو لامُ الابتداء ، نحو : « ظننت لَزَيْدٌ قَائِمٌ » أو لامُ القَسَم ، نحو : « علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ » ولم يَعُدَّهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات[1] ، أو الاستفهامُ ، وله صُوَرٌ ثلاثٌ ؛ أن يكون أحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ ، نحو : «علمتُ أَيُّهُمْ أبُوكَ » : الثانية : أن يكون مضافاً إلى اسمِ استفهام ، نحو : « علمتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ » ؛ الثالثة : أن تدخل عليه أداة الاستفهام ، نحو : « علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو » ؟ و « علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أمْ عَمْرٌو » ؟ .

* * *

---

(١) قد ذهب إلى أن لام القسم معلقة للفعل عن العمل فى لفظ الجملة — مع بقاء الفعل على معناه — قوم : منهم الأعلم الشنتمرى ، وتبعه الناظم ، وابنه ، وابن هشام الأنصارى فى أغلب كتبه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى : (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق) وبقول الشاعر :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... لاَ بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلاَ عَدَمْ

وبقول لبيد بن ربيعة :

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي ... إنَّ الْمَنَايَا لاَ تَطِيشُ سِهَامُهَا

وذهب سيبويه ـ رحمه الله ! ـ وتبعه المحقق الرضى ، وجمهرة النحاة ، إلى أن « علم » فى هذه الشواهد كلها قد خرجت عن معناها الأصلى ، ونزلت منزلة القسم ، وما بعدها جملة لامحل لها من الإعراب جواب القسم الذى هو علمت ، وحينئذ تخرج عما نحن بصدده ؛ فلا تقتضى معمولا ، ولا تتصف بإلغاء ولا تعليق ولا إعمال ، قال سيبويه (ج ١ ص ٢٥٤ — ٢٥٦) « هذا باب الأفعال فى القسم . . . وقال لبيد « ولقد علمت لتأتين » كأنه قال : والله لتأتين منيتى ، كما قال : لقد علمت لعبد الله خير منك » اهـ . وقال المحقق الرضى (ج ٢ ص ٢٦١ : « وأما قوله « ولقد علمت لتأتين » فإنما أجرى لقد علمت معنى التحقيق » اهـ .

لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ تُهَمَهْ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهْ[1]

إذا كانت « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « علمت زيداً » أى : عَرَفْتُه ، ومنه قوله تعالى : (وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئاً) .

وكذلك إذا كانت « ظَنَّ » بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ ، كقولك : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : اتَّهَمْتُهُ ، ومنه قوله تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ) أى : بمُتَّهَم .

* * *

وَلِرَأَى الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِعَلِمَا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى[2]

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّة[3] — أى : للرؤيا فى المنام — تَعَدَّتْ إلى المفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما « عَلِمَ » المذكورةُ من قبلُ ، وإلى هذا أشار بقوله : « ولرأى

---

(١) « لعلم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وعلم مضاف و « عرفان » مضاف إليه « وظن » معطوف على علم ، وظن مضاف و « تهمة » مضاف إليه « تعدية » مبتدأ مؤخر « لواحد » جار ومجرور متعلق بتعدية « ملتزمة » نعت لتعدية .

(٢) « لرأى » جار ومجرور متعلق بانم ، ورأى المقصود لفظه مضاف و « الرؤيا » مضاف إليه « انم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانم « لعلما » جار ومجرور متعلق بانتمى « طالب » حال من علم ، وطالب مضاف و « مفعولين » مضاف إليه « من قبل » جار ومجرور متعلق بانتمى « انتمى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من انتمى وفاعله ومتعلقاته لا محل لها صلة الموصول : أى انسب لرأى الرؤيا ماانتسب لعلم حال كونه طالب مفعولين .

(٣) « حلمية » هو بضم الحاء وسكون اللام أو ضمها — نسبة إلى الحلم — بوزان قفل أو عنق — وهو مصدر حلم يحلم ، مثل قتل يقتل — إذا رأى فى منامه شيئاً .

الرُّؤيا أَنْمِ » أى أُنْسُبْ لرأى التى مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين ؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر ؛ لأن « الرؤيا » وإن كانت تقع مصدراً لغير « رأى » الحلمية ، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصـدراً لها(١).

ومثالُ استعمالِ «رأى» الحُلْمِيةِ متعديةً إلى اثنين قولُه تعالى: (إِنِّى أَرَانِى أَعْصِرُ خَمْراً)؛ فالياء مفعول أول ، و « أعصر خمراً » جملة فى موضع المفعول الثانى ، وكذلك قوله :

١٣١ — أَبُو حَنَشٍ يُؤَرِّقُـنِى ، وَطَلْقٌ ، وَعَمَّارٌ ، وَآونَةً أُثَالاَ
أَرَاهُمْ رُفْقَتِى ، حَـتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيـْلُ وَانْخَزَلَ انْخِزَالاَ
إِذَا أَنَا كَالَّذِى يَجْرِى لِوِرْدٍ إِلَى آلٍ ؛ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلاَلاَ

فالهاء والميم فى « أَرَاهُمْ » : المفعولُ الأولُ ، و « رِفْقَتِى » هو المفعول الثانى .

* * *

---

(١) المشهور عند علماء اللغة أنك تقول : رأيت رؤيا صالحة ، إذا كنت تريد أنك رأيت فى منامك ، وتقول : « رأيت رؤية » إذا كنت تريد أنك أبصرت بعينك فى حال يقظتك ، وبعض أهل اللغة يوجبون ذلك ، ولا يجيزون خلافه ، وبعضهم يجيز أن تقول : رأيت رؤيا ـ بالألف ـ وأنت تريد معنى أبصرت فى حال اليقظة ، ويستشهدون على صحة ذلك بقول الراعى يصف صياداً أبصر الصيد فسره ذلك :

فَـكَبَّرَ لِلرُّؤْيَا وَهَشَّ فُؤَادُهُ وَبَشَّرَ قَلْباً كَانَ جَمًّا بَلاَبِلُهْ

ويروى « وبشر نفسا كان قبل يلومها »

ومع أنهم جوزوا ذلك ، واستدلوا لصحته ، ليس فى مكنتهم أن يدعوا كثرته ، بل الكثير المشهور المتعارف هو ما ذكرناه أولا ؛ ولهذا كان قول الناظم : « ولرأى الرؤيا » إشارة إلى رأى الحلمية .

١٣١ ــ هذه الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلى، من قصيدة له يندب فيها قومه ويبكيهم ، وأولها قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ إِلاَّ أَنْ تُلِحَّا وَتَحْتَالاَ بِمَا بِهِمَا احْتِيَالاَ
كَأَنَّهُمَا سُعَيْنَا مُسْتَغِيثٍ يُرَجِّى طَالِعاً بِهِمَا ثِقَالاَ
وَهَى خَرَزَاهُمَا ؛ فَالْمَـاءُ يَجْرِى خِلاَلَهُمَا ، وَيَنْسَـلُّ انْسِلاَلاَ =

. . . .

= عَلَى حَيَّيْنِ فِي عَامَيْنِ شَتَّى فَقَدْ عَنَّى طِلاَبُهُمَا وَطَالاَ
فَأَيَّةُ لَيْلَةٍ تَأْتِيكَ سَهْواً فَتُصْبِحَ لاَ تَرَى فِيهِمْ خَيَالاَ

والبيت الأول من ثلاثة الأبيات التى رواها الشارح قد استشهد به سيبويه (ج ١ ص ٢٤٣) فى باب الترخيم فى غير النداء للضرورة ، وستعرف وجه ذلك فيما يلى فى الإعراب .

اللغة : « تلحا » من قولهم « ألح السحاب » إذا دام مطره ، يريد أن تدوما على البكاء « سعينا مستغيث » سعينا : مثنى سعين ، وهو تصغير سعن - بوزن قفل - وهى القربة تقطع من نصفها لينبذ فيها ، وربما اتخذت دلوا يستقى بها ، والمستغيث : طالب الغيث وهو المطر « على حيين » متعلق بقوله تلحا ، يقول : امتنعت عيناك عن كل شىء إلا أن يدوم بكاؤهما على حيين « وهى » ضعف أو انشق « أبو حنش ، وطلق ، وعمار ، وأثالا » أعلام رجال « تجافى الليل وانخزل انخزالا » كنايتان عن الظهور ، وبيان ما كان منهما من أمر هؤلاء « آل » هو السراب وما تراه وسط النهار كأنه ماء وليس بماء « بلالا » - بزنة كتاب - ما تبل به حلقك من الماء وغيره « آونة » جمع أوان ، مثل زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ، والأوان والزمان بمعنى واحد « رفقتى » بضم الراء أو كسرها - جمع رفيق «لورد» بكسر الواو وسكون الراء - إتيان الماء .

الإعراب : « أبو حنش » مبتدأ ، وجملة « يؤرقنى » فى محل رفع خبر المبتدأ « وعمار » وسائر الأعلام معطوفات على « أبو حنش » . وقد رخم « أثال » فى غير النداء ضرورة . وأصله أثالة ولم يكتف بترخيمه بحذف آخره ، بل جعل إعرابه على الحرف المحذوف ، وأبقى الحرف الذى قبله على ما كان عليه ، فهو مرفوع بضمة ظاهرة على الحرف المحذوف للترخيم « أراهم » أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير المتصل البارز مفعول أول « رفقتى » رفقة : مفعول ثان لأرى ، ورفقة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « أراهم رفقتى » حيث أعمل « أرى » فى مفعولين ، أحدهما الضمير البارز المتصل به ، والثانى قوله « رفقتى » ورأى بمعنى حلم : أى رأى فى منامه ، وقد أجريت مجرى « علم » وإنما عملت مثل عملها لأن بينهما تشابها ، لأن الرؤيا إدراك بالحس الباطن ؛ فلهذا أجريت مجراه ،

وَلاَ تُجِزْ هُنَا بِلاَ دَلِيـــلِ   سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ[1]

لا يجوز فى هذا الباب سُقُوطُ المفعولين ، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا ، إلا إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك .

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ » ، التقدير : « ظننت زيداً قائماً » فحذفْتَ المفعولين لِدَلالة ما قبلهما عليهما ، ومنه قولُه :

١٣٢ — بِأَىِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ   تَرَى حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ وَتَحْسَبُ ؟

أى : « وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَاراً عَلَىَّ » فحذف المفعولين — وهما : « حُبَّهُمْ » ، و « عَاراً عَلَىَّ » — لدلالة ما قبلهما عليهما .

---

(١) «ولا» ناهية «تجز» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «هنا» ظرف مكان متعلق بتجز «بلا دليل» الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير ظهر إعرابه على مابعده ، بطريق العارية ، وهو مجرور محلا بالباء ، والجار والمجرور متعلق بتجز ، ولا مضاف و «دليل» مضاف إليه «سقوط» مفعول به لتجز ، وسقوط مضاف و «مفعولين» مضاف إليه «أو مفعول» معطوف على مفعولين :

١٣٢ — البيت للكميت بن زيد الأسدى ، من قصيدة هاشمية يمدح فيها آل الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأولها قوله :

طَرِبْتُ ، وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أطْرَبُ ،   وَلاَ لَعِباً مِنِّى ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟
وَلَمْ يُلْهِنِى دَارٌ وَلاَ رَسْمُ مَنْزِلٍ   وَلَمْ يَتَطَرَّبْنِى بَنَانٌ مُخَضَّبُ

اللغة : «ترى حبهم» رأى ههنا من الرأى بمعنى الاعتقاد ، مثل أن تقول : رأى أبو حنيفة حل كذا ، ويمكن أن تكون رأى العلمية بشىء من التكلف «عاراً» العار : كل خصلة يلحقك بسببها عيب ومذمة ، وتقول : عيرته كذا ، ولا تقل : عيرته بكذا ، فهو يتعدى إلى المفعولين بنفسه ، وفى لامية السموأل قوله ، وفيه دلالة غير قاطعة : =

ومثالُ حَذْفِ أحَدِهِمَا للدلالة أن يقال : « هَلْ ظَنَنْتَ أحَداً قَائِماً » ؟ فتقول : « ظَنَنْتُ زَيْداً » أى : ظننت زيداً قائماً ، فتحذف الثانى للدلالة عليه ، ومنه قولُه :

١٢٣ — وَلَقَدْ نَزَلْتِ — فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ — مِــنِّى بِمَنْزِلَةِ المُحَبِّ المُكْرَمِ

أى : « فَلاَ تَظُنِّى غَيْرَهُ وَاقِعاً » ف « غَيْرَهُ » هو المفعول الأول ، و « وَاقِعاً » هو المفعول الثانى .

= تُعَــيِّرُنَا أنَّا قَلِيلٌ عَدِيدُنَا فَقُلْتُ لَهَا : إنَّ الْكِرَام قَلِيلُ

ومن نقلة اللغة من أجاز أن تقول : عيرته بكذا ، ولكنه قليل (وانظر شرح الحماسة ١ - ٢٣٢ بتحقيقنا) « وتحسب » أى تظن ، من الحسبان .

الإعراب : « بأى » جار ومجرور متعلق بقوله « ترى » الآتى ، وأى مضاف و « كتاب » مضاف إليه « أم » عاطفة « بأية » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور الأول ، وأية مضاف ، و « سنة » مضاف إليه « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « حبهم » حب : مفعول أول لترى ، وحب مضاف وهم : مضاف إليه « عاراً » مفعول ثان لترى ، سواء أجعلت رأى اعتقادية أم جعلتها علمية ، ويجوز على الأول جعله حالا « على » جار ومجرور متعلق بعار ، أو بمحذوف صفة له « وتحسب » الواو عاطفة ، تحسب : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، ومفعولاه محذوفان يدل عليهما الكلام السابق ، والتقدير « وتحسب حبهم عاراً على » .

الشاهد فيه : قوله « وتحسب » حيث حذف المفعولين لدلاله سابق الكلام عليهما كما أوضحناه فى الإعراب ، وبينه الشارح .

١٢٣ — هذا البيت لعنترة بن شداد العبسى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

هَلْ غَادَرَ الشُّعَرَاءُ مِنْ مُتَرَدَّمِ ؟ أمْ هَلْ عَرَفْتَ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ ؟

اللغة : « غادر » ترك « متردم » بزنة اسم المفعول ـ وهو فى الأصل اسم مكان =

وهذا الذى ذكره المصنفُ هو الصحيحَ من مذاهب النحويين .

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحــذف لم يَجُزْ : لا فيهما ، ولا فى أحدهما ؛ فلا تقول : « ظننت » ، ولا « ظننت زيداً » ، ولا « ظننت قائماً » تريد « ظننت زيداً قائماً » .

* * *

وَكَتَظُنُّ اْجْعَلْ « تَقُولُ » إنْ وَلِي مُسْتَفْهِمًا بِهِ ، وَلَمْ يَنْفَصِلِ (١)

= من قولك : ردمت الشيء ، إذا أصلحته ، ويروى « مترنم » بالنون — وهو صوت خفى ترجعه بينك وبين نفسك ، يريد هل ابقى الشعراء معنى إلا سبقوك إليه ؟! وهل يتهيأ لك أو لغيرك أن تجىء بشىء جديد ؟ « المحب » اسم مفعول من أحب ، وهو القياس ، ولـكنه قليل فى الاستعمال ، والأكثر أن يقال فى اسم المفعول : محبوب ، أو حبيب ، مع أنهم هجروا الفعل الثلاثى . وفى اسم الفاعل قالوا : محب ، من الفعل المستعمل الذى هو المزيد فيه .

المعنى : أنت عندى بمنزله المحب المكرم ؛ فلا تظنى غير ذلك حاصلا .

الإعراب : « ولقد » الواو للقسم ، واللام للتأكيد ، وقد : حرف تحقيق « نزلت » فعل وفاعل «فلا » ناهية «تظنى» فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعل « غيره» غير : مفعول أول لتظنى ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والمفعول الثانى محذوف «منى» جار ومجرور متعلق بقوله نزلت «بمنزلة» جار ومجرور متعلق أيضاً بنزلت ، ومنزلة مضاف ، و « المحب » مضاف إليه « المكرم » نعت للمحب .

الشاهد فيه : قوله « فلا تظنى غيره » حيث حذف المفعول الثانى اختصاراً ، وذلك جائز عند جمهرة النحاة ، خلافا لابن ملكون .

(١) « كتظن » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « اجعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تقول » قصد لفظه : مفعول به لاجعل « إن » شرطية « ولى » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

بِغَيْرِ ظَرْفٍ ، أَوْ كَظَرْفٍ ، أَوْ عَمَلْ ،
وَإِنْ بِبَعْضِ ذِى فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ(١)

القولُ شأنُه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكَى ، نحو : «قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» ، و «تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» لكن الجملة بعدهُ فى موضع نصبٍ على المفعولية .

ويجوز إجْرَاؤُهُ مُجْرَى الظانّ ؛ فينصبُ المبتدأ والخَبَرَ مفعولين ، كما تنصبهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أن للعرب فى ذلك مذهبين ؛ أحدهما — وهو مذهب عامة العرب — أنه لا يُجْرَى القولُ مُجْرَى الظن إلا بشُرُوطٍ — ذكرها المصنف — أَرْبَعَةٍ ، وهى التى ذكرها عامة النحويين ؛ الأول : أن يكون الفعل مضارعاً ؛ الثانى : أن يكون للمخاطب ، وإليهما أشار بقوله : «أجعل تقول» فإنّ «تقول» مضارع ، وهو للمخاطَبِ ؛ الشرط الثالث : أن يكون مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : «إن ولى مستفهماً به»؛

= تقول «مستفهماً» مفعول به لولى «به» جار ومجرور فى موضع نائب فاعل لمستفهم ؛ لأنه اسم مفعول «ولم ينفصل» الواو للحال ، ولم : حرف نفى وجزم وقلب ، ينفصل : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل الروى . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى تقول ، وجملة لم ينفصل وفاعله فى محل نصب حال .

(١) «بغير» جار ومجرور متعلق بينفصل فى البيت السابق . وغير مضاف و «ظرف» مضاف إليه «أو» عاطفة «كظرف» الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على غير ، والكاف مضاف ، وظرف : مضاف إليه «أو» عاطفة «عمل» معطوف على غير «وإن» شرطية «ببعض» جار ومجرور متعلق بفصلت الآتى : وبعض مضاف ، و «ذى» مضاف إليه «فصلت» فصل : فعل ماض ، فعل الشرط ، والتاء ضمير المخاطب فاعل «يحتمل» فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بالسكون ؛ لأنه جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفصل المفهوم من قوله فصلت .

الشرط الرابع : أن لا يُفْصَلَ بينهما — أى بين الاستفهامِ والفعلِ — بغير ظرف ، ولا مجرور ، ولا معمول الفعل ، فإن فُصِلَ بأحدها لم يَضُر ، وهذا هو المراد بقوله : « ولم ينفصل بغير ظرف — إلى آخره » .

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ : « أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً » ؛ فعمرًا : مفعول أول ، ومنطلقاً : مفعول ثان ، ومنه قولُه :

١٣٤ — مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

---

١٣٤ — البيت لهدبة بن خشرم العذرى ، من أرجوزة رواها غير واحد من حملة الشعر ، ومنهم التبريزى فى شرح الحماسة (٢/٤٦) ولكن رواية التبريزى للبيت المستشهد به على غير الوجه الذى يذكره النحاة ، وروايته هكذا :

لَقَدْ أَرَانِي وَالْغُلَامَ الْحَازِمَا نُزْجِى الْمَطِىَّ ضُمَّرًا سَوَاهِمَا
مَتَى يَقُودُ الذُّبَّلَ الرَّوَاسِمَا وَالْجِلَّةَ النَّاجِيَةَ الْعَوَاهِمَا

اللغة : « القلص » بزنة كتب وسرر — جمع قلوص ، وهى الشابة الفتية من الإبل ، وهى أول ما يركب من إناث الإبل خاصة « الرواسم » المسرعات فى سيرهن ، مأخوذ من الرسيم ، وهو ضرب من سير الإبل السريع « يحملن » يروى فى مكانه « يدنين » ومعناه يقربن « أم قاسم » هى كنية امرأة ، وهى أخت زيادة بن زيد العذرى .

المعنى : متى تظن النوق المسرعات يقربن منى من أحب أن يحملنه إلى ؟

الإعراب : « متى » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب على الظرفية الزمانية ، وعامله تقول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « القلص » مفعول به أول لتقول « الرواسما » نعت للقلص « يحملن » يحمل : فعل مضارع ، ونون الإناث فاعل ، والجملة فى محل نصب مفعول ثان لتقول « أم » مفعول به ليحملن ، وأم مضاف و « قاسم » مضاف إليه « وقاسما » معطوف على أم قاسم .

الشاهد فيه : قوله « تقول القلص يحملن » حيث أجرى تقول مجرى تظن ، فنصب به مفعولين ، الأول قوله « القلص » والثانى جملة « يحملن » من الفعل وفاعله كما قررناه لك =

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ، نحو : « قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء ، نحو : « يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ، نحو : « أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ » أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف ، ولا [جارّ و] مجرور ، ولا معمول له ، نحو : « أأنت تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ ، نحو : « أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيدًا منطلقاً » ، و « أَفِي الدَّارِ تقول زيدًا منطلقاً » ، و « أَعَمْرًا تقول منطلقاً » ، ومنه قوله :

١٣٥ — أَجُهَّالاً تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَا

فَبَنِي [لُؤَيٍّ] : مفعولٌ أوّل ، وجُهَّالاً : مفعول ثان .

= فى الإعراب ، وذلك لاستيفائه الشروط ، ويرويه بعضهم « متى تظن . . . إلخ » فلا شاهد فيه ، ولكنه دليل على أن « تقول » يجرى مجرى تظن ؛ لأنه إذا وردت روايتان فى بيت واحد ، وجاءت كلمة فى إحدى الروايتين مكان كلمة فى الرواية الأخرى ؛ دل ذلك على أن الكلمتين بمعنى واحد ؛ إذ لو اختلف معناهما لم يسغ لراو أو لشاعر آخر أن يضع إحداهما مكان الأخرى ؛ لئلا يفسد المعنى الذى قصد إليه قائل البيت ؛ لأن شرط الرواية بالمعنى ألا تغير المراد .

١٣٥ — هذا البيت للكميت بن زيد الأسدى .

اللغة : « أجهالا » الجهال : جمع جاهل ، ويروى فى مكانه « أنواما » وهو جمع نائم « بنو لؤى » أراد بهم جمهور قريش وعامتهم ؛ لأن أكثرهم ينتهى نسبه إلى لؤى بن غالب ابن فهر بن مالك بن النضر ، وهو أبو قريش كلها « متجاهلينا » المتجاهل : الذى يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل ، والذين رووا فى صدر البيت « أنواما » يروون هنا « متناومينا » والمتناوم : الذى يتصنع النوم ، والمراد تصنع الغفلة عما يجرى حولهم من الأحداث .

المعنى : أتظن قريشاً جاهلين حين استعملوا فى ولاياتهم اليمنيين وآثروهم على المضريين أم تظنهم عالمين بحقيقة الأمر مقدرين سوء النتائج غير غافلين عما ينبغى العمل به . ولكنهم يتصنعون الجهل ويتكلفون الغفلة لمآرب لهم فى أنفسهم ؟ ؟ . =

وإذا اجتمعتِ الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ ، نحو : « أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقاً » وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية ، نحو : « أتقول زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » .

* * *

وَأُجْرِىَ الْقَــوْلُ كَظَنٍّ مُطْلَقاً عِنْدَ سُلَيْمٍ ، نَحْوُ « قُلْ ذَا مُشْفِقَا » (١)

أشار إلى المذهب الثانى للعرب فى القَوْلِ ، وهو مذهب سُلَيْمٍ ؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن فى نَصْبِ المفعولين ، مطلقاً ، أى : سواء كان مضارعاً ، أم غير مضارع ، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة ، أم لم توجد ، وذلك نحو : « قُلْ ذَا مُشْفِقاً »

= الإعراب « أجهالا » الهمزة للاستفهام ، جهالا : مفعول ثان مقدم على عامله وعلى المفعول الأول « تقول » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بنى » مفعول أول لتقول ، وبنى مضاف ، و « لؤى » مضاف إليه « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، والخبر محذوف وجوبا ، وعمر مضاف ، وأبى من « أبيك » مضاف إليه ، وأبى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه « أم » عاطفة « متجاهلينا » معطوف على قوله « جهالا »

الشاهد فيه : قوله « أجهالا تقول بنى لؤى » حيث أعمل « تقول » عمل « تظن » فنصب به مفعولين ، أحدهما قوله « جهالا » والثانى قوله « بنى لؤى » مع أنه فصل بين أداة الاستفهام ـ وهى الهمزة ـ والفعل . بفاصل ـ وهو قوله « جهالا » ـ وهذا الفصل لا يمنع الإعمال ؛ لأن الفاصل معمول للفعل ؛ إذ هو مفعول ثان له .

(١) « أجرى » فعل ماض مبنى للمجهول « القول » نائب فاعل لأجرى « كظن » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من القول « مطلقا » حال ثان من القول « عند » ظرف متعلق بأجرى ، وعند مضاف و « سليم » مضاف إليه « نحو » خبر لمبتدأ محذوف « قل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ذا » مفعول أول لقل « مشفقا » مفعول ثان .

فـ « هذا » مفعولٌ أوّلُ ، و « مشفقاً » مفعولٌ ثان ، ومن ذلك قوله :

١٣٦ — قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلاً فَطِيناً : هٰـذَا لَعَمْرُ اللّٰهِ إِسْرَائِينَا

فـ « هذا » : مفعول أول لقالت ، و « إسرائينا » : مفعول ثان .

* * *

---

١٣٦ — البيت لأعرابى صاد ضبا فأتى به أهله ، فقالت له امرأته « هذا لعمر الله إسرائيل » أى هو ما مسخ من بنى إسرائيل ، ورواه الجواليقى فى كتابه « المعرب » هكذا :

وَقَالَ أَهْلُ السُّوقِ لَمَّا جِينَا : هٰـذَا لَعَمْرُ اللّٰهِ إِسْرَائِينَا

اللغة : « فطينا » وصف من الفطنة ، وتقول : فطن الرجل يفطن ـ بوزان علم يعلم ـ فطنة ـ بكسر فسكون ـ وفطانة وفطانية ـ بفتح الفاء فيهما ـ وتقول أيضا : فطن يفطن بوزن قعد يقعد . والفطنة : الفهم ، والوصف المشهور من هذه المادة فطن ـ بفتح فكسر ـ « جينا » أصله جئنا ـ بالهمزة ـ فلينه بقلب الهمزة الساكنة حرف مد من جنس حركة ما قبلها « إسرائين » لغة فى إسرائيل ، كما قالوا : جبرين ، وإسماعين . يريدون : جبريل ، وإسماعيل .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص . والتاء اسمه « رجلا » خبر كان « فطينا » صفة لرجل ، والجملة من كان واسمها وخبرها فى محل نصب حال « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مفعول أول لقالت ، بمعنى ظنت « لعمر » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ ، وخبره محذوف وجوبا ، والتقدير لعمر الله يمينى ، وعمر مضاف و « الله » مضاف إليه ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب معترضة بين المفعول الأول والمفعول الثانى « إسرائينا » مفعول ثان لقالت .

الشاهد فيه : قوله « قالت . . . هذا . . . إسرائينا » حيث أعمل « قال » عمل « ظن » والدليل على ذلك أنه نصب به مفعولين أحدهما ، اسم الإشارة ـ وهو « ذا » من « هذا » =

. . . .

والثانى «إسرائينا» هكذا قالوا. والذى حملهم على هذا أنهم وجدوا «إسرائينا» منصوبا.

وأنت لو تأملت بعض التأمل لوجدت أنه يمكن أن يكون «هذا» مبتدأ، و«إسرائينا» مضاف إلى محذوف يقع خبراً، وتقدير الكلام «هذا ممسوخ إسرائينا» فحذف المضاف وأبقى المضاف إليه على جره بالفتحة نيابة عن الكسرة، لأنه لا ينصرف للعلمية والعجمة.

وحذف المضاف وإبقاء المضاف إليه على جره جائز، وإن كان قليلا فى مثل ذلك، وقد قرىء فى قوله تعالى: (تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة) بجر الآخرة على تقدير مضاف محذوف يقع منصوباً مفعولا به ليريد، والأصل: والله يريد ثواب الآخرة:

وهكذا خرجه ابن عصفور، وتخريج الجماعة أولى، لأن الأصل عدم الحذف، ولأن حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله قليل فى هذه الحالة، ولأن نصب المفعولين بالقول مطلقاً لغة لبعض العرب كما قرره الناظم والشارح؛ فلا مانع من أن يكون قائل هذا البيت واحداً من هذه لغتهم.

بقى شىء، وهو أن الظاهر من الحال أن المعنى المقصود من هذا البيت ليس على تضمين القول معنى الظن، ولكنه على الحكاية؛ وذلك يقتضى أن يكون ما بعد القول جملة مؤلفة من مبتدأ وخبر. فيكون اسم الإشارة مبتدأ، وقوله «إسرائينا» مضافا إلى الخبر المحذوف، وقد أبقى على حاله التى كان عليها قبل حذف المضاف، وأصله: هذا ممسوخ بنى إسرائين، وذلك لأن الرجل كان فى يده ضب؛ فلما رأته امرأته - أو لما رآه أهل السوق - نطقوا بهذه العبارة، وليس المراد أنهم ظنوا ذلك؛ فهذا يؤيد صحة تخريج ابن عصفور، وإن كان الوجه الصناعى الذى خرج عليه ضعيفاً.

أعْـــلَمَ وَأرَى

إلَى ثَلاَثَةٍ رَأى وَعَـــلِمَا عَدَّوْا ، إذَا صَارَا أرَى وَأعْلَمَا(١)

أشار بهذا الفصل إلى ما يتعدّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل ؛ فذكر سبعَةَ أفعالٍ : منها « أعْلَمَ ، وأرَى » فذكر أن أصلهما « عَلِمَ ، وَرأى » ، وأنهما بالهمزة يتعَدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل ؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتَعَدَّيَان إلى مفعولين ، نحو : « علم زيدٌ عمرًا منطلقاً ، ورأى خالد بكرًا أخاكَ » فلما دخلت عليهما همزةُ النّقْلِ زادتهما مفعولا ثالثاً ، وهو الذى كان فاعلا قبل دخول الهمزة ، وذلك نحو : « أعْلَمْتُ زيدًا عمرًا منطلقاً » و « أرَيْتُ خالدًا بكرًا أخاكَ » ؛ فزيدًا ، وخالدًا : مفعول أول ، وهو الذى كان فاعلا حين قلت : « علم زيد ، ورأى خالد » .

وهذا هو شأن الهمزة ، وهو : أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلا مفعولا ، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازما صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ ، نحو : « خرج زيد ، وأخرجت زيدًا » وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين ، نحو : « لَبِسَ زيد جُبَّةً » فتقول : « ألْبَسْتُ زيدًا جبةً » وسيأتى الكلام عليه ، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة ، كما تقدم فى « أعْلَمَ ، وأرَى » .

* * *

(١) « إلى ثلاثة » جار ومجرور متعلق بعدوا « رأى » مفعول به مقدم لعدوا « وعلما » معطوف على رأى « عدوا » فعل وفاعل « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « صارا » صار : فعل ماض ناقص . وألف الاثنين اسمه « رأى » قصد لفظه : خبر صار « وأعلما » معطوف على أرى ، والجملة فى محل جر بإضافته إذا إليها ، وهى فعل الشرط ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والأصل : إذا صارا أرى وأعلما فقد عدوهما إلى ثلاثة مفاعيل .

وَمَا لِمَفْعُولَىْ عَلِمْتُ مُطْلَقَا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أيضاً حُقِّقَا(١)

أى : يَثْبُتُ للمفعول الثانى والمفعول الثالث من مفاعيل « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » ما ثَبَتَ لمفعولَىْ « علم ، ورأى » : من كونهما مبتدأ وخبراً فى الأصل ، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما ، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل .

ومثالُ ذلك « أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً » فالثانى والثالث من هذه المفاعيل أصْلُهما المبتدأ والخبرُ — وهما «عمرو قائم» — ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما ، نحو : « عَمْرٌو أعلمت زيداً قائمٌ » ومنه قولهم : « البرَكَةُ أَعْلَمَنَا اللهُ مَعَ الأكابِرِ » فـ « نا » : مفعولٌ أول ، و « البركَةُ » : مبتدأ ، و « مع الأكابر » ظرف فى موضع الخبر ، وهما اللذان كانا مفعولين ، والأصل : «أعلمنا الله البركَةَ مع الأكابِرِ » ، ويجوز التعليقُ عنهما ؛ فتقول : « أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم » .

ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال : هل أعلمت أحداً عمراً قائماً ؟ فتقول : أعلمت زيداً .

ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول فى هذه الصورة : « أَعلمت زيداً عمراً » أى : قائماً ، أو «أعلمت زيداً قائماً» أى : عمراً قائماً .

* * *

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ(٢)

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ « لمفعولى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما ، ومفعولى مضاف و « علمت » قصد لفظه : مضاف إليه « مطلقاً » حال من الضمير المستتر فى الصلة « للثان » جار ومجرور متعلق بحقق الآتى « والثالث » معطوف على الثانى « أيضاً » مفعول مطلق لفعل محذوف « حققا » حقق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من حقق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) و « إن » شرطية « تعديا » فعل ماض فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، =

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا
فَهْوَ بِهِ فى كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا(١)

تقدَّمَ أن « رأى ، وعلم » إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل ، وأشار فى هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين ، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى واحد — كما إذا كانت « رأى » بمعنى أبْصَرَ ، نحو : « رأى زيد عمراً » و « عَلِمَ » بمعنى عَرَفَ نحو : « عَلِمَ زيدٌ الحقَّ » — فإنهما يتعدَّيَانِ بعد الهمزة إلى مفعولين ، نحو : « أَرَيْتُ زَيْداً عمراً » و « أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ » والثانى من هذين المفعولين كالمفعول الثانى من مفعولَىْ « كَسَا » و « أَعْطَى » نحو : « كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً » و « أعطيت زيداً دِرْهَمًا » :

= « لواحد » جار ومجرور متعلق بقوله تعديا « بلا همز » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده على طريق العارية ، والجار والمجرور متعلق بتعديا أيضاً ، ولا مضاف و « همز » مضاف إليه « فلاثنين » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لاثنين : جار ومجرور متعلق بقوله توصلا الآتى « به » جار ومجرور متعلق بتوصلا أيضاً « توصلا » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة ، ويجوز أن يكون توصلا فعلا ماضياً مبنياً للمعلوم ، والألف ضمير الاثنين عائد إلى رأى وعلم وهو فاعل توصل .

(١) « والثان » مبتدأ « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال صاحبه الضمير المستكن فى الخبر الآتى « كثانى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وثانى مضاف و « اثنى » مضاف إليه ، واثنى مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فهو » مبتدأ « به » جار ومجرور متعلق بائتسا الآتى « فى كل » جار ومجرور متعلق بائتسا أيضاً ، وكل مضاف و « حكم » مضاف إليه « ذو » خبر المبتدأ ، وذو مضاف ، و « ائتسا » مضاف إليه ، وأصله ممدود فقصره للضرورة ، والائتساء : أصله بمعنى الاقتداء ، والمراد به هنا أنه مثله فى كل حكم .

فى كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول ؛ فلا تقول : [زيدٌ الحقُّ ، كما لا تقول] « زيد درهم » ، وفى كونه يجوز حَذْفُه مع الأول ، وحَــذْفُ الثانى وإبقاء الأول ، وحذف الأول وإبقاء الثانى ، وإن لم يدل على ذلك دليل ؛ فمثالُ حَذْفهما : أعْلَمْتُ ، وأعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ومثالُ حذف الثانى وإبقاء الأول « أعْلَمْتُ زيداً ، وأعْطَيْتُ زيداً » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثانى نحو : « أعْلَمْتُ الحقَّ ، وأعطيتُ دِرْهَماً » ومنه قولُه تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) وهذا معنى قوله : « والثانى منهما — إلى آخر البيت[1] » .

* * *

وكَأَرَى السَّابِقِ نَبَّا ، أخْــــبَرَا حَدَّثَ ، أَنْبَأَ ، كَذَاكَ خَبَّرَا[2]

---

(١) عبارة الناظم ـ وهى قوله « فهو به فى كل حكم ذو ائتسا » ـ عامة . ولم يتعرض الشارح ـ رحمه الله ! ـ فى كلامه إلى نقد هذا العموم كعادته ؛ فهذا العموم يعطى أن رأى البصرية وعلم العرفانية إذا اتصلت بهما همزة النقل فصارا يتعديان إلى مفعولين . فشأن مفعولها الثانى كشأن المفعول الثانى من مفعولى كسا ، ومن شأن المفعول الثانى من مفعولى كسا أنه لا يعلق عنه العامل ، ولكن المفعول الثانى من مفعولى رأى البصرية وعلم العرفانية يعلق عنه العامل ؛ ومن التعليق عنه قوله تعالى : (رب أرنى كيف تحيي الموتى) فأرنى هنا بصرية ، لأن إبراهيم عليه السلام كان يطلب مشاهدة كيفية إحياء الله تعالى الموتى . ومفعولها الأول ياء المتكلم ، ومفعولها الثانى جملة (كيف تحيي الموتى) وقد علق العامل عنها باسم الاستفهام ، ومن التعليق أيضا قوله تعالى : (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ؟) .

(٢) « وكأرى » الواو عاطفة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « السابق » نعت لأرى « نبأ » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « أخبرا ، حدث ، أنبأ » هذه الثلاثة =

تقدَّمَ أن المصنف عَدّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً ، وسَبقَ ذكر : « أَعْلَمَ ، وَأَرَى » وذكر فى هذا البيت الخمسةَ الباقيةَ ، وهى : « نَبَّأ » كقولك : « نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً » ومنه قوله :

١٣٧ — نُبِّئْتُ زُرْعَةَ — وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا — يُهْدِى إِلَىَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ

= معطوفات على نبأ بحرف عطف مقدر « كذلك » الكاف حرف جر . وذا : اسم إشارة مبنى على السكون فى محل جر بالكاف . والكاف بعده حرف خطاب . والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « خبرا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر .

١٣٧ — هذا البيت للنابغة الذبيانى . من كلمة له يهجو فيها زرعة بن عمرو بن خويلد ، وكان قد لقيه فى سوق عكاظ ، فأشار زرعة على النابغة الذبيانى بأن يحمل قومه على معاداة بنى أسد وترك محالفتهم ، فأبى النابغة ذلك ؛ لما فيه من الغدر ، فتركه زرعة ومضى ، ثم بلغ النابغة أن زرعة يتوعده ، فقال أبياتاً يهجوه فيها . وهذا البيت الشاهد أولها .

اللغة : « نبئت » أخبرت ، والنبأ كالخبر وزناً ومعنى . ويقال : النبأ أخص من الخبر ؛ لأن النبأ لا يطلق إلا على كل ما له شأن وخطر من الأخبار « والسفاهة كاسمها » السفاهة : الطيش وخفة الأحلام ، وأراد أن السفاهة فى معناها قبيحة كما أن اسمها قبيح . « غرائب الأشعار » الغرائب : جمع غريبة ، وأراد بها ما لا يعهد مثله ، ويروى مكانه « أوابد الأشعار » والأوابد : جمع آبدة ، وأصلها اسم فاعل من « أبدت الوحوش » إذا نفرت ولم تأنس .

الإعراب : « نبئت » نبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء التى للمتكلم نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « زرعة » مفعول ثان « والسفاهة كاسمها » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من مبتدأ وخبر فى محل نصب حال « يهدى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زرعة ، والجملة من يهدى وفاعله فى محل نصب مفعول ثالث لنبىء « إلى » جار ومجرور متعلق بيهدى « غرائب » مفعول به ليهدى ، وغرائب مضاف و « الأشعار » مضاف إليه .

=

وَ « أَخْبَرَ » كقولك : « أَخبرْتُ زَيْدًا أخَاكَ مُنطَلِقًا » ومنه قوله :

١٣٨ — وَمَا عَلَيْـكِ — إِذَا أُخْبِرْتِنِي دَنِفاً ،
وَغَابَ بَعْلُكِ يَوْماً — أَنْ تَعُودِينِي ؟ !

= الشاهد فيه : قوله « نبئت زرعة . . . يهدى » حيث أعمل « نبأ » فى مفاعيل ثلاثة . أحدها النائب عن الفاعل وهو التاء . والثانى قوله « زرعة » والثالث جملة « يهدى » مع فاعله ومفعوله .

١٣٨ — هذا البيت لرجل من بنى كلاب . وهو من مختار أبى تمام فى ديوان الحماسة ، ولكن رواية الحماسة هكذا :

وَمَا عَلَيْـكِ — إِذَا خُبِّرْتِنِي دَنِفا رَهْنَ الْمَنِيَّةِ ، يَوْما — أَنْ تَعُودِينَا
أَوْ تَجْعَـلِى نُطْفَةً فِى الْقَعْبِ بَارِدَةً وَتَغْمِسِى فَاكِ فِيهَا ثُمَّ تَسْقِينَا

وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ — ٣٥٣ بتحقيقنا .

اللغة : « دنفا » بزنة كتف — هو الذى لازمه مرض العشق . وهو وصف من الدنف — بفتح الدال والنون جميعاً — وأصله المرض الملازم الذى ينهك القوى « وغاب بعلك » بعل المرأة : زوجها ، وقد رأيت أن رواية الحماسة فى مكان هذه العبارة « رهن المنية » والمنية : الموت ، وفلان رهن كذا : أى مقيد به ، يريد أنه فى حال من المرض الشديد تجعله فى سياق الموت ، وقوله « أن تعودينى » العيادة : زيارة المريض خاصة . ولا تقال فى زيارة غيره .

الإعراب : « وما » اسم استفهام مبتدأ « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « أخبرتنى » أخبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء نائب فاعل ، وهو المفعول الأول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول ثان لأخبر « دنفا » مفعول ثالث ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعولاته الثلاثة فى محل جر بإضافة إذا إليها « وغاب بعلك » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل وفاعل فى محل نصب حال ، وهى — عند أبى العباس المبرد — على تقدير « قد » أى : وقد غاب بعلك ، ويجوز أن تكون الواو للعطف ، والجملة فى محل جر بالعطف على جملة « أخبرتنى دنفا » =

وَ « حَدَّثَ » كقولك « حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيما » ومنه قوله :

١٣٩ — أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ ، فَمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْوَلاَءُ ؟

= المجرورة محلا بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا الشرطية محذوف ، والتقدير : إذا أخبرتنى دنفا فما عليك « أن تعودينى » فى تأويل مصدر مجرور بفى محذوفة ، والتقدير : فى عيادتى ، وحذف حرف الجر ههنا قياس ، والجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذى تعلق به الجار والمجرور الواقع خبرا .

الشاهد فيه : قوله « أخبرتنى دنفا » حيث أعمل « أخبر » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل وهو تاء المخاطبة ، والثانى ياء المتكلم ، والثالث قوله « دنفا » .

١٣٩ — البيت للحارث بن حلزة اليشكرى ، من معلقته المشهورة التى مطلعها :

آذَنَتْنَا بِبَيْنِهَا أَسْمَاءُ رُبَّ ثَاوٍ يُمَلُّ مِنْهُ الثَّوَاءُ

اللغة : « منعتم ما تسألون » معناه : إن منعتم عنا ما نسألكم أن تعطوه من النصفة والإخاء والمساواة فلأى شىء كان ذلك منكم مع ما تعلمون من عزنا ومنعتنا ؟ « فمن حدثتموه له علينا الولاء » يقول : من الذى بلغكم عنه أنه قد صارت له علينا الغلبة فى سالف الدهر ، وأنتم تمنون أنفسكم بأن تكونوا مثله ؟ والاستفهام بمعنى النفى ، يريد لم يكن لأحد سلطان فى الزمن الغابر علينا ، ويروى « له علينا العلاء » بالعين المهملة ، من العلو ، وهو الرفعة ، ويروى « الغلاء » بالغين المعجمة ، وهو الارتفاع أيضاً .

الإعراب : « منعتم » فعل وفاعل « ما » اسم موصول : مفعول به لمنع « تسألون » جملة من فعل ونائب فاعل لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، أى تسألونه « فمن » اسم استفهام مبتدأ «حدثتموه» حدث : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطبين نائب فاعل ، وهاء الغائب مفعول ثان ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « له ، علينا » يتعلقان بمحذوف خبر مقدم « الولاء » مبتدأ مؤخر ، والجملة من هذا المبتدأ والخبر فى محل نصب مفعول ثالث لحدث .

الشاهد : قوله « حدثتموه . . . له علينا الولاء » حيث أعمل « حدث » فى ثلاثة مفاعيل : أحدها نائب الفاعل ، وهو ضمير المخاطبين ، والثانى هاء الغائب ، والثالث جملة « له علينا الولاء » كما أوضحناه فى الإعراب .

وَ « أنبَــأَ » كقولك : « أنبأتُ عبدَ الله زيداً مُسافِرا » ومنه قولُه :

١٤٠ — وَأُنبِئْتُ قَيساً وَلَمْ أَبْلُهُ   كَمَا زَعمُوا خَــيْرَ أَهْــلِ الْيَمَنْ

وَ « خَبّرَ » كقولك : « خَبّرْتُ زيداً عمراً غائباً» ومنه قولُه :

١٤١ — وَخُبِّرْتُ سَوْدَاءَ الْغَمِيمِ مَرِيضَةً
فَأَقْبَلْتُ مِنْ أَهْــلِي بِمِصْرَ أَعُودُهَا

---

١٤٠ — هذا البيت للأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة يمدح بها قيس بن معد يكرب ، وأولها قوله :

لَعَمْرُكَ مَا طُولُ هٰذَا الزَّمَنْ   عَلَى الْمَرْءِ إِلاَّ عَنَاءٌ مُعَنّْ

اللغة : « معن » هو اسم فاعل من عناه — بتشديد النون — إذا أورثه العناء والمشقة « ولم أبله » تقول : بلوته أبلوه ، إذا اختبرته ، ويروى فى مكانه « ولم آته » ويذكر الرواة أن قيسا حين سمع هذا البيت قال : أوشك ؟ ثم أمر بحبسه .

الإعراب : « وأنبئت » أنبىء : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « قيسا » مفعول ثان « ولم أبله » الواو واو الحال ، وما بعده جملة من فعل مضارع مجزوم بلم ، وفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا ، ومفعول ، فى محل نصب حال « كما » الكاف جارة ، وما : يحتمل أن تكون موصولة مجرورة المحل بالكاف ، وأن تكون مصدرية ، وعلى الأول فجملة « زعموا » لا محل لها صلة ، وعلى الثانى تكون « ما » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، أى كزعمهم «خير» مفعول ثالث لأنبئت ، وخير مضاف و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « وأنبئت قيسا . . . خير أهل اليمن » حيث أعمل أنبأ فى مفاعيل ثلاثة ، الأول تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « قيسا » ، والثالث قوله « خير أهل اليمن » .

١٤١ — هذا البيت للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير . وكان قد عشق امرأة من بنى عبد الله بن غطفان ، وكلف بها ، وكانت هى تجد به أيضاً ، فخرج إلى مصر فى ميرة ، =

. . . .

= فبلغه أنها مريضة ، فترك ميرته ، وكر نحوها راجعاً ، وهو يقول أبياتاً أولها بيت الشاهد ، وبعده قوله :

فَيَالَيْتَ شِعْرِى هَلْ تَغَيَّرَ بَعْدَنَا مَلاَحَةُ عَيْنَىْ أُمِّ يَحْيَى وَجِيدُهَا ؟

وَهَلْ أَخْلَقَتْ أَثْوَابُهَا بَعْدَ جِدَّةٍ أَلاَ حَبَّذَا أَخْلاَقُهَا وَجَدِيدُهَا ؟

وَلَمْ يَبْقَ يَا سَوْدَاءُ شَىْءٌ أُحِبُّهُ وَإِنْ بَقِيَتْ أَعْلاَمُ أَرْضٍ وَبِيدُهَا ؟

(وانظر شرح التبريزى على الحماسة ٣ / ٣٤٤ بتحقيقنا) .

اللغة : « الغميم » بفتح الغين المعجمة وكسر الميم — اسم موضع فى بلاد الحجاز ، ويقال : هو بضم الغين على زنة التصغير ، ويروى « ونبئت سوداء الغميم » ويروى أيضاً « ونبئت سوداء القلوب » فيجوز أن اسمها سوداء ثم أضافها إلى القلوب كما فعل ابن الدمينة فى قوله فى محبوبته واسمها أميمة :

قِفِى يَا أُمَيْمَ الْقَلْبِ نَقْضِ لُبَانَةً وَنَشْكُ الْهَوَى، ثُمَّ افْعَلِى مَابَدَا لَكِ

ويجوز أن يكون أراد أنها تحل من القلوب محل السويداء ، ويجوز أن يكون قد أراد أنها قاسية القلب ، ولكنه جمع لأنه أراد القلب وما حوله ، أو أراد أن لها مع كل محب قلباً ، ويروون عجز البيت « فأقبلت من مصر إليها أعودها » .

الإعراب : « خبرت » خبر : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعل وهو المفعول الأول « سوداء » مفعول ثان ، وسوداء مضاف و « الغميم » أو « القلوب » مضاف إليه « مريضة » مفعول ثالث لخبر « فأقبلت » فعل وفاعل « من أهلى » الجار والمجرور متعلق بأقبل ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « بمصر » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة أو حال من أهل المضاف لياء المتكلم «أعودها» أعود : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وها : مفعول به ، والجملة فى محل نصب حال من التاء فى « أقبلت » .

الشاهد فيه : قوله « وخبرت سوداء الغميم مريضة » حيث أعمل « خبر » فى ثلاثة مفاعيل ، أحدها تاء المتكلم الواقعة نائب فاعل ، والثانى قوله « سوداء الغميم » ، والثالث قوله « مريضة » كما اتضح لك فى إعراب البيت .

هذا ، وأنت لو تأملت فى جميع هذه الشواهد التى جاء بها الشارح لهذه المسألة =

وإنما قال المصنف : « وكأرى السابق » لأنه تقدم فى هذا الباب أن « أرى » تارة تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل ، وتارة تتعدَّى إلى اثنين ، وكان قد ذَكَرَ أولا [أرَى] المتعدية إلى ثلاثة ؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقة ، وهى المتعدية إلى ثلاثة ، لا مثل « أرَى » المتأخرَةِ ، وهى المتعدية إلى اثنين .

* * *

= لوجدت الأفعال فيها كلها مبنية للمجهول ، وقد تعدت إلى مفعولين بعد نائب الفاعل وبعضها تجد المفعول الثانى والمفعول الثالث فيه مفردين ، وبعضها تجد فيه المفعول الثالث جملة كبيت الحارث بن حلزة (رقم ١٣٩) وشأن ما لم يذكره الشارح من الشواهد كشأن ما ذكره منها ، حتى قال شيخ الإسلام زكريا الأنصارى : « ولم يسمع تعديها إلى ثلاثة صريحة » اهـ .

لا تدخل إذا الشرطية على الفعل

الفَـــاعِلُ

الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ « أَتَى زَيْدٌ » « مُنِيراً وَجْهُهُ» « نِعْمَ الْفَتَى »(١)

لما فَرَغَ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ فى ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع — وهو الفاعلُ ، أو نائبُهُ — وسيأتى الكلام على نائبه فى الباب الذى يلى هذا البَابَ .

فأمَّا الفاعل فهو : الاسْمُ ، المسند إليه فِعْلٌ ، على طريقة فَعَلَ ، أو شِبْهُهُ ، وحكمه الرَّفْعُ(٢) والمراد بالاسم : ما يشمل الصريح ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » والمؤوَّلَ به ، نحو : « يعجِبُنِي أن تَقُومَ » أى : قِيَامُكَ .

أو شبه الفعل

---

(١) « الفاعل » مبتدأ « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « كمرفوعى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « أتى زيد » فعل وفاعل ، ومرفوعى مضاف ، وجملة الفعل والفاعل بمتعلقاتها فى محل جر مضاف إليه « منيراً » حال ، وهو اسم فاعل « وجهه » وجه : فاعل بمنير ، ووجه مضاف والضمير مضاف إليه « نعم الفتى » فعل وفاعل .

(٢) وقد ينصب الفاعل ويرفع المفعول إذا أمن اللبس ، وقد ورد عن العرب قولهم خرق الثوب المسمار ، وقولهم : كسر الزجاج الحجر . وقال الأخطل :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أو بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

وقال عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

أَلَمْ تسأَلِ الأَطْلَالَ وَالْمُتَرَبَّعَا بِبَطْنِ حُلَيَّاتٍ دَوارِسَ أَرْبَعَا
إلى الشَّرْى مِنْ وَادِي الْمُغَمَّسِ بَدَّلَتْ مَعَالِمُهُ وَبْلاً وَنَكْبَاءَ زَعْزَعَا

وربما نصبوا الفاعل والمفعول جميعاً ، كما قال الراجز :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْـــهُ الْقَدَمَا الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا

وربما رفعوهما جميعاً ، كما قال الشاعر :

إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ =

شروط حذف الفاعل وجوبا
١ — إذا أتى بعد أدوات الشرط

نخرج بـ « المسند إليه فعلٌ » ما أسند إليه غيرُهُ ، نحو : « زَيْدٌ أخُوكَ » أو جملة ، نحو : « زيد قام أبوه » أو « زيدٌ قامَ » أو ما هو فى قوة الجملة ، نحو : « زيدٌ قائمٌ غُلامُهُ » أو « زيدٌ قائمٌ » أى : هو .

وخرج بقولنا «على طريقة فَعَلَ » ما أسند إليه فعل على طريقة فُعِلَ ، وهو النائب عن الفاعل ، نحو : « ضُرِبَ زيدٌ » .

= وسيشير الشارح فى مطلع باب المفعول به إلى هذه المسألة ، ونتعرض هناك للكلام عليها مرة أخرى ، إن شاء الله تعالى ،

والمبيح لذلك كله اعتمادهم على انفهام المعنى ، وهم لا يحملون ذلك قياسا ، ولا يطردونه فى كلامهم ، ولا يستبيحونه فى حال السعة والتمكن من القول .

وقد يجر لفظ الفاعل بإضافة المصدر ، نحو قوله تعالى : (ولولا دفع الله الناس) أو بإضافة اسم المصدر ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « من قبلة الرجل امرأته الوضوء » .

وقد يجر الفاعل بالباء الزائدة ، وذلك على ثلاثة أنواع :

الأول واجب ، وذلك فى أفعل الذى على صورة فعل الأمر فى باب التعجب ، نحو قوله تعالى : (أسمع بهم وأبصر) ونحو قول الشاعر :

أَخْلِقْ بِذِى الصَّبْرِ أَنْ يَحْظَى بِحَاجَتِهِ وَمُدْمِنِ الْقَرْعِ لِلأَبْوَابِ أَنْ يَلِجَا

الثانى كثير غالب ، وهو فى فاعل « كفى » نحو قوله تعالى : (كفى بالله شهيداً) ومن القليل فى فاعل كفى تجرده من الباء ، كما فى قول سحيم بن وثيل الرياحى :

عُمَيْرَةَ وَدِّعْ إِنْ تَجَهَّزْتَ غَازِيَا كَفَى الشَّيْبُ وَالإِسْلاَمُ لِلمَرْءِ نَاهِيَا

فقد جاء بفاعل « كفى » وهو قوله « الشيب » غير مجرور بالباء .

والثالث شاذ ، وذلك فيما عدا أفعل فى التعجب وفاعل كفى ، وذلك نحو قول الشاعر :

أَلَمْ يأْتِيكَ وَالأَنْبَاءُ تَنْمِى بِمَا لاَقَتْ لَبُونُ بَنِى زِيَادِ

فالباء فى « بما » زائدة ، وما : موصول اسمى فاعل يأتى ، وهذا بعض تخريجات هذا البيت .

وقد يجر الفاعل بمن الزائدة إذا كان نكرة بعد نفى أو شبهه ، نحو قوله تعالى : (ما جاءنا من بشير) والفاعل حينئذ مرفوع بضمة مقدرة على الراجح ، فاحفظ ذلك كله ،

والمراد بشبه الفعل المذكور : اسمُ الفاعل ، نحو : « أقائمٌ الزَّيْدَانِ » ، والصفةُ المشبهةُ ، نحو : « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » والمَصْدَرُ ، نحو : « عجبتُ من ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْراً » واسمُ الفعلِ ، نحو : « هَيْهَاتَ العَقِيقُ » والظرفُ والجار والمجرور ، نحو : « زيدٌ عندك أبوهُ » أو « فى الدارِ غُلَامَاهُ » وأفعلُ التفضيل ، نحو : « مررت بالأفضلِ أبُوهُ » فأبوهُ : مرفوع بالأفضل ، وإلى ما ذكر أشار المصنف بقوله : « كمرفوعَىْ أتى — إلخ » .

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يُشْبِهُ الفعل ، كما تقدم ذكره ، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين : أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ ، نحو : « أتى زيد » والثانى ما رفع بفعل غير متصرفٍ ، نحو : « نِعْمَ الْفتَى » ومَثَّل للمرفوع بشبه الفعل بقوله : « منيراً وَجْهُهُ » .

* * *

وَبعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ ، وَإلاَّ فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ(١)

---

(١) « وبعد » ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبعد مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « فاعل » مبتدأ مؤخر « فإن » شرطية « ظهر » فعل ماض ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل « فهو » الفاء لربط الجواب بالشرط ، هو : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والتقدير « فإن ظهر فهو المطلوب » مثلا ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « وإلا » الواو عاطفة ، وإن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : وإلا يظهر « فضمير » الفاء لربط الجواب بالشرط ، ضمير : خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : فهو ضمير ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة « استتر » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لضمير .

وهذا البيت يشير إلى حكمين من أحكام الفاعل ، أولهما أن الفاعل يجب أن يكون بعد الفعل ، فلا يجوز عنده تقديم الفاعل ، وفى هذا الحكم خالف الكوفيون ، وهذا هو الذى ذكره =

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه — وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ — نحو : « قَامَ الزيدان ، وزيد قَائِمٌ غُلَامَاهُ ، وقَامَ زَيْدٌ » ولا يجوز تقديمه على رافعه ؛ فلا تقول : « الزيدان قام » ، ولا « زيد غلاماه قائم » ، ولا « زيد قام » على أن يكون « زيد » فاعلا مُقَدَّمًا ، بل على أن يكون مبتدأ ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر ، والتقدير « زَيْدٌ قَامَ هُوَ » وهذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ فى ذلك كله(١).

=الشارح بقوله: «حكم الفاعل التأخر عن رافعه — إلخ» وثانى الحكمين : أنه لا يجوز حذف الفاعل ، بل إما أن يكون ملفوظاً به ، وإما أن يكون ضميراً مستتراً ، وهذا هو الذى ذكره الشارح بقوله : « وأشار بقوله فإن ظهر — إلخ ، إلى أن الفعل وشبهه لا بد له من مرفوع » وليس هذا الحكم مطرداً ، بل له استثناء سنذكره فيما بعد (اقرأ الهامشة ١ ص ٧٨) .

(١) استدل الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على رافعه ، بوروده عن العرب فى نحو قول الزباء :

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدَا أَجَنْدَلاً يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا

فى رواية من روى « مشيها » مرفوعا ، قالوا : ما : اسم استفهام مبتدأ ، وللجمال : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، مشى : فاعل تقدم على عامله — وهو وئيداً الآتى — ومشى مضاف والضمير العائد إلى الجمال مضاف إليه ، ووئيداً : حال من الجمال منصوب بالفتحة الظاهرة ، وتقدير الكلام : أى شىء ثابت للجمال حال كونها وئيداً مشيها.

واستدل البصريون على أنه لا يجوز تقديم الفاعل على فعله بوجهين ، أحدهما : أن الفعل وفاعله كجزأين لكلمة واحدة متقدم أحدهما على الآخر وضعا ، فكما لا يجوز تقديم عجز الكلمة على صدرها لا يجوز تقديم الفاعل على فعله ، وثانيهما : أن تقديم الفاعل يوقع فى اللبس بينه وبين المبتدأ ، وذلك أنك إذا قلت « زيد قام » — وكان تقديم الفاعل جائزاً — لم يدر السامع أأردت الابتداء بزيد والإخبار عنه بجملة قام وفاعله المستتر ، أم أردت إسناد قام المذكور إلى زيد المذكور على أنه فاعل ، وقام حينئذ خال من الضمير ؟=

وتظهر فائدة الخلاف فى غير الصورة الأخيرة — وهى صورة الإفراد — نحو : « زَيْدٌ قَامَ » ؛ فتقول على مذهب الكوفيين : « الزيدان قَامَ ، والزيدونَ قَامَ » وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول : « الزيدان قَامَا ، والزيدونَ قَامُوا » ، فتأتى بألفٍ وَوَاوٍ فى الفعل ، ويكونان هما الفاعلين ، وهذا معنى قوله : « وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ » .

وأشار بقوله : « فإن ظهر — إلخ » إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من مرفوع[1] ، فإن ظَهَرَ فلا إضمار ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ » وإن لم يظهر فهو ضمير ، نحو : « زَيْدٌ قَامَ » أى : هو .

* * *

= ولا شك أن بين الحالتين فرقا ، فإن جملة الفعل وفاعله تدل على حدوث القيام بعد أن لم يكن ، وجملة المبتدأ وخبره الفعلى تدل على الثبوت وعلى تأكيد إسناد القيام لزيد ، ولا يجوز إغفال هذا الفرق بادعاء أنه مما لا يتعلق به المقصود من إفادة إسناد القيام لزيد على جهة وقوعه منه ، وأنه مما يتعلق به غرض أهل البلاغة الذين يبحثون عن معان للتراكيب غير المعانى الأولية التى تدل عليها الألفاظ مع قطع النظر عن التقديم والتأخير ونحوها .

وأجابوا عما استدل به الكوفيون بأن البيت يحتمل غير ماذكروا من وجوه الإعراب ، إذ يجوز أن يكون « مشى » مبتدأ ، والضمير مضاف إليه ، و « وئيداً » حال من فاعل فعل محذوف ، والتقدير : مشيها يظهر وئيداً ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، ومتى كان البيت محتملا لوجه آخر لم يصلح دليلا .

(١) بعض الأفعال لا يحتاج إلى فاعل ، فكان على الشارح أن يستثنيه من هذا العموم ، ونحن نذكر لك أربعة مواضع من هذا القبيل :

(الأول) الفعل المؤكد فى نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ * =

(الثانى) الفعل المبنى للمجهول ، فى نحو قوله تعالى (وقضى الأمر) وفى نحو قول الشاعر :

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي   أَنِّي وَجَدْتُ مِلاَكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ

وَجَرِّدِ الْفِعْــــلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ« فَازَ الشُّهَدَا »(١)
وَقَدْ يُقَالُ : سَعِدَا ، وَسَعِدُوا ، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ــ بَعْدُ ــ مُسْنَدُ(٢)

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهرٍ — مثنًّى ، أو مجموعٍ — وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ، فيكون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد ؛ فتقول : « قَامَ الزيدان ، وقَامَ الزيدون ، وقَامَتِ الهنداتُ » ، كما تقول : « قام زيد » ولا تقول على مذهب هؤلاء : « قَامَا الزيدان » ،

(الثالث) « كان » الزائدة فى نحو قول الشاعر ، وقد أنشدناه مع نظائره فى باب كان وأخواتها عند الكلام على مواضع زيادتها :

لِلهِ دَرُّ أَنُو شَرْوَانَ مِنْ رَجُلٍ مَا كَانَ أَعْرَفَهُ بِالدُّونِ وَالسَّفِلِ

بناء على الراجح عند المحققين من أن كان الزائدة لا فاعل لها .

(الرابع) الفعل المكفوف بما ، نحو قلما ، وطالما ، وكثر ما ، بناء على ما ذهب إليه سيبويه .

ومن العلماء من يزعم أن « ما » فى نحو « طالما نهيتك » مصدرية سابكة لما بعدها بمصدر هو فاعل طال ، والتقدير : طال نهيي إياك .

(١) « وجرد » الواو عاطفة ، جرد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الفعل » مفعول به لجرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ما » زائدة « أسندا » أسند : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للإطلاق . والجملة من أسند ونائب فاعله فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « لاثنين » جار ومجرور متعلق بأسند « أو جمع » معطوف على اثنين « كفاز الشهدا » الكاف جارة لقول محذوف ، وجملة الفعل والفاعل فى محل نصب بذلك المجرور المحذوف ، وأصل الكلام : وذلك كائن كقولك فاز الشهداء .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يقال » فعل مضارع مبنى للمجهول « سعدا وسعدوا » قصد لفظهما : نائب عن الفاعل ومعطوف عليه « والفعل » الواو للحال . والفعل : مبتدأ « للظاهر ، بعد » متعلقان بمسند الآتى « مسند » خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

ولا « قَامُوا الزيدون » ، ولا « قُمْنَ الهندات » فتأتى بعلامة فى الفعل الرافع للظاهر ، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به ، وما اتصل بالفعل — من الألف ، والواو ، والنون — حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ ، بل على أن يكون الاسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً ، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به اسماً فى موضع رفع به ، والجملة فى موضع رفع خبراً عن الاسم المتأخر .

ويحتمل وجهاً آخر ، وهو : أن يكون ما اتَّصَلَ بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّمَ، ومابعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة — أعنى الألف ، والواو ، والنون — .

ومذهبُ طائفةٍ من العرب — وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نقل الصفّارِ فى شرح الكِتَابِ — أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر — مثنى ، أو مجموع — أَتِىَ فيه بعلامةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع[1] ؛ فتقول : « قَامَا الزيدان ، وقَامُوا الزيدون ، وقُمْنَ الهنداتُ » فتكون الألف والواو والنون حُرُوفاً تدلُّ على التثنية والجمع ، كما كانت التاء فى « قامت هِنْدٌ » حرفاً تدلُّ على التأنيث عند جميع العرب[2] ، والاسمُ الذى بعد المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعت « هند » بـ « قامت » ، ومن ذلك قولُه :

---

(١) وليس الإتيان بعلامة التثنية إذا كان الفاعل مثنى أو بعلامة الجمع إذا كان الفاعل مجموعا واجباً عند هؤلاء ، بل إنهم ربما جاءوا بالعلامة ، وربما تركوها .

(٢) الفرق بين علامة التأنيث وعلامة التثنية والجمع من ثلاثة أوجه :

الأول : أن لحاق علامة التثنية والجمع لغة لجماعة من العرب بأعيانهم — يقال : هم طيىء ، ويقال : هم أزدشنوءة — وأما إلحاق تاء التأنيث فلغة جميع العرب .

الثانى : أن إلحاق علامة التثنية والجمع عند من يلحقها جائز فى جميع الأحوال ، ولا يكون واجباً أصلا ؛ فأما إلحاق علامة التأنيث فيكون واجباً إذا كان الفاعل=

١٤٢ — تَوَلى قِتَالَ ٱلْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَــدٌ وَحَمِيمُ

= ضميراً متصلا لمؤنث مطلقا ، وإذا كان الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التأنيث ، على ما سيأتى بيانه وتفصيله فى هذا الباب .

الثالث : أن احتياج الفعل إلى علامة التأنيث أقوى من احتياجه إلى علامة التثنية والجمع، لأن الفاعل قد يكون مؤنثاً بدون علامة ويكون الاسم مع هذا مشتركا بين المذكر والمؤنث كزيد وهند ، فقد سمى بكل من زيد وهند مذكر وسمى بكل منهما مؤنث ، فإذا ذكر الفعل بدون علامة التأنيث لم يعلم أمؤنث فاعله أم مذكر ، فأما المثنى والجمع فإنه لا يمكن فيهما احتمال المفرد .

١٤٢ — البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات ، يرثى مصعب بن الزبير بن العوام رضى الله عنهما ، وكان عبيد الله بن قيس هذا من شيعة الزبيريين ، وكان مصعب قد خرج على الخلافة الأموية مع أخيه عبد الله بن الزبير ، وعبيد الله بن قيس الرقيات هو الذى يقول :

كَيْفَ نَوْمِي عَلَى الْفِرَاشِ وَلَمَّا تَشْمَلِ الشَّامَ غَارَةٌ شَعْــوَاءُ ؟
تُذْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِيهِ ، وَتُبْدِى عَنْ بُرَاهَا الْعَقِيــلَةُ الْعَذْرَاءُ

ولما قتل مصعب بن الزبير قال كلمة يرثيه بها ، منها بيت الشاهد ، وأول رثائها قوله :

لَقَدْ أَوْرَثَ الْمِصْرَيْنِ حُزْناً وَذِلَّةً قَتِيلٌ بِدَيْرِ الْجَاثَلِيقِ مُقِــيمُ

اللغة . « المارقين » الخارجين عن الدين كما يخرج السهم من الرمية « مبعد » أراد به الأجنبى « وحميم » الصديق الذى يهتم لأمر صديقه «أسلماه» خــذلاه ، ولم يعيناه .

الإعراب : « تولى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على مصعب « قتال » مفعول به لتولى ، وقتال مضاف ، و « المارقين » مضاف إليه « بنفسه» جار ومجرور متعلق بتولى ، أو الباء زائدة ، ونفس : تأكيد للضمير المستتر فى تولى ، ونفس مضاف وضمير الغائب العائد إلى مصعب مضاف إليه « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق «أسلماه» أسلم : فعل ماض ، والألف حرف دال على التثنية ، والهاء ضمير الغائب العائد إلى مصعب مفعول به لأسلم « مبعد » فاعل أسلم « وحميم » الواو حرف عطف حميم : معطوف على مبعد . =

وقوله :

١٤٣ — يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ لِ أَهْلِي ؛ فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

= الشاهد فيه : قوله « وقد أسلماه مبعد وحميم » حيث وصل بالفعل ألف التثنية مع أن الفاعل اسم ظاهر . وكان القياس على الفصحى أن يقول « وقد أسلمه مبعد وحميم » . وسيأتى لهذا الشاهد نظائر فى شرح الشاهدين الآتيين رقم ١٤٣ و ١٤٤ .

١٤٣ — هذا البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، وبعده قوله :

وَأَهْلُ الَّذِي بَاعَ يَلْحُونَهُ كَمَا لُحِيَ الْبَائِعُ الأَوَّلُ

اللغة : « يلوموننى » تقول : لام فلان فلانا على كذا يلومه لوما — بوزان قال يقول قولا — ولومة ، وملامة ، وإذا أردت المبالغه قلت : لومة — بتشديد الواو — « يعذل » العذل — بفتح فسكون — هو اللوم ، وفعله من باب ضرب « يلحونه » تقول : لحا فلان فلانا يلحوه — مثل دعاه يدعوه — ولحاه يلحاه — مثل نهاه ينهاه — إذا لامه وعذله:

الإعراب : « يلوموننى » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، والواو حرف دال على الجماعة ، والنون للوقاية ، والياء مفعول به ليلوم « فى اشتراء » جار ومجرور متعلق بيلوم ، واشتراء مضاف ، و « النخيل » مضاف إليه « أهلى » أهل : فاعل يلوم ، وأهل مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فكلهم » كل : مبتدأ ، وكل مضاف ، وهم : مضاف إليه « يعذل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كل الواقع مبتدأ ، والجملة من يعذل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « يلوموننى . . . أهلى » حيث وصل واو الجماعة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعد الفعل ، وهذه لغة طيىء ، وقيل : لغة أزدشنوءة .

ويذكر النحاة مع هذا الشاهد والذى قبله قول الشاعر (وهو أبو فراس الحمدانى) :

نَتَجَ الرَّبِيعُ مَحَاسِناً أَلْقَحْنَهَا غُرُّ السَّحَائِبْ

ومثله قول « تميم » وهو من شعراء اليتيمة :

إِلَى أَنْ رَأَيْتُ النَّجْمَ وَهْوَ مُغَرِّبٌ وَأَقْبَلْنَ رَايَاتُ الصَّبَاحِ مِنَ الشَّرْقِ

فقد وصل كل منهما نون النسوة بالفعل ، مع أن الفاعل اسم ظاهر مذكور بعده =

وقوله :

١٤٤ — رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي
فأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

= وهو قوله « غر السحائب » فى الأول ، و « رايات الصباح » فى الثانى ، وكذلك قول عمرو بن ملقط :

أُلْفِيَتَا عَيْنَاكَ عِنْـــدَ الْقَفَا أَوْلَى فَأَوْلَى لَكَ ذَا وَاقِيَـــهْ

فقد وصل ألف الاثنين بالفعل فى قوله « ألفيتا » مع كونه مسنداً إلى المثنى الذى هو قوله « عيناك » وكذلك قول عروة بن الورد :

وَأَحْقَـــرُهُمْ وَأَهْوَنُهُمْ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَا لَهُ نَسَبٌ وَخِـــيرُ

فقد ألحق ألف الاثنين بالفعل فى قوله «كانا » مع كونه مسنداً إلى اثنين قد عطف أحدهما على الآخر ، وذلك قوله « نسب وخير » ومثله قول الآخر :

نُسِـــيَا حَاتِمٌ وَأَوْسٌ لَدُنْ فَا ضَتْ عَطَايَاكَ يَا ابْنَ عَبْدِ الْعَزِيزِ

ومحل الاستشهاد فى قوله « نسيا حاتم وأوس » وهذا ـ مع ماأنشدناه من بيت عمرو ابن ملقط ـ يدل على أن شأن نائب الفاعل فى هذه المسألة كشأن الفاعل ، وسيأتى لهذه المسألة شواهد أخرى فى شرح الشاهد ١٤٤ الآتى .

١٤٤ — البيت لأبى عبد الرحمن محمد بن عبد الله العتبى ، من ولد عتبة بن أبى سفيان .

اللغة : « الغوانى » جمع غانية ، وهى هنا التى استغنت بجمالها عن الزينة « لاح » ظهر « النواضر » الجميلة ، مأخوذ من النضرة ، وهى الحسن والرواء ، والنواضر : جمع ناضر .

الإعراب : « رأين » رأى : فعل ماض ، وهى هنا بصرية ، والنون حرف دال على جماعة الإناث « الغوانى » فاعل رأى « الشيب » مفعول به لرأى « لاح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيب « بعارضى » الباء حرف جر ، وعارض : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بلاح ، وعارض مضاف ، وياء =

فـ « مُبْعَدٌ وحَمِيم » مرفوعان بقوله : « أسلماه » والألف فى « أَسْلَمَاهُ » حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين ، وكذلك « أهلى » مرفوعٌ بِقَوْلِهِ « يَلُومُونَنِي » والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع ، و « الغَوانى » مرفوعٌ بـ « رَأَيْنَ » والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث ، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ : « وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِدُوا — إلى آخر البيت » .

ومعناه أنه قد يُؤْتَى فى الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية ، أو الجمع ؛ فأشْعَرَ قولُه « وقد يقال » بأن ذلك قليل ، والأمر كذلك .

وإنما قال : «والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون

= المتكلم مضاف إليه « فأعرضن » فعل وفاعل « عنى » بالخدود » جاران ومجروران متعلقان بأعرض « النواضر » صفة للخدود .

الشاهد فيه : قوله « رأين الغوانى » فإن الشاعر قد وصل الفعل بنون النسوة فى قوله « رأين » مع ذكر الفاعل الظاهر بعده ، وهو قوله « الغوانى » كما أوضحناه فى الإعراب ، ومثله قول الآخر :

فَأَدْرَكْنَهُ خَالاَتُهُ فَخَذَلْنَهُ ... أَلاَ إِنَّ عِرْقَ السُّوءِ لاَ بُدَّ مُدْرِكُ

ومن شواهد المسألة الشاهد رقم ٩٩ الذى سبق فى باب إن وأخواتها وقول الشاعر :

نَصَرُوكَ قَوْمِي ؛ فَاعْتَزَزْتَ بِنَصْرِهِمْ ... وَلَوَ أَنَّهُمْ خَذَلُوكَ كُنْتَ ذَلِيلاَ

فقد ألحق علامة جمع الذكور ـ وهى الواو ـ بالفعل فى قوله « نصروك » مع أن هذا الفعل مسند إلى فاعل ظاهر بعده ، وهو قوله « قومى » .

وقد ورد فى الحديث كثير على هذه اللغة ؛ فن ذلك ماجاء فى حديث وائل بن حجر « ووقعتا ركبتاه قبل أن تقعا كفاه » وقوله « يخرجن العواتق وذوات الخدور » وقوله « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار » وسنتكلم على هذا الحديث الأخير بعد هذا كلاما خاصا (انظر الهامشة ١ فى ص ٨٥) ؛ لأن ابن مالك يسمى هذه اللغة « لغة يتعاقبون فيكم ملائكة » كما سيقول الشارح .

قليلا إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذى بعده ، وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به — من الألف ، والواو ، والنون — وجعلْتَ الظَّاهرَ مبتدأ ، أو بدلا من الضمير ؛ فلا يكون ذلك قليلا ، وهذه اللغة القليلَةُ هى التى يعبر عنها النحويون بلغة : « أَكَلُونِى البَرَاغِيثُ » ، وَيُعَبِّرُ عنها المصنف فى كتبه بلغة « يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ »(١) ، فـ « البراغيث » فاعل « أكلونى » و « ملائكة » فاعل « يتعاقبون » هكذا زَعَمَ المصنف .

احكام الفاعل (١) الرفع (٢) لا يستغنى عنه (٣) تأخره عن رافعه (٤) تجرد الفعل (٥) حذف الفعل (٦) تاء التأنيث الساكنة (٧) الاتصال بالفعل .

* * *

وَيَرْفَعُ الْفَاعِـــلَ فِعْلٌ أُضْمِرَا
كَمِثْلِ « زَيْدٌ » فِي جَوَابِ « مَنْ قَرَا » ؟

---

(١) قد استشهد ابن مالك على هذه اللغة بهذا الحديث ، وذلك على اعتبار أن الواو فى « يتعاقبون » علامة جمع الذكور ، و « ملائكة » وهو الفاعل مذكور بعد الفعل المتصل بالواو ، وقد تكلم على هذا الاستدلال قوم من المؤلفين ، وقالوا : إن هذه الجملة قطعة من حديث مطول ، وقد روى هذه القطعة مالك رضى الله عنه فى الموطأ ، وأصله « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة بالليل ، وملائكة بالنهار » فإذا نظرت إلى الحديث المطول كانت الواو فى « يتعاقبون » ليست علامة على جمع الذكور ، ولكنها ضمير جماعة الذكور ، وهى فاعل ، وجملة الفعل وفاعله صفة لملائكة الواقع اسم إن ، و « ملائكة » المرفوع بعده ليس فاعلا ، ولكنه من جملة مستأنفة القصد منها تفصيل ماأجمل أولا ، فهو خبر مبتدأ محذوف ، ولأنه قد ورد هذا الكلام على هذا الاستدلال تجد الشارح يقول فى آخر تقريره : « هكذا زعم المصنف » يريد أن يبرأ من تبعته ، ولقائل أن يقول : « إن الاستدلال بالقطعة التى رواها مالك بن أنس فى الموطأ ، بدون التفات إلى الحديث المطول المروى فى رواية أخرى .

(٢) « ويرفع » فعل مضارع « الفاعل » مفعول به ليرفع « فعل » فاعل يرفع « أضمرا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من أضمر ونائب فاعله فى محل رفع صفة لفعل « كمثل » الكاف زائدة ،=

إذا دَلَّ دليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ ، وإبقاء فاعلِهِ ، كما إذا قيل لك : «مَنْ قَرَأ»؟ فتقول : « زَيْدٌ » التقدير : « قرأ زيد »

وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً ، كقوله تعالى : (وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ) فـ « أَحَدٌ » فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير : « وَإِنِ اسْتَجَارَكَ [أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ] » ، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد « إنْ » أو « إذَا » فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، ومثالُ ذلك فى « إذا » قولُه تعالى : (إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ) فـ « السماء » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : « إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ » وهذا مذهبُ جمهور النحويين(١) ، وسيأتى الكلام على هذه المسألة فى باب الاشتغال ، إن شاء الله تعالى .

* * *

مثل : خبر لمبتدأ محذوف « زيد » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : قرأ زيد « فى جواب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من زيد « من » اسم استفهام مبتدأ « قرا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الاستفهامية الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(١) خلاصة القول فى هذه المسألة أن فيها ثلاثة مذاهب :

أولها : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوباً يفسره الفعل المذكور بعده ، وهو الذى قرره الشارح .

والمذهب الثانى : مذهب جمهور النحاة الكوفيين ، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكور بعده ، وليس فى الكلام محذوف يفسره .

والمذهب الثالث : مذهب أبى الحسن الأخفش ، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم ، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

=

وَتَاء تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي ، إذَا
كَانَ لِأُنْثَى ، كَـ « أبَتْ هِنْدُ الأذَى »(١)

= فأما سبب هذا الاختلاف فيرجع إلى أمرين :

الأمر الأول : هل يجوز أن تقع الجملة الاسمية بعد أدوات الشرط ؟ فالجمهور من الكوفيين والبصريين على أنه لا يجوز ذلك ، ولو وقع فى الكلام ماظاهره ذلك فهو مؤول بتقدير الفعل متصلا بالأداة ، غير أن البصريين قالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو فعل محذوف يرشد إليه الفعل المذكور ، وأما الكوفيون فقالوا : الفعل المقدر اتصاله بالأداة هو نفس الفعل المذكور بعد الاسم . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنه يجوز فى إن وإذا خاصة - من دون سائر أدوات الشرط - أن تقع بعدهما الجمل الاسمية ، وعلى هذا لسنا فى حاجة إلى تقدير محذوف ، ولا إلى حمل الكلام على التقديم والتأخير :

والأمر الثانى : هل يجوز أن يتقدم الفاعل على فعله ؟ فذهب الكوفيون إلى جواز ذلك ؛ ولهذا جعلوا الاسم المرفوع بعد الأداتين فاعلا بذلك الفعل المتأخر ، وذهب جمهور البصريين إلى أن الفاعل لا يجوز أن يتقدم على رافعه — فعلا كان هذا الرافع أو غير فعل — فلهذا اضطروا إلى تقدير فعل محذوف يفسره الفعل المذكور ليرتفع به ذلك الاسم .

وقد نسب جماعة من متأخرى المؤلفين — كالعلامة الصبان — مذهب الأخفش إلى الكوفيين . والصواب ماقدمنا ذكره .

وبعد ، فانظر ما يأتى لنا تحقيقه فى شرح الشاهد ١٥٧ الآتى :

(١) « وتاء » مبتدأ ، وتاء مضاف ، و « تأنيث » مضاف إليه « تلى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى تاء تأنيث ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « الماضى » مفعول به لتلى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « كان » فعل ماض ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الماضى ، وخبره محذوف « لأنثى » جار ومجرور متعلق بخبر « كان » المحذوف ، أى إذا كان مسنداً لأنثى « كأبت هند الأذى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف : أى وذلك كائن كقولك ؛ وما بعد الكاف فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل نصب بذلك القول المحذوف .

إذا أسند الفعل الماضى إلى مُؤَنَّث لحقته تاء ساكنة تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ ، وَطَلَعَتِ الشمسُ » ، لكن لها حالتان : حالةُ لزُومٍ ، وحالةُ جَوَازٍ ، وسيأتى الكلام على ذلك .

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ (١)

تلزم تاء التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ فى موضعين :

أحدهما : أن يُسْنَدَ الفعلُ إلى ضمير مؤنث متصل ، ولا فَرْقَ فى ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ فتقول : « هِنْدٌ قَامَتْ ، والشَّمْسُ طَلَعَتْ » ، ولا تقول : « قام » ولا « طلع » فإن كان الضمير منفصلا لم يُؤْتَ بالتاء ، نحو : « هِنْدٌ مَاقَامَ إلاَّ هِيَ » .

الثانى : أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقى التأنيث ، نحو : « قَامَتْ هِنْدٌ » وهو المراد بقوله : « أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ » وأصلُ حِرٍ حِرِحٌ ، فحذفت لامُ الكلمة .

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم فى غير هذين الموضعين ؛ فلا تلزم فى المؤنث

---

(١) « وإنما » حرف دال على الحصر « تلزم » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على تاء التأنيث « فعل » مفعول به لتلزم ، وفعل مضاف ، و « مضمر » مضاف إليه « متصل » نعت لمضمر « أو مفهم » معطوف على مضمر ، وفاعل مفهم ضمير مستتر فيه ؛ لأنه اسم فاعل « ذات » مفعول به لمفهم ، وذات مضاف ، و « حر » مضاف إليه .

المجازيِّ الظاهرِ ؛ فتقول : « طَلَعَ الشمسُ ، وطَلَعَتِ الشمسُ » ولا فى الجمع ، على ما سيأتى تفصيله .

* * *

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ ، فِي نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ»(١)

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقى بغير « إلا » جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، والأَجْوَدُ الإثباتُ ؛ فتقول : «أتى القَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أَتَتْ» وتقول : « قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ » والأَجْوَدُ « قَامَتْ » .

* * *

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإلاَّ فُضِّلاَ ، كَ« مَازَكَا إلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ »(٢)

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعـــل المؤنث بـ « إلا » لم يجز إثباتُ التاء عنـــد الجمهور ، فتقـــول : « مَا قَامَ إلاَّ هِنْد ، ومَا طَلَعَ إلا الشَّمْسُ » ولا يجـــوز

---

(١) « وقد » حرف تقليل « يبيح » فعل مضارع « الفصل » فاعل يبيح « ترك » مفعول به ليبيح ، وترك مضاف ، و « التاء » مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بيبيح ، « أتى » فعل ماض « القاضى » مفعول به مقدم على الفاعل « بنت » فاعل أتى مؤخر عن المفعول ، وبنت مضاف ، و « الواقف » مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(٢) « والحذف » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى « فضلا » الآتى ، ومع مضاف ، و « فصل » مضاف إليه « بإلا » جار ومجرور متعلق بفصل « فضلا » فضل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الحذف ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « كما » الكاف جارة لقول محذوف ، وما : نافية « زكا » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « فتاة » فاعل زكا ، وفتاة مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « العلا » مضاف إليه .

« مَا قَامَتْ إلاَّ هِنْدٌ » ، ولا « مَا طَلَعَتْ إلاَّ الشَّمْسُ » ، وقد جاء فى الشعر كقوله :

١٤٥ — * وَمَا بَقِيَتْ إلاَّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

---

١٤٥ — هذا عجز بيت لذى الرمة ـ غيلان بن عقبة ـ وصدره :

* طَوَى النَّحْزُ والأَجْرَازُ مَا فِي غُرُوضِهَا *

وهذا البيت من قصيدة طويلة ، أولها قوله :

أَمَنْزِلَتَيْ مَيٍّ ، سَلاَمٌ عَلَيْكُمَا ! هَلِ الأَزْمُنُ اللاَّئِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ ؟
وَهَلْ يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ العَمَى ثَلاَثُ الأَثَافِي وَالدِّيَارُ البَلاَقِعُ ؟

اللغة : «النحز» ـ بفتح فسكون ـ الدفع ، والنخس ، والسوق الشديد «والأجراز» جمع : جرز ـ بزنة سبب أو عنق ـ وهى الأرض اليابسة لا نبات فيها «غروضها» جمع غرض ـ بفتح أوله ـ وهو للرحل بمنزلة الحزام للسرج ، وللبطان للقتب ، وأراد هنا ما تحته ، وهو بطن الناقة وما حوله ، بعلاقة المجاورة «الجراشع» جمع جرشع ـ بزنة قنفذ ـ وهو المنتفخ ،

المعنى : يصف ناقته بالكلال والضمور والهزال مما أصابها من توالى السوق ، والسير فى الأرض الصلبة ، حتى دق ما تحت غرضها ، ولم يبق إلا ضلوعها المنتفخة ، فكأنه يقول : أصاب هذه الناقة الضمور والهزال والطوى بسبب شيئين : أولهما استحثاثى لها على السير بدفعها ونخسها ، والثانى أنها تركض فى أرض يابسة صلبة ليس بها نبات ، وهى مما يشق السير فيه ،

الإعراب : «طوى» فعل ماض «النحز» فاعل «والأجراز» معطوف على الفاعل «ما» اسم موصول : مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به لطوى «فى غروضها» الجار والمجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وغروض مضاف ، وها : ضمير عائد إلى الناقة مضاف إليه «فما» نافية «بقيت» بقى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «إلا» أداة استثناء ملغاة «الضلوع» فاعل بقيت «الجراشع» صفة للضلوع .

الشاهد فيه : قوله «فما بقيت إلا الضلوع» حيث دخلت تاء التأنيث على الفعل ؛ =

فقول المصنف : « إن الحــذف مُفَضَّل على الإثبات » يُشْعِر بأن الإثبات — أيضاً — جائزٌ ، وليس كذلك[1] ؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثابتٌ فى النثر والنظم ، وأن الإثبات إنما جاء فى الشعر ؛ فصحيح ، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ ؛ لأن الإثبات قليل جداً .

* * *

وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِى بِلاَ فَصْلٍ ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِى الْمَجَازِ فِى شِعْرٍ وَقَعْ[2]

= لأن فاعله مؤنث ، مع كونه قد فصل بين الفعل والفاعل بإلا ، وذلك - عند الجمهور - مما لا يجوز فى غير الشعر ، ومثل هذا الشاهد قول الراجز :

مَا بَرِئَتْ مِنْ رِيبَةٍ وَذَمٍّ فِى حَرْبِنَا إلاَّ بَنَاتُ العَمِّ

(١) إن الذى ذكره الشارح تجن على الناظم ، وإلزام بمذهب معين قد لا يكون ذهب إليه فى هذا الكتاب ، وذلك بأن هذه المسألة خلافية بين علماء النحو ، فنهم من ذهب إلى أن لحاق تاء التأنيث وعدم لحاقها جائزان إذا فصل بين الفعل وفاعله المؤنث بإلا ، ومع جواز الأمرين حذف التاء أفضل ، وهذا هو الذى يصح أن يحمل عليه كلام الناظم ؛ لأنه صريح الدلالة عليه . ومن العلماء من ذهب إلى أن حذف التاء فى هذه الحالة أمر واجب لا يجوز العدول عنه إلا فى ضرورة الشعر ؛ من أجل أن الفاعل على التحقيق ليس هو الاسم الواقع بعد إلا ، ولكنه اسم مذكر محذوف ، وهو المستثنى منه ؛ فإذا قلت « لم يزرنى إلا هند » ، فإن أصل الكلام : لم يزرنى أحد إلا هند ، وأنت لو صرحت بهذا المحذوف على هذا التقدير لم يكن لك إلا حذف التاء ؛ لأن الفاعل مذكر ، وهذا هو الذى يريد الشارح أن يلزم به الناظم ؛ لأنه مذهب الجمهور ، وهو إلزام ما لا يلزم ، على أن لنا فى هذا التعليل وفى ترتيب الحكم عليه كلاماً لا تتسع له هذه العجالة .

(٢) « والحذف » مبتدأ ، وجملة « قد يأتى » وفاعله المستتر فى محل رفع خبر المبتدأ ، « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بيأتى « ومع » الواو عاطفة أو للاستئناف ، مع : ظرف متعلق بوقع الآتى ، ومع مضاف ، و « ضمير » مضاف إليه ، وضمير مضاف و « ذى » بمعنى صاحب : مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « المجاز » مضاف إليه « فى شعر » جار ومجرور متعلق بوقع الآتى « وقع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود =

قد تُحْذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقى من غير فَصْلٍ ، وهو قليل جداً ، حكى سيبويه : « قَالَ فُلاَنَةُ » ، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضميرِ المؤنث المجازىِّ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقوله :

١٤٦ ــ فَلاَ مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا

* * *

= إلى الحذف ، وتقدير البيت : وحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث قد يجىء فى كلام العرب من غير فصل بين الفعل وفاعله ، وقد وقع ذلك الحذف فى الشعر مع كون الفاعل ضميرا عائدا إلى مؤنث مجازى التأنيث .

١٤٦ ــ البيت لعامر بن جوين الطائى ، كما نسب فى كتاب سيبويه (١ ــ ٢٤٠) وفى شرح شواهده للأعلم الشنتمرى .

اللغة : « المزنة » السحابة المثقلة بالماء « الودق » المطر ، وفى القرآن الكريم (فترى الودق يخرج من خلاله) « أبقل » أنبت البقل ، وهو النبات .

الإعراب : « فلا » نافية تعمل عمل ليس « مزنة » اسمها ، وجملة « ودقت » وفاعله المستتر فيه العائد إلى مزنة فى محل نصب خبر لا « ودقها » ودق : منصوب على المفعولية المطلقة ، وودق مضاف وها : مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة لجملة على جملة ، ولا : نافية للجنس تعمل عمل إن « أرض » اسم لا ، وجملة « أبقل » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبرها « إبقالها » إبقال : مفعول مطلق ، وإبقال مضاف وضمير الغائبة فى محل جر مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ولا أرض أبقل » حيث حذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث ، وهذا الفعل هو « أبقل » وهو مسند إلى ضمير مستتر يعود إلى الأرض ، وهى مؤنثة مجازية التأنيث . ويروى :

* وَلاَ أَرْضَ أَبْقَلَتِ ابْقَالَهَا *

بنقل حركة الهمزة من « إبقالها » إلى التاء فى « أبقلت » وحينئذ لا شاهد فيه .

ومثل هذا البيت ــ فى الاستشهاد به ــ قول الأعشى ميمون بن قيس :

فَإِمَّا تَرَيْنِي وَلِي لِمَّةٌ فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا =

وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ — سِوَى السَّالِمِ مِنْ
مُذَكَّرٍ — كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ(١)

وَالْحَذْفَ فِي « نِعْمَ الْفَتَاةُ » اسْتَحْسَنُوا
لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنْ(٢)

= ومحل الاستشهاد منه قوله « أودى بها » حيث لم يلحق تاء التأنيث بالفعل الذى هو قوله « أودى » مع كونه مسنداً إلى ضمير مستتر عائد إلى اسم مؤنث وهو الحوادث الذى هو جمع حادثة ، وقد عرفت أن الفعل إذا أسند إلى ضمير راجع إلى مؤنث وجب تأنيثه، سواء أكان مرجعه حقيقى التأنيث ، أم كان مرجع الضمير مجازى التأنيث ، وترك التاء حينئذ مما لا يجوز ارتكابه إلا فى ضرورة الشعر ، فلما اضطر الشاعر فى بيت الشاهد وفيما أنشدناه من قول الأعشى — على الرواية المشهورة — حذف علامة التأنيث من الفعل .

(١) « والتاء » مبتدأ « مع » ظرف متعلق بمحذوف حال منه ، أو من الضمير المستتر فى خبره ، ومع مضاف ، و « جمع » مضاف إليه « سوى » نعت لجمع ، وسوى مضاف و « السالم » مضاف إليه « من مذكر » جار ومجرور متعلق بالسالم « كالتاء » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « مع » ظرف متعلق محذوف حال من التاء المجرور بالكاف ومع مضاف و « إحدى » مضاف إليه ، وإحدى مضاف و « اللبن » مضاف إليه .

(٢) « والحذف » بالنصب : مفعول مقدم لاستحسنوا « فى نعم الفتاة » جار ومجرور بقصد اللفظ متعلق بالحذف أو باستحسنوا « استحسنوا » فعل وفاعل « لأن » اللام حرف جر ، أن : حرف توكيد ونصب « قصد » اسم أن ، وقصد مضاف و « الجنس » مضاف إليه « فيه » جار ومجرور متعلق بقوله بين الآتى « بين » خبر « أن » وأن مع مادخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله استحسنوا ، وتقدير الكلام : استحسنوا الحذف فى « نعم الفتاة » لظهور قصد الجنس فيه ، ويجوز أن يكون الحذف بالرفع مبتدأ ، وجملة « استحسنوا » خبره ، والرابط محذوف ، والتقدير : الحذف استحسنوه إلخ ، وهذا الوجه ضعيف ؛ لاحتياجه إلى التقدير ، وسيبويه يأبى مثله .

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع : فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر ، أولا ؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء ؛ فتقول : « قَامَ الزيدون » ، ولا يجوز : « قَامَتِ الزيدون »[1] ، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر — بأن كان

(١) الأشياء التى تدل على معنى الجمع ستة أشياء ، الأول : اسم الجمع نحو قوم ورهط ونسوة ، والثانى : اسم الجنس الجمعى نحو روم وزنج وكلم ، والثالث : جمع التكسير لمذكر نحو رجال وزيود . والرابع : جمع التكسير لمؤنث نحو هنود وضوارب ، والخامس : جمع المذكر السالم نحو الزيدين والمؤمنين والبنين . والسادس : جمع المؤنث السالم نحو الهندات والمؤمنات والبنات ، وللعلماء فى الفعل المسند إلى هذه الأشياء ثلاثة مذاهب ؛

المذهب الأول : مذهب جمهور الكوفيين ، وهو أنه يجوز فى كل فعل أسند إلى شىء من هذه الأشياء الستة أن يؤتى به مؤنثاً وأن يؤتى به مذكراً ، والسر فى هذا أن كل واحد من الأشياء الستة يجوز أن يؤول بالجمع فيكون مذكر المعنى ، فيؤتى بفعله خالياً من علامة التأنيث ، وأن يؤول بالجماعة فيكون مؤنث المعنى ، فيؤتى بفعله مقترناً بعلامة التأنيث ؛ فتقول على هذا : جاء القوم ، وجاءت القوم ، وفى الكتاب العزيز (وقال نسوة فى المدينة) وتقول : زحف الروم ، وزحفت الروم ، وفى الكتاب الكريم : (غلبت الروم) وتقول جاء الرجال ، وجاءت الرجال ، وتقول : جاء الهنود ، وجاءت الهنود ، وتقول : جاء الزينبات ، وجاءت الزينبات ، وفى التنزيل . (إذا جاءك المؤمنات) وقال عبدة بن الطبيب من قصيدة له :

فَبَكى بَنَاتِى شَجْوَهُنَّ وَزَوْجَتِى وَالظَّاعِنُونَ إلَىَّ ، ثُمَّ تَصَدَّعُوا

وتقول : جاء الزيدون ، وجاءت الزيدون ، وفى التنزيل . (آمنت أنه لا إله إلا الذى آمنت به بنو إسرائيل) وقال قريط بن أنيف أحد شعراء الحماسة :

لَوْ كُنْتُ مِنْ مَازِنٍ لَمْ تَسْتَبِحْ إبِلِى بَنُو اللَّقِيطَةِ مِنْ ذُهْلِ بْنِ شَيْبَانَا

والمذهب الثانى : مذهب أبى على الفارسى ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى جميع هذه الأنواع ، إلا نوعاً واحداً ، وهو جمع المذكر السالم ؛ فإنه لا يجوز فى الفعل الذى يسند إليه إلا التذكير ، وأنت لو تأملت فى كلام الناظم لوجدته بحسب ظاهره مطابقا لهذا المذهب ، لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر .

جَمْعَ تكسير لمذكَّرٍ كالرِّجَالِ ، أو لمؤنث كالهُنُودِ ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات — جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ؛ فتقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ ، وقَامَ الهنودُ ، وقَامَتِ الهنودُ ، وقَامَ الهنداتُ ، وقَامَتِ الهنداتُ » ؛ فإثبات التاء لِتَأَوُّله بالجماعة ، وحذفها لِتَأَوُّله بالجمع .

وأشار بقوله : « كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ » إلى أن التاء مع جمع التكسير ، وجمع السلامة لمؤنث ، كالتاء مع [الظاهر] المجازِيِّ التأنيث كَلَبِنَةٍ ؛ فكما تقول : « كُسِرَتِ اللَّبِنَـةُ ، وكُسِرَ اللَّبِنَـةُ » تقول : « قَامَ الرجالُ ، وقَامَتِ الرجالُ » وكذلك باقى ماتقدم .

وأشار بقوله : « والحـذفَ فى نعم الفتاة — إلى آخر البيت » إلى أنه يجوز فى « نعم » وأخواتها — إذا كان فاعلُها مؤنثاً — إثباتُ التاء وحَذْفُهَا ، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقيًّا ؛ فتقـول : « نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ ، ونِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ » وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصـودٌ به استغراقُ الجنْسِ ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمع التكسيرِ فى جـواز إثبات التاء وحَذْفها ، لشبهه به فى أن المقصود به متعـدِّدٌ ،

= والمذهب الثالث : مذهب جمهور البصريين ، وخلاصته أنه يجوز الوجهان فى أربعة أنواع ، وهى اسم الجمع ، واسم الجنس الجمعى ، وجمع التكسير لمذكر ، وجمع التكسير لمؤنث ؛ وأما جمع المذكر السالم فلا يجوز فى فعله إلا التذكير ، وأما جمع المؤنث السالم فلا يجوز فى فعله إلا التأنيث ، وقد حاول جماعة من الشراح كالأشمونى أن يحملوا كلام الناظم عليه ؛ فزعموا أن الكلام على نية حذف الواو والمعطوف بها ، وأن أصل الكلام « سوى السالم من جمع مذكر ومن جمع مؤنث » ولكن شارحنا رحمه الله لم يتكلف هذا التكلف ؛ لأنه رأى أن لظاهر الكلام محملا حسنا ، وهو أن يوافق مذهب أبى على الفارسى . فاحفظ هذا التحقيق واحرص عليه ؛ فإنه نفيس دقيق قلما تعثر عليه مشروحا مستدلا له فى يسر وسهولة .

ومعنى قـــوله : « استحسنوا » أن الحذف فى هذا ونحـــوه حَسَنٌ ، ولـكن الإثبات أحسن منه .

* * *

وَالأَصْلُ فِي الْفَاعِـــلِ أَنْ يَتَّصِلاَ وَالأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ(١)

وَقَدْ يُجَاء بِخِلاَفِ الأَصْـــلِ ، وَقَدْ يَجِى الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ(٢)

الأَصْلُ أن يلى الفاعلُ الفعلَ من غير أنَ يَفْصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ ؛ لأنه كالجزء منه ، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ : إن كان ضميرَ متـكلمٍ ، أو مخاطبٍ ، نحـو : « ضَرَبْتُ ، وضَرَبْتَ » وإنما سكنوه كراهَـةَ توالِي أربع متحركات ، وهم إنما يكرهون ذلك فى الـكلمة الواحدة ؛ فدلّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالـكلمة الواحدة .

والأصلُ فى المفعول أن ينفصل من الفعل : بأن يتأخر عن الفاعل ، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره ؛ فتقول : « ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو » ، وهذا معنى قوله : « وقد يجاء بخلاف الأصل » .

---

(١) « والأصل » مبتدأ « فى الفاعل » جار ومجرور متعلق بالأصل « أن » مصدرية « يتصلا » فعل مضارع منصوب بأن ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الفاعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مرفوع خبر المبتدأ « والأصل فى المفعول أن ينفصلا » مثل الشطر السابق تماما ، وتقدير الـكلام : والأصل فى الفاعل اتصاله بالفعل ، والأصل فى المفعول انفصاله من الفعل بالفاعل .

(٢) « وقد » حرف تقليل « يجاء » فعل مضارع مبنى للمجهول « بخلاف » جار ومجرور فى موضع نائب فاعل ليجاء ، وخلاف مضاف ، و « الأصل » مضاف إليه « وقد » حرف تقليل « يجى » فعل مضارع « المفعول » فاعل يجى « قبل » ظرف متعلق بمحذوف حال من المفعول ، وقبل مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه .

وأشار بقوله : « وقد يجى المفعولُ قبل الفعل » إلى أن المفعول قد يتقدم على الفعل ، وتحت هذا قسمان :

أحدهما : ما يجب تقديمُه ، وذلك(١) كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ، نحو : « أيًّا تَضْرِبْ [أَضْرِبْ] » أو اسمَ استفهامٍ ، نحو : « أىَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ ؟ » أو ضميراً منفصلا لو تأخر لزم اتصالُه ، نحو : (إِيَّاكَ نَعْبُدُ) فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال، وكان يقال : « نَعْبُدُكَ » فيجب التقديمُ ، بخلاف قولك « الدِّرْهَمُ إِيَّاهُ أعطيتك » فإنه لا يجب تقديمُ « إياه » لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله ، على ما تقدم فى باب المضمرات ؛ فكنت تقول : « الدِّرْهَمُ أعطيتكه ، وأعطيتك إياه » .

---

(١) يجب تقديم المفعول به على الفعل العامل فيه فى ثلاثة مواضع ، وقد ذكر الشارح موضعين منها من غير ضبط .

الموضع الأول : أن يكون المفعول واحداً من الأشياء التى يجب لها التصدر ، وذلك بأن يكون اسم شرط أو اسم استفهام . أو يكون المفعول « كم » الخبرية ، نحو : كم عبيد ملكت . أو مضافا إلى واحد مما ذكر ، نحو غلام من تضرب أضرب . ونحو غلام من ضربت ؟ ونحو مال كم رجل غصبت .

الموضع الثانى : أن يكون المفعول ضميراً منفصلا فى غير باب « سلنيه » و « خلتنيه » اللذين يجوز فيهما الفصل والوصل مع التأخر . نحو قوله تعالى : (إياك نعبد ، وإياك نستعين) .

الموضع الثالث : أن يكون العامل فى المفعول واقعاً فى جواب « أما » ، وليس معنا ما يفصل بين « أما » والفعل من معمولاته سوى هذا المفعول ، سواء أكانت « أما » مذكورة فى الكلام نحو قوله تعالى : (فأما اليتيم فلا تقهر . وأما السائل فلا تنهر) أم كانت مقدرة نحو قوله سبحانه (وربك فكبر) فإن وجد ما يكون فاصلا بين « أما » والفعل سوى المفعول لم يجب تقديم المفعول على الفعل . نحو قولك : أما اليوم فأد واجبك .

والسر فى ذلك أن « أما » يجب أن يفصل بينها وبين الفاء بمفرد ، فلا يجوز أن تقع الفاء بعدها مباشرة ، ولا أن يفصل بينها وبين الفاء بجملة ، كما سيأتى بيانه فى بابها .

والثانى : ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ ، نحو : « ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً » ؛ فتقول : « عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ »(١) .

* * *

وَأَخِّرِ المَفْعُولَ إِنْ لَبْسٌ حُذِرْ ، أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ(٢)

---

(١) بقيت صورة أخرى ، وهى أنه قد يجب تأخير المفعول عن الفعل ، وذلك فى خمسة مواضع :

الأول : أن يكون المفعول مصدراً مؤولا من أن المؤكدة ومعموليها مخففة كانت « أن » أو مشددة ، نحو قولك : عرفت أنك فاضل ، ونحو قوله تعالى (علم أن لن تحصوه) إلا أن تتقدم عليه « أما » نحو قولك : أما أنك فاضل فعرفت .

الموضع الثانى : أن يكون الفعل العامل فيه فعل تعجب ، نحو قولك : ما أحسن زيداً ، وما أكرم خالداً .

الموضع الثالث : أن يكون الفعل العامل فيه صلة لحرف مصدرى ناصب ـ وذلك أن وكى ـ نحو قولك : يعجبنى أن تضرب زيداً . ونحو قولك : جئت كى أضرب زيداً .
فإن كان الحرف المصدرى غير ناصب لم يجب تأخير المفعول عن العامل فيه ، نحو قولك : وددت لو تضرب زيداً ، يجوز أن تقول : وددت لو زيداً تضرب ، ونحو قولك : يعجبنى ما تضرب زيداً ، فيجوز أن تقول : يعجبنى ما زيداً تضرب .

الموضع الرابع : أن يكون الفعل العامل فيه مجزوما بجازم ما ، وذلك كقولك : لم تضرب زيداً ، لا يجوز أن تقول : لم زيداً تضرب ، فإن قدمت المفعول على الجازم ـ فقلت : زيداً لم تضرب ـ جاز ،

الموضع الخامس : أن يكون الفعل العامل منصوباً بلن عند الجمهور أو بإذن عند غير الكسائى ، نحو قولك : لن أضرب زيدا ، ونحو قولك : إذن أكرم المجتهد ؛ فلا يجوز أن تقول : لن زيداً أضرب : كما لا يجوز عند الجمهور أن تقول : إذن المجتهد أكرم ، وأجاز الكسائى أن تقول : إذا المجتهد أكرم .

(٢) « وأخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المفعول » =

يجب تقـديمُ الفاعل على المفعول ، إذا خيف التباسُ أحدِهما بالآخر ، كما إذا خَفِىَ الإعرابُ فيهما ، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى » فيجب كون « موسى » فاعلا ، و « عيسى » مفعولا

وهذا مذهب الجمهور ؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ فى هذا ونحوِه ، قال : لأن العرب لها غرضٌ فى الالتباس كما لها غرض فى التبيين (١) .

= مفعول به لآخر « إن » شرطية « لبس » نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فى محل جزم فعل الشرط « حذر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى لبس ، والجملة من حذر المذكور ونائب فاعله لا محل لها تفسيرية « أو » عاطفة «أضمر» فعل ماض مبنى للمجهول « الفاعل » نائب فاعل أضمر « غير » حال من قوله الفاعل ، وغير مضاف ،و « منحصر » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة . وسكن لأجل الوقف .

(١) الذى ذكر ذلك هو ابن الحاج ؛ وقد أخطأ الجادة ؛ فإن العرب لا يمكن أن يكون من أغراضها الإلباس ؛ إذ من شأن الإلباس أن يفهم السامع غير ما يريد المتكلم ولم توضع اللغة إلا للإفهام . وما ذكره ابن الحاج لتدعيم حجته مما جاء عن العرب كله ليس من الإلباس فى شىء ، وإنما هو من باب الإجمال ، فلما التبس عليه الفرق بين الإلباس والإجمال لم يفرق بين حكمهما ، والفرق بينهما أن الإجمال هو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر من غير أن يسبق أحد المعنيين إلى ذهن السامع ، ألا ترى أنك لو سمعت كلمة « عمير » - بزنة التصغير - لاحتمل عندك أن يكون تصغير عمر كما يحتمل أن يكون تصغير عمرو ، بدون أن يكون أحدهما أسبق إلى ذهنك من الآخر ، فأما الإلباس فهو احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع . وذلك كما فى المثال الذى ذكره الشارح . ألا ترى أنك لو قلت « ضرب موسى عيسى » لا حتمل هذا الكلام أن يكون موسى مضروبا . ولكنه يسبق إلى ذهنك أنه ضارب ، بسبب أن الأصل أن يكون الفاعل واليا لفعله ، ولا يمكن أن يكون الإلباس من مقاصد البلغاء ، فافهم ذلك وتدبره .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه ؛ فتقول : « أَكَلَ موسى الكُمَّثْرَى ، وأَكَلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى[1] » وهذا معنى قوله : « وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِرْ » .

ومعنى قوله : « أو أُضْمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصر » أنه يجب — أيضاً — تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا » فإن كان ضميرًا محصورًا وجب تأخيرُه ، نحو : « ما ضَرَبَ زيدًا إلاَّ أَنَا »[2] .

* * *

وَمَا بِإِلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أَخِّرْ ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ[3]

(١) قد تكون القرينة الدالة على الفاعل معنوية ، وقد تكون لفظية ، فالقرينة المعنوية كما فى مثال الشارح ، وكما فى قولك : أرضعت الصغرى الكبرى ، إذ لا يجوز أن يكون الإرضاع قد حصل من الصغرى للكبرى ، كما لا يجوز أن يكون موسى مأكولا والكمثرى هى الآكل ، والقرينة اللفظية ثلاثة أنواع :

الأول : أن يكون لأحدهما تابع ظاهر الإعراب كقولك : ضرب موسى الظريف عيسى ، فإن « الظريف » تابع لموسى فلو رفع كان موسى مرفوعاً ، ولو نصب كان موسى منصوباً كذلك .

الثانى : أن يتصل بالسابق منهما ضمير يعود على المتأخر نحو قولك : ضرب فتاه موسى ، فهنا يتعين أن يكون « فتاه » مفعولا ، إذ لو جعلته فاعلا وموسى مفعولا لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز ، بخلاف ما لو جعلته مفعولا فإن الضمير حينئذ عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة وهو جائز .

الثالث : أن يكون أحدهما مؤنثاً وقد اتصلت بالفعل علامة التأنيث ، وذلك كقولك : ضربت موسى سلمى ، فإن اقتران التاء بالفعل دال على أن الفاعل مؤنث ، فتأخره حينئذ عن المفعول لا يضر .

(٢) ومن ذلك قول عمرو بن معد يكرب وأنشدناه فى مباحث الضمير :

قَدْ عَلِمَتْ سَلْمَى وَجَارَاتُهَا مَا قَطَّرَ الْفَارِسَ إلاَّ أَنَا

(٣) « وما » اسم موصول : مفعول مقدم لأخر « بإلا » جار ومجرور متعلق =

يقول : إذا انحصر الفاعلُ أو المفعولُ بـ « إلاّ » أو بـ « إنّمَا » وجبَ تأخيرُهُ ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور ، إذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما إذا كان الحصر بـ « إلاّ » فأما إذا كان الحصر بـ « إنّمَا » فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور ؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصور بـ « إلاّ » فإنه يُعرَف بكونه واقعاً بعد « إلا » ؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأخر .

فمثالُ الفاعلِ المحصور بـ « إنما » قولُك : « إنما ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ » ومثالُ المفعول المحصور بإنّمَا « إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً » ومثالُ الفاعل المحصور بـ « إلاّ » « ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيد » ومثالُ المفعول المحصور بإلاّ « ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلا عمراً » ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ « إلاّ » قولُك : « ما ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيداً » ومنه قولُه :

١٤٧ — فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا
عَشِيَّةَ آنَاءُ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

= بانحصر الآتى » أو » عاطفة » بإنما » جار ومجرور معطوف على « بإلا » « انحصر » فعل ماض . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة فى الجملة من الفعل وفاعله لا محل لها صلة ما الموصولة « أخر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وقد » حرف دال على التقليل « يسبق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما « إن » شرطية « قصد » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إن ظهر قصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله فعل الشرط « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى قصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها تفسيرية ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

١٤٧ — هذا البيت من الشواهد التى لم ينسبها أحد ممن احتج به من أئمة النحو ، وهو من شواهد سيبويه (١ — ٢٧٠) وقد عثرت بعد طويل البحث على أنه من قصيدة طويلة لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وأولها قوله : =

. . . .

= مَرَرْنَا عَلَى دَارٍ لِمَيَّةَ مَرَّةً وَجَارَاتِهَا ، قَدْ كَادَ يَعْفُو مُقَامُهَا

وبعده بيت الشاهد ، ثم بعده قوله :

وَقَدْ زَوَّدَتْ مَيٌّ عَلَى النَّأْيِ قَلْبَهُ عَلاَقَاتِ حَاجَاتٍ طَوِيلٌ سَقَامُهَا

فَأَصْبَحْتُ كَالْهَيْمَاءِ : لاَ المَاءُ مُبْرِدٌ صَدَاهَا ، وَلاَ يَقْضِي عَلَيْهَا هُيَامُهَا

اللغة : « آناء » من الناس من يرويه بهمزة ممدودة كآبار وآرام ، ومنهم من يرويه بهمزة فى أوله غير ممدودة وهمزة بعد النون ممدودة بوزن أعمال ، وقد جعله العينى جمع نأى — بفتح النون — ومعناه البعد ، وعندى أنه جمع نؤى — بزنة قفل أو صرد أو ذئب أو كلب — وهو الحفيرة تحفر حول الخباء لتمنع عنه المطر . ويجوز أن تكون الهمزة فى أوله ممدودة على أنه قدم الهمزة التى هى العين على النون فاجتمع فى الجمع همزتان متجاورتان وثانيتهما ساكنة فقلبها ألفا من جنس حركة الأولى كما فعلوا بآبار وآرام جمع بئر ورئم . كما يجوز أن تكون المدة فى الهمزة الثانية على الأصل . وقد جعله الشيخ خالد بكسر الهمزة الأولى على أنه مصدر بزنة الإبعاد ومعناه ، وهو بعيد فلا تلتفت إليه « وشامها » ضبطه غير واحد بكسر الواو بزنة جبال على أنه جمع وشم ، وهو ما تجعله المرأة على ذراعها ونحوه : تغرز ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم . وليس ذلك بصواب أصلا . وقد تحرف الكلام عليهم فانطلقوا يخرجونه ويتمحلون له ، والواو مفتوحة ، وهى واو العطف ، والشام : جمع شامة ، وهى العلامة ، وشام : معطوف إما على آناء وإما على عشية على ما سنبينه لك فى الإعراب . هذا ، ورواية الديوان هكذا :

فَلَمْ يَدْرِ إلاَّ اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنَا أَهِـلَّةُ آنَاءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

المعنى : لا يعلم إلا الله تعالى مقدار ما هيجته فينا من كوامن الشوق هذه العشية التى قضيناها بجوار آثار دار المحبوبة ، وعلامات هذه الدار .

الإعراب : « فلم » الفاء حرف عطف ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « يدر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الياء « إلا » أداة استثناء ملغاة « الله » فاعل يدرى « ما » اسم موصول مفعول به ليدرى ، وجملة « هيجت » مع فاعله الآتى لا محل لها صلة =

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإلاّ قولُكَ : « مَا ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ » ، ومنه قولُه :

١٤٨ — تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيمِ سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إلاَّ ضِعْفَ مَا بِي كَلاَمُهَا

= الموصول « لنا » جار ومجرور متعلق بهيجت « عشية » يجوز أن يكون فاعل لهيجت ، وعشية مضاف و « آناء » مضاف إليه ، وآناء مضاف . و « الديار » مضاف إليه « وشامها » الواو حرف عطف ، وشام : معطوف على عشية إن جعلته فاعل هيجت ، وشام مضاف وضمير الغائبة العائد على الديار مضاف إليه . ولا تلتفت لغير هذا من أعاريب . ويجوز نصب عشية على الظرفية . ويكون « آناء » فاعلا لهيجت . ويكون قد حذف تنوين عشية للضرورة أو ألقى حركة الهمزة من آناء على تنوين عشية ثم حذف الهمزة . ويكون « شامها » معطوفا على آناء الديار .

الشاهد فيه : قوله « فلم يدر إلا الله ما — إلخ » حيث قدم الفاعل المحصور بإلا على المفعول . وقد ذهب الكسائى إلى تجويز ذلك استشهاداً بمثل هذا البيت .

والجمهور على أنه ممنوع ، وعندهم أن « ما » اسم موصول مفعول به لفعل محذوف . والتقدير : فلم يدر إلا الله ، درى ما هيجت لنا ، وسيذكر ذلك الشارح .

١٤٨ — نسب كثير من العلماء هذا البيت لمجنون بنى عامر قيس بن الملوح ، ولم أعثر عليه فى ديوانه ، ولعل السر فى نسبتهم البيت له ذكر « ليلى » فيه .

الإعراب : « تزودت » فعل ماض وفاعل « من ليلى ، بتكليم » متعلقان بتزود ، وتكليم مضاف ، و « ساعة » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ، ما : نافية « زاد » فعل ماض « إلا » أداة استثناء ملغاة « ضعف » مفعول به لزاد ، وضعف مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « بى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كلامها » كلام : فاعل زاد ، وكلام مضاف ، وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فما زاد إلا ضعف مابى كلامها » حيث قدم المفعول به ، وهو قوله « ضعف » على الفاعل ، وهو قوله « كلامها » مع كون المفعول منحصراً « بإلا » وهذا جائز عند الكسائى وأكثر البصريين ، وبقية البصريين يتأولون ذلك البيت =

هذا معنى كلام المصنف .

واعلم أن المحصور بـ « إِنَّمَا » لا خلاف فى أنه لا يجوز تقديمُه ، وأما المحصور بإلا ففية ثلاثة مذاهب :

أحدها —وهو مذهب أكثر البصريين ، والفراء ، وابن الأنبارى— أنه لايخلو : إما أن يكون المحصور بها فاعلا ، أو مفعولا ، فإن كان فاعلا امتنع تقديمُه ؛ فلا يجوز : « مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً » فأما قوله : * فَلَمْ يَدْرِ إلا اللهُ مَا هَيَّجَتْ لَنا(١) * [١٤٧] فأوِّل على أن « ما هيجت » مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ ، والتقدير : « دَرَى ماهَيَّجَتْ لَنا » فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأن هذا ليس مفعولا للفعل المذكور . وإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمُهُ ؛ نحو : « مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ » .

الثانى — وهو مذهب الكسائى — أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

الثالث — وهو مذهب بعض البصريين ، واختاره الْجُزُولِىُّ ، والشَّلَوْبِينُ — أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ « إلاّ » : فاعلا كان ، أو مفعولا .

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ : « خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ » وَشَذَّ نَحْوُ « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ »(٢)

= ونحوه بأن فى « زاد » ضميراً مستتراً يعود على تكليم ساعة ، وهو فاعله . وقوله « كلامها » فاعل بفعل محذوف ، والتقدير : زاده كلامها ، وهو تأويل مستبعد ، ولا مقتضى له .

(١) قدمنا ذكر الكلام على هذا الشاهد ، وهو الشاهد رقم ١٤٧

(٢) « وشاع » فعل ماض « نحو » فاعل شاع « خاف » فعل ماض « ربه » رب : منصوب على التعظيم ، ورب مضاف وضمير الغائب العائد إلى عمر المتأخر لفظاً مضاف إليه « عمر » فاعل خاف ، والجملة من خاف وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها « وشذ » فعل ماض « نحو » فاعل شذ « زان » فعل ماض « نوره » نور : فاعل زان ، ونور مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى الشجر المتأخر لفظاً ورتبة مضاف إليه « الشجر » مفعول به لزان ، وجملة زان وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة نحو إليها ، والمراد =

أي : شاع في لسان العرب تقـديمُ المفعولِ المشتملِ على ضمـيرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر[١] ، وذلك نحو : « خافَ رَبَّهُ عُمَرُ » فـ « رَبَّهُ » مفعول ، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى « عمر » وهو الفاعل ، وإنما جاز ذلك — وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً — لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم على المفعول ؛ لأن الأصل في الفاعل أن يَتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو متقدمٌ رتبةً ، وإن تأخَّر لفظاً .

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل ، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ ؟ في ذلك خلافٌ ، وذلك نحو : « ضَرَبَ غلامَهَا جارُ هِنْدٍ » فمن أجازها — وهو الصحيح — وجّه الجوازَ بأنه لمـا عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتُهُ التقديم كان كعَوْدِهِ على ما رتبتُهُ التقديمُ ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ .

وقوله : « وشذ — إلى آخره » أي شَذَّ عَوْدُ الضمـير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر ، وذلك نحو : « زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ » فالهاء المتصلة بنَوْر — الذي هو الفاعل — عائدةٌ على « الشجر » وهو المفعول ، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأَخر لفظاً ورتبة ؛ لأن « الشجر » مفعول ، وهو متأَخِّرٌ لفظاً ، والأصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل ؛ فهو متأَخر رتبةً .

وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأَوَّلُوهُ ، وأجازها أبو عبد الله الطّوَالُ من الكوفيين ، وأبو الفتح ابن جني ، وتابعهما المصنف[٢] ، ومما ورد من ذلك قوله :

= بنحو « خاف ربه عمر » : كل كلام اتصل فيه ضمير الفاعل المتأخر بالمفعول المتقدم ، والمراد بنحو « زان نوره الشجر » : كل كلام اتّصل فيـه ضمير المفعول المتأخر بالفاعل المتقدم .

(١) من ذلك قول الأعشى ميمون :

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً لِيُوهِنَهَا فَلَمْ يَضِرْهَا ، وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعِلُ

(٢) ذهب إلى هذا الأخفش أيضاً ، وابن جنى تابع فيه له . وقد أيدهما في ذلك =

١٤٩ — لَمَّا رَأَى طَالِبُوهُ مُصْعَبًا ذُعِرُوا
وَكَادَ ، لَوْ سَاعَدَ الْمَقْدُورُ ، يَنْتَصِرُ

= المحقق الرضى ، قال : والأولى تجويز ماذهبا إليه ، ولكن على قلة ، وليس للبصرية منعه مع قولهم فى باب التنازع بما قالوا . ا هـ ، وهو يشير إلى رأى البصريين فى التنازع من تجويزهم إعمال العامل الثانى المتأخر فى لفظ المعمول ، وإعمال المتقدم من العاملين فى ضميره ؛ إذ فيه عود الضمير على المتأخر .

١٤٩ — البيت لأحد أصحاب مصعب بن الزبير - رضى الله عنهما ! - يرثيه .

اللغة : « طالبوه » الذين قصدوا قتاله « ذعروا » أخذهم الخوف « كاد ينتصر » لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم ، وهو مأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم « نصرت بالرعب » .

الإعراب : « لما » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون فى محل نصب بذعر الآتى « رأى » فعل ماض « طالبوه » طالبو : فاعل رأى ، وطالبو مضاف والضمير العائد إلى مصعب مضاف إليه ، والجملة من رأى وفاعله فى محل جر بإضافة لما الظرفية إليها « مصعباً » مفعول به لرأى « ذعروا » فعل ماض مبنى للمجهول ونائب فاعل « وكاد » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب « لو » شرطية غير جازمة « ساعد المقدور » فعل وفاعل ، وهو شرط لو « ينتصر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصعب ، والجملة من ينتصر وفاعله فى محل نصب خبر « كاد » وجواب لو محذوف يدل عليه خبر كاد ، وجملة الشرط والجواب لا محل لها اعتراضية بين كاد واسمها وبين خبرها .

الشاهد فيه : قوله « رأى طالبوه مصعباً » حيث أخر المفعول عن الفاعل ، مع أن مع الفاعل ضميراً يعود على المفعول ؛ فعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة .

ومن شواهد هذه المسألة - مما لم يذكره الشارح - قول الشاعر :

لَمَّا عَصَى أَصْحَابُهُ مُصْعَبًا أَدَّى إِلَيْهِ الْكَيْلَ صَاعًا بِصَاعْ

وقول الآخر :

أَلاَ لَيْتَ شِعْرِى هَلْ يَلُومَنَّ قَوْمُهُ زُهَيْرًا عَلَى مَا جَرَّ مِنْ كُلِّ جَانِبِ =

وقوله :

١٥٠ — كَسَا حِلْمُهُ ذَا الحِلْمِ أَثْوَابَ سُؤْدَدٍ
وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فى ذرَى المَجْـــد

ـــ وسننشد فى شرح الشاهد رقم ١٥٣ الآتى بعض شواهد لهذه المسألة . ونذكر لك مانرجحه من أقوال العلماء .

١٥٠ — البيت من الشواهد التى لايعلم قائلها .

اللغة : « كسا » فعل يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر . تقول : كسوت محمداً جبة . كما تقول : ألبست علياً قيصاً « حلمه » الحلم : الأناة والعقل ، وهو أيضاً تأخير العقوبة وعدم المعاجلة فيها « سؤدد » هو السيادة « ورقى » بتضعيف القاف ـ أصل معناه جعله يرقى : أى يصعد . والمرقاة : السلم الذى به تصعد من أسفل إلى أعلى ، والمراد رفعه وأعلى منزلته من بين نظرائه « الندى » المراد به الجود والكرم « ذرى » بضم الذال ـ جمع ذروة . وهى أعلى الشىء .

الإعراب : « كسا » فعل ماض « حلمه » حلم : فاعل كسا . وحلم مضاف والضمير مضاف إليه « ذا الحلم » ذا : مفعول أول لكسا . وذا مضاف والحلم مضاف إليه « أثواب سؤدد » أثواب : مفعول ثان لكسا . وأثواب مضاف وسؤدد مضاف إليه « ورقى » فعل ماض « نداه » فاعل ومضاف إليه « ذا الندى » مفعول به ومضاف إليه « فى ذرى » جار ومجرور متعلق برقى . وذرى مضاف ، و « المجد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « كسا حلمه ذا الحلم . ورقى نداه ذا الندى » فإن المفعول فيهما متأخر عن الفاعل مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ؛ فيكون فيه إعادة الضمير على متأخر فى اللفظ والرتبة جميعاً . وذلك لا يجوز عند جمهور البصريين . خلافاً لابن جنى ـ تبعاً للأخفش . وللرضى . وابن مالك فى بعض كتبه .

كذا قالوا . ونحن نرى أنه لايبعد ـ فى هذا البيت ـ أن يكون الضمير فى « حلمه ، ونداه » عائداً على ممدوح ذكر فى أبيات تقدمت البيت الشاهد ؛ فيكون المعنى أن حلم هذا الممدوح هو الذى أثر فيمن تراهم من أصحاب الحلم ؛ إذ ائتسوا به وجعلوه قدوة لهم ، واستمر تأثيره فيهم حتى بلغوا الشبيه من هذه الصفة . وأن ندى هذا الممدوح أثر كذلك فيمن تراهم من أصحاب الجود ؛ فافهم وأنصف .

وشواهد المسألة كثيرة . فليس بضائر أن يبطل الاستدلال بواحد منها .

وقوله :

١٥١ — وَلَوْ أَنَّ مَجْداً أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِداً
مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِماَ

وقوله :

١٥٢ — جَزَى رَبُّهُ عَنِّى عَدِىَّ بْنَ حَاتِمٍ
جَزَاء الْكِلَابِ الْعَاوِيَاتِ وَقَدْ فَعَلْ

---

١٥١ — البيت لشاعر الأنصار سيدنا حسان بن ثابت ، يرثى مطعم بن عدى بن نوفل ابن عبد مناف بن قصى ، أحد أجواد مكة ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَعَيْنُ أَلاَ أَبْكِى سَيِّدَ النَّاسِ ، وَاسْفَحِى بِدَمْعٍ ، فَإِنْ أَنْزَفْتِهِ فَاسْكُبِى الدَّمَا

اللغة : « أعين » أراد ياعينى ، لحذف ياء المتكلم اكتفاء بالكسرة التى قبلها « اسفحى » أسيلى وصبى « أنزفته » أنفدت دمعك فلم يبق منه شىء « أخلد » كتب له الخلود ، ودوام البقاء .

المعنى : يريد أنه لابقاء لأحد فى هذه الحياة مهما يكن نافعاً لمجموع البشر .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة « أن » حرف توكيد ونصب « مجداً » اسم أن ، وجملة « أخلد » مع فاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر أن . وأن معمما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : لو ثبت إخلاد مجد صاحبه ، وهذا الفعل هو فعل الشرط « الدهر » منصوب على الظرفية الزمانية ، وعامله أخلد « واحداً » مفعول به لأخلد « من النـاس » جار ومجرور منعلق بمحذوف صفة لواحد « أبقى » فعل ماض « مجده » مجد : فاعل أبقى ، ومجد مضاف وضمير الغائب العائد إلى مطعم المتأخر مضاف إليه ، والجملة من أبقى وفاعله ومفعوله لامحل لها من الإعراب جواب « لو » « مطعما » مفعول به لأبقى .

الشاهد فيه : قوله « أبقى مجده مطعما » حيث أخر المفعول ـ وهو قوله مطعما ـ عن الفاعل ، وهو قوله « مجده » مع أن الفاعل مضاف إلى ضمير يعود على المفعول ، فيقتضى أن يرجع الضمير إلى متأخر لفظاً ورتبة .

١٥٢ — البيت لأبى الأسود الدؤلى ، يهجو عدى بن حاتم الطائى ، وقد نسبه ابن =

وقوله :

١٥٣ — جَزَى بَنُوهُ أبا الْغِيلاَنِ عَنْ كِبَرٍ ‌ ‌ وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَّارُ

= جنى إلى النابغة الذبيانى ، وهو انتقال ذهن من أبى الفتح ، وسببه أن للنابغة الذبيانى قصيدة على هذا الروى .

اللغة : « جزاء الكلاب العاويات » هذا مصدر تشبيهى ، والمعنى : جزاه الله جزاء مثل جزاء الكلاب العاويات ، وروى « الكلاب العاديات » - بالدال بدال الواو - وهو جمع عاد ، والعادى : اسم فاعل من عدا يعدو ، إذا ظلم وتجاوز قدره « وقد فعل » يريد أنه تعالى استجاب فيه دعاءه ، وحقق فيه رجاءه .

المعنى : يدعو على عدى بن حاتم بأن يجزيه الله جزاء الكلاب ، وهو أن يطرده الناس وينبذوه ويقذفوه بالأحجار ، ثم يقول : إنه سبحانه قد استجاب دعاءه عليه .

الإعراب : « جزى » فعل ماض « ربه » فاعل ، ومضاف إليه « عنى » جار ومجرور متعلق بجزى « عدى » مفعول به لجزى « ابن » صفة لعدى ، وابن مضاف و « حاتم » مضاف إليه « جزاء » مفعول مطلق مبين لنوع عامله وهو جزى ، وجزاء مضاف ، و « الكلاب » مضاف إليه « العاويات » صفة للكلاب « وقد » الواو للحال ، قد : حرف تحقيق « فعل » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له ، وسكن لأجل الوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ربه ، والجملة فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « جزى ربه . . عدى » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « عدى » وقدم الفاعل ، وهو قوله « ربه » ، مع اتصال الفاعل بضمير يعود على المفعول .

١٥٣ — نسبوا هذا البيت لسليط بن سعد ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : « أبا الغيلان » كنية لرجل لم أقف على تعريف له « سنمار » بكسر السين والنون بعدهما ميم مشددة - اسم رجل رومى ، يقال : إنه الذى بنى الخورنق - وهو القصر الذى كان بظاهر الكوفة - للنعمان بن امرىء القيس ملك الحيرة ، وإنه لما فرغ من بنائه ألقاه النعمان من أعلى القصر ، لئلا يعمل مثله لغيره ، فخر ميتاً ، وقد ضربت به العرب المثل فى سوء المكافأة ، يقولون : « جزانى جزاء سنمار » قال الشاعر :

جَزَتْنَا بَنُو سَعْدٍ بِحُسْنِ فِعَالِنَا ‌ ‌ جَزَاءَ سِنِمَّارٍ ، وَمَا كَانَ ذَا ذَنْبِ

(انظر المثل رقم ٨٢٨ فى مجمع الأمثال ١/١٥٩ بتحقيقنا) : =

فلو كان الضمير المتصل [بالفاعل] المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة ، وذلك نحو : « ضَرَبَ بَعْلُهَا صَاحِبَ هِنْدٍ » ، وقد نَقَلَ بعضهم فى هذه المسألة أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها المَنْعُ .

* * *

= الإعراب : « جزى » فعل ماض « بنوه » فاعل ، ومضاف إليه « أبا الغيلان » مفعول به ومضاف إليه « عن كبر » جار ومجرور متعلق بجزى « وحسن فعل » الواو عاطفة ، وحسن : معطوف على كبر ، وحسن مضاف وفعل : مضاف إليه « كما » الكاف للتشبيه ، و « ما » مصدرية « يجزى » فعل مضارع مبنى للمجهول « سنمار » نائب فاعل يجزى ، و « ما » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف يقع مفعولا مطلقا مبينا لنوع « جزى » وتقدير الكلام : جزى بنوه أبا الغيلان جزاء مشابها لجزاء سنمار .

الشاهد فيه : قوله « جزى بنوه أبا الغيلان » حيث أخر المفعول ، وهو قوله « أبا الغيلان » عن الفاعل ، وهو قوله « بنوه » ، مع أن الفاعل متصل بضمير عائد على المفعول .

هذا ، ومن شواهد هذه المسألة مما لم ينشده الشارح ـ زيادة على ما ذكرناه فى شرح الشاهد رقم ١٤٩ ـ قول الشاعر :

وَمَـا نَفَعَتْ أَعْمَالُهُ المَـرْء رَاجِياً جَزَاءً عَلَيْهَا مِنْ سِوَى مَنْ له الأَمْرُ

حيث قدم الفاعل ـ وهو قوله « أعماله » ـ على المفعول ـ وهو قوله « المرء » مع أنه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود إلى المفعول ؛ فجملة ما أنشده الشارح وأنشدناه لهذه المسألة ثمانية شواهد .

ولكثرة شواهد هذه المسألة نرى أن ما ذهب إليه الأخفش ـ وتابعه عليه أبو الفتح ابن جنى ، والإمام عبد القاهر الجرجانى ، وأبو عبد الله الطوال . وابن مالك ، والمحقق الرضى ـ من جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير يعود إلى المفعول ، هو القول الخليق بأن تأخذ به وتعتمد عليه ، ونرى أن الإنصاف واتباع الدليل يوجبان علينا أن نوافق هؤلاء الأئمة على ما ذهبوا إليه وإن كان الجمهور على خلافه ، لأن التمسك بالتعليل مع وجود النص على خلافه مما لا يجوز ، وأحكام العربية يقضى فيها على وفق ما تكلم به أهلها .

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ(١)

يُحْذَفُ الفاعلُ ويُقام المفعولُ به مُقَامَهُ ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل : من لزوم الرفع ، ووجوبِ التأخرِ عن رافعه ، وعدمِ جواز حَذْفِهِ(٢) ، وذلك نحو : « نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ »

---

(١) « ينوب » فعل مضارع « مفعول » فاعل ينوب « به » جار ومجرور متعلق بمفعول « عن فاعل » جار ومجرور متعلق بينوب أيضا « فيما » مثله ، وما اسم موصول « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « كنيل » الكاف جارة لقول محذوف ، نيل : فعل ماض مبنى للمجهول « خير نائل » نائب فاعل ، ومضاف إليه .

(٢) الأغراض التى تدعو المتكلم إلى حذف الفاعل كثيرة جداً . ولكنها - على كثرتها - لا تخلو من أن سببها إما أن يكون شيئاً لفظياً أو معنوياً .

فأما الأسباب اللفظية فكثيرة : منها القصد إلى الإيجاز فى العبارة نحو قوله تعالى : (فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) ومنها المحافظة على السجع فى الكلام المنثور نحو قولهم : من طابت سريرته حمدت سيرته ؛ إذ لو قيل « حمد الناس سيرته » لاختلف إعراب الفاصلتين ، ومنها المحافظة على الوزن فى الكلام المنظوم ، كما فى قول الأعشى ميمون ابن قيس :

عُلِّقْتُهَا عَرَضاً ، وعُلِّقَتْ رَجُلاً ... غَيْرِى ، وَعُلِّقَ أُخْرَى غَيْرَهَا الرَّجُلُ

فأنت ترى الأعشى قد بنى « علق » فى هذا البيت ثلاث مرات للمجهول ؛ لأنه لو ذكر الفاعل فى كل مرة منها أو فى بعضها لما استقام له وزن البيت ، والتعليق ههنا : المحبة ، وعرضاً : أى من غير قصد منى ، ولكن عرضت لى فهويتها .

وأما الأسباب المعنوية فكثيرة : منها كون الفاعل معلوماً للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له ، وذلك نحو قوله تعالى : (خلق الإنسان من عجل) ومنها كونه مجهولا للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب ، وليس فى ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة وذلك كما تقول : سرق متاعى ؛ لأنك لا تعرف ذات السارق ، وليس فى قولك « سرق اللص متاعى » فائدة زائدة فى الإفهام على قولك « سرق متاعى » ومنها رغبة المتكلم =

نخير نائل : مفعول قائم مَقام الفاعلِ ، والأصل : « نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل » فحذف الفاعل — وهو « زيد » — وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ — وهو « خير نائل » — ولا يجوز تقديمه ؛ فلا تقول : « خَيْرَ نَائِلٍ نِيلَ » على أن يكون مفعولا مقدماً ، بل على أن يكون مبتدأ ، وخبره الجملة التى بعده — وهى « نيلَ » ، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر — والتقدير : « [نيل] هو » ، وكذلك لا يجوز حذف « خير نائل » فتقول : « نيل » .

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ ، والْمُتَّصِلْ بالآخِرِ اكْسِرْ فى مُضِىٍّ كَوُصِلْ(١)

= فى الإبهام على السامع ، كقولك : تصدق بألف دينار ، ومنها رغبة المتكلم فى إظهار تعظيمه للفاعل : بصون اسمه عن أن يجرى على لسانه ، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به فى الذكر ، كقولك : خلق الخنزير ، ومنها رغبة المتكلم فى إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجرى بذكره ، ومنها خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه ، ومنها خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه .

(١) « فأول » مفعول مقدم ، والعامل فيه « اضممن » الآتى ، وأول مضاف و « الفعل » مضاف إليه « اضممن » اضمم : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « والمتصل » الواو حرف عطف ، المتصل : مفعول مقدم ، والعامل فيه « اكسر » الآتى « بالآخر » جار ومجرور متعلق بالمتّصل « اكسر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى مضى » جار ومجرور يتعلق باكسر أو بمحذوف حال « كوصل » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك — إلخ ، وصل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مقول القول المحذوف .

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحاَ ... كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ : يُنْتَحَى(١)

يُضَمُّ أوّلُ الفعلِ الذى لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً ، أى : سواء كان ماضياً ، أو مضارعاً ، ويُكْسر ما قبل آخر الماضى ، ويُفتَح ما قبل آخر المضارع .

ومثالُ ذلك فى الماضى قولُكَ فى وَصَلَ : « وُصِلَ » وفى المضارع قولُكَ فى « يَنتَحِى » : « يُنْتَحَى » .

* * *

وَالثَّانِىَ التَّالِىَ تَا الْمُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ(٢)

وَثَالِثَ الَّذِى بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِى(٣)

---

(١) « واجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « من مضارع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الهاء « منفتحا » مفعول ثان لاجعل « كينتحى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « المقول » نعت لينتحى الذى قصد لفظه « فيه » جار ومجرور متعلق بالمقول « ينتحى » قصد لفظه : محكى بالقول ، فهو نائب فاعل للمقول .

(٢) « والثانى » مفعول أول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : واجعل الثانى « التالى » نعت للثانى « تا » قصر للضرورة مفعول به للتالى ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وتا مضاف ، و « المطاوعه » مضاف إليه « كالأول » جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل الآتى « اجعله » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول « بلا منازعه » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور محلا بالباء وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، والجار والمجرور متعلق باجعل ، ولا مضاف ومنازعة : مضاف إليه ، مجرور بالكسرة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، وسكن لأجل الوقف .

(٣) « وثالث » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وثالث مضاف و « الذى » مضاف إليه « بهمز » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الذى ، وهمز مضاف ، =

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعــول مُفْتَتَحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أولُه وثانيه ، وذلك كقولك فى « تَدَحْــرَجَ » : « تُدُحْــرِجَ » وفى « تَــكَسَّر » : « تُــكُسِّر » وفى « تغَافَلَ » : « تُغُوفِلَ » .

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْلٍ ضُمَّ أولُه وثالثُه ، وذلك كقولك فى « اسْتَحْلَى » : « اسْتُحْلِيَ » وفى « اقْتَدَرَ » : « اقْتُدِرَ » وفى « انْطَلَقَ » : « انْطُلِقَ » .

* * *

واكْسِرْ أَوَاشْمِمْ فَاثُلاَثِىَّ أُعِلّ عَيْناً ، وَضَمٌّ جَا كَـ« بُوعَ » فَاحْتُمِلْ[1]

إذا كان الفعلُ المبنىُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِـعَ فى فائه ثلاثةُ أوْجُهٍ :

(١) إخلاص الــكسر ، نحو : « قِيلَ ، وَبِيعَ » ومنه قولُه :

١٥٤ — حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ تَخْتَبِطُ الشَّـــوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

= و«الوصل» مضاف إليه «كالأول» جار ومجرور فى موضع المفعول الثانى لاجعل مقدما عليه «اجعلنه» اجعل : فعل أمر ، والنون للتوكيد ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول أول «كاستحلى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف على النحو الذى سبق مراراً .

(١) «واكسر» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «أو اشمم» مثله ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة «فا» مفعول به تنازعه العاملان ، وفا مضاف ، و «ثلاثى» مضاف إليه «أعل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ثلاثى ، والجملة فى محل جر نعت لثلاثى «عينا» تمييز «وضم» مبتدأ «جا» أصله جاء ، وقصره للضرورة : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ضم ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «كبوع» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال «فاحتمل» فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ضم» .

١٥٤ — البيت لراجز لم يعينوه .

اللغة : «حيكت» نسجت ، وتقول : حاك الثوب يحوكه حوكا وحياكة «نيرين» =

(٢) وإخلاصُ الضم ، نحو : « قُولَ ، وَبُوعَ » ومنه قولُه :

١٥٥ — لَيْتَ ، وَهَـلْ يَنفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟
لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بنى دَبِيرٍ وبنى فَقْعَسٍ [وهما من فُصَحاء بنى أسد] .

= تثنية نير ـ بكسر النون بعدها ياء مثناة ـ وهو علم الثوب أو لحمته ، فإذا نسج الثوب على نيرين فذلك أصفق له وأبقى ، وإذا أرادوا أن يصفوا ثوبا بالمتانة والإحكام قالوا : هذا ثوب ذو نيرين ، وقد قالوا منذلك أيضاً : هذا رجل ذو نيرين ، وهذا رأى ذو نيرين ، وهذه حرب ذات نيرين ، يريدون أنها شديدة ، وقالوا : هذا ثوب منير ـ على زنة معظم ـ إذا كان منسوجاً على نيرين ، وقد روى فى موضع هذه العبارة « حوكت على نولين » ونولين : مثنى نول ـ بفتح النون وسكون الواو ـ وهو اسم للخشبة التى يلف عليها الحائك الشقة حين يريد نسجها « تختبط الشوك » تضربه بعنف « ولا تشاك » لا يدخل فيها الشوك ولا يضرها .

المعنى : وصف ملفحة أو حلة بأنها محكمة النسج ، تامة الصفاقة ، وأنها إذا اصطدمت بالشوك لم يؤذها ولم يعلق بها .

الإعراب : « حيكت » حيك : فعل ماض مبنى للمجهول ، والتاء للتأنيث ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « على نيرين » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستتر فى حيكت « إذ » ظرف للزمان الماضى مبنى على السكون فى محل نصب يتعلق بحيك ، وجملة « تحاك » ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل جر بإضافة « إذ » إليها « تختبط » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى « الشوك » مفعول به لتختبط « ولا » نافية « تشاك » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى .

الشاهد فيه : قوله « حيكت » حيث إنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص كسر فائه ، ويروى « حوكت على نيرين » بالواو ساكنة ، وعلى هذا يكون شاهداً للوجه الثانى ، وهو إخلاص ضم الفاء .

١٥٥ — ينسب هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت فى زياداته أبياتاً منها هذا البيت ، وهى قوله : =

. . . .

= يَا قَوْمِ قَدْ حَوْقَلْتُ أَوْ دَنَوْتُ وَبَعْضُ حِيقَالِ الرِّجَالِ الْمَوْتُ
مَالِي إِذَا أَجْذِبُهَا صَأَيْتُ أَكِبَرٌ قَدْ عَالَنِي أَمْ بَيْتُ
لَيْتَ ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ ؟ لَيْتَ شَبَاباً . . . .

وقد روى أبو على القالى فى أماليه (١ — ٢٠ طبع الدار) البيتين السابقين على بيت الشاهد ، ولم ينسبهما ، وقال أبو عبيد البكرى فى التنبيه (٩٧) : « هذا راجز يصف جذبه للدلو » اه ، ولم يعينه أيضاً .

اللغة : « حوقلت » ضعفت وأصابنى الكبر « دنوت » قربت « حيقال » هو مصدر حوقل « أجذبها » أراد أنزع الدلو من البئر « صأيت » صحت ، مأخوذ من قولهم : صأى الفرخ : إذا صاح صياحا ضعيفاً ، وأراد بذلك أنينه من ثقل الدلو عليه « قد عالنى » غلبنى وقهرنى وأعجزنى ، وفى رواية أبى على القالى « أكبر غيرنى . . . » « أم بيت » يريد أم زوجة ، وذلك لأن العزب أقوى وأشد « ينفع شيئاً ليت » قد قصد لفظ ليت هذه فصيرها اسماً وأعربها وجعلها فاعلا ، ومثل هذا ـ فى « ليت » ـ قول الشاعر :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَأَيْنَ مِنِّيَ لَيْتٌ ؟ إِنَّ لَيْتاً وَإِنَّ لَوًّا عَنَاءُ

ومثله قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

لَيْتَ شِعْرِي ، وَهَلْ يَرُدَّنَّ لَيْتٌ ؟ هَلْ لِهَذَا عِنْدَ الرَّبَابِ جَزَاءُ ؟

وقول الآخر :

لَيْتَ شِعْرِي مُسَافِرُ بْنَ أَبِي عَمْـ رٍو ، وَلَيْتٌ يَقُولُهَا الْمَحْزُونُ

ونظيره ـ فى «لو» إذا قصد لفظها وجعلت اسماً ـ ماجاء فى البيت الأول وفى قول الآخر :

أَلَامُ عَلَى لَوٍّ ، وَلَوْ كُنْتَ عَالِماً بِأَذْنَابِ لَوٍّ لَمْ تَفُتْنِي أَوَائِلُهْ

الإعراب : « ليت » حرف تمن ونصب « وهل » حرف استفهام المقصود منه النفى « ينفع » فعل مضارع « شيئاً » مفعول به لينفع « ليت » قصد لفظه : فاعل ينفع ، والجملة لا محل لها معترضة « ليت » حرف تمن مؤكد للأول « شباباً » اسم ليت الأول « بوع » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره =

(٣) والإشمامُ — وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسر — ولا يظهر ذلك إلا فى اللفظ ، ولا يظهر فى الخَطِّ ، وقد قُرِىء فى السبعة قوله تعالى : (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِى مَاءكِ وَيَا سَمَاء أَقْلِعِى وَغِيضَ المَاء) بالإشمام فى « قِيلَ » وَ « غِيضَ » .

* * *

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ
وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبْ[1]

إذا أسند الفعل الثلاثىُّ المعتلُّ العينِ — بعد بنائه للمفعول — إلى ضمير متكلم أو مخاطبٍ أو غائبٍ : فإما أن يكون واويًّا ، أو يائيًّا .

فإن كان واويًّا — نحو : « سَامَ » من السَّوْمِ — وَجَبَ — عند المصنف — كسرُ الفاء أو الإشمامُ ؛ فتقول : « سِمْتُ » ، [ولا يجوز الضم ؛ رأي المصنف

= هو يعود على شباب ، والجملة فى محل رفع خبر ليت الأول « فاشتريت » فعل وفاعل ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة بوع .

الشاهد فيه : قوله « بوع » فإنه فعل ثلاثى معتل العين ، فلما بناه للمجهول أخلص ضم فائه ، وإخلاص ضم الفاء لغة جماعة من العرب منهم من حكى الشارح ، ومنهم بعض بنى تميم ، ومنهم ضبة ، وحكيت عن هذيل .

(١) « وإن » شرطية « بشكل » جار ومجرور متعلق بخيف « خيف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لبس » نائب فاعل خيف « يجتنب » فعل مضارع مبنى للمجهول جواب الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شكل « وما » اسم موصول : مبتدأ « لباع » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « لنحو » جار ومجرور متعلق بيرى ، ونحو مضاف ، و « حب » قصد لفظه : مضاف إليه .

فلا تقول : « سُمْتُ »] ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ، فإنه بالضم ليس إلا ، نحو : « سُمْتُ الْعَبْدَ » .

وإن كان يائيًّا — نحو : « بَاعَ » من الْبَيْع — وَجَبَ — عند المصنف أيضاً — ضَمُّه أو الإشمامُ ؛ فتقول : « بُعْتَ يَا عَبْدُ » ولا يجوز الكسر ؛ فلا تقول : « بِعْتَ » ؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل ؛ فإنه بالكسر فقط ، نحو : « بِعْتُ الثَّوْبَ » .

رأى المصنف

وهذا معنى قوله : « وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ » أى : وإن خِيفَ اللبسُ فى شكل من الأشكال السابقة — أعنى الضمَّ ، وَالْكَسْرَ ، والإشمامَ — عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِهِ لا لَبْسَ معه .

هذا ما ذكره المصنف ، والذى ذكره غيره أن الكسر فى الواوى ، والضم فى اليائى ، والإشمامَ ، هو المختار ، ولكن لا يجب ذلك ، بل يجوز الضم فى الواوى ، والكسر فى اليائى .

وقوله : « وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبّ » معناه أن الذى ثَبَتَ لفاء « باع » — من جواز الضم ، والكسر ، والإشمام — يَثْبُتُ لفاء المضاعف ، نحو : « حَبّ » ؛ فتقول : « حُبّ » ، و« حِبّ » وإن شئت أشْمَمْتَ .

* * *

وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي[1]

(١) «وما» اسم موصول مبتدأ «لفا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما الموصولة وفا مضاف و «باع» قصد لفظه : مضاف إليه «لما» اللام جارة ، وما : اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «العين» مبتدأ ، وجملة «تلى» وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها صلة «ما» المجرورة باللام «فى اختار» جار ومجرور متعلق بتلى «وانقاد ، وشبه» معطوفان على اختار «ينجلى» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شبه ، والجملة فى محل جر نعت لشبه .

أى : يَثْبُتُ — عند البناء للمفعول — لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ : « افْتَعَلَ » أو « انْفَعَلَ » — وهو معتلُّ العينِ — ما يثبت لفاء « باع » : من جواز الكسر ، والضم ، وذلك نحو : « اخْتَار ، وانْقَاد » وشبههما ؛ فيجوز فى التاء والقاف ثلاثة أوجه : الضمُّ ، نحو : « أُخْتُورَ » ، و « أُنْقُودَ » وَالكَسْرُ ، نحو : « أُخْتِيرَ » ، و « أُنْقِيدَ » والإشمامُ ، وَتُحَرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف .

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَــرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِى[1]

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعــولُ به مُقَامَ الفاعل ، وأشار فى هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَـدِ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصــدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَهُ ؛ وَشَرَطَ فى كل [واحد] منها أن يكون قابلا للنيابة ، أى : صالحاً لها ، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة ، كالظرف الذى لا يتصرَّفُ ، والمراد به : ما لزم النَّصْبَ على الظرفية[2] ، نحو : « سَحَرَ » إذا أريد به سَحَرُ يومٍ

(١) « وقابل » مبتدأ ، وخبره قوله « حرى » فى آخر البيت « من ظرف » جار ومجرور متعلق بقابل « أو من مصدر » معطوف على الجار والمجرور السابق « أو حرف جر » معطوف على مصدر ومضاف إليه « بنيابة » جار ومجرور متعلق بحر « حر » خبر المبتدأ الذى هو قابل فى أول البيت كما ذكرنا من قبل .

(٢) الظروف على ثلاثة أنواع :

النوع الأول : ما يلزم النصب على الظرفية ، ولا يفارقها أصلا ، ولا إلى الجر بمن ، وذلك مثل قط ، وعوض ، وإذا ، وسحر .

والنوع الثانى : ما يلزم أحد أمرين : النصب على الظرفية ، والجر بمن ، وذلك مثل عند ، وثم ، بفتح الثاء .

=

بعينه ، ونحو : « عندك » فلا تقول : « جُلِسَ عندكَ » ولا « رُكِبَ سَحَرُ » ؛ لئلا تخرجهما عما استقرَّ لهما فى لسان العرب من لزوم النَّصْبِ ، وكالمصادر التى لا تتصرَّفُ ، نحو : « مُعَاذَ الله » فلا يجوز رفع « معاذ الله » ؛ لما تَقَدَّمَ فى الظرف ، وكذلك ما لا فائدة فيه : من الظرف ، والمصدر ، [والجارِّ والمجرور] ؛ فلا تقول : « سِيرَ وَقْتٌ » ، ولا « ضُرِبَ ضَرْبٌ » ، ولا « جُلِسَ فى دار » لأنه لا فائدة فى ذلك .

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ : « سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ »(١) .

* * *

= وهذان النوعان يقال لكل منهما : « ظرف غير متصرف » ، والفرق بينهما ما علمت .

والنوع الثالث : ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر بمن ، إلى التأثر بالعوامل المختلفة : كزمن ، ووقت ، وساعة ، ويوم ، ودهر ، وحين ؛ وهذا هو الظرف المتصرف .

(١) حاصل الذى أو مأ إليه الشارح فى هذه المسألة أنه يشترط فى صحة جواز إنابة كل واحد من الظرف والمصدر شرطان ؛ أحدهما : أن يكون كل منهما متصرفا ، وثانيهما : أن يكون كل واحد منهما مختصاً ؛ فإن فقد أحدهما واحداً من هذين الشرطين لم تصح نيابته .

فالمتصرف من الظروف هو : ما يخرج عن النصب على الظرفية والجر بمن إلى التأثر بالعوامل ، كما علمت مما أوضحناه لك قريباً .

وأما المتصرف من المصادر فهو : ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثر بالعوامل المختلفة ، وذلك كضرب وقتل ، وما لا يخرج من المصدر عن النصب على المصدرية كمعاذ الله فإنه مصدر غير متصرف لا يقع إلا منصوبا على المفعولية المطلقة .

وأما المختص من الظروف فهو : ما خص بإضافة ، أو وصف ، أو نحوهما . =

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هٰذِى ، إنْ وُجِدْ فِى اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ ، وَقَدْ يَرِدْ(١)

مَذْهَبُ البصريين – إلا الأخفش – أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبنىِّ لما لم يُسَمَّ فاعِلُه : مفعولٌ به ، وَمَصْدَرٌ ، وَظَرْفٌ ، وجارٌّ ومجرورٌ – تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعِلِ ؛ فتقول : ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ فى دَارِهِ ، ولا يجوز إقامة غيرِهِ [مُقَامَهُ] مع وجوده ، وما ورد من ذلك شَاذٌّ أو مُؤَوَّل .

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ : تقَدَّمَ ، أو تأخَّرَ ؛ فتقول : « ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً ، وضُرِبَ زيداً ضربٌ شديد » وكذلك فى الباقى ؛ وَاسْتَدَلّوا لذلك بقراءة أبى جعفر : (لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ) وقولِ الشاعرِ :

= وأما المختص من المصادر فهو : ما كان دالا على العدد ، أو على النوع . أما نحو « ضرب ضرب » فهو غير مختص ، ولا يجوز نيابته عن الفاعل .

ويشترط فى نيابة الجار والمجرور ثلاثة شروط ، أولها : أن يكون مختصاً – بأن يكون المجرور معرفة أو نحوها – وثانيها : ألا يكون حرف الجر ملازماً لطريقة واحدة، كمذ ومنذ الملازمين لجر الزمان ، وكحروف القسم الملازمة لجر المقسم به . وثالثها : ألا يكون حرف الجر دالا على التعليل كاللام ، والباء ، ومن ، إذا استعملت إحداها فى الدلالة على التعليل ، ولهذا امتنعت نيابة المفعول لأجله .

(١) « ولا » نافية « ينوب » فعل مضارع « بعض » فاعل ينوب ، وبعض مضاف ، واسم الإشارة فى « هذى » مضاف إليه « إن » شرطية « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « فى اللفظ » جار ومجرور متعلق بوجد « مفعول » نائب فاعل لوجد « به » متعلق بمفعول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وجد فى اللفظ مفعول به فلا ينوب بعض هذه الأشياء « وقد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نيابة بعض هذه الأشياء مناب الفاعل مع وجود المفعول به فى اللفظ المستفاد من قوله « ولا ينوب – إلخ » .

١٥٦ — لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّدَا وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

هذا هو النائب عند الكوفيين مع وجود المفعول وهو سيدا

١٥٦ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، وقد راجعت ديوان أراجيزه فوجدت هذا البيت فى زيادات الديوان ، لا فى أصله ، وقبله قوله :

وَقَدْ كَفَى مِنْ بَدْئِهِ مَا قَدْ بَدَا وَإنْ ثَنَى فِي العَوْدِ كَانَ أَحْمَدَا

اللغة : بدئه » مبتدأ أمره وأول شأنه « بدا » ظهر « ثنى » عاد ، تقول : ثنى يثنى — بوزن رمى يرمى — وأصل معناه جمع طرفى الحبل قصير ما كان واحدا اثنين « كان أحمدا » مأخوذ من قولهم : عود أحمد ، يريدون أنه محمود « يعن » فعل مضارع ماضيه عنى ، وهو من الأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، ومعناه على هذا أولع أو اهتم ، تقول : عنى فلان بحاجتى وهو معنى بها ؛ إذا كان قد أولع بقضائها واهتم لها « العلياء » هى خصال المجد التى تورث صاحبها سموا ورفعة قدر « شفى » أبرأ ، وأراد به ههنا هدى ، مجازا « الغى » الجرى مع هوى النفس والتمادى فى الأخذ بما يوبقها ويهلكها « هدى » بضم الهاء — وهو الرشاد وإصابة الجادة .

المعنى : لم يشتغل بمعالى الأمور ؛ ولم يولع بخصال المجد ، إلا أصحاب السيادة والطموح ، ولم يشف ذوى النفوس المريضة والأهواء المتأصلة من دائهم الذى أصيبت به نفوسهم إلا ذوو الهداية والرشد .

الإعراب : « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يعن » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف ، والفتحة قبلها دليل عليها « بالعلياء » جار ومجرور نائب عن الفاعل « إلا » أداة استثناء ملغاة « سيدا » مفعول به ليعن « ولا » الواو عاطفة ، ولا نافية « شفى » فعل ماض « ذا » مفعول به لشفى مقدم على الفاعل ، وذا مضاف ، و « الغى » مضاف إليه « إلا » أداة استثناء ملغاة « ذو » فاعل شفى ، وذو مضاف ، و « هدى » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « لم يعن بالعلياء إلا سيدا » حيث ناب الجار والمجرور — وهو قوله « بالعلياء » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « سيدا » .

والدليل على أن الشاعر أناب الجار والمجرور ، ولم ينب المفعول به ، أنه جاء بالمفعول به منصوبا ، ولو أنه أنابه لرفعه ؛ فكان يقول : لم يعن بالعلياء إلا سيد ، =

ومَذْهَبُ الأَخْفَشِ أنه إذا تقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقَامَةُ كل [وَاحِدٍ] منهما ؛ فتقول : ضُرِبَ فى الدار زَيْدٌ ، وضُرِبَ فى الدار زَيْداً ، وإن لم يتقدم تعين إقَامَةُ المفعولِ به ، نحو : « ضُرِبَ زَيْدٌ فِى الدَّارِ » ؛ فلا يجوز « ضُرِبَ زَيْداً فِى الدَّارِ » .

* * *

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّـانِ مِنْ بَابِ « كَسَا » فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ(١)

= والداعى لذلك أن القوافى كلها منصوبة ، فاضطراره لتوافق القوافى هو الذى دعاه وألجأه إلى ذلك .

ومثل هذا البيت قول الراجز :

وَإِنَّمَا يُرْضِى الْمُنِيبُ رَبَّهُ مَا دَامَ مَعْنِيًّا بِذِكْرٍ قَلْبَهُ

ومحل الاستشهاد فى قوله « معنياً بذكر قلبه » حيث أناب الجار والمجرور — وهو قوله « بذكر » — عن الفاعل ، مع وجود المفعول به فى الكلام — وهو قوله « قلبه » — بدليل أنه أتى بالمفعول به منصوباً بعد ذلك كما هو ظاهر .

والبيتان حجة للكوفيين والأخفش جميعاً ؛ لأن النائب عن الفاعل فى البيتين متقدم فى كل واحد منهما عن المفعول به ، والبصريون يرون ذلك من الضرورة الشعرية .

(١) « وباتفاق » الواو للاستئناف ، باتفاق : جار ومجرور متعلق بينوب الآتى « قد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « الثان » فاعل ينوب « من باب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الثانى ، وباب مضاف ، و « كسا » قصد لفظه : مضاف إليه « فيما » جار ومجرور متعلق بينوب « التباسه » التباس : مبتدأ ، والتباس مضاف والهاء مضاف إليه « أمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى التباس ، والجملة من أمن ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا بفى .

إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّى إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ : فإما أن يكون من باب « أعْطَى » ، أو من باب « ظَنَّ(١) » .

فإن كان من باب « أعْطَى » — وهو المراد بهذا البيت — فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما وكذلك الثانى ، بالاتفاق ؛ فتقول : « كُسِىَ زَيْدٌ جُبَّةً ، وَأُعْطِىَ عَمْرٌو دِرْهَماً » ، وإن شِئْتَ أقمت الثانى ؛ فتقول: «أُعْطِىَ عمراً درهم، وكُسِىَ زيداً جبةٌ ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثانى ، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ ، [وذلك نحو : « أعْطَيْتُ زيداً عمراً » فتتعين إقامةُ الأولِ] فتقول : « أُعْطِىَ زَيْدٌ عَمْراً » ولا يجوز إقامة الثانى حينئذٍ ؛ لئلا يحصل لَبْسٌ ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً ، بخلاف الأول .

ونَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثانى من هذا الباب يجوز إقَامَتُهُ عند أَمْن

---

(١) قد ينصب فعل من الأفعال مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر ، نحو ظننت زيداً قائماً ، وعلمت أخاك مسافراً ، ولا ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر إلا ظن وأخواتها ، وهذا هو مراد الشارح هنا بقوله « باب ظن » ، وهو أيضاً مراد الناظم بقوله « فى باب ظن وأرى » لأن « أرى » تنصب ثلاثة مفاعيل : أصل الثانى والثالث منها مبتدأ وخبر ، على ما علمت .

وقد ينصب فعل من الأفعال مفعولين ، وهذا على نوعين لأنه إما أن يكون نصبه لأحدهما على نزع الخافض ، كما فى قولك :اخترت الرجال محمداً ، وكما فى قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) الأصل اخترت من الرجال محمداً ، واختار موسى من قومه سبعين رجلا ، وإما أن يكون نصبه للمفعولين لأنه من طبيعته متعد إلى اثنين ، وذلك نحو قولك : منحت الفقير درهما ، وأعطيت إبراهيم ديناراً ، وكسوت محمداً جبة .

وهذا الضرب الأخير هو مراد الناظم والشارح بباب كسا ، فهو : كل فعل تعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر ، وكان تعديه إليهما بنفسه ، لا بواسطة حذف حرف الجر من أحدهما وإيصال الفعل إلى المجرور .

اللّبْس ؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهــــة النحويين كلهم فليس بجيد ؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً ، والثانى نكرةً تعين إقامةُ الأولِ ؛ فتقول : « أعْطِىَ زَيْدٌ دِرْهَماً » ، ولا يجوز عندهم إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أعْطِى دِرْهَمٌ زَيْداً » .

* * *

فِى بَابِ « ظَنَّ ، وَأَرَى » الْمَنْعُ اشْتَهَرْ
وَلاَ أَرَى مَنْعاً إذَا الْقَصْــــدُ ظَهَرْ.(١)

يعنى أنه إذا كان الفعــل متعدياً إلى مفعولين الثانى منهما خَــبَرٌ فى الأصل ، كظن وأخواتها ، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرَى وأخواتها — فالأشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ ، ويمتنع إقامة الثانى فى باب « ظَنَّ » والثانى والثالث فى باب : « أعْلَمَ » ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيْدٌ قَائماً » ولا يجوز : « ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ » وتقول : « أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً » ولا يجوز إقامة الثانى ؛ فلا تقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » ولا إقامة الثالث ؛ فتقــول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ

(١) « فى باب » جار ومجرور متعلق باشتهر الآتى ، وباب مضاف ، و « ظن » قصد لفظه : مضاف إليه « وأرى » معطوف على ظن « المنع » مبتدأ ، وجملة « اشتهر » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ « ولا » نافية « أرى » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منعاً » مفعول به لأرى « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « القصد » فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا ظهر القصد ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله المذكور فى محل جر بإضافة إذا إليها « ظهر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى القصد ، والجملة من ظهر المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية .

مُسْرَجٌ » ونقل ابن أبى الربيع الاتفاقَ على منع اقامة الثالث ، ونقل الاتفاقَ — أيضاً — ابنُ المصنف .

رأى المصنف

وذهب قوم — منهم المصنف — إلى أنه لا يتعَيَّنَ إقامةُ الأول ، لا فى باب « ظَنَّ » ولا باب « أَعْلَمَ » لـكن يشترط ألاَّ يحصل لَبْسٌ ؛ فتقول : « ظُنَّ زَيداً قَائِمٌ » ، وأُعْلِمَ زَيداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً » .

وأما إقامة الثالث من باب « أَعْلَمَ » فنقل ابن أبى الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه ، وليس كما زَعَمَا ، فقد نقل غيرُهما الخلافَ فى ذلك[1] ؛ فتقول : « أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجٌ » .

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّنَ إقامةُ الأولِ فى باب : « ظن ، وأعلم » فلا تقول : « ظُنَّ زيداً عمرو » على أن « عمرو » هو المفعول الثانى ، ولا « أعلم زيداً خالدٌ منطلقاً » .

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا[2]

---

(١) حاصل الخلاف الذى نقله غيرهما أن بعض النحاة أجازه بشرط ألا يوقع فى لبس كما مثل الشارح ، وحكاية الخلاف هو ظاهر كلام الناظم فى كتابه التسهيل ، بل يمكن أن يكون مما يشير إليه كلامه فى الألفية لأن ثالث مفاعيل أعلم هو ثانى معمولى علم ، وقد ذكر اختلاف النحاة فى ثانى مفعولى علم .

(٢) « وما » اسم موصول : مبتدأ أول « سوى النائب ، مما » متعلقان بمحذوف صلة « ما » الواقع مبتدأ « علقا » علق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة ما المجرورة محلا بمن « بالرافع » متعلق بقوله علق « النصب » مبتدأ ثان « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وهو « ما » فى أول البيت « محققا » حال من الضمير المستكن فى الخبر .

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعل ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً ، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولا واحداً[(١)] ؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً منها مُقَامَ الفاعل ، ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقول : « أُعْطِيَ زَيْدٌ درهما ، وأُعْلِمَ زَيْدٌ عمراً قائماً ، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير فى داره » .

* * *

(١) يريد لا يرفع على أنه نائب فاعل إلا واحد من المفاعيل التى كان الفعل ناصبا لها وهو مبنى للمعلوم .

اشْتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ (١)

(١) أركان الاشتغال ثلاثة : مشغول عنه ، وهو الاسم المتقدم ، ومشغول، وهو الفعل المتأخر ، ومشغول به ، و هو الضمير الذى تعدى إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة ، ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط لا بد من بيانها .

فأما شروط المشغول عنه ـ وهو الاسم المتقدم فى الكلام ـ فخمسة :

الأول : ألا يكون متعددا لفظاً ومعنى : بأن يكون واحدا ، نحو زيدا ضربته ، أو متعددا فى اللفظ دون المعنى ، نحو زيدا وعمرا ضربتهما ؛ لأن العطف جعل الاسمين كالاسم الواحد ; فإن تعدد فى اللفظ والمعنى ـ نحو زيدا درهما أعطيته ـ لم يصح ،

الثانى : أن يكون متقدما ، فإن تأخر ـ نحو ضربته زيدا ـ لم يكن من باب الاشتغال ، بل إن نصبت زيدا فىهذا المثالفهو بدل من الضمير ، وإن رفعته فهو مبتدأ خبره الجملة قبله.

الثالث : قبوله الإضمار ؛ فلا يصح الاشتغال عن الحال ، والتمييز ، ولا عن المجرور بحرف يختص بالظاهر كحتى .

الرابع : كونه مفتقرا لما بعده : فنحو « جاءك زيد فأكرمه » ليس من باب الاشتغال لكون الاسم مكتفياً بالعامل المتقدم عليه .

الخامس : كونه صالحا للابتداء به ، بألا يكون نكرة محضة ؛ فنحو قوله تعالى : (ورهبانية ابتدعوها) ليس من باب الاشتغال ، بل (رهبانية) معطوف على ما قبله بالواو ، وجملة (ابتدعوها) صفة .

وأما الشروط التى يجب تحققها فى المشغول ـ وهو الفعل الواقع بعد الاسم ـ فاثنان :

الأول : أن يكون متصلا بالمشغول عنه ، فإن انفصل منه بفاصل لا يكون لما بعده عمل فيما قبله ــ كأدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام ، ونحوهما ــ لم يكن من باب الاشتغال ، وسيأتى توضيح هذا الشرط فى الشرح .

الثانى : كونه صالحا للعمل فيما قبله : بأن يكون فعلا متصرفا ، أو اسم فاعل ، أو اسم مفعول ، فإن كان حرفا ، أو اسم فعل ، أو صفة مشبهة ، أو فعلا جامداً كفعل التعجب ــ وكل هذه العوامل لضعفها لا تعمل فيما تقدم عليها ــ لم يصح .

وأما الذى يجب تحققه فىالمشغول به ـ وهو الضمير ـ فشرط واحد ، وهو : ألا يكون أجنبياً من المشغول عنه ؛ فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه نحو زيداً ضربته ،أو مررت به ، =

إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ : بِنَصْبِ لَفْظِهِ ، أَوِ المَحَلّْ(١)
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً ، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا(٢)

الاشتغال : أن يتقدَّمَ اسمٌ ، ويتأخَّرَ عنه فعلٌ ، [قد] عَمِلَ فى ضمير ذلك الاسم أو فى سَبَبِيِّهِ — وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق — فمثالُ المشتغل بالضمير : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ ، وزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » ومثالُ المشتغل بالسببىِّ « زَيْداً ضَرَبْتُ غلاَمَهُ » وهذا هو المراد بقوله : « إن مضمر اسم — إلى آخره » والتقدير : إن شَغَلَ مضمرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسم المضمر لفظاً نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُهُ » أو بنصبه محلا ، نحو : « زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ » فكلُّ واحدٍ من « ضربت ، ومررت » اشتغل

= ويصح أن يكون اسماً ظاهرا مضافا إلى ضمير المشغول عنه ، نحو : زيدا ضربت أخاه ، أو مررت بغلامه .

(١) « إن » شرطية « مضمر » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير ، إن شغل مضمر ، ومضمر مضاف ، و « اسم » مضاف إليه « سابق » نعت لاسم « فعلا » مفعول به لشغل مقدم عليه « شغل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « عنه ، بنصب » متعلقان بشغل ، ونصب مضاف ، ولفظ من « لفظه » مضاف إليه ، من إضافة المصدر لمفعوله ، ولفظ مضاف ، والهاء مضاف إليه « أو » حرف عطف « المحل » معطوف على لفظ .

(٢) « فالسابق » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فانصب السابق « انصبه » انصب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بفعل » جار ومجرور متعلق بانصب ، وجملة « أضمر » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى فعل ، فى محل جر نعت لفعل « حتما » مفعول مطلق لفعل محذوف ، والتقدير : حتم ذلك حتما « موافق » نعت ثان لفعل « لما » جار ومجرور متعلق بموافق « قد » حرف تحقيق ، وجملة « أظهرا » ونائب الفاعل المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، لا محل لها من الإعراب صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

بضمير « زيد » لـكن « ضربت » وَصَلَ إلى الضمير بنفسه ، و « مررت » وَصَلَ إليه بحرف جر ؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلا ، وكل من « ضربت ، ومررت » لو لم يشتغل بالضمير لتَسلَّطَ على « زيد » كما تسلَّطَ عَلَى الضمير ، فـكنت تقول : « زيداً ضَرَبْتُ » فتنصب « زيداً » ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره ، وتقول : « بزيد مررت » فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره ، ويكون منصوباً محلا كما كان الضمير .

وقوله : « فالسابق انصبه — إلى آخره » معناه أنه إذا وُجِدَ الاسمُ والفعـلُ عَلَى الهيئـــة المذكورة ؛ فيجوز لك نصبُ الاسم السابق .

واختلف النحـــويون فى ناصبه :

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضْمَر وجوباً ؛ [لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسِّرِ وَالمفسَّر] ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً فى المعنى لذلك المُظْهَر ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً نحو قولك فى « زيداً ضربته » : إن التقدير « ضَرَبْتُ زيداً ضربته » وما وافق معنى دون لفظ كقولك فى « زيداً مررت به » : إن التقدير : « جَاوَزْتُ زيداً مررتُ به »(١) وهذا هو الذى ذكره المصنف .

---

(١) اعلم أن الفعل المشغول قد يكون متعديا ناصباً للمشغول به بلا واسطة ، وقد يكون لازماً ناصباً للمشغول به معنى وهو فى اللفظ مجرور بحرف جر ، وعلى كل حال إما أن يكون المشغول به ضمير الاسم المتقدم ، وإما أن يكون سببيه ؛ فهذه أربعة أحوال :

فيكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من لفظ العامل المشغول ومعناه فى صورة واحدة ، وهى أن يجتمع فى العامل المشغول شيئان ، هما ــ كونه متعديا بنفسه ، وكونه ناصباً لضمير الاسم المتقدم ـ نحو قولك : زيداً ضربته .

ويكون تقدير العامل فى الاسم المتقدم المشغول عنه من معنى العامل المشغول دون لفظه ، فى ثلاث صور :

=

وَالْمَذْهَبُ الثانى : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كُوفِيٌّ ، واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عمِل فى الضمير وفى الاسم معاً ؛ فإذا قلت : « زيداً ضربته » كان « ضَرَبْتُ » ناصباً لـ « زيد » وللهاء ، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحد فى ضميرِ اسمٍ ومُظْهَره ، وقال قوم : هو عامل فى الظاهر ، والضميرُ مُلْغًى ، ورُدَّ بأن الأسماء لا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل .

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْمٌ ، إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ : كَإِنْ وَحَيْثُمَا[1]

= الأولى : أن يكون العامل فى المشغول به لازماً والمشغول به ضمير الاسم المتقدم ، نحو قولك : أزيداً مررت به ، فإن التقدير : أجاوزت زيدا مررت به .

الثانية : أن يكون العامل لازماً ، والمشغول به اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير الاسم السابق ، نحو قولك ؛ زيدا مررت بغلامه ، فإن التقدير : لابست زيداً مررت بغلامه ، ولا تقدره : « جاوزت زيدا مررت بغلامه » كما قدرت فى الصورة الأولى ؛ لأن المعنى على هذا التقدير هنا غير مستقيم ، لأنك لم تجاوز زيدا ولم تمرر به ، وإنما جاوزت غلامه ومررت به ، وجاوز من معنى مر ، وليس من لفظه كما هو ظاهر .

الثالثة : أن يكون العامل متعديا ، ولكنه نصب اسماً ظاهراً مضافا إلى ضمير عائد إلى الاسم السابق ، نحو قولك : زيدا ضربت أخاه ، فإن التقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه .

وهكذا تقدر فى كل صورة من هذه الصور الثلاث فعلا ينصب بنفسه ، ويصح معه المعنى .

(١) « والنصب » مبتدأ « حتم » خبر المبتدأ « إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن تلا السابق ما يختص بالفعل فالنصب واجب « السابق » فاعل لتلا « ما » اسم موصول : مفعول به لقوله تلا =

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام ؛ أحدها : ما يجب فيه النصبُ ، والثانى : ما يجب فيه الرفعُ ، والثالث : ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ ، والرابع : ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أرْجَحُ ، والخامس : ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء .

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله : « والنَّصْبُ حَتْمٌ — إلى آخره » ومعناه أنه يجب نَصْبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعد أداة لا يليهـا إلا الفعلُ ، كأدَوَاتِ الشرط[1] نحو : إنْ ، وَحَيْثُمَا ؛ فتقول : « إنْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ أكْرَمَكَ ، وَحَيْثُمَا زَيْداً تَلْقَه فأكْرِمْهُ » ؛ فيجبُ نَصْبُ « زيداً » فى المثالين وفيما أشبههما ، ولا يجوز

= « يختص » فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من يختص وفاعله لا محل لها صلة الموصول « بالفعل » جار ومجرور متعلق بيختص « كإن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كإن — إلخ ، « وحيثما » معطوف على « إن » المقصود لفظها والمجرورة محلا بالكاف .

(١) الأدوات التى تختص بالفعل أربعة أنواع :

الأول : أدوات الشرط كإن ، وحيثما ، نحو ما مثـل به الشارح ، واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أداة الشرط فى ضرورة الشعر ، فأما فى النثر فلا يقع الاشتغال إلا بعد أداتين منها : الأولى « إن » بشرط أن يكون الفعل المشغول ماضياً ، نحو : إن زيدا لقيته فأكرمه ، والثانية « إذا » مطلقاً ، نحو : إذا زيدا لقيته — أو تلقاه — فأكرمه .

النوع الثانى : أدوات التحضيض ، نحو : هلا زيداً أكرمته .

النوع الثالث : أدوات العرض ، نحو : ألا زيدا أكرمته .

النوع الرابع : أدوات الاستفهام غير الهمزة ، نحو : هل زيدا أكرمته .

فأما الهمزة فلا تختص بالفعل ، بل يجوز أن تدخل على الأسماء كما يجوز أن تدخل على الأفعال ، وإن كان دخولها على الأفعال أكثر .

الرفع على أنه مبتدأ ؛ إذ لا يقع [الاسم] بعد هذه الأدوات ، وأجاز بعضهم وُقُوعَ الاسم بعدها ؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء ، كقول الشاعر :

١٥٧ — لاَ تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكِ فَاجْزَعِي

---

١٥٧ — هذا البيت ساقط من أكثر النسخ ، ولم نشرحه فى الطبعة الأولى لهذه العلة ، وهو من كلمة للنمر بن تولب يجيب فيها امرأته وقد لامته على التبذير ، وكان من حديثه أن قوما نزلوا به فى الجاهلية ، فنحر لهم أربع قلائص ، واشترى لهم زق خمر ، فلامته امرأته على ذلك ؛ ففى هذا يقول :

قَالَتْ لِتَعْذِلَنِي مِنَ اللَّيْلِ : اسْمَعِ ، سَفَهٌ تَبَيُّتُكِ الْمَلاَمَةَ فَاهْجَعِي

لاَ تَجْزَعِي لِغَدٍ ، وَأَمْرُ غَدٍ لَهُ ، أَتُعَجِّلِينَ الشَّرَّ مَا لَمْ تُمْنَعِي

قَامَتْ تُبَكِّي أَنْ سَبَأْتُ لِفِتْيَةٍ زِقًّا وَخَابِيَةً بِعَوْدٍ مُقْطَعِ

اللغة : « لا تجزعى » لا تحزنى ، والجزع هو : أن يضعف المرء عن تحمل ما نزل به من بلاء ، وهو أيضاً أشد الحزن « منفس » هو المال الكثير ، وهو الشىء النفيس الذى يضن أهله به « أهلكته » أذهبته وأفنيته « هلكت » مت .

الإعراب : « لا » ناهية « تجزعى » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعل « إن » شرطية « منفس » فاعل لفعل محذوف هو فعل الشرط ، وقوله « أهلكته » جملة من فعل وفاعل ومفعول لا محل لها تفسيرية « فإذا » الفاء عاطفة ، إذا : ظرفية تضمنت معنى الشرط « هلكت » فعل وفاعل ، وجملتهما فى محل جر بإضافة « إذا » إليها « فعند » الفاء زائدة ، وبعد : ظرف متعلق بقوله « اجزعى » فى آخر البيت ، وبعد مضاف واسم الإشارة من « ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « فاجزعى » الفاء واقعة فى جواب إذا ، وما بعدها فعل أمر ، وياء المخاطبة فاعل ، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « إن منفس » حيث وقع الاسم المرفوع بعد أداة الشرط التى هى « إن » والأكثر أن يلى هذه الأداة الفعل . =

تقديره : « إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ »(١) ، والله أعلم .

* * *

= وقبل : أن نقرر لك ما فى هـذا البيت نخبرك أنه يروى بنصب « منفس » ويروى برفعه .

فأما رواية النصب فهى التى رواها سيبويه وجمهور البصريين (انظر كتاب سيبويه ١ — ٦٨ ، ومفصل الزمخشرى ١ — ١٤٩ بتحقيقنا) ولا إشكال على هذه الرواية ، لأن « منفسا » حينئذ منصوب بفعل محذوف مفسر بفعل من لفظ الفعل المذكور بعـده ، والتقدير : إن أهلكت منفساً أهلكته .

والروايه الثانية برفع « منفس » وهى رواية الكوفيين ، وأعربوها على أن « منفس » مبتدأ ، وجملة « أهلكته » خبره ، وهـــذا هو صريح عبارة الشارح قبل إنشاده البيت ، واستدلوا به وبمثله على جواز وقوع الجملة الاسمية بعد « إن » و « إذا » الشرطيتين ، وقالوا : إن الاسم المرفوع بعدهاتين الأداتين مبتدأ ، والجملة بعده فى محل رفع خبر ، ومنهم من يجعل هذا الاسم المرفوع فاعلا لنفس الفعل المذكور بعده فى نحو « إن زيد يزورك فأكرمه » بناء على مذهبهم من جواز تقديم الفاعل على الفعل الرافع له .

فأما البصريون فلا يسلمون أولا رواية الرفع ، ثم يقولون : إن صحت هذه الرواية فإنها لا تدل على جواز وقوع الجمل الاسمية بعد أداة الشرط ، ولا تدل على جواز تقدم الفاعل على فعله ؛ لأن واحدا من هذين الوجهين غير متعين فى إعراب الاسم المرفوع بعد أداة الشرط ، بل هذا الاسم فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور بعده ، ويقدر المحذوف من لفظ المذكور إن كان الذى بعده قد رفع الضمير على الفاعلية ، ومن معنى الفعل المتأخر إن كان قد نصب ضمير الاسم كما فى هذا البيت المستشهد به ، ومن الأول قوله تعالى : (وإن أحد من المشركين استجارك) وهذا هو الراجح ، وهو الذى قدره الشارح بعد إنشاد البيت ، ثم ارجع إلى ما ذكرناه فى باب الفاعل .

(١) هذا التقدير هو تقدير البصريين ، ولا يتفق ذكره هنا بهذا الشكل مع ما ذكره الشارح قبل إنشاده البيت ، ولو أنه قال : « وتقديره عند البصريين إن هلك منفس » لاستقام الـكلام .

وَإِنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا بِالاَبْتِدَا يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ الْتَزِمْهُ أَبَدَا[1]
كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلاَ مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولاً لِمَا بَعْدُ وُجِدْ[2]

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثانى ، وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ[3] ؛ فيجب رَفْعُ

(١) « وإن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « السابق » فاعل تلا « ما » اسم موصول : مفعول به لتلا « بالابتدا » جار ومجرور متعلق بيختص الآتى « يختص » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة « فالرفع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، الرفع : مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : فالتزم الرفع التزمه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « التزمه » التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به « أبدا » منصوب على الظرفية ، والجملة من فعل الأمر المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها مفسرة .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع نعتا لمصدر محذوف منصوب على المفعولية المطلقة بفعل مدلول عليه بالسابق ، والتقدير : والتزم الرفع التزاما مشابها لذلك الالتزام إذا تلا الفعل — إلخ « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « الفعل » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : إذا تلا الفعل « تلا » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب تفسيرية « ما » اسم موصول مفعول به لتلا « لم يرد » مضارع مجزوم بلم « ما » اسم موصول فاعل يرد ، والجملة لا محل لها صلة ما الواقع مفعولا به لتلا « قبل » ظرف متعلق بمحذوف صلة « ما » الواقع فاعلا « معمولا » حال من فاعل يرد « لما » جار ومجرور متعلق بمعمول « بعد » ظرف متعلق بوجد الآتى « وجد » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة المجرورة محلا باللام ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

(٣) للمؤلفين اختلاف فى اعتبار هذا القسم برمته من باب الاشتغال ؛ فابن الحاجب لم يذكره أصلا ، وابن هشام ينص على أنه ليس من باب الاشتغال ؛ ولا يصدق ضابطه عليه ، وذلك لأننا اشترطنا فى ضابط الاشتغال : أن العامل فى المشغول به لو تفرغ من الضمير وسلط على الاسم السابق المشغول عنه لعمل فيه (انظر كلام الشارح فى ص ١٣٠) =

الاسم المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء، كإذا الَّتِي للمُفَاجأة؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو» بِرَفْعِ «زيد» — ولا يجوز نصبه؛ لأن «إذا» هذه لا يَقَعُ بعدها الفعلُ: لا ظاهراً، ولا مقدراً.

وكذلك يجب رفع الاسم السابق إذا ولى الفعلَ المشتَغِلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و «ما» النافية، نحو: «زَيْدٌ إنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضْرِبُهُ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيتُهُ» فيجب رفع «زيد» فى هذه الأمثلة ونحوها[1]، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل

= وفى هذا القسم لا يتم ذلك، ألا ترى أن نحو قولك: «خرجت فإذا زيد يضربه عمرو» لو حذفت الضمير لم يعمل «يضرب» فى «زيد» المتقدم؛ لأن المتقدم مرفوع؛ والمتأخر يطلب منصوبا لا مرفوعا، ولأن الفعل المتأخر لا يصح أن يقع بعد «إذا». ومن الناس من عده من باب الاشتغال غير مكترث بهذا الضابط، والحق هو الأول لما ذكرناه.

(١) الأشياء التى لا يعمل ما بعدها فيما قبلها عشرة أنواع:

(الأول) أدوات الشرط جميعها، نحو: زيد إن لقيته فأكرمه، وزيد حيثما تلقه فأكرمه.

(الثانى) أدوات الاستفهام جميعها، نحو: زيد هل أكرمته، وعلى أسلمت عليه.

(الثالث) أدوات التحضيض جميعها، نحو: زيد هلا أكرمته، وخالد ألا تزوره.

(الرابع) أدوات العرض جميعها، نحو زيد ألا تكرمه، وبكر أما تجيبه.

(الخامس) لام الابتداء، نحو: زيد لأنا قد ضربته، وخالد لأنا أحبه حباً جما.

(السادس) «كم» الخبرية، نحو: زيدكم ضربته، وإبراهيم كم نصحت له.

(السابع) الحروف الناسخة، نحو: زيد إنى ضربته، وبكر كأنه السيف مضاء عزيمة.

(الثامن) الأسماء الموصولة، نحو: زيد الذى تضربه، وهند التى رأيتها.

(التاسع) الأسماء الموصوفة بالعامل المشغول، نحو: زيد رجل ضربته.

(العاشر) بعض حروف النفى، وهى «ما» مطلقا، نحو: زيد رجل ما ضربته، و «لا» بشرط أن تقع فى جواب قسم، نحو: زيد والله لا أضربه؛ فإن كان حرف =

فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّرَ عاملا فيما قبله ، وإلى هذا أشار بقوله : « كذا إذا الفعلُ تَلاَ — إلى آخره » .

أى : كذلك يجبُ رَفْعُ الاسمِ السابقِ إذا تَلاَ الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولا لما بعده ، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها ، فقال : « زيداً مَا لَقِيتُ » أجاز النصبَ مع الضمير بعاملٍ مُقَدَّرٍ ؛ فيقول : « زيداً ما لقيته » .

* * *

وَاُخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِى طَلَبْ ... وَبَعْدَ مَا إِيلاَؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ(١)

وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلاَ فَصْـلٍ عَلَى ... مَعْمُولِ فِعْـلٍ مُسْتَقِرٍّ أَوَّلاَ(٢)

= النفى غير « ما » و « لا » نحو زيد لم أضربه — أو كان حرف النفى هو « لا » وليس فى جواب القسم ، نحو زيد لا أضربه — فإنه يترجح الرفع ولا يجب ، لأنها حينئذ لا تفصل ما بعدها عما قبلها .

(١) « واختير » فعل ماض مبنى للمجهول « نصب » نائب فاعل لاختير « قبل » ظرف متعلق باختير ، وقبل مضاف و « فعل » مضاف إليه « ذى طلب » نعت لفعل ، ومضاف إليه « وبعد » معطوف على قبل ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « إيلاؤه » إيلاء : مبتدأ ، وإيلاء مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر لأحد مفعوليه « الفعل » مفعول ثان للمصدر « غلب » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إيلاء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالإضافة .

(٢) « وبعد » معطوف على بعد فى البيت السابق : وبعد مضاف و « عاطف » مضاف إليه « بلا فصل » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لعاطف « على معمول » متعلق بعاطف ، ومعمول مضاف و « فعل » مضاف إليه « مستقر » نعت لفعل « أولا » ظرف متعلق بمستقر .

هذا هو القسمُ الثالثُ ، وهو ما يُختار فيه النصبُ .

وذلك إذا وقع بعد الاسم فعلٌ دالٌّ على طلبٍ — كالأمر ، والنهى ، والدعاء — نحو : « زيداً اُضْرِبْهُ ، وزيداً لا تَضْرِبْهُ ، وزيداً رَحِمَهُ اللهُ » ؛ فيجوز رَفْعُ « زيد » ونصبه ، والمختارُ النصبُ[١] .

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعلُ[٢] ، كهمزة الاستفهام ، نحو : « أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ » بالنصب والرفع ، والمختارُ النصبُ .

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الاسمُ المشْتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ولم يُفْصَل بين العاطف والاسم ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ » ؟ فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ النصبُ ؛ لتُعْطَفَ جُملَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية .

فلو فُصِلَ بين العاطف والاسمِ كَانَ الاسمُ كما لو لم يتقدمه شيء ، نحو : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ » فيجوز رفع « عمرو » ونصبه ، والمختارُ الرفعُ كما سيأتى ، وتقول : « قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكْرِمْهُ » فيختار النصب كما تقدم ؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب .

* * *

---

(١) إنما اختير نصب الاسم المشغول عنه إذا كان الفعل المشغول طلبياً — مع أن الجمهور يجيزون الإخبار عن المبتدأ بالجملة الطلبية — لأن الإخبار بها خلاف الأصل ، لكونها لا تحتمل الصدق والكذب ، ولأن ذلك موضع اختلاف ، ولا شك أن التخريج على صورة مجمع عليها أولى من التخريج على صورة مختلف فيها .

(٢) الأدوات التى يغلب وقوع الفعل بعدها أربعة (الأولى) همزة الاستفهام (الثانية) « ما » النافية ، فنى نحو « ما زيداً لقيته » يترجح النصب (الثالثة) « لا » النافية ، فنى نحو « لا زيداً ضربته ولا عمراً » يترجح النصب (الرابعة) « إن » النافية ، فنى نحو « إن زيداً ضربته » — بمعنى ما زيدا ضربته — يترجح النصب أيضاً .

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمٍ ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا[(١)]

أشار بقوله : « فاعطفن مُخَيَّراً » إلى جواز الأمرين على السواءِ ، وهذا هو الذى تَقَدَّمَ أنه القسمُ الخامسُ .

وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الاسم المشتَغَلُ عنه بعد عاطف تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين ، جاز الرفع والنصب على السواءِ ، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة : صَدْرُهَا اسمٌ ، وَعَجُزُهَا فعلٌ ، نحو : « زيد قام وعمرو أكرمته » فيجوز رَفْعُ « عمرو » مُرَاعاةً للصدر ، وَنَصْبُهُ مُرَاعاةً للعجز .

* * *

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ؛ فَمَا أُبِيحَ افْعَلْ ، وَدَعْ مَالَمْ يُبَحْ[(٢)]

---

(١) « إن » شرطية « تلا » فعل ماض ، فعل الشرط « المعطوف » فاعل لتلا « فعلا » مفعول به لتلا « مخبرا » نعت لفعل « به » ، عن اسم » متعلقان بمخبر « فاعطفن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعطف : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مخيراً » حال من الضمير المستتر فى « اعطفن » .

(٢) « والرفع » مبتدأ « فى غير » جار ومجرور متعلق برجح الآتى ، وغير مضاف و « الذى » اسم موصول : مضاف إليه « مر » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من مر وفاعله لا محل لها صلة الذى « رجح » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرفع الواقع مبتدأ ، والجملة من رجح وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « فما » الفاء للتفريع ، وما : اسم موصول مفعول به مقدم لافعل « أبيح » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أبيح ونائب فاعله لا محل لها صلة « افعل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ودع » مثله « ما » اسم موصول مفعول به لدع « لم يبح » مضارع مبنى للمجهول مجزوم بلم ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . والجملة لا محل لها صلة الموصول .

هذا هو الذى تَقَدَّم أنه القسم الرابع ، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَار الرفع ، وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ ، ولا ما يُرَجِّح نصبه ، ولا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء ، وذلك نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » فيجوز رفع « زيد » ونصبه ، والمختارُ رَفْعُه ؛ لأن عدم الإضمار أرْجَحُ من الإضمار .

وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ ؛ لما فيه من كُلفَةِ الإضمار ، وليس بشىء ، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية ، وهو كثير ، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِىِّ فى أماليه على النصب قولَهُ :

١٥٨ — فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى : (جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا) بكسر تاء « جَنَّاتِ » .

* * *

١٥٨ — البيت لامرأة من بنى الحارث بن كعب ، وهو أول ثلاثة أبيات اختارها أبو تمام فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى ٣ — ١٢١ بتحقيقنا) ونسبها قوم إلى علقمة بن عبدة ، وليس ذلك بشىء ، وبعد بيت الشاهد قولها :

لَوْ يَشَا طَارَ بِهِ ذُو مَيْعَةٍ لاَحِقُ الآطَالِ نَهْدٌ ذُو خُصَلْ

غَيْرَ أَنَّ الْبَأْسَ مِنْهُ شِيمَةٌ وَصُرُوفُ الدَّهْرِ تَجْرِى بِالأَجَلْ

اللغة : « فارسا » هذه الكلمة تروى بالرفع وبالنصب ، وممن رواها بالرفع أبو تمام فى ديوان الحماسة ، وممن رواها بالنصب أبو السعادات ابن الشجرى كما قال الشارح « ما » زائدة «غادروه» تركوه مكانه ، وسمى الغدير غديرا لأنه جزء من الماء يتركه السيل ، فهو بهذا المعنى فعيل بمعنى مفعول فى الأصل ، ثم نقل إلى الاسمية «ملحم» بزنة المفعول : الذى ينشب فى الحرب فلا يجد له مخلصاً « الزميل » بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحا — الضعيف الجبان « النكس » بكسر أوله وسكون ثانيه — الضعيف الذى يقصر عن النجدة وعن غاية المجد والكرم « الوكل » بزنة كتف — الذى يكل أمره إلى غيره عجزا « لو يشا — إلخ » معناه أنه لو شاء النجاة لأنجاه فرس له نشاط وسرعة جرى وحدة ، والنهد : الغليظ ، والخصل : جمع خصلة ، وهى ما يتدلى من أطراف الشعر

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِى(١)

يعنى أنه لا فَرْقَ فى الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ » أو ينفصل منه : بحرف جر ، نحو : « زيد مررتُ بهِ » أو بإضافةٍ ، نحو : « زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » ، [أو غُلامَ صاحبِهِ] ، أو مررتُ بغلامِهِ ، [أو بغلامِ صاحبِهِ] » ؛ فيجب النصبُ فى نحو : « إنْ زَيْداً مررتَ به أ كرمَكَ » كما يجب فى « إنْ زيداً لقيتَهُ أ كرمَكَ » وكذلك يجب الرفع فى « خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمرٌو » ويُخْتار النصبُ فى « أزَيْدًا مررتُ به ؟ » ويختار الرفع

= « غير أن البأس ـ إلخ » الشيمة : الطبيعة والسجية والخليقة ، وصروف الدهر : أحواله وأهواله وأحداثه وغيره ونوازله ، واحدها صرف .

الإعراب : « فارسا » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، وتقدير الكلام : غادروا فارسا « ما » حرف زائد لقصد التفخيم ، ويجوز أن يكون اسما نكرة بمعنى عظيم ؛ فهو حينئذ نعت لفارس « غادروه » فعل وفاعل ومفعول به « ملحما » حال من الضمير المنصوب فى غادروه ، ويقال : مفعول ثان ، وليس بذاك « غير » حال ثان ، وغير مضاف و « زميل » مضاف إليه «ولا نكس» الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى ، ونكس: معطوف على زميل « وكل » صفة لنكس .

الشاهد فيه : قوله « فارساً ما غادروه » حيث نصب الاسم السابق ، وهو قوله « فارسا » المشتغل عنه ، بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، ولا مرجح للنصب فى هذا الموضع ولا موجب له ، فلما نصب « فارسا » مع خلو الكلام مما يوجب النصب أو يرجحه ـ دل على أن النصب حينئذ جائز ، وليس ممتنعا .

(١) « فصل » مبتدأ ، وفصل مضاف و « مشغول » مضاف إليه « بحرف » جار ومجرور متعلق بفصل ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « أو » عاطفة « بإضافة » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « كوصل » جار ومجرور متعلق بيجرى الآتى « يجرى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على فصل الواقع مبتدأ فى أول البيت ، والجملة من يجرى وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

فى « زَيْدٌ مررتُ به » ويجوز الأمْرَانِ على السواء فى « زَيْدٌ قام وعمرٌو مررتُ بهِ » وكذلك الحكم فى « زيد [ضَرَبْتُ غُلامه ، أو] مررتُ بغلامِهِ » .

* * *

وَسَوِّ فى ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ بالْفِعْلِ ، إنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ[1]

يعنى أن الوصفَ العاملَ فى هذا الباب يجرى مَجْرَى الفعل فيما تقدَّمَ ، والمراد بالوصفِ العاملِ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول .

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف كاسم الفعل ، نحو : « زَيْدٌ دَرَاكِهِ » فلا يجوز نصب « زَيْدٍ » ؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها ؛ فلا تفسر عاملا فيه .

واحترز بقوله « ذا عمل » من الوصف الذى لا يعمل ، كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضى ، نحو : « زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ أمْسِ » فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن مالا يعمل لا يفسر عاملا .

ومثال الوصف العامل « زيد أنا ضاربه : الآنَ ، أو غداً ، والدرهم أنْتَ مُعْطاه » فيجوز نصب « زيد ، والدرهم » وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل .

---

(١) « وسو » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى ذا » جار ومجرور متعلق بسو « الباب » بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان عليه أو نعت له « وصفا » مفعول به لسو « ذا » بمعنى صاحب : نعت لوصف ، وذا مضاف ، و « عمل » مضاف إليه « بالفعل » جار ومجرور متعلق بسو « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم ، فعل الشرط ، وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة للتخفيف « مانع » فاعل بيك « حصل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مانع ، والجملة فى محل رفع نعت لمانع ، وجواب الشرط محذوف ، وتقديره : إن لم يكن مانع حاصل وموجود فسو وصفا ذا عمل بالفعل .

واحترز بقوله : « إن لم يك مانع حصل » عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله ، كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللامُ ، نحو : « زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ » ؛ فلا يجوز نصب « زيد » ؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما ؛ فلا يفسِّرُ عاملا فيه ، والله أعلم[(١)] .

* * *

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الأُسْمِ الْوَاقِعِ[(٢)]

تقدَّمَ أنه لا فَرْقَ فى هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُهُ » وبين ما انفصل بحرف جر ، نحو : « زَيْداً مررت به » ؛ أو بإضافة ، نحو : « زَيْداً ضَرَبْتُ غلامَهُ » .

---

(١) تلخيص ما أشار إليه الناظم والشارح أن العامل المشغول إذا لم يكن فعلا اشترط فيه ثلاثة شروط (الأول) أن يكون وصفا ، وذلك يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة ، ويخرج به اسم الفعل والمصدر ، فإن واحداً منهما لا يسمى وصفا (الثانى) أن يكون هذا الوصف عاملا النصب على المفعولية باطراد ؛ فإن لم يكن بهذه المنزلة لم يصح ، وذلك كاسم الفاعل بمعنى الماضى والصفة المشبهة واسم التفضيل (الثالث) ألا يوجد مانع ؛ فإن وجد ما يمنع من عمل الوصف فيما قبله لم يصح فى الاسم السابق نصبه على الاشتغال ، ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترنا بأل ؛ لأن « أل » الداخلة على اسم الفاعل موصولة ، وقد عرفت (ص ١٣٦) أن الموصولات تقطع ما بعدها عما قبلها ، فيكون العامل غير الفعل فى هذا الباب منحصرا فى ثلاثة أشياء : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، وأمثلة المبالغة ، بشرط أن يكون كل واحد منها بمعنى الحال أو الاستقبال ، وألا يقترن بأل .

(٢) « وعلقة » مبتدأ « حاصلة » نعت لعلقة « بتابع » جار ومجرور متعلق بحاصلة « كعلقة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « بنفس » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لعلقة المجرور بالكاف . ونفس مضاف ، و « الاسم » مضاف إليه « الواقع » نعت للاسم .

وذكر فى هذا البيت أن المُلاَبَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببىِّ ، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ فى أجنبىٍّ ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الاسم السابقِ — من صفة ، نحو : « زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه » أو عَطْفِ بيانٍ ، نحو : زيداً ضَرَبْتُ عمراً أباه » أو معطوف بالواو خاصَّةً نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُ عمراً وأخاه » — حصلت الملابَسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببىِّ ، فيُنَزَّلُ « زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه » منزلة « زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ » وكذلك الباقى .

وحاصلُه أن الأجنبىَّ إذا أُتْبِع بما فيه ضميرُ الاسم السابق جَرَى مجرى السببى ، والله أعلم[1] .

* * *

(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما ، وأبين لك شأنهما :

الأمر الأول : أن المؤلف ذكر مما يحصل به الارتباط بين الاسم المتقدم الذى هو المشغول عنه والفعل الذى هو المشغول ثلاثة من التوابع ، وهى النعت وعطف البيان والعطف ، وأهمل اثنين وهما التوكيد والبدل ، وسر ذلك أن البدل لا يجىء فى معمول الفعل المشغول أصلا ، وأما التوكيد فاللفظى منه لا يتصل بضمير والمعنوى يكون الضمير المتصل به راجعاً إلى المؤكد لا إلى الاسم المتقدم ، فلو قلت «زيد ضربت خالداً نفسه» لم يكن ثمة رابط بين زيد والفعل الذى بعده ، لأن الهاء فى « نفسه » تعود إلى خالد ، لا إلى زيد الواقع فى أول الكلام .

والأمر الثانى : أن هناك من الروابط ما أغفله الشارح . ومنها صلة الاسم الشاغل للفعل نحو « زيداً ضربت الذى يكرهه » ومنها صفة أو صلة اسم معطوف على الشاغل نحو قولك « خالد ضربت عمرا ورجلا يحبه » أو « خالد ضربت عمراً والذى يحبه» أى الذى يحب خالداً .

تَعَدّى الْفِعْلِ، ولزُومُهُ

عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعَدّى أَنْ تَصِلْ
« ها » غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ، نَحْوُ عَمِلْ(١)

ينقسم الفعلُ إلى مُتَعَدٍّ، ولازم : فالمتعدّى : هو الذى يصلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً » والّلازِمُ : ما ليس كذلك، وهو : ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر(٢) نحو : «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أولا مَفْعُول له، نحو : «قَامَ زَيْدٌ»

---

(١) « علامة » مبتدأ، وعلامة مضاف . و « الفعل » مضاف إليه « المعدى » نعت للفعل « أن » مصدرية « تصل » فعل مضارع منصوب بأن، وسكن للوقف . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت، و « أن » وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع خبر للمبتدأ، والتقدير : علامة الفعل المعدى وصلك به ها إلخ « ها » مفعول به لتصل . وها مضاف و « غير » مضاف إليه، وغير مضاف، و « مصدر » مضاف إليه « به » جار ومجرور متعلق بتصل « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو، ونحو مضاف . و « عمل » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) أكثر النحاة على أن الفعل من حيث التعدى واللزوم ينقسم إلى قسمين : المتعدى، واللازم، ولا ثالث لها، وعبارة الناظم والشارح تدل على أنهما يذهبان هذا المذهب، ألا ترى أن الناظم يقول « ولازم غير المعدى » والشارح يقول « واللازم ما ليس كذلك » وذلك يدل على أن كل فعل ليس بمتعد فهو لازم ؛ فيدل على انحصار التقسيم فى القسمين .

ومن العلماء من ذهب إلى أن الفعل من هذه الجهة ينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول المتعدى، والثانى اللازم، والثالث ما ليس بمتعد ولا لازم، وجعلوا من هذا القسم الثالث الأخير « كان » وأخواتها ؛ لأنها لا تنصب المفعول به ولا تتعدى إليه بحرف الجر، كما مثلوا له ببعض الأفعال التى وردت تارة متعدية إلى المفعول به بنفسها وتارة أخرى متعدية إليه بحرف الجر، نحو شكرته وشكرت له ونصحته ونصحت له وما أشبهما، وقد يقال : إن « كان » ليست خارجة عن القسمين، بل هى متعدية، وهذا جواب بتحرير معنى كل =

ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه : فعلا مُتَعَدّياً ، وَوَاقعاً ، ومُجَاوِزاً ، وما ليس كذلك يسمى : لازماً ، وقاصراً ، وغير مُتَعَدٍّ ، و [يسمى] متعدياً بحرف جر .

وعلامةُ الفعل المتعدِّى: أن تتصل به هاء تعود على غير المصدر ، وهى هاء المفعول به ، نحو : « البابُ أغلقتُهُ » .

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر ؛ فإنها تتصل بالمتعدى واللازم ؛ فلا تَدُلُّ على تَعَدّى الفعل ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدى « الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً » أى ضربت الضربَ [زيداً] ومثالُ المتصلة باللازم « القِيَامُ قُمْتُهُ » أى : قمت القيام .

* * *

فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إنْ لَمْ يَنُبْ
عَنْ فَاعِلٍ ، نَحْوُ تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ(١)

= قسم ، وحينئذ يكون المراد من المفعول به هو أو ما أشبهه كخبر كان ، أو يكون الجواب بتحرير موضع التقسيم ، وعلى هذا يقال : إن المقسم هو الأفعال التامة ؛ فليست « كان » وأخواتها من موضع التقسيم حتى يلزم دخولها فى أحد القسمين ، كما أنه قد يقال : إن نحو شكرته وشكرت له لم تخرج عن أحد القسمين ، بل هى إما متعدية ، وحرف الجر فى شكرت له زائد ، أو لازمة ، ونصبها للمفعول به فى شكرته على نزع الخافض .

(١) « فانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق بانصب « مفعوله » مفعول : مفعول به لا نصب ، ومفعول مضاف والهاء مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « ينب » فعل مضارع ، جملته فعل الشرط ، مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مفعوله ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم ينب مفعوله عن فاعل فانصبه به «عن فاعل» جار ومجرور متعلق بينب « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « تدبرت » فعل وفاعل « الكتب » مفعول به ، ونحو « مضاف ، والجملة من الفعل الماضى ـ وهو تدبرت ـ وفاعله ومفعوله =

شأنُ الفعل المتعدِّى أنْ ينصبَ مفعولَه إن لم يَنُب عن فاعله ، نحو : « تَدَبَّرْتُ الـكُتبَ » فإن ناب عنه وجبَ رَفْعهُ كما تقدَّم ، نحو : « تُدُبِّرَتِ الـكُتُبُ » .

وقد يُرْفَعُ المفعولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، كقولهم : « خَرَقَ الثوبُ المسمارَ » ولا ينقاس ذلك ، بل يُقْتَصر فيه على السماع[1] .

= فى محل جر مضاف إليه ، والمراد بالمفعول فى قوله « فانصب به مفعوله » هو المفعول به ، لأمرين ، أحدهما : أن المفعول عند الإطلاق هو المفعول به ، وأما بقية المفاعيل فلا بد فيها من التقييد ، تقول : المفعول معه، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول المطلق ، وثانيهما : أن الذى يختص به الفعل المتعدى هو المفعول به ؛ فأما غيره من المفاعيل فيشترك فى نصبه المتعدى واللازم ، تقول : ضربت ضربا ، وقمت قياما ، وتقول : ذاكرت والمصباح ، وسرت والنيل ، وتقول : ضربت ابنى تأديباً ، وقمت إجلالا للأمير ، وتقول : لعبت الكرة أصيلا ، وخرجت من الملعب ليلا .

(١) قال السيوطى فى همع الهوامع (١٨٦/١) : وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوب المسمار ، وكسر الزجاج الحجر ، وقال الشاعر :

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْآتِهِمْ هَجَرُ

فإن السوآت هى البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما ، قال :

[إنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقاً لَمَشُومُ] كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ

وسمع نصبهما ، قال :

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْــــهُ الْقَدَمَا [الأُفْعُوَانَ وَالشُّجَاعَ الشَّجْعَمَا]

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شىء من ذلك » اهـ .

وقال ابن مالك فى شرح الكافية : « وقد يحملهم ظهور المعنى على إعراب كل واحد من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر ، كقولهم « خرق الثوب المسمار » ، ومنه قول الأخطل « مثل القنافذ ... البيت » اهـ .

والظاهر من هذه العبارات كلها أن الاسم المنصوب فى هذه المثل التى ذكروها هو الفاعل والاسم المرفوع هو المفعول ، وأن التغيير لم يحصل إلا فى حركات الإعراب . لكن ذهب الجوهرى إلى أن المنصوب هو المفعول به ، والمرفوع هو الفاعل ، والتغيير =

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدها : ما يتعدَّى إلى مفعولين ، وهى قسمان ؛ أحدهما : ما أصْلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر ، كظَنَّ وأخواتها ، والثانى : ما ليس أصْلُهُمَا ذلك ، كأعْطَى وكَسَا .

والقسم الثانى : ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ ، كأعْلَمَ وأرَى .

والقسم الثالث : ما يَتَعَدَّى إلى مفعول واحد ، كضَرَبَ ، ونحوه .

* * *

وَلازِمٌ غَيْرُ الْمُعَدَّى ، وَحُتِمْ ... لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا ، كَنَهِمْ(١)

كَذَا افْعَلَلَّ ، وَالْمُضَاهِى اقْعَنْسَسَا ، ... وَمَا اقْتَضَى : نَظَافَةً ، أوْ دَنَسَا(٢)

أوْ عَرَضاً ، أوْ طَاوَعَ الْمُعَدَّى ... لِوَاحِدٍ ، كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا(٣)

= إنما حصل فى المعنى ، وهذا رأى لجماعة من النحاة ، وقد اختاره الشاطبى ، وانظر ما ذكرناه واستشهدنا له فى مطلع باب الفاعل .

(١) « ولازم » خبر مقدم « غير » مبتدأ مؤخر ، وغير مضاف و « المعدى » مضاف إليه « وحتم » فعل ماض مبنى للمجهول « لزوم » نائب فاعل لحتم ، ولزوم مضاف ، و « أفعال » مضاف إليه ، وأفعال مضاف ، و « السجايا » مضاف إليه « كنهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كنهم .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « افعلل » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « والمضاهى » معطوف على قوله « افعلل » السابق ، وهو اسم فاعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، وقوله « اقعنسسا » مفعوله ، وقد قصد لفظه « وما » اسم موصول : معطوف على المضاهى « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « نظافة » مفعول به لاقتضى « أو دنساً » معطوف على قوله نظافة .

(٣) « أو عرضاً » معطوف على قوله نظافة فى البيت السابق « أو طاوع » أو : =

اللازم هو : ما ليس بمتعدٍّ ، وهو : ما لا يَتَّصِلُ به هاءُ [ضميرِ] غيرِ المصدرِ ، ويتحتَّمُ اللزومُ لكل فعل دالٍّ على سجية — وهى الطبيعة — نحو : « شَرُفَ ، وَكَرُمَ ، وَظَرُفَ ، وَنَهِمَ » وكذا كلُّ فعلٍ على وزن افْعَلَلَّ ، نحو : « اقْشَعَرَّ ، وَاطْمَأَنَّ » أو على وزن افْعَنْلَلَ ، نحو : « اقْعَنْسَسَ ، وَاحْرَنْجَمَ » أو دَلَّ على نظافة كـ « طَهُرَ الثوبُ ، وَنَظُفَ » أو على دَنَسٍ كـ « دَنِسَ الثوبُ ، وَوَسِخَ » أو دلَّ على عَرَض نحو : « مَرِضَ زيد ، وَاحْمَرَّ » أو كان مُطَاوِعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو : « مَدَدْتُ الحَدِيد فامْتَدَّ ، وَدَحْرَجْتُ زيداً فتَدَحْرَجَ » .

واحترز بقوله : « لواحد » مما طاوع المتعدى إلى اثنين ؛ فإنه لا يكون لازماً ، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ ، نحو : « فَهَّمْتُ زيداً المسألة ففَهِمَهَا ، وَعَلَّمته النحوَ فتعلّمه » .

* * *

وَعَدِّ لازِماً بِحَرْفِ جَرِّ
وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ (١)

= حرف عطف ، وطاوع : فعل ماض معطوف على اقتضى ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المعدى » مفعول به لطاوع « لواحد » جار ومجرور متعلق بالمعدى « كمده » متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمده « فامتدا » الفاء عاطفة ، امتد : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو .

(١) « وعد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لازما » مفعول به لعد « بحرف » جار ومجرور متعلق بعد ، وحرف مضاف و « جر » مضاف إليه « وإن » شرطية « حذف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حرف جر « فالنصب » الفاء لربط الجواب بالشرط ، النصب : مبتدأ « للمنجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم جواب الشرط .

نَقْلاً ، وَفى « أَنَّ » وَ« أَنْ » يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ : كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا(١)

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّىَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر ، نحو : « مررت بِزَيْدٍ » وقد يُحْذَف حرف الجر فيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه ، نحو : « مررت زيداً » قال الشاعر :

١٥٩ — تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا كَلاَمُكُمْ عَلَيَّ إِذاً حَرَامُ

---

(١) « نقلا » مفعول مطلق ، أو حال صاحبه اسم المفعول المفهوم من قوله « حذف » وتقديره منقولا « وفى أن » جار ومجرور متعلق بيطرد الآتى « وأن » معطوف على أن « يطرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحذف المفهوم من حذف « مع » ظرف متعلق بيطرد ، ومع مضاف و « أمن » مضاف إليه ، وأمن مضاف و « لبس » مضاف إليه « كعجبت » الكاف جارة لقول محذوف ، عجبت : فعل وفاعل « أن » مصدرية « يدوا » فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة ، والتقدير : عجبت من وديهم — أى إعطائهم الدية — والجار والمجرور متعلق بعجب .

١٥٩ — البيت لجرير بن عطية بن الخطفى .

اللغة : « تعوجوا » يقال : عاج فلان بالمكان يعوج عوجا ومعاجا — كقال يقول قولا ومقالا — إذا أقام به ، ويقال : عاج السائر بمكان كذا ، إذا عطف عليه ، أو وقف به ، أو عرج عليه وتحول إليه ، ورواية الديوان « أتمضون الرسوم ولا تحيا » .

الإعراب : « تمرون » فعل وفاعل « الديار » منصوب على نزع الخافض ، وأصله : تمرون بالديار « ولم تعوجوا » الواو للحال ، ولم : نافية جازمة ، تعوجوا : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « كلامكم » كلام : مبتدأ ، وكلام مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « على » جار ومجرور متعلق بحرام الآتى « حرام » خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « تمرون الديار » حيث حذف الجار ، وأوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجرورا ، فنصبه ، وأصل الكلام « تمرون بالديار » ويسمى ذلك : « الحذف =

أى : تَمُرُّون بالديار . ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاس حَذْفُ حرفِ الجر مع غير « أنّ » وَ « أنْ » بل يُقْتَصرُ فيه على السماع ، وذهب [أبو الحسن عليٌّ بن سليمان البغداديُّ وهو] الأَخْفَشُ الصغيرُ إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً ، بشرط تعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذفِ ، نحو : « بَرَيْتُ القلَمَ بالسكين » فيجوز عنده حذفُ الباءِ ؛ فتقول : « بَرَيْتُ القلَمَ السكينَ » فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف ، نحو : « رَغِبْتُ فى زَيْدٍ » فلا يجوز حذف « فى » ؛ لأنه لا يُدْرَى حينئذٍ : هل التقدير : « رَغِبْتُ عن زيد » أو « فى زيد » وكذلك إن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز ، نحو : « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » فلا يجوز الحذف ؛ فلا تقول : « اخْتَرْتُ القَوْمَ بنى تميم » ؛ إذ لا يُدْرَى : هل الأصل « اخْتَرْتُ القَوْمَ من بنى تميم » أو « اخْتَرْتُ من القوم بنى تميم » .

وأما « أنّ ، وأنْ » فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً ، بشرط أَمْنِ اللبس ، كقولك : « عجبت أن يَدُوا » والأصل « عجبت من أن يَدُوا » أى : من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ ، ومثالُ ذلك مع أنَّ — بالتشديد — « عجبت من أنَّكَ قَائِمٌ » فيجوز حذف « من » فتقول : « عجبت أنَّكَ قَائِمٌ » ؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز الحذف ،

= والإيصال ، وهذا قاصر على السماع ، ولا يجوز ارتكابه فى سعة الكلام ، إلا إذا كان المجرور مصدرا مؤولا من « أن » المؤكدة مع اسمها وخبرها ، أو من « أن » المصدرية مع منصوبها .

ومثل هذا الشاهد قول عمر بن أبى ربيعة المخزومى :

غَضِبَتْ أَنْ نَظَرْتُ نَحْوَ نِسَاءٍ ... لَيْسَ يَعْرِفْنَنِى مَرَرْنَ الطَّرِيقَا

وعل الاستشهاد قوله « مررن الطريقا » حيث حذف حرف الجر ثم أوصل الفعل اللازم إلى الاسم الذى كان مجروراً فنصبه ، وأصل الكلام : مررن بالطريق ، وفيه شاهد آخر للقياسى من هذا الباب ؛ وذلك فى قوله « غضبت أن نظرت » ، وأصله : غضبت من أن نظرت .

نحو : « رَغِبْتُ فِى أَنْ تَقُومَ » أو « [رغبت] فى أنكَ قائم » فلا يجوز حذف «فى» لاحتمال أن يكون المحذوف « عن » فيحصل اللَّبْسُ .

واختلف فى محل « أنَّ ، وأَنْ » — عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ — فذهب الأخْفَشُ إلى أنهما فى محل جر ، وذهب الكسائى إلى أنهما فى محل نصب ، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين .(١)

---

(١) أما الذين ذهبوا إلى أن المصدر المنسبك من الحرف المصدرى ومعموله فى محل نصب بعد حذف حرف الجر الذى كان يقتضى جره فاستدلوا على ذلك بشيئين :

أولهما : أن حرف الجر عامل ضعيف ، وآية ضعفه أنه مختص بنوع واحد هو الاسم ، والعامل الضعيف لايقوى على العمل إلا إذا كان مذكوراً ، فمتى حذف من الكلام زال عمله .

وثانى الدليلين : أن حرف الجر إذا حذف من الكلام وكان مدخوله غير «أن» و « أن » فنحن متفقون على أن الاسم الذى كان مجروراً به ينصب كما فى بيت عمر وبيت جرير السابق (رقم ١٥٩) وكما فى قول ساعدة بن جؤية الهذلى :

لَدْنٌ بِهَزِّ الكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ ، كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وكما فى قول المتلمس جرير بن عبد المسيح يخاطب عمرو بن هند ملك الحيرة :

آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمُهُ ... وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِى الْقَرْيَةِ السُّوسُ

أراد الأول : كما عسل فى الطريق ، وأراد الثانى : آليت على حب العراق ، فلما حذفا حرف الجر نصبا الاسم الذى كان مجروراً ، فيجب أن يكون هذا هو الحكم مع أن وأن .

وأما الذين ذهبوا إلى أن المصدر فى محل جر بعد حذف حرف الجر فقد استدلوا على ماذهبوا إليه بالسماع عن العرب .

فمن ذلك قول الفرزدق من قصيدة يمدح فيها عبد المطلب بن عبد الله المخزومى :

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً ... إِلَيَّ ، ولاَ دَيْنٍ بِهَا أَنَا طَالِبُهْ

فقوله «ولادين» مروى بجر دين المعطوف على المصدر المنسبك من « أن تكون - إلخ » =

وحاصلُه : أن الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر ، ثُم إن كان المجرور غير « أنَّ ، وأنْ » لم يجز حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً ، وإن كان « أنَّ ، وأنْ » جاز [ذلك] قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ ، وهذا هو الصحيح .

* * *

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنًى كَمَنْ مِنْ « أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ »(١)

إِذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثانى منهما ليس خبراً فى الأصـل ؛ فالأَصْلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ فى المعنى ، نحو : « أَعْطَيْتُ زَيْداً درهما » فالأَصْلُ تقديمُ « زيد »

= وذلك يدل على أن هذا المصدر مجرور ؛ لوجوب تطابق المعطوف والمعطوف عليه فى حركات الإعراب .

وقد حذف الفرزدق حرف الجر وأبقى الاسم مجرورا على حاله قبل الحذف . وذلك فى قوله :

إِذَا قِيلَ : أىُّ النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ ؟ أَشَارَت كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ

أصل الكلام : أشارت إلى كليب ، فلما حذف « إلى » أبقى « كليب » على جره .

فلما رأى سيبويه — رحمه الله ! — تكافؤ الأدلة ، وأن السماع ورد بالوجهين ، ولا وجه لترجيح أحدهما على الآخر ، جوز كل واحد منهما .

(١) « والأصل » مبتدأ « سبق » خبر المبتدأ ، وسبق مضاف ، و « فاعل » مضاف إليه « معنى » منصوب على نزع الخافض ، أو تمييز « كمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كمن ـ إلخ « من » حرف جر ، ومجروره قول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال « ألبسن » فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » اسم موصول : مفعول أول لألبس « زاركم » زار : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من ، وضمير المخاطبين مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة « نسج » مفعول ثان لألبس ، ونسج مضاف و « اليمن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

على « درهم » لأنه فاعل فى المعنى ؛ لأنه الآخِذُ للدرهم ، وكذا « كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً » و « أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْجَ اليمنِ » فـ « مَنْ » : مفعول أول ، و « نَسْجَ » : مفعول ثانٍ ، والأَصْلُ تقديمُ « مَنْ » على « نسج اليمن » لأنه اللاَّبِسُ ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلا معنى ، لـكنه خلاف الأصل .

* * *

وَيَلْزَمُ الأَصْــلُ لِمُوجِبٍ عَرَى   وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى[1]

أى : يلزم الأَصْلُ — وهو تقديمُ الفاعِلِ فى المعنى — إذا طرأ ما يُوجِبُ ذلك ، وهو خَوْفُ اللبس ، نحو : « أعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً » فيجب تقديمُ الآخِذِ منهما ، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل .

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلا فى المعنى ، وتأخيرُ ما هو فاعل فى المعنى ، نحو : « أعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ » فلايجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلا فى المعنى ؛ فلاتقول : « أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ » لئلا يعودَ الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة [وهو ممتنع] والله أعلم[2] .

* * *

---

(١) « ويلزم الأصل » فعل وفاعل « لموجب » جار ومجرور متعلق بيلزم « عرى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى موجب ، والجملة فى محل جر نعت لموجب « وترك » مبتدأ ، وترك مضاف واسم الإشارة من « ذاك » مضاف إليه ، والـكاف حرف خطاب « الأصل » بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة « حتما » حال من نائب الفاعل المستتر فى « يرى » الآتى ، وتقديره باسم مفعول : أى محتوما « قد » حرف تقليل « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ترك ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) تلخيص ماأشار إليه الشارح والناظم فى هذه المسألة أن للمفعول الأول مع المفعول الثانى — اللذين ليس أصلهما المبتدأ والخبر — ثلاثة أحوال ؛ الحالة الأولى يجب =

وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أجِزْ ، إنْ لَمْ يَضُرْ ، كَحَذْفِ مَاسِيقَ جَوَابًا أوْ حُصِر (١)

الفَضْلَة : خلافُ العُمْدَةِ ، والعُمْدَة : مالا يُسْتَغْنَى عنه كالفاعل ، والفَضلَة : ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به ؛ فيجوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضر ، كقولك

= فيها تقديم الفاعل فى المعنى ، والحالة الثانية يجب فيها تقديم المفعول فى المعنى ، والحالة الثالثة يجوز فيها تقديم أيهما شئت ، وسنبين لك مواضع كل حالة منها تفصيلا .

أما الحالة الأولى فلها ثلاثة مواضع ، أولها : أن يخاف اللبس ، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلا فى المعنى ، وذلك نحو « أعطيت زيدا عمرا » وثانيهما أن يكون المفعول فى المعنى محصورا فيه ، نحو قولك « ماكسوت زيد إلا جبة ، وما أعطيت خالدا إلا درهما » وثالثها : أن يكون الفاعل فى المعنى ضميرا والمفعول فى المعنى اسما ظاهراً نحو « أعطيتك درهما » .

وأما الحالة الثانية فلها ثلاثة مواضع أيضاً ، أولها : أن يكون الفاعل فى المعنى متصلا بضمير يعود على المفعول فى المعنى نحو « أعطيت الدرهم صاحبه » ؛ إذ لو قدم لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ، وثانيها : أن يكون الفاعل فى المعنى منهما محصورا فيه ، نحو قولك « ما أعطيت الدرهم إلا زيدا » وثالثها : أن يكون المفعول فى المعنى منهما ضميرا والفاعل فى المعنى اسماً ظاهراً ، نحو قولك « الدرهم أعطيته بكراً » .

وأما الحالة الثالثة ففيما عدا ما ذكرناه من مواضع الحالتين ، ومنها قولك « أعطيت زيداً ماله » يجوز أن تقول فيه : أعطيت ماله زيدا ؛ فالضمير إن عاد على متأخر لفظاً فقد عاد على متقدم رتبة .

(١) « وحذف » مفعول به مقدم لأجز ، وحذف مضاف و « فضلة » مضاف إليه « أجز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « لم » جازمة نافية « يضر » فعل مضارع مجزوم بلم ، وجملته فعل الشرط . وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، وجواب الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : إن لم يضر حذف الفضلة فأجزه « كحذف » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك كائن كحذف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « سيق » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « جوابا » مفعول ثان لسيق « أو » عاطفة « حصر » فعل ماض مبنى للمجهول معطوف على سيق .

فى « ضَرَبْتُ زيداً » : « ضَرَبْتُ » بحذف المفعول به ، وكقولك فى « أعطيت زيداً درهماً » : « أعْطَيْتُ » ، ومنه قوله تعالى : (فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى) ، و « أعطيت زيدًا » ومنه قوله تعالى : (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) ، و « أعطيت درهما » قيل : ومنه قوله تعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ) التقدير — والله أعلم — حتى يُعْطُوكُم الجِزْيَةَ .

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجُزْ حذفها ، كما إذا وقع المفعولُ به فى جوابِ سؤالٍ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « ضَرَبْتُ زيدًا » أو وقع محصورا، نحو : « ما ضَرَبْتُ إلاَّ زيدًا » ؛ فلا يجوز حذف « زيدًا » فى الموضعين ؛ إذ لا يحصل فى الأول الجوابُ ، ويبقى الكلام فى الثانى دَالاًّ على نفى الضرب مُطْلَقًا ، والمقصودُ نَفْيه عن غير « زيد » فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه .

* * *

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا ، إنْ عُلِمَا ، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُه مُلْتَزَمَا[1]

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ ، نحو أن يقال : « مَنْ ضَرَبْتَ ؟ » فتقول : « زيدًا » التقدير : « ضربت زيدًا » ، فحذف « ضربت » ؛ لدلالة ما قبله عليه ، وهذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكون واجباً كما تقدم فى باب الاشتغال ، نحو : « زَيْدًا ضَرَبْتُهُ » ، التقدير : « ضربت زيدًا ضربته » ، فحذف « ضربت » وجوباً كما تقدم ، والله أعلم .

(١) « ويحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « الناصبها » الناصب : نائب فاعل يحذف ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه ، و « ها » ضمير الغائب العائد إلى الفضلة مفعول به « إن » شرطية « علما » علم : فعل ماض مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الناصب ، والألف للإطلاق « وقد » حرف تقليل « يكون » فعل مضارع ناقص « حذفه » حذف : اسم يكون ، وحذف مضاف وضمير الغائب العائد إلى الناصب مضاف إليه « ملتزما » خبر يكون .

التنازع لغة - التجاذب

إصطلاحاً : توجه عاملان مع معمول واحد

التَّنَازُعُ فِى الْعَمَلِ

إنْ عَامِلاَنِ اقْتَضَيَا فِى اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ[١]

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ ، وَاخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَهْ[٢]

هم متفقون على أن العامل هو الأول إما أو الثاني على جوازهما، ولكن الخلاف في الأولوية وهذا الخلاف موجود في البيت الثاني

التنازعُ عبارةٌ عن : تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحدٍ[٣] ، نحو : « ضَرَبْتُ

---

(١) « إن » شرطية « عاملان » فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده , والتقدير : إن اقتضى عاملان « اقتضيا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « فى اسم » جار ومجرور متعلق باقتضى « عمل » مفعول به لاقتضى ؛ وقد وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « قبل » ظرف متعلق باقتضى ، أو بمحذوف يقع حالا من قوله عاملان : أى حال كون هذين العاملين واقعين قبل الاسم ، وقبل مبنى على الضم فى محل نصب « فللواحد » الفاء لربط الجواب بالشرط ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منهما » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الواحد « العمل » مبتدأ مؤخر

(٢) « والثانى » مبتدأ « أولى » خبر المبتدأ « عند » ظرف متعلق بأولى ، وعند مضاف ، و « أهل » مضاف إليه ، وأهل مضاف , و « البصره » مضاف إليه « واختار » فعل ماض « عكسا » مفعول به لاختار « غيرهم » غير : فاعل اختار . وغير مضاف ، وضمير الغائبين مضاف إليه « ذا » حال من غيرهم ، وذا مضاف و « أسره » مضاف إليه ، وهو بضم الهمزة والمراد به ذا قوة ، وأصله — بضم الهمزة — الدرع الحصينة ، أو قوم الرجل ورهطه الأقربون ، ويجوز فتح الهمزة ، والأسرة — بالفتح — الجماعة القوية:

(٣) قد يكون العاملان المتنازعان فعلين ، ويشترط فيهما حينئذ : أن يكونا متصرفين نحو قوله تعالى : (آتونى أفرغ عليه قطراً) ، وقد يكونان اسمين ، ويشترط فيهما حينئذ أن يكونا مشبهين للفعل فى العمل ، وذلك بأن يكونا اسمى فاعلين ، نحو قول الشاعر:

* عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغْنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ *

فمن : اسم موصول تنازعه كل من مغيث ومغن ، أو بأن يكونا اسمى مفعول كقول كثير .

=

. . . .

= قَضَى كُلُّ ذِى دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ وَعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُهَا

أو بأن يكونا مصدرين كقولك : عجبت من حبك وتقديرك زيداً ، أو بأن يكونا اسمى تفضيل كقولك : زيد أضبط الناس وأجمعهم للعلم ، أو بأن يكونا صفتين مشبهتين نحو قولك : زيد حذر وكريم أبوه ، أو بأن يكونا مختلفين ، فمثال الفعل واسم الفعل قوله تعالى (هاؤم اقرءوا كتابيه) ومثال الفعل والمصدر قول الشاعر :

لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى الْمُغِيرَةِ أَنَّنِى
لَقِيتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فقوله « مسمعا » اسم رجل ، وقد تنازعه من حيث العمل كل من « لقيت » و « الضرب »

ومنه تعلم أنه لا تنازع بين حرفين ، ولا بين فعلين جامدين ، ولا بين اسمين غير عاملين ، ولا بين فعل منصرف وآخر جامد ، أو فعل متصرف واسم غير عامل

ويشترط فى العاملين — سوى ما فصلنا — شرط ثان ، وهو : أن يكون بينهما ارتباط ، فلا يجوز أن تقول « قام قعد أخوك » إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(الأول) أن يعطف ثانيهما على أولهما بحرف من حروف العطف ، كما رأيت فى الأمثلة التى سقناها

(الثانى) أن يكون أولهما عاملا فى ثانيهما ، نحو قوله تعالى : (وأنهم ظنوا كما ظننتم أن لن يبعث الله) العاملان هما ظنوا وظننتم ، والمعمول المتنازع فيه هو (أن لن يبعث الله) و (كما ظننتم) معمول لظنوا ، لأنه صفة لمصدر يقع مفعولا مطلقاً ناصبه ظنوا .

(الثالث) أن يكون جواباً للاول ، نحو قوله تعالى (يستفتونك قل الله يفتيكم فى الكلالة) ونحو قوله جل شأنه : (آتونى أفرغ عليه قطراً) .

ويشترط فى العاملين أيضاً : أن يكون كل واحد منهما موجهاً إلى المعمول من غير فساد فى اللفظ أو فى المعنى ، فخرج بذلك نحو قول الشاعر :

* أَتَاكِ أَتَاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ *

وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا » فكلٌّ واحدٍ من « ضَرَبْتُ » و « أَكْرَمْتُ » يطلب « زيدًا » بالمفعولية ، وهذا معنى قوله : « إن عاملان — إلى آخره » .

وقوله : « قَبْلُ » معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلْنَا ، ومقتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع .

وقوله : «فللواحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل فى ذلك الاسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل فى ضميره ، كما سيذكره .

= فليس كل واحد من « أتاك أتاك » موجهاً إلى قوله « اللاحقون » ، إذ لو توجه كل واحد إليه لقال : أتوك أتاك اللاحقون ، أو لقال : أتاك أتوك اللاحقون ، بل المتوجه إليه منهما هو الأول ، والثانى تأكيد له ، وخرج قول امرىء القيس بن حجر الكندى

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَىٰ لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي ، وَلَمْ أَطْلُبْ ، قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ

وذلك لأن كلا من « كفانى » و «لم أطلب» ليس متوجهاً إلى قوله « قليل من المال » إذ لو كان كل منهما متوجهاً إليه لصار حاصل المعنى : كفانى قليل من المال ولم أطلب هذا القليل ، وكيف يصح ذلك وهو يقول بعد هذا البيت :

وَلَكِنَّمَا أَسْعَىٰ لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وَقَدْ يُدْرِكُ الْمَجْدَ الْمُؤَثَّلَ أَمْثَالِي

وإنما قوله « قليل من المال » فاعل كفى ، وهو وحده المتوجه إلى العمل فيه ، وأما قوله « ولم أطلب » فله معمول محذوف يفهم من مجموع الكلام ، والتقدير : كفانى قليل من المال ولم أطلب الملك .

ويشترط فى العاملين - أيضاً - أن يكونا متقدمين على المعمول كالأمثلة التى ذكرناها والتى ذكرها الشارح ، فإن تقدم المعمول فإما أن يكون مرفوعا وإما أن يكون منصوباً فإن تقدم وكان مرفوعا نحو قولك « زيد قام وقعد » فلا عمل لأحد العاملين فيه ، بل كل واحد منهما عامل فى ضميره ، وإن كان منصوباً نحو قولك « زيداً ضربت وأهنت » فالعامل فيه هو أول العاملين ، وللثانى منهما معمول محذوف يدل عليه المذكور ، أولا معمول له أصلا ، وإن توسط المعمول بين العاملين نحو قولك « ضربت زيداً وأهنت » فهو معمول للسابق عليه منهما ، وللمتأخر عنه معمول محذوف يدل عليه المذكور ، وقد أشار الشارح إشارة وجيزة إلى هذا الشرط .

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلٍّ واحد من العاملين فى ذلك الاسم الظاهر، ولكن اختلفوا فى الأَوْلى منهما(١) .

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثانىَ أَوْلَى به ؛ لقُرْبِهِ منه .

وذهب الكوفيون إلى أن الأولَ أَوْلى به ؛ لتَقَدُّمِهِ .

* * *

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ ، وَالْتَزِمْ مَا الْتُزِمَا(٢)

---

(١) رأى البصريون أن إعمال ثانى العاملين أولى من إعمال الأول منهما لثلاث حجج:

الأولى : أنه أقرب إلى المعمول ، وهى العلة التى ذكرها الشارح .

الثانية : أنه يلزم على إعمال الأول منهما الفصل بين العامل — وهو المتقدم — ومعموله — وهو الاسم الظاهر — بأجنبي من العامل ، وهو ذلك العامل الثانى ، ومع أن الفصل بين العامل والمعمول مغتفر فى هذا الباب للضرورة التى ألجأت إليه ، فهو خلاف الأصل على الأقل .

الثالثة : أنه يلزم على إعمال العامل الأول فى لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى — وهى جملة العامل الأول مع معموله — قبل تمامها ، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل .

ورأى الكوفيون أن إعمال الأول أولى من إعمال الثانى لعلتين :

الأولى : أنه أسبق وأقدم ذكراً ، وهى العلة التى ذكرها الشارح .

والثانية : أنه يترتب على إعمال العامل الثانى فى لفظ المعمول المذكور أن تضمر ضميراً فى العامل الأول منهما ، فيكون فى الكلام الإضمار قبل الذكر ، وهو غير جائز عندهم ؛ وخلاف الأصل عند البصريين .

ولكل فريق من الفريقين مستند من السماع عن العرب .

ثم إنه قد يوجد فى الكلام ما يوجب إعمال الثانى كما فى قولك : ضربت بل أكرمت زيداً ، وقد يوجد فيه ما يوجب إعمال الأول كما فى قولك : لا أكرمت ولا قدمت زيداً .

(٢) « وأعمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « المهمل » =

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيء أُبْنَا كَا وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَا كَا[١]

أى : إذا أعملتَ أحَدَ العاملين فى الظاهر وأهملتَ الآخَرَ عنه ، فأعمِلِ المُهْمَلَ فى ضمير الظاهر ، والْتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حَذْفُهُ ، كالفاعل ، وذلك كقولك : « يُحْسِنُ وَيُسِيء ابْنَاكَ » فكل واحد من « يحسن » و « يسىء » يطلب « ابناك » بالفاعلية ، فإن أعملت الثانى وجَبَ أن تضمِرَ فى الأول فاعِلَهُ ؛ فتقول « يُحْسِنَانِ وَيُسِيء أَبْنَاكَ » وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار فى الثانى ؛ فتقول : « يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ أبْنَاكَ » ومِثْلُه « بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ » وإن أعملت الثانى فى هذا المثال قلت : « بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ » ولا يجوز تَرْكُ الإضمار ؛ فلا تقول « يحسن ويسىء ابناك » ولا « بغى واعتَدَى عَبْدَاكَ » لأن تركه[٢] يؤدى إلى حذف الفاعل ، والفاعِلُ مُلتزَمُ الذكرِ ، وأجاز الكسائى ذلك على الحذف ،

= مفعول به لأعمل « فى ضمير » جار ومجرور متعلق بأعمل ، وضمير مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « تنازعاه » فعل ماض وفاعل ومفعول به ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « والتزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول مفعول به لالتزم « التزما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة لا محل لها صلة .

(١) « كيحسنان » الكاف جارة لقول محذوف ، يحسنان : فعل وفاعل « ويسىء » فعل مضارع « ابناكا » ابنا : فاعل يسىء مرفوع بالألف لأنه مثنى ، وابنا مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « وقد » حرف تحقيق « بغى » فعل ماض « واعتديا » فعل وفاعل « عبداكا » فاعل بغى ، ومضاف إليه .

(٢) يريد أن ترك الإضمار يؤدى إلى حذف الفاعل ، وهذا كلام قاصر ، ولا بد من تقدير لتصح العبارة ، فإن ترك الإضمار لا يؤدى إلى حذف الفاعل دائما ، لجواز أن يظهر مع كل عامل معموله ، والكلام التام أن يقال : إن ترك الإضمار يلزم منه أحد أمرين ، الأول التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله ، والثانى حذف الفاعل ، وكلاهما محظور .

بناء على مذهبه فى جواز حَذْفِ الفاعل ، وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الاسم الظاهر ، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار فى الأول عند إعمال الثانى ؛ فلا تقول : « يحسنان ويسىء أبناكَ » وهـذا الذى ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما فى هذه المسألة .

* * *

وَلاَ تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ ... بِمُضْمَرٍ لِغَـيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ(١)

بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ ... وَأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ(٢)

---

(١) « ولا » ناهية « تجىء » فعل مضارع مجزوم بلا الناهيـة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقـديره أنت « مع » ظرف متعلق بتجىء ، ومع مضاف و « أول » مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « أهملا » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أول ، والجملة فى محل جر صفة لأول « بمضمر » جار ومجرور متعلق بتجىء « لغير » جار ومجرور متعلق بأوهل الآتى ، وغير مضاف ، و « رفع » مضاف إليه « أوهلا » فعـل ماض مبنى للمجهول ، والألف للاطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر ، والجملة فى محل جر صفة لمضمر .

(٢) « بل » حرف عطف ، ومعناه ـــ هنا ـــ الانتقال « حذفه » حذف : مفعول مقدم لالزم ، وحذف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « الزم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنتِ « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص ، فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « غير » خبر يكن ، وغير مضاف و « خبر » مضاف إليه « وأخرنه » الواو عاطفة ، أخر : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لامحل له من الإعراب ، والهاء مفعول به لأخر مبنى على الضم فى محل نصب « إن » شرطية « يكن » فعل =

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحَدُ العاملين فى الظاهر وأُهمل الآخر عنه أعمل فى ضميره ، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكرهُ : كالفاعل ، أو نائبه ، ولا فَرْقَ فى وجوب الإضمار — حينئذٍ — بين أن يكون المهملُ الأوّلَ أو الثانىَ ، فتقول : « يحسنان ويسىء ابناكَ ، ويحسن ويسيئان ابناكَ » .

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو : إما أن يكون عمدةً فى الأصل — وهو مفعول « ظن » وأخواتها ؛ لأنه مبتدأ فى الأصل أو خبر ، وهو المراد بقوله : « إن يكن هو الخبر » — أولا ، فإن لم يكن كذلك : فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار ؛ فتقول « ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » ولا تضمر فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ » ولا « مَرَرْتُ بهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ » وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦٠ — إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ
جِهَاراً فَكُنْ فى الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ
وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ ؛ فَقَلَّمَا
يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِى وُدّ

= مضارع ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضمر « هو » ضمير فصل لا محل له من الإعراب « الخبر » خبر يكن ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن يكن مضمر غير الرفع هو الخبر فأخره .

١٦٠ البيتان من الشواهد التى لم نقف لأحد على نسبتها لقائل معين .

اللغة : « جهارا » بزنة كتاب — أى عيانا ومشاهدة ، وتقول : رأيته جهرا وجهارا وكلمت فلانا جهراً وجهارا . وجهر فلان بالقول جهرا ، كل ذلك فى معنى العلن . قال الله تعالى : (وأسروا قولكم أو اجهروا به) وقال الأخفش فى قوله تعالى : (حتى نرى الله جهرة) أى عيانا يكشف عنا ما بيننا وبينه « الغيب » أصل معناه فى اللغة : ما استتر عنك ولم =

. . . .

= تره ، ويريد به ههنا ما لم يكن الصاحب حاضرا « أحفظ للعهد » يروى فى مكانه « أحفظ للود » والود – بضم الواو فى المشهور ، وقد تكسر الواو ، أو تفتح – المحبة « ألغ » يريد لا تجعل لكلام الوشاة سبيلا إلى قلبك « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى ينقل إليك الكلام عن خلانك وأحبائك بقصد إفساد ما بينكم من أواصر المحبة « يحاول » هو مضارع من المحاولة ، وأصلها إرادة الشىء بحيلة .

المعنى : إذا كانت بينك وبين أحد صداقة ، وكان كل واحد منكما يعمل فى العلن على إرضاء صاحبه ، فتمسك بأواصر هذه المحبة فى حال غيبة صديقك عنك ، ولا تقبل فى شأنه أقوال الوشاة ، فإنهم إنما يريدون إفساد هذه الصداقة وتعكير صفوها .

الإعراب : « إذا » ظرف زمان تضمن معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء ضمير المخاطب اسمه ، وجملة « ترضيه » من الفعل مع فاعله المستتر ومفعوله فى محل نصب خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وهى جملة الشرط « ويرضيك » فعل ومفعول به « صاحب » فاعل يرضيك ، وجملة يرضيك وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة على جملة ترضيه التى قبلها « جهاراً » منصوب على الظرفية تنازعه كل من الفعلين السابقين « فكن » الفاء لربط الجواب بالشرط ، كن : فعل أمر ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « فى الغيب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال « أحفظ » خبر كن « للعهد » جار ومجرور متعلق بأحفظ .

الشاهد فيه : قوله « ترضيه ويرضيك صاحب » فقد تقدم فى هذه العبارة عاملان — وهما « ترضى » و « يرضى » – وتأخر عنهما معمول واحد – وهو قوله « صاحب » – وقد تنازع كل من « ترضى » و « يرضى » ذلك الاسم الذى بعدهما وهو « صاحب » والأول يطلبه مفعولا به ، والثانى يطلبه فاعلا ، وقد أعمل الشاعر فيه الثانى ، وأعمل الأول فى ضميره الذى هو الهاء .

والجمهور يرون أنه كان يجب على الشاعر ألا يعمل الأول فى الضمير ، لأن هذا الضمير – بالنسبة للعامل الأول – فضلة يستغنى الكلام عنه ، وذكر الضمير مع العامل الأول يترتب عليه الإضمار قبل الذكر ، والإضمار قبل الذكر لا يجوز ، وقد ارتكبه الشاعر – من غير =

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار ؛ فتقول : « ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ » ولا يجوز الحذفُ ؛ فلا تقول « ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ » ولا مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ » وقد جاء فى الشعر ، كقوله :

١٦١ — بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ـ إِذَا هُمُ لَمَحُوا ـ شُعَاعُهْ .

والأصل « لمحوهُ » فحذف الضميرَ ضرورةً ، وهو شاذ ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَل الأول فى المفعول المضمر الذى ليس بعمدة فى الأصل .

= ضرورة ملجئة إلى ارتكاب هذا المحظور — فإنهم إنما أجازوا — فى هذا الباب — الإضمار قبل الذكر حين لايكون منه بد ، وذلك إذا كان الضمير فاعلا ،مثلا ؛ لأنه لايستغنى الكلام عنه ، ولا يجوز حذفه ، والضرورة يجب أن تتقدر بقدرها ، ومنهم من منع الإضمار قبل الذكر مطلقا .

١٦١ — البيت لعاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رواها أبو تمام حبيب بن أوس فى ديوان الحماسة (انظر شرح التبريزى : ٢/٢٥٦ بتحقيقنا) وقبل هذا البيت قولها :

سَائِلْ بِنَا فِي قَوْمِنَا وَلْيَكْفِ مِنْ شَرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْسًا ، وَمَا جَمَعُوا لَنَا فِي مَجْمَعٍ بَاقٍ شَنَاعُهْ
فِيهِ السَّنَوَّرُ وَالْقَنَا وَالْكَبْشُ مُلْتَمِعٌ قِنَاعُهْ

اللغة : « عكاظ » بزنة غراب — موضع كانت فيه سوق مشهورة ، يجتمع فيها العرب للتجارة ، والمفاخرة « يعشى » مضارع من الإعشاء ، وأصله العشا ، وهو ضعف البصر ليلا « لمحوا » ماض من اللمح ، وهو سرعة إبصار الشىء « شعاعه » بضم الشين — ما تراه من الضوء مقبلا عليك كأنه الحبال ، والضمير الذى أضيف الشعاع إليه يجوز أن يكون عائدا على عكاظ ؛ لأنه موضع الشعاع ، ويجوز أن يكون عائداً على القناع الذى ذكرته فى البيت السابق على هذا البيت .

المعنى : تريد أن أشعة سلاح قومها مما تضعف أبصار الناظر إليها ، تكنى بذلك عن كثرة السلاح وقوة بريقه ولمعانه .

الإعراب : « بعكاظ » جار ومجرور متعلق بقولها « جمعوا » فى البيت السابق =

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة فى الأصل ، فإن كان عمدة فى الأصل فلا يخلو : إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ ، أو الثانىَ ؛ فإن كان الطالب له هو الأولَ وجب إضماره مؤخراً ؛ فتقول : « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إِيَّاهُ » وإن كان الطالبُ له هو الثانى أضمرته : متصلا كان ، أو منفصلا ؛ فتقول : « ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْداً قَائِماً ، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إِيَّاهُ زَيْداً قَائِماً » .

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول : « ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ » ، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » بل يلزم الْحَذْفُ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ » إلا إذا كان المفعول خبراً فى الأصل ؛ فإنه لا يجوز حَذْفه ، بل يجب الإتيان به مؤخَّراً ؛ فتقول « ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إِيَّاهُ » :

= « يعشى » فعل مضارع « الناظرين » مفعول به ليعشى « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « هم » تأكيد لضمير متصل بفعل محذوف ، والتقدير : إذا لمحوا هم « لمحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة « شعاعه » شعاع : فاعل يعشى مرفوع بالضمة الظاهرة . وشعاع مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « يعشى ... لمحوا شعاعه » ، حيث تنازع كل من الفعلين « شعاعه » فالفعل الأول ـ وهو « يعشى » ـ يطلبه فاعلا له ، والفعل الثانى ـ وهو « لمحوا » ـ يطلبه مفعولا ، وقد أعمل فيه الأول ، بدليل أنه مرفوع ، وأعمل الثانى فى ضميره ، ثم حذف ذلك الضمير ضرورة ، وأصل الكلام قبل تقديم العاملين « يعشى الناظرين شعاعه إذا لمحوه » ثم صار بعد تقديمهما « يعشى الناظرين إذا لمحوه شعاعه » ، ثم حذفت الهاء من « لمحوه » فصار كما ترى فى البيت .

ومذهب الجمهور أن ذلك الحذف لا يجوز لغير الضرورة ، وذلك من قبل أن ذكره لا يترتب عليه محظور الإضمار قبل الذكر ، وفى حذفه فساد ، وهو تهيئة العامل للعمل ثم قطعه عنه من غير علة ولا سبب موجب له .

وذهب قوم إلى أن حذف الضمير فى مثل هذه الحال جائز فى سعة الكلام ، وذلك لأن هذا الضمير فضلة ، وقد علمنا أن الفضلة لا يجب ذكرها .

ومَفهُومُه أن الثانى يُؤْتَى معه بالضمير مطلقاً : مرفوعاً كان ، أو مجروراً ، أو منصوباً ، عمدةً فى الأصل أو غيرَ عمدة .

* * *

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا ... لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ المفَسِّرَا[1]

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا ... زَيْدًا وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا[2]

أى : يجب أن يُؤْتَى بمفعولِ الفعلِ المُهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسره ؛ لكونه خبراً فى الأصل عما لايطابق المفسِّرَ ، كما إذا كان فى الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثَنًّى ، نحو : « أظن ويظنانى زيداً وعمراً أخوين » فـ « زيداً » : مفعول أول لأظُنُّ ، و « عمراً » : معطوف عليه ، و « أخوين » : مفعولٌ ثان لأظن ، والياء : مفعول أول ليظنان ؛ فيحتاج إلى مفعول ثان ؛ فلو أتَيْت به ضميراً فقلت :

---

(١) « أظهر » فعل أمر مبنى على السكون ، وكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط « ضمير » اسم يكن « خبرا » خبر يكن « لغير » جار ومجرور متعلق بخبر ، وغير مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يطابق » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « المفسرا » مفعول به ليطابق ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه ما قبله ، والتقدير : إن يكن ضمير خبرا لغير ما يطابق المفسر فأظهره : أى جىء به اسماً ظاهرا .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف : أى وذلك نحو « أظن » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ويظنانى » فعل وفاعل ومفعول أول « أخا » مفعول ثان ليظنانى « زيدا » مفعول أول لأظن « وعمرا » معطوف عليه « أخوين » مفعول ثان لأظن « فى الرخا » جار ومجرور تنازع فيه كل من « أظن » و « يظنانى » .

« أظن ويظناني إياه زيداً أخوين » لـكان « إياه » مطابقاً للياء ، فى أنهما مفردان ، ولـكن لا يطابق ما يعود عليه وهو « أخوين » ؛ لأنه مفرد ، و « أخوين » مثنى ؛ فتفوت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّر ، وذلك لا يجوز ، وإن قلت « أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين » حصلت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ ؛ [وذلك] لـكون « إياهما » مثنى و « أخوين » كذلك ، ولـكن تَفُوتُ مطابقةُ المفعول الثانى — الذى هو خبر فى الأصل — للمفعول الأول — الذى هو مبتدأ فى الأصل ؛ لـكون المفعول الأول مفرداً ، وهو الياء ، والمفعول الثانى غير مفرد ، وهو « إياهما » ، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ ، فلما تعذَّرت [المطابقة] مع الإضمار وجب الإظهار ؛ فتقول : « أظن ويظناني أخا زَيْدًا وعَمْراً أخوين » ؛ فـ « زيداً وعمراً أخوين » : مفعولا أظن ، والياء مفعول يظنان الأول ، و « أخا » مفعوله الثانى ، ولا تـكون المسألة — حينئذٍ — من باب(١) التنازع ؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ فى ظاهر ، وهذا مذهب البصريين .

وأجاز الـكوفيُّونَ الإضمارَ مُرَاعًى به جانبُ المُخبَرِ عنه ؛ فتقول : « أظن ويظناني إياه زيدًا وعمرًا أخوين » وأجازوا أيضاً الحذفَ ؛ فتقول : « أظن ويظناني زَيْدًا وعمرًا أخوين » .

* * *

(١) القول بأن هذه المسألة حينئذ ليست من باب التنازع هو الذى ذكره ابن هشام ووجه ذلك بأن العاملين بالنسبة للمفعول الثانى لم يعمل أحدهما فى لفظه والآخر فى ضميره بل لم تتوجه مطالبة كل واحد منهما إليه ، وهو شرط باب التنازع ، وذلك لأن « أخوين » معمول لأظن ، ولم يتوجه إليه يظناني ؛ لعدم مطابقته لمفعوله الأول ، فانه لا يطلب مفعولا ثانياً إلا بشرط مطابقته لمفعوله الأول .

ونازع فى هذا قوم من المتأخرين منهم ابن القاسم وقالوا : إن اشتراط صحة توجه كل من العاملين إلى المعمول إنما هو بالنظر إلى المعنى لا بالنظر إلى الإفراد والتثنية ، ولا بالنظر إلى نوع العمل ، أفلا ترى أنك لو قلت « ضربنى وضربت زيدا » لم يكن ليصح أن يتوجه الأول إلى « زيدا » المنصوب ، ولو قلت « ضربنى وضربته زيد » لم يكن يصح توجه الثانى إليه وهو مرفوع ؟ .

اَلْمَفْعُولُ ٱلْمُطْلَقُ

اَلْمَصْدَرُ ٱسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولَيِ ٱلْفِعْلِ كَأَمْنٍ مِنْ أَمِنْ[(١)]

الفعل يدلُّ على شيئين : الحدثِ ، والزمانِ ؛ فـ « قام » يدل على قيامٍ فى زمنٍ ماض ، و « يقوم » يدلُّ على قيامٍ فى الحال أو الاستقبال ، و « قُمْ » يدل على قيام فى الاستقبال ، والقيامُ هو الحدثُ — وهو أحد مدلولَى الفعل — وهو المصدر ، وهذا معنى قوله : « ما سوى الزمان من مدلولَىِ الفعل » فكأنه قال : المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ ؛ فإنه أَحَدُ مدلولى أمِنَ .

والمفعول المطلق هو : المصدر ، المنتصب : توكيدًا لعامله ، أو بيانًا لنوعِهِ ، أو عَدَدِه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا ، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وسمى مفعولا مطلقًا لِصِدْقِ « المفعول » عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه ، بخلاف غيره من المفعولات ؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيدًا ، كالمفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول له .

* * *

بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصْفٍ نُصِبْ وَكَوْنُهُ أَصْلاً لِهَذَيْنِ ٱنْتُخِبْ[(٢)]

---

(١) « المصدر » مبتدأ « اسم » خبر المبتدأ ، واسم مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « سوى » ظرف متعلق بمحذوف صلة الموصول ، وسوى مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « من مدلولى » جار ومجرور متعلق بما تعلق به سوى ، ومدلولى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « كأمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، أى وذلك كأمن « من أمن » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لأمن المصدر .

(٢) « بمثله » الجار والمجرور متعلق بنصب الآتى ، ومثل مضاف والضمير مضاف إليه « أو فعل ، أو وصف » معطوفان على مثل « نصب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل =

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ ، أى بالمصدر ، نحو : « عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا ضَرْبًا شَدِيدًا » أو بفعل[1] ، نحو : « ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا » أو بالوَصْفِ[2] ، نحو : « أنَا ضَارِبٌ زَيْدًا ضَرْبًا » .

= ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر ، وكونه » الواو عاطفة ، كون : مبتدأ ، وكون مضاف والضمير مضاف إليه من إضافة مصدر الفعل الناقص إلى اسمه « أصلا » خبر الكون من جهة النقصان « لهذين » جار ومجرور متعلق بقوله أصلا أو بمحذوف صفة له « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كونه أصلا ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كونه أصلا ، وهذا خبره من جهة الابتداء .

(١) يشترط فى الفعل الذى ينصب المفعول المطلق ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون متصرفا ، والثانى : أن يكون تاما ، والثالث : ألا يكون ملغى عن العمل ، فإن كان الفعل جامداً كعسى وليس وفعل التعجب ونعم وبئس ، أو كان ناقصاً ككان وأخواتها ، أو كان ملغى كظن وأخواتها إن توسطت بين المفعولين أو تأخرت عنهما — فإنه لا ينصب المفعول المطلق .

(٢) يشترط فى الوصف الذى ينصب المفعول المطلق شرطان ، أحدهما : أن يكون متصرفا ، وثانيهما أن يكون إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صيغة مبالغة ؛ فإن كان اسم تفضيل لم ينصب المفعول المطلق بغير خلاف فيما نعلم ، وأما قول الشاعر :

أَمَّا الْمُلُوكُ فَأَنْتَ الْيَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْمًا ، وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ

فإن قوله « لؤما » مفعول مطلق ، لكن ناصبه ليس هو قوله « ألأمهم » الذى هو أفعل تفضيل ، ولكن ناصبه محذوف يدل عليه « ألأمهم » ، وتقدير الكلام — على هذا — فأنت اليوم ألأمهم تلؤم لؤما ، واختلفوا فى الصفة المشبهة ؛ فحملها قوم على أفعل التفضيل ، ومنعوا من نصبها المفعول المطلق ، وذهب ابن هشام إلى جواز نصبها إياه مستدلا بقول النابغة الذبيانى :

وَأَرَانِى طَــرِبًا فِى إِثْرِهِمْ طَرَبَ الْوَالِهِ أَوْ كَالْمُخْتَبَــلْ

فإن قوله « طرب الواله » مفعول مطلق ، وزعم أن ناصبه قوله « طربا » الذى =

ومذهَبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقان منه ؛ وهذا معنى قوله : « وَكَوْنُهُ أصْلاً لِهذَيْنِ انْتُخِبْ » أى : المختارُ أن المصدرَ أصْلٌ لهذين ، أى : الفعلِ ، والوصفِ .

ومذهَبُ الكوفيين أن الفعلَ أصلٌ ، والمصدر مشتقٌ منه .

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل ، والفعلُ مشتقٌ منه ، والوصفُ مشتقٌ من الفعل .

وذهب ابن طَلْحَة إلى أن كُلاًّ من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه ، وليس أحدهما مشتقًّا من الآخر .

والصحيحُ المذهبُ الأول ؛ لأن كل فرع يتضمَّنُ الأصْلَ وزيادةَ ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأن كُلاًّ منهما يدلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

* * *

تَوْكِيدًا أوْ نَوْعاً يُبِينُ أوْ عَدَدْ كَسِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِى رَشَدْ[1]

= هو صفة مشبهة ، وغيره يجعل هذه الصفة المشبهة دليلا على العامل ، وليست هى العامل ، والتقدير : أرانى طربا فى إثرهم أطرب طرب الواله — إلخ ، على نحو ما قالوه فى أفعل التفضيل .

(١) « توكيدا » مفعول به مقدم ليبين « أو نوعا » معطوف عليه « يبين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المصدر « أو عدد » معطوف على قوله « نوعا » السابق ، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة « كسرت » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق مراراً ، سرت : فعل وفاعل « سيرتين » مفعول مطلق يبين العدد « سير » مفعول مطلق يبين النوع ، وسير مضاف ، و « ذى » بمعنى صاحب مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « رشد » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه للوقف .

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثه أحوال كما تقدم :

أحدها : أن يكون مؤكدًا ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » .

الثانى : أن يكون مبيناً للنوع[1] ، نحو : « سِرْتُ سَـيْرَ ذِى رَشَـدْ » ، و « سِرْتُ سَيْرًا حَسَناً » .

الثالث : أن يكون مبيناً للعدد ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَةً ، وَضرْبَتَيْنِ ، وَضَرَبَات » .

* * *

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلّ   كَجِدّ كُلَّ الْجِدّ ، وَافْرَحِ الْجَذَلْ[2]

---

(١) المفعول المطلق الذى يبين نوع عامله هو : ما يكون على واحد من ثلاثة أحوال :

الأول : أن يكون مضافا ، نحو قولك : اعمل عمل الصالحين ، وجد جد الحريص على بلوغ الغاية ، وهذا النوع من باب النيابة عن مصدر الفعل نفسه ؛ لاستحالة أن يفعل إنسان فعل غيره ، وإنما يفعل فعلا مماثلا لفعل غيره ؛ فالحقيقة فى هذين المثالين أن تقول : اعمل عملا مشابها لعمل الصالحين ، وجد جدا مماثلا لجد الحريص .

الثانى : أن يكون موصوفا ، نحو قولك : اعمل عملا صالحا ، وسرت سيرا وئيدا ، وليس هذا من باب النيابة قطعاً .

الثالث : أن يكون مقرونا بأل العهدية ، نحو قولك : اجتهدت الاجتهاد ، وجددت الجد ، وهذا يحتمل الأمرين جميعاً ، فإذا كان المعهود بين المتكلم والمخاطب فعل شخص آخر كان من باب النيابة ، وكأن المتكلم يقول : اجتهدت اجتهادا مثل ذلك الاجتهاد الذى تعلم أن فلانا قد اجتهده ، وإن كان المعهود بينهما هو اجتهاد المتكلم نفسه ، وأنه قصد بدخول أل عليه استحضار صورته لم يكن من باب النيابة ؛ لأنه فعله .

(٢) « وقد » هنا حرف تحقيق « ينوب » فعل مضارع « عنه » جار ومجرور متعلق بينوب « ما » اسم موصول: فاعل ينوب مبنى على السكون فى محل جر « عليه » جار ومجرور متعلق بدل الآتى « دل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما . =

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه ، كـكُلٍّ وبَعْضٍ ، مُضَافَيْنِ إلى المصدر ، نحو : « جِدَّ كُلَّ الجِدِّ »(١) ، وكقوله تعالى : (فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ المَيْلِ) ، و « ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ » .

وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور(٢) ، نحـو : « قَعَدْتُ جُلُوسا ، وَافْرَحِ الجَذَلَ » فالجلوس : نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له ، والجذَل : نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَحِ لمرادفته له .

= والجملة لا محل لها صلة ما « كجد » الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « كل » مفعول مطلق ، نائب عن المصدر « منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الجد » مضاف إليه « وافرح » الواو حرف عطف ، افرح : فعل أمر ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الجذل » مفعول مطلق .

(١) ومنه قول مجنون بنى عامر قيس بن الملوح :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللهُ الشَّتِيتَيْنِ بَعْدَمَا ... يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

(٢) اعلم أنه إذا وقع المصدر المنصوب بعد فعل من معناه لا من لفظه فلك فى إعرابه ثلاثة أوجه :

الأول : أن تجعله مفعولا مطلقا ؛ والنحاة فى هذا الوجه من الإعراب على مذهبين فذهب المازنى والسيرافى والمبرد إلى أن العامل فيه هو نفس الفعل السابق عليه ، واختار ابن مالك هذا القول ، وذهب سيبويه والجمهور إلى أن العامل فيه فعل آخر من لفظ المصدر، وهذا الفعل المذكور دليل على المحذوف .

الثانى : أن تجعل المصدر مفعولا لأجله إن كان مستكملا لشروط المفعول لأجله .

الثالث : أن تجعل المصدر حالا بتأويل المشتق .

فإذا قلت « فرحت جذلا » فجذلا : عنـد المازنى ومن معه مفعول مطلق منصوب بفرحت ، وعند سيبويه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فرحت وجذلت جذلا ، وعلى الوجه الثانى هو مفعول لأجله بتقدير : فرحت لأجل الجذل، وعلى الوجه الثالث حال بتقدير : فرحت حال كونى جذلان .

وكذلك ينوب مَنَابَ المَصْدَرِ اسمُ الإشارة ، نحو : « ضَرَبْتُهُ ذلك الضَّرْبَ » وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدرِ فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر ، كما مَثَّلْنَا ، وفيه نظر ؛ فمن أمثلة سيبويه « ظَنَنْتُ ذَاكَ » أى : ظننت ذاك الظَّنَّ ، فذاك إشارة إلى الظن ، ولم يُوصَفْ به

وينوب عن المصدر — أيضاً — ضميرُه ، نحو : « ضَرَبْتُهُ زَيْدًا » أى : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ ، ومنه قوله تعالى : (لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ) أى : لا أعذِّبُ العذابَ .

وعَدَدُه ، نحو : « ضَرَبْتُهُ [عِشْرِينَ] ضَرْبَةً » ومنه قوله تعالى : (فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً) .

والآلةُ ، نحو : « ضَرَبْتُهُ سَوْطًا » والأصْلُ : ضَرَبْتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، والله تعالى أعلم .

* * *

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَدَا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا[1]

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله ، ولا جَمْعُه ، بل يَجب إفراده ؛ فتقول « ضَرَبْتُ ضَرْبًا » ، وذلك لأنه بمَثَابَةِ تكرر الفعل ، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع .

---

(١) « وما » اسم موصول مفعول مقدم على عامله وهو وحد الآتى « لتوكيد » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ما « فوحد » الفاء زائدة ، ووحد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أبدا » منصوب على الظرفية « وثن » فعل أمر ، وفيه ضمير مستتر وجوبا هو فاعله « واجمع » معطوف على ثن « غيره » تنازعه كل من ثن واجمع « وأفردا » الواو حرف عطف ، وأفرد : فعل أمر مؤكد بالنون الخفيفة ، وقلبت نون التوكيد ألفاً للوقف ، وفيه ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت هو فاعله .

وأما غير المؤكد — وهو المبين للعدد ، والنوع — فذكر المصنفُ أنه يجوز تثنيته وَجَمْعُه .

فأما المبين للعَدَد فلا خِلَافَ فى جوازِ تثنيته وجَمْعه ، نحو : « ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ ، وضَرَبَاتٍ » .

[وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه ، إذا اخْتَلَفَتْ أنواعه ، نحو : « سِرْتُ سَيْرَىْ زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ] » .

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لايجوز تثنيتهُ ولاجمعه قياساً ، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلَوْبِينِ .

* * *

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِى سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ[1]

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عامِلِهِ ؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته ، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك .

وأما غير المؤكدِ فيحذف عامِلُه للدلالة عليه : جوازاً ، وَوُجُوباً .

فالمحذوف جوازاً ، كقولك : « سَيْرَ زَيْدٍ » لمن قال : « أىَّ سَيْرٍ سِرْتَ » و « ضَرْبَتَيْنِ » لمن قال : « كَمْ ضَرَبْتَ زَيْدًا ؟ » والتقدير : « سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ » .

وقولُ ابن المصنف : إن قوله : « وحذف عامل المؤكد امتنع » سَهْوٌ منه ؛ لأن

---

(١) « وحذف » مبتدأ ، وحذف مضاف ، و « عامل » مضاف إليه ، وعامل مضاف ، و « المؤكد » مضاف إليه « امتنع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حذف ، والجملة من امتنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وفى سواه » الواو حرف عطف ، وما بعدها جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وسوى مضاف والضمير مضاف إليه « لدليل » جار ومجرور متعلق بمتسع « متسع » مبتدأ مؤخر

قولك « ضَرْبًا زَيْدًا » مصدر مؤكد ، وعامله محذوف وُجُوبًا ، كما سيأتى — ليس بصحيح(١) ، وما استدلَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد [بما سيأتى] ليس منه ، وذلك لأن « ضَرْبًا زَيْدًا » ليس من التأكيد فى شىء ، بل هو أَمْرٌ خَالٍ من التأكيد ، بِمَثَابَة « اُضْرِبْ زَيْدًا » لأنه واقع مَوْقِعَهُ ، فكما أن « اُضْرِبْ زَيْدًا » لا تأكيد فيه كذلك : « ضَرْبًا زَيْدًا » وكذلك جميعُ الأمثلة التى ذكرها ليست من باب التأكيد فى شىء ؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ العامِلِ ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه ، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شىء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ .

ومما يدلُّ أيضاً على أن « ضَرْبًا زَيْدًا » ونحوَه لَيْسَ من المصدر المؤكِّدِ لعامله أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف فى أنه لا يعمل ، واختلفوا فى المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل أوْ لاَ ؟ والصحيحُ أنه يعمل ؛ فـ « زَيْدًا » فى قولك : « ضَرْبًا زَيْدًا » منصوبٌ بـ « ضَرْبًا » على الأصح ، وقيل : إنه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو : « اُضْرِبْ » ؛ فعلى القول الأول نَابَ « ضَرْبًا » عن « اُضْرِبْ » فى الدلالة على معناه وفى العمل ، وعلى القول الثانى نَابَ عنه فى الدلالة على المعنى دون العمل .

* * *

وَالْحَـــذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ
مِنْ فِعْـــلِهِ ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ(٢)

---

(١) جملة ليس بصحيح ، خبر المبتدأ الذى هو قوله « وقول ابن المصنف » .

(٢) « والحذف حتم » مبتدأ وخبر « مع » ظرف منصوب على الظرفية ، وهو متعلق بالخبر ، ومع مضاف ، و « آت » مضاف إليه « بدلا » حال من الضمير المستتر فى آت « من فعله » الجار والمجرور متعلق بقوله بدلا ، وفعل مضاف والضمير مضاف إليه =

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً فى مواضع :

منها : إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ ، وهو مَقِيسٌ فى الأمر والنهى ، نحو : « قِيَامًا لاَ قُعُوداً » أى : قُمْ [قِيَامًا] ولا تَقْعُدْ [قُعُوداً] ، والدعاء ، نحو : « سَقْياً لَكَ » أى : سَقَاكَ اللهُ .

وكذلك يحذف عامِلُ المصدرِ وُجُوبًا إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ ، نحو : « أَتَوَانِياً وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ ؟ » أى : أَتَتَوَانى وَقَدْ عَلاَكَ(١) .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه فى الفعلِ المقصودِ به الخبرُ ، نحو : « أَفْعَلُ وَكَرَامَةً » أى : وَأُكْرِمُكَ .

فالمَصْدَرُ فى هذه الأمثلة ونَحْوِها منصوبٌ بِفِعْلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه فى الدلالة على معناه .

= « كندلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أو حال من الضمير المستتر فى آت « اللذ » اسم موصول صفة لندلا « كاندلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول ، والكاف فى « كندلا » وفى كاندلا داخلة على مقصود لفظه ؛ فكل منهما مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها الحكاية .

(١) اعلم أن المصدر الآتى بدلا من فعل على ضربين ؛ أحدهما : المراد به طلب ، وثانيهما : المراد به خبر ؛ فأما المراد به طلب فأربعة أنواع ؛ الأول : ما كان المراد به الأمر كبيت الشاهد الآتى (رقم ١٦٢) ، والثانى ما كان المراد به النهى كقولك : قياما لا قعودا ، والثالث : ما كان المراد به الدعاء نحو سقيالك . والرابع : ما كان المراد به التوبيخ كقولهم : أتوانيا وقد جد الجد ؟ .

وأما المراد به خبر فعلى ضربين : سماعى ، ومقيس ؛ فأما السماعى فنحو قولهم : لا أفعل ولا كرامة ، وأما المقيس فهو أنواع كثيرة : منها ما ذكر تفصيلا لعاقبة جملة قبله ، ومنها ما كان مكررا . أو محصورا ، ومنهاما جاء مؤكدا لنفسه ، أو لغيره ، وقد تكفل الشارح ببيان ذلك النوع بياناً وافياً .

وأشار بقوله : « كَنَدْلاً » إلى ما أنشده سيبويه ، وهو قول الشاعر :

١٦٢ — يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافًا عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

---

١٦٢ — البيتان لأعشى همدان ، من كلمة يهجو فيها لصوصا .

اللغة : « الدهنا » يقصر ويمد — موضع معروف لبنى تميم « عيابهم » العياب : جمع عيبة ، وهى وعاء الثياب « دارين » قرية بالبحرين مشهورة بالمسك ، وفيها سوق « بجر » بضم فسكون — جمع بجراء ، وهى الممتلئة ، والحقائب : جمع حقيبة ، وهى ـ هنا ـ العيبة أيضاً « ألهى الناس » شغلهم وأورثهم الغفلة « جل أمورهم » بضم الجيم وتشديد اللام ـ معظمها وأكثرها « ندلا » خطفاً فى خفة وسرعة .

المعنى : هؤلاء اللصوص يمرون بالدهناء فى حين ذهابهم إلى دارين ، وقد صفرت عيابهم من المتاع فلا شىء فيها ، ولكنهم عند ما يعودون من دارين يكونون قد ملأوا هذه العياب حتى انتفخت وعظمت . وذلك ناشىء من أنهم يختلسون غفلة الناس بمهامهم وبمعظم أمورهم فيسطون على ما غفلوا عنه من المتاع ، وينادى بعضهم بعضا : اخطف خطفا سريعا ، وكن خفيف اليد سريع الروغان .

الإعراب : « يمرون » فعل وفاعل « بالدهنا » جار ومجرور متعلق بيمر « خفافا » حال من الفاعل «عيابهم» عياب : فاعل لخفاف ، وعياب مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه «ويرجعن» فعل وفاعل،والتعبير بنون الإناث فىقوله «يرجعن» لتأويلهم بالجماعة،أو لقصد تحقيرهم « من دارين » جار ومجرور متعلق بيرجع « بجر » حال من الفاعل ، وبجر مضاف و «الحقائب»مضاف إليه «على» حرف جر « حين » ظرف زمان مبنى على الفتح فى محل جر ، أو مجرور بالكسرة الظاهرة « ألهى » فعل ماض « الناس » مفعول به لألهى تقدم على فاعله « جل » فاعل ألهى ، وجل مضاف ، وأمور من « أمورهم » مضاف إليه ، وأمور مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « فندلا » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف « زريق » منادى بحرف نداء محذوف ، وجملة النداء معترضة لا محل لها « المال » مفعول به =

فـ « نَدْلاً » نائبٌ مَنابَ فعلِ الأمرِ ، وهو أُنْدُلْ ، والنَّدْل : خَطْفُ الشيء بسرعة ، و « زُرَيْقُ » منادى ، والتقدير : نَدْلاً يا زُرَيْقُ [المَالَ] ، وزُرَيْقُ اسم رجل ، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بنَدْلاً ، وفيه نظر(١) ؛ لأنه إن جعل « نَدْلاً » نائباً مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، والتقدير « أُندُلْ » لم يصح أن يكون مرفوعاً به ؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لايرفع ظاهراً ؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابه ، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، والتقدير : « لِيَنْدُلْ » صَحَّ أن يكون مرفوعاً به ؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو : « ضَرْباً زَيْدًا » أى : اُضْرِبْ زيدًا ، والله أعلم .

* * *

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنًّا عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا(٢)

= لقوله ندلا السابق « ندل » مفعول مطلق ، مبين للنوع ، ونَدل مضاف ، و « الثعالب » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فندلا » حيث ناب مناب فعله ، وهو مصدر ، وعامله محذوف وجوباً ، على ما تبين لك فى الإعراب .

(١) ولو كان « زريق » فاعلا لجاء به منونا ، لأنه اسم رجل كما علمت ، فلما جاء به غير منون علمنا أنه منادى بحرف نداء محذوف ، ومن هنا تعلم أنه لا داعى لمناقشة الشارح التى رد بها على المصنف زعمه أن « زريق » فاعل .

(٢) « ما » اسم موصول : مبتدأ أول « لتفصيل » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة « كإما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لتفصيل « منا » مفعول مطلق حذف عامله وجوباً « عامله » عامل : مبتدأ ثان ، وعامل مضاف والضمير مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

يُحْذَفُ أيضاً عامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقع تفصيلاً لِعاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه[1] ، كقوله تعالى : (حَتَّى إِذَا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ ؛ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ ، وَإِمَّا فِدَاءً) فمَنًّا ، وفِدَاءً : مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير — والله أعلم — فإِمَّا تَمُنُّونَ مَنًّا ، وَإِمَّا تَفْدُونَ فِدَاءً ، وهذا معنى قوله : « وَمَا لِتَفْصِيل — إلى آخره » أى : يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفصيل ، حيث عَنَّ ، أى : عَرَضَ .

* * *

كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَصْرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْلٍ لِاسْمِ عَيْنٍ اسْتَنَدْ[2]

عامل الواقع مبتدأ ثانيا ، والجملة من يحذف ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول « حيث » ظرف متعلق بيحذف مبنى على الضم فى محل نصب « عنا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل ، والجملة من عن وفاعله فى محل جر بإضافة حيث إليها .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع ثلاثة شروط ، الأول : أن يكون المقصود به تفصيل عاقبة ، أى بيان الفائدة المترتبة على ما قبله والحاصلة بعده ، والشرط الثانى : أن يكون ما يراد تفصيل عاقبته جملة ، سواء أكانت طلبية كالآية الكريمة التى تلاها الشارح ، أم كانت الجملة خبرية كقول الشاعر :

لأَجْهَدَنَّ : فَإِمَّا رَدَّ وَاقِعَةٍ تُخْشَى ، وَإِمَّا بُلُوغَ السُّؤْلِ وَالأَمَلِ

فإن كان ما يراد بيان الفائدة المترتبة عليه مفردا — نحو أن تقول : لزيد سفر فإما صحة وإما اغتنام مال — لم يجب حذف العامل ، بل يجوز حذفه ويجوز ذكره ، والشرط الثالث : أن تكون الجملة المراد بيان عاقبتها متقدمة عليه ، فإن تأخرت مثل أن تقول : إما إهلاكا وإما تأديباً فاضرب زيداً — لم يجب حذف العامل أيضاً .

(٢) « كذا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « مكرر » مبتدأ مؤخر « وذو » معطوف على « مكرر » وذو مضاف ، و « حصر » مضاف إليه ، وجملة =

أى : كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً ، إذا نَابَ المصدرُ عن فعلٍ اسْتَنَد لِاُسْمِ عينٍ ـ أى: أُخْبِرَ به عنه ـ وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً(١) ؛ فمثالُ المكررِ : « زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً » والتقدير : زيد يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه ، ومثالُ المحصورِ «مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً » ، و «إنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً » والتقدير : إلا يسير سيراً ، فحذف « يسير » وُجُوباً لما فى الحصرِ من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير .

فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ لم يجب الحذفُ ، نحو : « زَيْدٌ سَيْراً » التقدير : زيد يسير سيراً ؛ فإن شئت حذفت « يسير » وإن شئت صَرَّحْتَ به ، والله أعلم .

* * *

وَمِنْــــهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ ، أَوْ غَـيْرِهِ ؛ فَالْمُبْتَدَا(٢)

= « ورد » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع نعت للبتدأ وما عطف عليه ، نائب ، حال من الضمير المستتر فى ورد ، ونائب مضاف ، و « فعل » مضاف إليه « لاسم » جار ومجرور متعلق باستند الآتى ، واسم مضاف ، و « عين » مضاف إليه « استند » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل ، والجملة من استند وفاعله فى محل جر نعت لفعل .

(١) يشترط لوجوب حذف العامل من هذا النوع أربعة شروط ، الأول : أن يكون العامل فيه خبراً لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ ، والثانى : أن يكون المخبر عنه اسم عين ؛ والثالث : أن يكون الفعل متصلا إلى وقت التكلم ، لا مقتطعاً ، ولا مستقبلا ، والرابع أحد أمرين : أولهما أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً ، كما مثل الشارح ، أو معطوفا عليه ، نحو : أنت أكلا وشربا ، وثانيهما : أن يكون المخبر عنه مقترناً بهمزة الاستفهام نحو : أأنت سيرا ؟ .

(٢) « ومنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ما » اسم موصول : مبتدأ مؤخر « يدعونه » فعل وفاعل ومفعول أول « مؤكدا » مفعول ثان =

نَحْوُ « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا » وَالثَّانِ كَـ « ابْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفَا »(١)

أى : من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى : المُؤَكِّدَ لِنفسِهِ ، والمُؤَكِّدَ لِغَيْرِه .

فالمؤكد لنفسه : الواقعُ بعد جملةٍ لاتحتملُ غَيْرَهُ ، نحو : « لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ [عُرْفاً » أى :] اعترافاً ، فاعترافاً : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : « أعترف اعترافاً » ويسمى مؤكداً لنفسه : لأنه مؤكد للجملة قبله ، وهى نفسُ المَصْدَرِ ، بمعنى أنها لا تحتمل سِوَاهُ ، وهذا هو المراد بقوله : « فَالْمُبْتَدَا » أى : فالأول من القسمين المذكورين فى البيت الأول .

والمؤكد لغَيْرِه هو : الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتمِلُهُ وتحتملُ غَيْرَهُ ؛ فتصير بذكره نصًّا فيه ، نحو : « أَنْتَ ابْنِي حَقًّا » فَحَقًّا : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : « أُحُقُّهُ حَقًّا » وَسُمِّيَ مؤكداً لغَيْرِه ؛ لأن الجملة قبلَه تَصْلُح له ولغيره ؛ لأن قولك « أَنْتَ ابْنِي » يحتمل أن يكون حقيقة ، وأن يكون مجازاً على معنى أنت

= والجملة من يدعو وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « لنفسه » الجار والمجرور متعلق بيدعو ، ونفس مضاف والهاء ضمير الغائب مضاف إليه « أو غيره » أو : حرف عطف ، غير : معطوف على نفسه ، وغير مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « فالمبتدأ » مبتدأ .

(١) « نحو » خبر للمبتدأ فى آخر البيت السابق « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « على » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور السابق « ألف » مبتدأ مؤخر « عرفا » مفعول مطلق ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جر بإضافة نحو إليها « والثان » مبتدأ « كابنى » الكاف جارة لقول محذوف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « ابنى » ابن : خبر مقدم ، وابن مضاف ، وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » مبتدأ مؤخر، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب مقول لذلك القول المحذوف « حقا » مفعول مطلق « صرفا » نعت لقوله حقا .

عندى فى الْبُنُوِّ بمنزلة أَبْنِى ، فلما قال « حَقًّا » صارت الجملة نَصًّا فى أن المراد البُنُوَّة حقيقةً ، فتأثرت الجملة بالمصدرِ ؛ لأنها صارت به نَصًّا ؛ فكان مؤكداً لغيره ؛ لوجوب مغايرة المؤثِّر للمؤثَّرِ فيه .

* * *

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ « لِى بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ »[1]

أى : كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر فى المعنى[2] ، نحو : « لِزَيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى »

---

(١) « كذاك » كذا : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، والكاف حرف خطاب « ذو » اسم بمعنى صاحب : مبتدأ مؤخر ، وذو مضاف و « التشبيه » مضاف إليه « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال ، وبعد مضاف ، و « جمله » مضاف إليه « كلى » الكاف جارة لقول محذوف ، لى : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بكا » قصر للضرورة مبتدأ مؤخر « بكاء » مفعول مطلق ، وبكاء مضاف و « ذات » مضاف إليه ، وذات مضاف و « عضله » مضاف إليه .

(٢) الشروط التى تشترط فى هذا الموضوع سبعة شروط ثلاثة منها تشترط فى المفعول المطلق نفسه ، والأربعة الباقية فى الكلام الذى يسبقه :

فأما الثلاثة التى يجب أن تتحقق فى المفعول المطلق فهى : أن يكون مصدراً ، وأن يكون مشعراً بالحدوث ، وأن يكون المراد به التشبيه .

وأما الأربعة التى يجب أن تتحقق فيما يتقدمه فهى : أن يكون السابق عليه جملة ، وأن تكون هذه الجملة مشتملة على فاعل المصدر ، وأن تكون أيضا مشتملة على معنى المصدر ، وأن يكون فى هذه الجملة ما يصلح للعمل فى المصدر .

فإن لم يكن المصدر مشعراً بالحدوث نحو قولك : لفلان ذكاء ذكاء الحكماء ، أو لم تتقدمه جملة ، بل تقدمه مفرد ، كقولك : صوت فلان صوت حمار ، أو تقدمته جملة ولكنها لم تشتمل على فاعل المصدر ، كقولك : دخلت الدار فإذا فيها نوح نوح الحمام — ففى كل هذا المثل وما أشبهها لا يكون المصدر مفعولا مطلقا والعامل فيه محذوف وجوبا ، بل هو فيما ذكرنا — مما تقدمته جملة — من الأمثلة بدل مما قبله .

ف «صَوْتَ حِمَارٍ» مصدر تشبيهى ، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً ، والتقدير : يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ ، وقبله جملة وهى « لِزَيد صَوْتٌ » وهى مشتملة على الفاعل فى المعنى ، وهو « زَيد » وكذلك « بُكَاءَ الثَّكْلَى » منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجُوباً ، والتقدير : يَبْكِى بُكَاءَ الثَّكْلَى .

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرَّفْعُ ، نحو : « صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ ، وَبُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى » ، وكذا لو كان قبله جملة [و] ليست مشتملة على الفاعل فى المعنى ، نحو : « هٰذَا بُكَاءٌ بُكَاءُ الثَّكْلَى ، وَهٰذَا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ » .

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط ، ولكنه مَفْهُومٌ من تمثيله .

* * *

المَفْعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ المَصْدَرُ ، إنْ أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَ«جُدْ شُكْراً ، وَدِنْ»(١)

وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ : وَقْتاً وَفَاعِلاً ، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ(٢)

فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ : كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ(٣)

---

(١) «ينصب» فعل مضارع مبني للمجهول «مفعولا» حال من نائب الفاعل الآتى «له» جار ومجرور متعلق بقوله مفعولا «المصدر» نائب فاعل لينصب «إن» شرطية «أبان» فعل ماض فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المصدر «تعليلا» مفعول به لأبان «كجد» الكاف جارة لقول محذوف ، جد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «شكراً» مفعول لأجله «ودن» الواو عاطفة ، دن : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ويحتمل أن يكون له مفعول مطلق محذوف لدلالة الأول عليه .

(٢) «وهو» مبتدأ «بما» جار ومجرور متعلق بمتحد الآتى «يعمل» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة «فيه» جار ومجرور متعلق بيعمل «متحد» خبر المبتدأ «وقتاً» تمييز ، أو منصوب بنزع الخافض «وفاعلا» معطوف على قوله وقتا «وإن» شرطية «شرط» نائب فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، والتقدير : وإن فقد شرط ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط «فقد» فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى شرط ، والجملة من فقد المذكور وفاعله لا محل لها من الإعراب تفسيرية ، وجواب الشرط فى البيت التالى .

(٣) «فاجرره» الفاء لربط الجواب بالشرط ، اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط فى البيت السابق «بالحرف» جار ومجرور متعلق باجرر «وليس» فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف «يمتنع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الجر بالحرف ، والجملة فى محل نصب =

المفعولُ له هو : المصدرُ ، المُفهِمُ علةً ، المشاركُ لعامله : فى الوقت ، والفاعِلِ ، نحو : « جُدْ شُكْراً » فشكراً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر ، ومُشَارِكٌ لعامله وهو « جُدْ » : فى الوقت ؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمنُ الجودِ ، وفى الفاعل ؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر .

وكذلك : « ضَرَبْتُ ابْنِي تأديباً » فتأديباً : مصدر ، وهو مُفْهِمٌ للتعليل ؛ إذ يصح أن يقع فى جواب « لِمَ فَعَلْتَ الضَّرْبَ ؟ » وهو مُشَارِكٌ لضربت ؛ فى الوقت ، والفاعل .

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة — أعنى المصدرية ، وإبَانَةَ التعليلِ ، واتحادَه مع عامله فى الوقت والفاعل .

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل ، وهو اللام ، أو « مِنْ » أو « فى » أو الباء .

فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولُكَ : « جئتك للسمن » .

ومثالُ ما لم يَتَّحد مع عامله فى الوقت « جئتك اليوم للإكرام غداً » .

ومثالُ ما لم يتحد مع عامله فى الفاعل « جاء زيد لإكرام عمرو له » .

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : « هَذَا قَنِعَ لِزُهْدِ » .

وزعم قوم أنه لا يشترط فى نصبه إلا كَوْنُهُ مصدراً ، ولا يشترط اتحادُهُ مع عامله فى الوقت ولا فى الفاعل ، فجوزوا نصب « إكرام » فى المثالين السابقين ، والله أعلم .

* * *

= خبر ليس ، مع ، ظرف متعلق بيمتنع ، ومع مضاف ، و « الشروط » مضاف إليه « كلزهد » الكاف جارة لقول محذوف ، لزهد : جار ومجرور متعلق بقنع الآتى ، ذا ، اسم إشارة مبتدأ ، قنع ، فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة ، والجملة من قنع وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا الْمُجَرَّدُ
وَالْعَكْسُ فِى مَصْحُوبِ « أَلْ » وَأَنْشَدُوا[١]
لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ[٢]

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدمة له ثلاثة أحوال ؛ أحدها : أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة ، والثانى : أن يكون مُحَلًّى بالألف واللام ، والثالث : أن يكون مضافاً ، وكلُّها يجوز أن تُجَرّ بحرف التعليل ، لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللامِ والإضافةِ النصبُ ، نحو : « ضَرَبْتُ ابْـنِى تأدِيباً » ، ويجوز جرُّهُ ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابنِي لتأدِيبٍ » ، وزعم الْجُزُولى أنه لا يجوز جَرُّهُ ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون ، وماصَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرد ؛ فالأكثر جَرُّه ، ويجوز النصب؛ فـ« ضربتُ ابنى للتأدِيبِ » أكثَرُ من « ضربت ابنى التأدِيبَ » ومما جاء فيه منصوبا ما أنشده المصنف :

١٦٣ — * لاَ أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ *

---

(١) « وقل » فعل ماض « أن » مصدرية « يصحبها » يصحب : فعل مضارع منصوب بأن ، وها : مفعول به ليصحب « المجرد » فاعل يصحب ، و « أن » ومدخولها فى تأويل مصدر فاعل قل . « والعكس » مبتدأ « فى مصحوب » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومصحوب مضاف و« أل » قصد لفظه : مضاف إليه « وأنشدوا » فعل وفاعل .

(٢) « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بأقعد « ولو » شرطية غير جازمة « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف و « الأعداء » مضاف اليه .

١٦٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والبيت كما ورد فى كلام الناظم ، فهذا صدره ، وعجزه قوله :

=

. . . .

= * وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ *

اللغة : « لا أقعد » أراد لا أنـكل ولا أتوانى عن اقتحام المعارك ، وتقول : قعد فلان عن الحرب ، إذا تأخر عنها ولم يباشرها « الجبن » بضم فسكون — هو الهيبة والفزع وضعف القلب والخوف من العاقبة « الهيجاء » الحرب ، وهى تقصر وتمد . فن قصرها قول لبيد :

* يا رُبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَهْ *

ومن مدها قول الآخر :

إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءِ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكَ سَيْفٌ مُهَنَّدُ

« توالت » تتابعت وتـكاثرت وأتى بعضها تلو بعض وتبعه « زمر » جمع زمرة ، وهى الجماعة « الأعداء » جمع عدو .

الإعراب : « لا » نافية « أقعد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الجبن » مفعول لأجله « عن الهيجاء » جار ومجرور متعلق بقوله أقعد « ولو » الواو عاطفة ، والمعطوف عليه محذوف ، والتقدير : لو لم تتوال زمر الأعداء ، ولو توالت زمر الأعداء ، لو : حرف شرط غير جازم « توالت » توالى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل « زمر » فاعل توالت ، وزمر مضاف ، و « الأعداء » مضاف إليه، مجرور بالـكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الجبن » حيث وقع مفعولا لأجله ، ونصبه مع كونه محلى بأل .

وقد اختلف النحاة فى جواز مجىء المفعول لأجله معرفاً ؛ فذهب سيبويه ـ وتبعه الزمخشرى ـ إلى جواز ذلك ، مستدلين على هذا بمجيئه عن العرب فى نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدد شرحه والبيتين (رقم ١٦٤ و ١٦٥) وقول شاعر الحماسة :

كَرِيمٌ يَغُضُّ الطَّرْفَ فَضْلَ حَيَائِهِ وَيَدْنُو وَأَطْرَافُ الرِّمَاحِ دَوَانِى

فقوله « فضل حيائه » مفعول لأجله ، وهو معرف بالإضافة ؛ إذ هو مضاف إلى مضاف إلى الضمير .

وذهب الجرمى إلى أن المفعول لأجله يجب أن يكون نـكرة ؛ لأنه — فيما زعم — =

البيت ، فـ « الجبنَ » مفعولٌ له ، أى : لا أقعد لأجل الجبن ، ومثلُه قولُه :

١٦٤ — فَلَيْتَ لِي بِهِمُ قَوْماً إِذَا رَكِبُوا شَنُّوا الإِغَارَةَ فُرْسَاناً وَرُكْبَانَا

= كالحال والتمييز ، وكل منهما لا يكون إلا نكرة ، فإن جاء المفعول لأجله مقترنا بأل ، فأل هذه زائدة لا معرفة ، وإن جاء مضافا إلى معرفة فإضافته لفظية لا تفيد تعريفا .

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه رحمه الله فى هذه المسألة ؛ لورود الشواهد الكثيرة فى النظم والنثر ، ومما يدل على صحته وروده فى قول الله تعالى : (يجعلون أصابعهم فى آذانهم من الصواعق حذر الموت) والقول بزيادة الحرف أو بأن الإضافة لفظية خلاف الأصل ؛ فلا يصار إليه .

١٦٤ — البيت من مختار أبى تمام فى أوائل ديوان الحماسة ، وهو من كلمة لقريط بن أنيف أحد بنى العنبر ،

اللغة : « شنوا » أراد فرقوا أنفسهم لأجل الإغارة « الإغارة » الهجوم على العدو والإيقاع به « فرسانا » جمع فارس ، وهو راكب الفرس « ركبانا » جمع راكب ، وهو أعم من الفارس ، وقيل : هو خاص براكبي الإبل .

المعنى : يتمنى بدل قومه قوما آخرين من صفتهم أنهم إذا ركبوا للحرب تفرقوا لأجل الهجوم على الأعداء والإيقاع بهم ، ما بين فارس وراكب .

الإعراب : « فليت » حرف تمن ونصب « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليت مقدم « قوما » اسم ليت مؤخر « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « ركبوا » فعل وفاعل ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « شنوا » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وله مفعول به محذوف ، والتقدير : شنوا أنفسهم - أى فرقوها - لأجل الإغارة « الإغارة » مفعول لأجله « فرسانا » حال من الواو فى « شنوا » « وركبانا » معطوف عليه .

الشاهد فيه : قوله « الإغارة » حيث وقع مفعولا لأجله منصوبا مع اقترانه بأل ، وهو يرد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون إلا نكرة ، وادعاؤه أن أل فى « الإغارة » ونحوها زائدة لا معرفة خلاف الأصل فلا يلتفت إليه .

وربما قيل : انه لا شاهد فى البيت ، لأن الإغارة مفعول به : أى فرقوا إغارتهم على عدوهم ، وليست مفعولا لأجله .

وأما المضاف فيجوز فيه الأمرَانِ — النصبُ ، والجرُّ — على السواء ؛ فتقول : « ضَرَبْتُ ابْــنِي تأدِيبَهُ ، ولتأدِيبِهِ » وهذا [قد] يُفهَمُ من كلام المصنف ، لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام عُلِم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحدٌ منهما ، بل يكثر فيه الأمران ، ومما جاء منصوباً قولُه تعالى : (يَجْعَــلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ومنه قولُه :

١٦٥ — وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْــكَرِيمِ ادِّخَارَهُ
وَأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَــكَرُّمَا

---

١٦٥ البيت لحاتم الطائى ، الجواد المشهور ،

اللغة : « العوراء » الـكلمة القبيحة «ادخاره» استبقاء لمودته « وأعرض » أى أصفح .

الإعراب : « وأغفر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيــه وجوبا تقديره أنا « عوراء » مفعول به لأغفر ، وعوراء مضاف و « الـكريم » مضاف إليــه « ادخاره » ادخار : مفعول لأجله ، وادخار مضاف وضمــير الغائب مضاف إليه « وأعرض » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عن شتم » جار ومجرور متعلق بأعرض ، وشتم مضاف و « اللئيم » مضاف إليه « تـكرما » مفعول لأجله .

الشاهد فيه : قوله « ادخاره » حيث وقع مفعولا لأجله منصوباً مع أنه مضاف للضمير ولو جره باللام فقال « لادخاره » لـكان سائغاً مقبولا .

وهو رد على الجرمى الذى زعم أن المفعول لأجله لا يكون معرفة لا بإضافة ولا بأل ، وما زعمه من أن إضافة المفعول لأجله لفظية لا تفيد التعريف غير صحيح .

وفى قوله « تـكرما » شاهد آخر لهذا الباب ، فإن قوله « تـكرما » مفعول لأجله ، وهو منـكر غير معرف لا بإضافة ولا بأل ، وقد جاء به منصوباً لاستيفائه الشروط ، ولا يختلف أحد من النحاة فى صحة ذلك .

* * *

المَفْعُولُ فِيهِ ، وَهُوَ ا. ىَ ظَرْفاً

الظَّرْفُ : وَقْتٌ ، أَوْ مَكَانٌ ، ضُمِّنَا «فِي» بِاطِّرَادٍ ، كَهُنَا أَمْكُثْ أَزْمُنَا(١)

عرَّفَ المصنفُ الظرفَ بأنه : زمان — أو مكان — ضُمِّنَ معنى « فى» باطِّرَادٍ ، نحو : « أمْـكُثْ هُنَا أزْمُنَاً » فهنا : ظرف مكان ، وأزْمُناً : ظرف زمان ، وكل منهما تَضمَّنَ معنى « فى » ؛ لأن المعنى : امكث فى هذا الموضع [و) فى أزْمُنٍ.

واحترز بقوله : « ضمن معنى فى » مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى « فى » كما إذا جُعل اسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ ، أو خبراً ، نحو : « يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبَارك ، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبارك ، والدَّارُ لزيد » فإنه لا يسمى ظرفاً والحالةُ هذه ، وكذلك ما وقع منهما مجروراً ، نحو : « سِرْتُ فى يوم الجمعة » و « جلستُ فى الدَّارِ » على أن فى هذا ونحوه خلافاً فى تسميته ظرفاً فى الاصطلاح ، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولا به ، نحو : « بنيت الدارَ ، وشهدتُ يَوْمَ الجَمَل » .

واحترز بقوله : « باطِّرَادٍ » من نحو : « دَخَلْتُ البيتَ ، وسكنتُ الدَّارَ ، وذهبتُ الشأمَ » فإن كل واحـد من « البيت ، والدار ، والشأم » متضمن معـنى « فى » ولـكن تَضَمُّنه معـنى « فى » ليس مُطَّرِداً ؛ لأن أسماء المـكان المُخْتَصَّـة لا يجوز حَذْفُ « فى » معها ؛ فليس « البيت ، والدار ، والشأم » فى المُثُـلِ منصوبةً

(١) « الظرف » مبتدأ « وقت » خبر المبتدأ « أو مكان » معطوف على وقت « ضمنا » فعل ماض مبنى للمجهول ، وألف الاثنين نائب فاعل ، وهو المفعول الأول « فى » قصد لفظه : مفعول ثان لضمن « باطراد » جار ومجرور متعلق بضمن « كهنا » الكاف جارة لقول محذوف ، هنا : ظرف مكان متعلق بامكث « امكث » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « أزمنا » ظرف زمان متعلق بامكث أيضاً .

على الظرفية ، وإنما هى منصوبة على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن الظرف هو : ما تَضَمَّنَ معنى « فى » باطِّرَادٍ ، وهذه متضمنة معنى « فى » لا باطراد .

هذا تقرير كلام المصنف ، وفيه نظر ؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةَ ونحوُها منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «فى» ؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمنٍ معنى «فى» ؛ فكذلك ما شُبِّه به ؛ فلا يحتاج إلى قوله : «باطِّرَادٍ» ليخرجها ؛ فإنها خرجت بقوله « ما ضمن معنى فى » والله تعالى أعلم .

* * *

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ : مُظْهَراً كَانَ ، وَإلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا[1]

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ معنى « فى » من أسماء الزمان والمكان النصبُ ، والناصبُ له ما وقع فيه ، وهو المَصْدَرُ ، نحو : « عجبت من ضَرْبِكَ زيداً ، يوم الجمعة ، عند الأمير » أو الفعلُ ، نحو : « ضَرَبْتُ زيداً ، يومَ الجمعةِ ، أمام الأميرِ » أو الوَصْفُ ، نحو : « أنا ضاربٌ زيداً ، اليومَ ، عِنْدَكَ » .

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط ، وهو المصدر ، وليس كذلك ، بل ينصبه هو وغيره : كالفعل ، والوصف[2] .

---

(١) « فانصبه » انصب : فعل أمر . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « بالواقع » جار ومجرور متعلق بانصب « فيه » جار ومجرور متعلق بالواقع « مظهراً » خبر لكان الآتى مقدم عليه « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الواقع « وإلا » إن : شرطية ، ولا : نافية ، وفعل الشرط محذوف : أى وإلا يظهر « فانوه » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، انو : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « مقدراً » حال من الهاء فى « انوه » .

(٢) اعلم أن الذى يقع فى الظرف هو الحدث ، فإذا قلت لأحد « جلست أمامك » =

والناصبُ له إما مذكورٌ كما مُثِّلَ ، أو محذوفٌ : جوازاً ، نحو أن يقال : « مَتَى جِئْتَ ؟ » فتقول : « يَوْمَ الجمعةِ » ، و « كَمْ سِرْتَ ؟ » فتقول : « فَرْسَخَيْنِ » ، والتقدير : « جئت يوم الجمعة ، وسرت فرسخين » .

أو وجوباً ، كما إذا وقع الظرفُ صِفَةً ، نحو : « مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ » أو صِلَةً ، نحو : « جاء الذى عندك » أو حالا ، نحو : « مررت بزَيْدٍ عِنْدَكَ » أو خبراً فى الحال أو فى الأصل ، نحو : « زَيْدٌ عِنْدَكَ ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ » .

فالعاملُ فى هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً فى هذه المواضع كلها ، والتقديرُ فى غير الصلة « اسْتَقَرَّ » أو « مُسْتَقِر » وفى الصلة « اسْتَقَرَّ » ؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة ، والفعل مع فاعله جملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة[1] ، والله أعلم .

* * *

= فالجلوس — وهو الحدث — هو الذى وقع أمامك ، وكذلك إذا قلت «أنا جالس أمامك » وكذلك إذا قلت « كان جلوسى أمامك » .

واعلم أيضاً أن المصدر يدل على الحدث بدلالة المطابقة ، لأن كل معناه هو الحدث ، والفعل والصفة يدلان على الحدث بدلالة التضمن ؛ لأن الفعل معناه الحدث والزمان ، والصفة معناها الذات والحدث القائم بها أو الواقع عليها أو الثابت لها ، والناظم لم يصرح بأنه أراد أن الذى ينصب الظرف هو اللفظ الدال على الحدث بالمطابقة ، بل كلامه يصح أن يحمل على ما يدل بالمطابقة أو بالتضمن ، فيكون شاملا للمصدر والفعل والوصف ، وعلى هذا لا يرد اعتراض الشارح أصلا .

(١) ذكر الشارح أربعة مواضع يجب فيها حذف العامل فى الظرف ، وهى : أن يكون صفة ، أو صلة ، أو خبراً ، أو حالا ، وبقى عليه موضعان آخران : (الأول) أن يكون الظرف مشغولا عنه ، كقولك : يوم الجمعة سافرت فيه ، والتقدير : سافرت يوم الجمعة سافرت فيه ، ولا يجوز إظهار هذا العامل ، لأن المتأخر عوض عنه ، ولا يجمع بين العوض والمعوض فى الكلام (الثانى) أن يكون الكلام قد سمع بحذف العامل ، نحو=

وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ ، وَمَا يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلاَّ مُبْهَمَا[1]
نَحْوُ الْجِهَاتِ ، وَالْمَقَادِيرِ ، وَمَا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى[2]

يعنى أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية[3] : مُبْهَمًا كان ، نحو : « سِرْتُ

= قولك لمن يذكر أمراً قد قدم عليه العهد : حينئذ الآن ، وتقدير الكلام : قد حدث ما تذكر حين إذ كان كذا واسمع الآن ، فناصب « حين » عامل ، وناصب « الآن » عامل آخر ، فهما من جملتين لا من جملة واحدة ، والمقصود نهى المخاطب عن الخوض فيما يذكره ، وأمره بالاستماع إلى حديث جديد .

(١) « وكل » مبتدأ . وكل مضاف ، و « وقت » مضاف إليه « قابل » خبر المبتدأ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « ذاك » ذا : اسم إشارة مفعول به لقابل ، والكاف حرف خطاب « وما » نافية « يقبله » يقبل : فعل مضارع ، والهاء مفعول به ليقبل « المكان » فاعل يقبل « إلا » حرف استثناء دال على الحصر « مبهما » حال ، والتقدير: لا يقبل النصب على الظرفية اسم المكان فى حال من الأحوال إلا فى حال كونه مبهما .

(٢) « نحو » خبر لمبتدأ محذوف ، أى وذلك نحو ، ونحو مضاف ، و « الجهات » مضاف إليه « والمقادير » معطوف على الجهات « وما » الواو عاطفة ، ما : اسم موصول معطوف على الجهات « صيغ » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل لا محل لها صلة « من الفعل » جار ومجرور متعلق بصيغ « كمرمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف « من رمى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من مرمى ، وتقدير الكلام : وذلك كائن كمرمى حال كونه مأخوذاً من مصدر رمى .

(٣) أنت تعلم أن الفعل يدل بالوضع على شيئين ، أحدهما الحدث ، وثانيهما الزمن ، ويدل على المكان بدلالة الالتزام ، لأن كل حدث يقع فى الخارج لا بد أن يكون وقوعه فى مكان ما ، فلما كانت دلالة الفعل على الزمان لأنه أحد جزءى معناه الوضعى قوى على نصب ظرف الزمان بنوعيه المبهم والمختص ، ولما كانت دلالته على المكان بالالتزام لا بالوضع لم يقو على نصب جميع الأسماء الدالة على المكان ، بل تعدى إلى المبهم منه لكونه دالا عليه فى الجملة ، وإلى اسم المكان المأخوذ من مادته ، لكونه بالنظر إلى المادة قوى الدلالة على هذا النوع .

لحظة ، وساعةً » أو مُختصاً : إما بإضافةٍ ، نحو : « سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ » ، أو بوَصفٍ نحو : « سِرْتُ يَوْماً طَوِيلاً » أو بعدد ، نحو : « سِرْتُ يومَيْنِ » .

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان ؛ أحدهما : المبهم ، والثانى : ما صيغ من المصدر بشرطه الذى سنذكره ، والمبهم كالجهات [السِّتِّ] ، نحو : « فوق ، وتحت ، [ويَمِينَ ، وشِمَالَ] وأمام ، وخَلْفَ » ونحو هذا ، كالمقادير ، نحو : « غَلْوَة ، ومِيلٍ ، وفَرْسَخٍ ، وبَرِيد »[1] تقول : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ ، وسِرْتُ غَلْوَةً » فتنصبهما على الظرفية .

وأما ماصيغَ من المصدر ، نحو : « مَجْلِسَ زَيْدٍ ، وَمَقْعَدَهُ » فَشَرْطُ نَصْبِهِ — قياساً — أن يكون عاملُه من لفظه ، نحو : « قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو » فلوكان عامله من غير لفظه تعين جَرُّه بفى ، نحو : « جَلَسْتُ فِى مَرْمَى زَيْدٍ » ؛ فلا تقول : « جلست مَرْمَى زيد » إلا شذوذاً .

ومما ورد من ذلك قولُهم : « هُوَ مِنِّى مَقْعَدَ القَابِلَةِ ، وَمَزْجَرَ الكَلْبِ ، وَمَنَاطَ الثرَيَّا »[2] أى : كائن مَقْعَدَ القابلة ، ومَزْجَرَ الكلب ، ومَنَاطَ الثريا ، والقياس : « هو مِنِّى فى مَقْعَد القابلة ، وفى مَزْجَرِ الكلب ، وفى مَنَاطِ الثريا » ولكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يقاس عليه ، خلافاً للكسائى ، وإلى هذا أشار بقوله :

---

(١) الغلوة — بفتح الغين المعجمة وسكون اللام — فسرها المتقدمون بالباع مائة باع ، والباع : مقدار ما بين أصابع يديك إذا مددتهما محاذيتين لصدرك ، ومنهم من قدر الغلوة برمية سهم ، ومنهم من قدرها بثلثمائة ذراع ، والميل : عشر غلوات ، فهو ألف باع ، والفرسخ : ثلاثة أميال ، والبريد : أربعة فراسخ .

(٢) يقول العرب « فلان منى مقعد القابلة » يريدون أنه قريب كقرب مكان قعود القابلة عند ولادة المرأة من المرأة ، ويقولون « فلان منى مزجر الكلب » يريدون أنه بعيد كبعد المكان الذى يزجر إليه الكلب ، ويراد بهذا الذم ، ويقولون « فلان منى مناط الثريا » يريدون أنه فى مكان بعيد كبعد الثريا عمن يروم أن يتصل بها ، وهذا كناية عن عدم إدراكه فى الشرف والرفعة ، يعنى أنه فريد فى شرفه ورفعة قدره .

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيساً أَنْ يَقَعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ(١)

أى : وشرطُ كونِ نصبِ ما اشْتُقَّ من المصدر مَقِيساً : أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه فى أصله ، أى : أن ينتصب بما يُجَامعه فى الاشتقاق من أَصْلٍ وَاحِدٍ ، كمجامعة « جلست » بـ « مَجْلس » فى الاشتقاق من الجلوس ؛ فأصلُهُمَا وَاحِدٌ ، وهو : « الْجُلُوس » .

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صِيغَ من المصدر مُبْهَمَان ؛ أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة ، لأنها — وإن كانت معلومةَ المقدارِ — فهى مجهولة الصفة ، وذهب الأستاذ أبو على الشلوبين إلى أنها ليست من [الظروف] المبهمة ؛ لأنها مَعْلُومَة المقدار ، وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً ، نحو : « جلست مجلساً » ومختَصًّا ، نحو : « جلست مجلس زيد » .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن « مَرْمَى » مشتق من رَمَى ، وليس هذا على مذهب البصريين ؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر ، لا من الفعل .

وإذا تقرر أن المكان المختص — وهو : ما لَهُ أَقْطَارٌ تَحْوِيه — لا ينتصب ظرفاً ، فاعلم أنَّهُ سُمع نَصْبُ كلِّ مكانٍ مختص مع « دخل ، وسكن » ونَصْبُ

(١) « وشرط » مبتدأ ، وشرط مضاف ، و « كون » مضاف إليه ، وكون مضاف ، و « ذا » مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « مقيسا » خبر الكون الناقص « أن » مصدرية « يقع » فعل مضارع منصوب بأن ، وسكنه للوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذا الذى هو إشارة للمأخوذ من مصدر الفعل ، و « أن » ومنصوبها فى تأويل مصدر خبر المبتدأ « ظرفا » حال من فاعل يقع المستتر فيه « لما » جار ومجرور متعلق بقوله « ظرفا » أو بمحذوف صفة له « فى أصله ، معه » « جار ومجرور وظرف ، متعلقان باجتمع الآتى « اجتمع » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من اجتمع وفاعله لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا باللام .

« الشأم » مع « ذهب » ، نحو : « دخلت البيتَ ، وسكنتُ الدار ، وذهبْتُ الشأمَ » واختلف الناسُ فى ذلك ، فقيل : هى منصوبة على الظرفية شذوذاً ، وقيل : منصوبة على إسقاط حرف الجر ، والأصلُ « دخلت فى الدار » فحذف حرف الجر ؛ فانتصب الدار ، نحو : « مررت زيداً » وقيل : منصوبة على التشبيه بالمفعول به(١) .

* * *

---

(١) فى هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة ، ذكر الشارح منها ثلاثة :

(الأول) أن هذه الظروف المختصة منصوبة على الظرفية كما انتصب الظرف المكانى المبهم عليها ، إلا أن ذلك شاذ لا يقاس عليه ، وهو مذهب المحققين من النحاة ؛ ونسبه الشلوبين للجمهور ، وصححه ابن الحاجب .

(الثانى) أن هذه الأسماء منصوبة على إسقاط حرف الجر ، يعنى على الحذف والإيصال ، كما انتصب « الطريق » فى قول الشاعر (وانظر الشاهد رقم ١٥٩) :

لَدْنٌ بِهَزِّ الْكَفِّ يَعْسِلُ مَتْنُهُ ... فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّعْلَبُ

وهذا مذهب الفارسى ، ومن العلماء من ينسبه إلى سيبويه ، وقد اختاره ابن مالك .

(الثالث) أن هذه الأسماء منصوبة على التشبيه بالمفعول به ، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدى ، كما نصبوا الاسم بعد الصفة المشبهة التى لا تؤخذ إلا من مصدر الفعل القاصر ، وهذا إنما يتم لو أن الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت كلها قاصرة .

(الرابع) أن هذه الأسماء منصوبة على أنها مفعول به حقيقة ، وعللوا هذا القول بأن نحو « دخل » يتعدى بنفسه تارة وبحرف الجر تارة أخرى ، وكثرة الأمرين فيه تدل على أن كل واحد منهما أصل ، وهذا أيضاً يتجه لو أن جميع الأفعال التى تنصب بعدها هذه الأسماء كانت من هذا النوع ، إلا أن يخص هذا القول بنحو « دخل » مما له حالتان تساوتا فى كثرة الورود ، بخلاف « ذهب » .

وَمَا يُرَى ظَرْفاً وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ(١)

وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ : الَّذِي لَزِمْ

ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمْ(٢)

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى : متصرف ، وغير متصرف ؛ فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان : ما استعمل ظرفاً وغير ظرف ، كـ « يوم ، ومكان »

---

(١) « وما » اسم موصول مبتدأ أول « يرى » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، وهو المفعول الأول « ظرفا » مفعول ثان ليرى ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وغير » معطوف على قوله « ظرفا » السابق ، وغير مضاف ، و « ظرف » مضاف إليه « فذاك » الفاء زائدة ، واسم الإشارة مبتدأ ثان « ذو » خبر المبتدأ الثانى ، والجملة من المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وزيدت الفاء فى جملة الخبر لأن المبتدأ موصول يشبه الشرط فى عمومه ، وذو مضاف ، و « تصرف » مضاف إليه « فى العرف » جار ومجرور متعلق بتصرف .

(٢) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف ، و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، و « التصرف » مضاف إليه « الذى » اسم موصول : خبر المبتدأ « لزم » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الذى ، والجملة من لزم وفاعله لا محل لها صلة الذى « ظرفية » مفعول به للزم « أو شبهها » معطوف على مفعول لفعل محذوف تقديره : أو لزم ظرفية أو شبهها ، ولا يجوز أن يكون معطوفا على قوله « ظرفية » المذكور فى البيت ؛ إذ يصير حاصل المعنى أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها ، ومنه الذى لزم شبه الظرفية وحدها ، والقسم الأول صحيح ، والقسم الثانى على هذا الذى يفيده ظاهر البيت غير صحيح ، وإنما الصحيح أن الظرف ينقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : الذى يلزم الظرفية وحدها ولا يفارقها ، وهو نوع من غير المتصرف ، وثانيهما : الذى يلزم الأمرين الظرفية وشبهها ، تعنى أنه إذا فارق الظرفية لم يفارق شبهها ، وهو النوع الآخر من غير المتصرف « من الكلم » جار ومجرور متعلق بلزم أو بشبه أو بمحذوف حال من « غير ذى التصرف » .

فإن كل واحد منهما يُستَعْمَلُ ظرفاً ، نحو : « سِرْتُ يوماً ، وجلستُ مكاناً » ، ويستعملُ مُبتدأً ، نحو : « يَوْمُ الجمعةِ يومٌ مبارك ، ومَكَانُكَ حَسَنٌ » وفاعلا ، نحو : « جاء يومُ الجمعة ، وارتفع مكانُكَ » .

وغير المتصرف هو : مالايستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو : « سَحَرَ » إذا أردْتَهُ من يوم بعينه(١) ، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ ، كقوله تعالى : (إلا آلَ لُوطٍ نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ) ، و « فوق » نحو : « جَلَسْتُ فَوْقَ الدارِ » فكل واحد من « سحر ، وفوق » لا يكون إلا ظرفاً(١) .

والذى لزم الظرفية أو شبهها « عِنْدَ [وَلَدُنْ] » والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ « مِنْ » ، نحو : « خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ » ولا تُجَرُّ « عند » إلا بـ « مِنْ » فلا يقالُ « خَرَجْتُ إلى عندِه » ، وقولُ العامةِ : « خَرَجْتُ إلى عنده » خطأ(٢) .

---

(١) مثل الشارح للظرف الذى لا يفارق النصب على الظرفية بمثالين : أحدهما « سحر » إذا أردت به سحر يوم معين . وهذا صحيح . وثانيهما « فوق » والتمثيل به لهذا النوع من الظرف غير صحيح ، بل الصواب أنه من النوع الثانى الذى لزم الظرفية أو شبهها بدليل مجيئه مجروراً بمن فى قوله تعالى : (فخر عليهم السقف من فوقهم) وفى آيات أخر .

ومن الظروف التى لا تفارق النصب على الظرفية « قط » و « عوض » ظرفين للزمان أولهما للماضى وثانيهما للمستقبل ، وهما خاصان بالوقوع بعد النفى أو شبهه ، ومنها أيضاً « بدل » إذا استعملته بمعنى مكان ، كما تقول : خذ هذا بدل هذا ، ومنها أيضاً الظروف المركبة كقولك : أنا أزورك صباح مساء ، ومنزلتك عندنا بين بين ، ومنها أيضاً « بينا » و « بينما » ومنها « مذ ، ومنذ » إذا رفعت ما بعدهما وجعلتهما خبرين عنه ، فهما مبنيان على الضم أو السكون فى محل نصب كقط وعوض .

(٢) قد قال العرب الموثوق بعربيتهم : « حتى متى » فأدخلوا حتى على ظرف =

وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِى ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ(١)

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلا ، كقولك : « جلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ » أى : مكانَ قُرْبِ زيدٍ ، فحذف المضاف وهو « مكان » وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ ، فأعرب بإعرابه ، وهو النَّصْبُ على الظرفية ، ولا ينقاس ذلك ؛ فلا تقول : « آتيك جُلُوسَ زَيْدٍ » تريد مكان جلوسه .

ويكثر إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ ، نحو : « آتيكَ طُلُوعَ الشمس ، وَقُدُومَ الحاجِّ ، وخُرُوجَ زيدٍ » والأصلُ : وَقْتَ طلوع الشمس ، ووَقْتَ قُدُوم الحاج ، ووَقْتَ خروج زيد ؛ فحذف المضاف ، وأعرب المضاف إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ فى كل مصدر(٢) .

= الزمان ، وقالوا : « إلى أين » و « إلى متى » فأدخلوا « إلى » الجارة على ظرف الزمان والمكان ، وهذا شاذ من جهة القياس ، ومعنى هذا أنه يصح لنا إدخال « حتى » الجارة على لفظ « متى » من بين أسماء الزمان ، وإدخال « إلى » الجارة على لفظ « متى » ولفظ « أين » من بين جميع الظروف ، اتباعا لهم ، ولا يجوز القياس على شىء من ذلك .

(١) « وقد » حرف تقليل « ينوب » فعل مضارع « عن مكان » جار ومجرور متعلق بينوب « مصدر » فاعل ينوب « وذاك » الواو للاستئناف ، واسم الإشارة مبتدأ ، والكاف حرف خطاب « فى ظرف » جار ومجرور متعلق بيكثر الآتى ، وظرف مضاف ، و « الزمان » مضاف إليه « يكثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذاك ، والجملة من يكثر وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) ذكر الشارح — تبعاً للناظم — واحداً مما ينوب عن الظرف وهو المصدر ، وبين أن نيابة المصدر عن ظرف الزمان مقيسة ـ بحيث يجوز لك أن تنيب ما شئت من المصادر عن ظرف الزمان ـ وأن نيابته عن ظرف المكان سماعية يجب ألا تستعمل منه إلا ما ورد عن العرب ، وقد بقى عليه أشياء تنوب عن الظرف زمانياً أو مكانيا : =

. . . .

= الأول : لفظ « بعض » ولفظ « كل » مضافين إلى الظرف ، نحو « بحثت عنك كل مكان ، وسرت كل اليوم » وذلك من جهة أن كلتى بعض وكل بحسب ما تضافان إليه ، وقد مضى - فى باب المفعول المطلق - أنهما ينوبان عن المصدر فى المفعولية المطلقة .

الثانى : صفة الظرف ، نحو « سرت طويلا شرقى القاهرة » .

الثالث : اسم العدد المميز بالظرف ، نحو « صمت ثلاثة أيام ، وسرت ثلاثة عشر فرسخا » .

الرابع : ألفاظ معينة تنوب عن اسم الزمان ، نحو « أحقا » فى قول الشاعر :

أَحَقًّا عِبَادَ اللهِ أَنْ لَسْتُ صَادِرًا وَلاَ وَارِدًا إِلاَّ عَلَيَّ رَقِيبُ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ جِـــيرَتَنَا اسْتَقَلُّوا فَنِيَّتُنَا وَنِيَّتُهُمْ فَرِيـــقُ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا بَنِي أَبْنَاءِ سَلْمَى بْنِ جَنْدَلٍ تَهَدُّدُكُمْ إِيَّايَ وَسْطَ الْمَجَالِسِ

وفى نحو قول الآخر :

أَحَقًّا أَنْ أَخْطَلَكُمْ هَجَانِي

* * *

المَفْعُولُ مَعَــــهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهْ فى نَحْوِ « سِيرِى وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ »(١)
بِمَا مِنَ الْفِعْــلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النَّصْبُ، لابالْوَاوِ، فى القَوْلِ الأَحَقّْ(٢)

المفعول معه هو : الاسمُ ، المنتصبُ ، بعد وَاوٍ بمعنى مَعَ .

والناصبُ له ما تقدمه : من الفعل ، أو شبهه .

فمثالُ الفعل : « سِيرِى والطريقَ مُسْرِعَة » أى : سِيرِى مع الطريق ، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِى .

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ : « زيد سائرٌ والطريقَ » ، و « أعجبنى سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ » فالطريق : منصوبٌ بسائر وسيرك .

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه الواوُ ، وهو غيرُ صحيح ؛ لأن كل حرف

---

(١) « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول « تالى » نائب فاعل ينصب ، وتالى مضاف و « الواو » مضاف إليه « مفعولا » حال من نائب الفاعل « معه » مع : ظرف متعلق بقوله «مفعولا» ومع مضاف والضمير مضاف إليه « فى نحو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وذلك كائن فى نحو « سيرى » فعل أمر . وياء المخاطبة فاعل، والجملة فى محل جر بإضافة نحو إليها « والطريق » مفعول معه « مسرعه » حال من ياء المخاطبة فى قوله سيرى .

(٢) « بما » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من الفعل » جار ومجرور متعلق بقوله سبق الآتى « وشبهه » الواو عاطفة ، وشبه معطوف على الفعل ، وشبه مضاف والضمير مضاف إليه « سبق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء « ذا » اسم إشارة مبتدأ مؤخر « النصب » بدل أو عطف بيان أو نعت لاسم الإشارة « لا » حرف عطف «بالواو» جار ومجرور معطوف على بما « فى القول » جار ومجــرور متعلق بقوله النصب السابق « الأحق » نعت للقول ،

اُخْتُصَّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه ؛ لم يعمل إلا الجرَّ ، كحروف الجر ، وإنما قيل : « ولم يكن كالجزء منه » احترازاً من الألف واللام ؛ فإنها اختصت بالاسم ولم تعمل فيه شيئاً ؛ لـكونها كالجزء منه ، بدليل تَخطِّى العامل لها ، نحو : « مررت بالغُلاَمِ » .

وَيُستفاد من قول المصنف : « فى نحو سِيرِى والطريقَ مسرعَةً » أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك ، وهو : كل اسم وقع بعد واو بمعنى مع ، وتقدَّمه فعلٌ أو شبهُهُ ، و [هذا] هو الصحيح من قول النحويين[١] .

وكذلك يفهم من قوله : « بما من الفعل وشبهه سبق » أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّمَ عليه ؛ فلا تقول : « والنيلَ سِرْتُ » وهذا باتفاق ، أمَّا تَقَدُّمه على مُصَاحِبه — نحو : « سار والنيلَ زيدٌ » — ففيه خلافٌ ، والصحيحُ مَنْعُه[٢] .

---

(١) يريد الشارح بالمماثلة فى قوله « مقيس فيما كان مثل ذلك — إلخ » المشابهة فيما ذكر ، وفى كون الاسم الذى بعد الواو مما لا يصح عطفه على ما قبل الواو .

وقد اختلف النحاة فى هـذه المسألة ؛ فذهب الجمهور إلى أن كل اسم وقع بعد واو المعية وسبقته جملة ذات فعل أو شبهه ، ولم يصح عطفه على ما قبله ، فإنه يكون مفعولا معه ، وذهب ابن جنى إلى أنه لا يجوز أن يكون مفعولا معه إلا إذا كان بحيث يصح عطفه على ما قبله من جهة المعنى ، والصحيح ما ذهب إليه الجمهور ؛ لأنه قد ورد عنهم فى ما لا يحصى من الشواهد نثراً ونظما ، وقولهم : سرت والطريق ، واستوى الماء والخشبة — بمعنى ارتفع الماء حتى صار الماء مع الخشبة فى مستوى واحد — من غير ضرورة ولا ملجئ ما ، يقطع بذلك .

(٢) اختلف النحاة فى تقديم المفعول معه على مصاحبه : أيجوز أم لا يجوز ؟ فذهب ابن جنى إلى أن ذلك جائز ، والذى يؤخذ من كلامه فى كتابه « الخصائص » وغيره أنه استدل على جوازه بأمرين ، أولها أن المفعول معه يشبه المعطوف بالواو ، والمعطوف بالواو يجوز تقديمه على المعطوف عليه ؛ فتقول : جاء وزيد عمرو ، كما قال الشاعر :

أَلاَ يَا نَخْـلَةً مِنْ ذَاتِ عِـــرْقٍ
عَلَيْـكِ — وَرَحْمَةُ اللهِ — السَّلاَمُ =

وَبَعْدَ « مَا » ٱسْتِفْهَامٍ أَوْ « كَيْفَ » نَصَبْ
بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبْ(١)

حَقُّ المفعول [معه] أن يسبقَه فعلٌ أو شبهُهُ ، كما تقدَّمَ تمثيلُه ، وسُمِع من كَلاَمِ العرب نَصْبُهُ بعد « ما » و « كيف » الاستفهاميتين من غير أن يُلْفَظَ بفعل ،

= والشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، وثانى الاستدلالاين أنه ورد عن العرب المحتج بكلامهم تقديم المفعول معه على مصاحبه كما فى قول يزيد بن الحكم الثقفى من قصيدة يعاتب فيها ابن عمه :

جَمَعْتَ وَفُحْشاً غَيْبَةً وَنَمِيمَةً ثَلاَثُ خِصَالٍ لَسْتَ عَنْهَا بِمُرْعَوِى

فزعم أن الواو فى قوله « وفحشا » واو المعية ، والاسم بعده منصوب على أنه مفعول معه ، ومن ذلك أيضاً قول بعض الفزاريين . وهو من شعراء الحماسة :

أَكْنِيهِ حِينَ أُنَادِيهِ لأُكْرِمَهُ وَلاَ أُلَقِّبُهُ وَالسَّوْءَةَ اللَّقَبَا

فزعم أن الواو فى قوله « والسوءة » واو المعية ، والاسم بعدها منصوب على أنه مفعول معه تقدم على مصاحبه وهو قوله « اللقبا » وأصل الكلام عنده : ولا ألقبه اللقبا والسوءة ،

وليس ما ذهب إليه ابن جنى بسديد ، ولا ما استدل به صحيح ، أما تشبيه المفعول معه بالمعطوف فلئن سلمنا له شبهه به لم نسلم أن المعطوف يجوز أن يتقدم على المعطوف عليه ، بل كونه تابعاً ينادى بأن ذلك ممتنع ، فأما البيت الذى أنشده شاهداً على تقديم المعطوف فضرورة أو مؤول ، وأما البيتان اللذان أنشدهما على جواز تقديم المفعول معه على مصاحبه فبعد تسليم صحة الرواية يجوز أن تكون الواو فيهما للعطف وقدم المعطوف ضرورة .

(١) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « نصب » الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه ، وما مضاف و « استفهام » مضاف إليه من إضافة الدال إلى المدلول « أو » عاطفة « كيف » معطوف على « ما » السابق « نصب » فعل ماض « بفعل » جار ومجرور متعلق بنصب ، وفعل مضاف ، و « كون » مضاف إليه « مضمر » نعت لفعل « بعض » فاعل نصب ، وبعض مضاف ، و « العرب » مضاف اليه .

نحو : « ما أنت وزيداً[١] » و « كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ » فخرجه النحويون على أنه منصوب بفعل مضمرٍ مشتقٍّ من الكَوْن ، والتقديرُ : ما تكون وزيداً ، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ ، فزيداً وقصعة : منصوبان بـ « تكون » المضمرة .

* * *

وَالْعَطْفُ إنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ ... وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ[٢]

---

(١) ومن ذلك قول أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي :

مَا أَنْتَ وَالسَّيْرَ فِى مَتْلَفٍ ... يُبَرِّحُ بِالذَّكَرِ الضَّابِطِ

الشاهد فى قوله « ما أنت والسير » حيث نصب « السير » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدمه فى اللفظ فعل ، ومن ذلك قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه :

أَتُوعِدُنِى بِقَوْمِكَ يا بْنَ حَجْلٍ ... أُشَابَاتٍ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَّعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو ... وَمَا حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا ؟

الشاهد فى قوله « وما حضن والجيادا » حيث نصب « الجياد » على أنه مفعول معه من غير أن يتقدم عليه فعل أو شبهه .

ومع ورود ذلك فى كلام العرب المحتج به فإنه قليل ، والكثير فى مثل ذلك رفع ما بعد الواو على أنه معطوف على ما قبله ، كما قال زياد الأعجم :

تُكَلِّفُنِى سَوِيقَ التَّمْرِ جَرْمٌ ... وَمَا جَرْمٌ وَمَا ذَاكَ السَّوِيقُ ؟

وكما قال أوس بن حجر :

عَدَدْتَ رِجَالاً مِنْ قُعَيْنٍ تَفَجُّساً ... فَمَا ابنُ لُبَيْنَى وَالتَّفَجُّسُ وَالْفَخْرُ ؟

وكما قال المخبل يهجو الزبرقان بن بدر :

يَا زِبْرِقَانُ أَخَا بَنِى خَلَفٍ ... مَا أَنْتَ وَيْبَ أَبِيكَ وَالْفَخْرُ ؟

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «يمكن» فعل مضارع فعل الشرط، مجزوم بالسكون =

وَالنَّصْبُ إنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ[١]

الاسم الواقعُ بعد هذه الواو : إما أن يمكن عطفُه على ما قبله ، أولا ، فإن أمكَنَ عَطْفُه فإما أن يكون بِضَعْفٍ ، أو بلا ضعف .

فإن أمكن عَطْفُه بلا ضَعْفٍ فهو أحقُّ من النصب ، نحو : « كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين » فرَفْعُ « زيد » عطفاً على المضمر المتصل أوْلى من نصبه مفعولا معه ؛ لأن العطف ممكن للفَصْلِ ، والتشريكُ أوْلى من عدم التشريك ، ومثلُه « سارَ زيد وعَمْرٌو » فرفع « عمرو » أوْلى من نصبه .

وإن أمكن العَطْفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أوْلى من التشريك[٢] ؛

= وجواب الشرط محذوف « بلا ضعف » الباء حرف جر ، ولا : اسم بمعنى غير مجرور بالباء ، وقد ظهر إعرابه على ما بعده بطريق العارية ، ولا مضاف وضعف : مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة العارية ، والجار والمجرور متعلق بيمكن « أحق » خبر المبتدأ ، وجملة الشرط وجوابه معترضة بين المبتدأ وخبره « والنصب مختار » مبتدأ وخبره « لدى » ظرف متعلق بمختار ، ولدى مضاف و « ضعف » مضاف إليه ، وضعف مضاف ، و « النسق » مضاف إليه .

(١) « النصب » مبتدأ « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يجز » فعل مضارع فعل الشرط « العطف » فاعل يجز ، وجواب الشرط محذوف « يجب » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « أو اعتقد » أو : عاطفة ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إضمار » مفعول به لاعتقد ، وإضمار مضاف و « عامل » مضاف إليه « تصب » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر الذى هو اعتقد ، ويجوز أن يكون يجب جواب الشرط ، وتكون جملة الشرط وجوابه — على هذا — فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) الضعف الذى لا يتأتى معه العطف إما أن يكون لفظياً ، أى عائداً إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب ، وإما أن يكون معنويا . وقد مثل الشارح للضعف اللفظى ، ولم يمثل للضعف المعنوى : أى الذى يرجع إلى ما يريد المتكلم من المعنى . ومن أمثلته قولهم « لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها » وبيانه أنك لو عطفت الفصيل =

لسلامَتِهِ من الضعف ، نحو : « سِرْتُ وزيداً » ؛ فنصبُ « زيدٍ » أوْلَى من رَفْعِهِ ؛ لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل .

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ : على المعِيَّة ، أو على إضمار فعل [يليق به] ، كقوله :

١٦٦ — * عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بارِدًا *

= على الناقة لصار المعنى أن رضاع الفصيل للناقة متسبب عن مجرد تركك إياهما ، وليس كذلك ، فيلزمك أن تجعل التقدير على العطف : لو تركت الناقة وتركت فصيلها يرضعها — تعنى يتمكن من رضاعها — لرضعها ، فأما نصب هذا على أنه مفعول معه فيعبر به المعنى : لو تركت الناقة مع فصيلها لرضعها ، وهذا صحيح مؤد إلى المقصود ، لأن المعية يراد بها المعية حسا ومعنى ؛ فالتكلف الذى استوجبه العطف لتصحيح المعنى هو الذى جعله ضعيفا ، ومثله قول الشاعر :

إِذَا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امرِىءٍ فَدَعْهُ وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

إذ لو عطف « الليالى » على « أمره » لكنت محتاجا إلى تقدير : واكل أمره لليالى وواكل الليالى لأمره ، فأما جعل الواو بمعنى مع ونصب الاسم على أنه مفعول معه فلا يحوج إلى شيء .

١٦٦ — هذا البيت من الشواهد التى لم يذكر العلماء نسبتها إلى قائل معين ، وقد اختلفوا فى تتمته ، فيذكر بعضهم أن الشاهد صدر بيت ، وأن تمامه :

* حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا *

ويرويه العلامة الشيرازى عجز بيت ، ويروى له صدرا هكذا :

* لَمَّا حَطَطْتُ الرَّحْلَ عَنْهَا وَارِدًا *

اللغة : « شتت » يروى فى مكانه « بدت » وهما بمعنى واحد « همالة » اسم مبالغة من هملت العين ، إذا انهمرت بالدموع .

الإعراب : « علفتها » فعل وفاعل ومفعول أول « تبنا » مفعول ثان « وماء » ظاهره أنه معطوف على ما قبله ، وستعرف ما فيه « باردا » صفة للمعطوف الذى هو ماء =

فماء : منصوب على المعية ، أو على إضمار فعل يليق به ، والتقدير : « وسقيتها ماء باردًا » وكقوله تعالى : (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وشُرَكَاءَكُم) فقوله : « وشركاءكم » لا يجوز عَطْفُهُ على « أمركم » ؛ لأن العطف على نية تكرار العامل ؛ إذ لا يصح أن يقال : « أجمعت شركائى » وإنما يقال : « أَجْمَعْتُ أمرى ، وجَمَعْتُ شركائى » فشركائى : منصوب على المعية ، والتقدير — والله أعلم — فأجمعوا أمركم مع شركائكم ، أو منصوب بفعل يليق به ، والتقدير : « فأَجْمِعُوا أمركم وَاجْمَعوا شركاءكم » .

* * *

= الشاهد فيه : قوله « وماء » فإنه لا يمكن عطفه على ما قبله ، لكون العامل فى المعطوف عليه لا يتسلط على المعطوف ، إذ لا يقال « علفتها ماء » ومن أجل ذلك كان نصبه على أحد ثلاثة أوجه : إما بالنصب على المعية ، وإما على تقدير فعل يعطف على « علفتها » والتقدير : علفتها تبنا وسقيتها ماء ، وإما على أن تضمن « علفتها » معنى « أنلتها » أو « قدمت لها » ونحو ذلك ليستقيم الكلام ، وقد ذكر الشارح فى البيت والآية الكريمة وجهين من هذه الثلاثة .

وسيأتى لهذا نظائر نذكرها مع شرح الشاهد (رقم ٢٩٩) فى مباحث عطف النسق ، إن شاء الله تعالى .

الاستِثناء

مَا اسْتَثْنَتِ «إلَّا» معْ تَمَام يَنْتَصِبْ ... وَبَعْدَ نَفْيٍ أوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ(١)

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ ، ... وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ(٢)

حكم المستثنى بـ « إلاّ » النَّصْبُ ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجَبِ ، سواء

---

(١) « ما » اسم موصول مبتدأ « استثنت » استثنى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « إلا » قصد لفظه : فاعل استثنت ، والجملة من استثنت وفاعله لا محل لها صلة ، والعائد إلى الموصول محذوف ، والتقدير : ما استثنته إلا « مع » ظرف متعلق باستثنت ، ومع مضاف و « تمام » مضاف إليه « ينتصب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة من ينتصب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « وبعد » ظرف متعلق بقوله « انتخب » الآتى ، وبعد مضاف ، و «نفى» مضاف إليه « أو » حرف عطف « كنفى » الكاف اسم بمعنى مثل معطوف على نفى ، والكاف مضاف ونفى مضاف إليه « انتخب » فعل ماض مبنى للمجهول :

(٢) « إتباع » نائب فاعل لانتخب فى آخر البيت السابق ، وإتباع مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه ، وجملة «اتصل» وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « ما » اسم موصول : مفعول به لانصب ، وجملة « انقطع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى ما لا محل لها صلة « وعن تميم » جار ومجرور متعلق بقوله « وقع » الآتى « فيه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « إبدال » مبتدأ مؤخر ، وجملة « وقع » من الفعل الماضى وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى إبدال فى محل رفع نعت لإبدال ، والتقدير : إبدال كائن فى المنقطع وقع عن تميم ، ويجوز أن تجعل جملة « وقع » وفاعله المستتر فيه العائد إلى إبدال خبرا عن المبتدأ ، وعلى هذا يكون قوله « عن تميم » وقوله « فيه » جارين ومجرورين يتعلق كل منهما بوقع ، والتقدير : وإبدال واقع فى المنقطع عن تميم .

كان متصلا أو منقطعاً(١) ، نحو : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً » ، وضربت القوم إلا زيداً ، ومررت بالقوم إلا زيداً ، وقام القوم إلا حماراً ، وضربت القوم إلا حماراً ،

---

(٣) قد وقع فى كلام العرب ما ظاهره أن المستثنى بإلا بعد كلام تام موجب لم ينتصب على الاستثناء ، بل جاء تابعاً لما قبله فى إعرابه .

من ذلك قول الأخطل التغلبي :

وَبِالصَّرِيمَةِ مِنْهُمْ مَنْزِلٌ خَلَقٌ عَافٍ تَغَيَّرَ إلاَّ النُّؤْىُ وَالْوَتِدُ

ومحل الاستشهاد من هذا البيت قوله « تغير إلا النؤى والوتد » فإن الكلام — بحسب الظاهر — موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو الضمير المستتر فى « تغير » العائد على المنزل ، فكان من حق الكلام على هذا أن ينتصب ما بعد إلا على أنه مستثنى ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الضمير المستتر فى تغير الذى هو المستثنى منه .

ومن ذلك قول الآخر :

لِدَمٍ ضَائِعٍ تَغَيَّبَ عَنْـــهُ أَقْرَبُوهُ إلاَّ الصَّبَا وَالدَّبُورُ

ومحل الشاهد من هذا البيت قوله « تغيب أقربوه إلا الصبا والدبور » فإن الكلام موجب ، إذ لم يتقدمه نفى ولا شبهه ، وهو تام ، لأنه قد تقدم فيه ذكر المستثنى منه وهو قوله « أقربوه » فكان من حق العربية أن ينتصب الاسم الواقع بعد إلا ، لكن الشاعر قد جاء به مرفوعا على أنه بدل من الاسم الواقع قبلها وهو المستثنى منه .

وقد بين العلماء فى هذين البيتين ونحوهما أن هذا الظاهر غير مراعى ولا ملتفت إليه ، وأن الكلام — وإن كان إيجاباً فى الظاهر — نفى عند التحقيق ، لأن معنى « تغير » فى البيت الأول « لم يبق على حاله » ومعنى « تغيب عنه أقربوه » فى البيت الثانى لم يحضروا ، وأنت تعلم أن الشاعر الأول لو أنه قال « لم يبق على حاله إلا النؤى والوتد » وأن الشاعر الثانى لو قال « لم يحضر أقربوه إلا الصبا والدبور » لكان يجوز لكل واحد منهما أن يرفع ما بعد إلا على البدلية وأن ينصبه على الاستثناء ، فقد صنع كل منهما ما يجوز له لأنه فهم أن الكلام إذا كان بمعنى كلام منفى أخذ حكم الكلام المنفى .

وعلى هذا يكون مراد النحويين بقولهم فيما يجب نصبه على الاستثناء «كلام موجب» أنه ليس منفياً مطلقا ، لا فى اللفظ ولا فى المعنى ، فافهم ذلك وتدبره .

ومررت بالقوم إلا حماراً » فـ « زيداً » فى هـذه المُثُل منصوب على الاستثناء ، وكذلك « حماراً » .

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ماقبله بواسطة « إلا » ، واختار المصنف — فى غير هذا الكتاب — أن الناصب له « إلاَّ » وزَعَمَ أنه مذهبُ سيبويه(١) وهذا معنى قوله : « ما استثنت ألا مع تمام ينتصب » أى : أنه ينتصب الذى استثنته « إلا » مع تمام الكلام ، إذا كان مُوجَباً ا

(١) للنحاة فى ناصب الاسم الواقع بعد « إلا » خلاف طويل ، غير أن أشهر مذاهبهم فى ذلك تتلخص فى أربعة أقوال :

الأول : أن الناصب له هو الفعل الواقع فى الكلام السابق على « إلا » بواسطتها ، فيكون عمل « إلا » هو تعدية ما قبلها إلى ما بعدها ، كحرف الجر الذى يعدى الفعل إلى الاسم ، غير أن هذه التعدية بالنظر إلى المعنى ، وهذا مذهب السيرافى ، ونسبه قوم منهم ابن عصفور وغيره إلى سيبويه ، وقال الشلوبين : إنه مذهب المحققين .

الثانى : أن الناصب له هو نفس « إلا » وهو مذهب ابن مالك الذى صرح به فى غير هذا الكتاب ، وعباراته فى الألفية تشير إليه ، أفلا ترى أنه يقول فى مطلع الباب « ما استثنت الا » ثم يقول بعد أبيات « وألغ إلا » وهى عبارة يدل ظاهرها على أن المراد إلغاؤها عن العمل .

الثالث : أن الناصب له هو الفعل الواقع قبل « إلا » باستقلاله ، لا بواسطتها كالمذهب الأول .

الرابع : أن الناصب له فعل محذوف تدل عليه « إلا » والتقدير : أستثنى زيدا ، مثلا ويرد على المذهبين الأول والثالث أنه قد لا يكون فى الكلام المتقدم على « إلا » ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم اخوتك إلا زيدا ، فكيف نقول : إن العامل الذى قبل « إلا » هو الناصب لما بعدها ؟ سواء أقلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم قلنا : إنه ناصب بواسطة « إلا » .

ويمكن أن يجاب على ذلك بأننا فى هذا المثال وما أشبهه نلتزم تأويل ما قبل « إلا » بما يصلح لعمل النصب ، وهذا الجواب — مع إمكانه — ضعيف ، للتكلف الذى يلزمه .

فإن وقع بعد تمام الكلام الذى ليس بموجَبٍ — وهو المشتمل على النفى ، أو شبهه ، والمراد بشبه النفى : النهىُ ، والاستفهامُ — فإما أن يكون الاستثناء متصلا ، أو منقطعاً ، والمراد بالمتصل : أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله ، وبالمنقطع : ألا يكون بَعضاً مما قبله .

فإن كان متصلا ، جاز نصبه على الاستثناء ، وجاز إتباعه لما قبله فى الإعراب ، وهو المختار(١) ، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه(٢) ، وذلك نحو : «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ»

---

(١) أطلق الشارح — رحمه الله — اختيار إتباع المستثنى منه إذا كان الكلام تاما منفياً ، وليس هذا الإطلاق بسديد ، بل قد يختار النصب على الاستثناء ، وذلك فى ثلاثة مواضع :

الأول : وسيأتى فى كلامه : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو قولك : مازارنى إلا زيداً أحد ، فالنصب على الاستثناء هنا أرجح من الرفع على البدلية ، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع ، أو تغير الحال ؛ فيصير التابع متبوعا ، والمتبوع تابعاً .

الثانى : أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل ، نحو أن تقول : لم يزرنى أحد أثناء مرضى مع انقضاء زمن طويل إلا زيدا ، واختيار النصب على الاستثناء فى هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع ، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما ، ونازع فى هذا أبو حيان .

الثالث : أن يكون الكلام جوابا لمن أتى بكلام آخر يجب فيه نصب المستثنى ، وذلك كأن يقول لك قائل : نجح التلاميذ إلا عليا ، فتقول له « ما نجحوا إلا عليا » وإنما اختير النصب على الاستثناء ههنا ليتم به التشاكل بين الكلام الأول وما يراد الجواب به عنه .

(٢) هذا الذى ذكره الشارح من أن المستثنى بعد الكلام التام المنفى بدل من المستثنى منه هو مذهب البصريين ، يقولون : إنه بدل بعض من كل ، فأما الكوفيون فذهبوا إلى=

وإلاَّ زيداً ، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد ، وإلاَّ زيداً ، وهل قام أحَدٌ إلا زيد ؟ وإلا زيداً ، وما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً ، ولا تضرب أحداً إلا زيداً ، وهل ضَرَبْتَ أحـدًا إلا زيدًا ؟ » ؛ فيجوز فى « زيدًا » أن يكون منصوباً على الاستثناء ، وأن يكون منصوباً على البدلية من « أحد » ، وهذا هو المختارُ ، وتقولُ : « ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ

=أن «إلا» فى هذا الموضع حرف عطف ، وما بعده معطوف عطف النسق على الاسم الذى قبلها ، وكان أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب — وهو كوفى — يقول : كيف يكون بدلا ، وهو موجب ومتبوعه منفى ؟ وقد أجاب عن هذا الاعتراض أبو سعيد السيرافى شارح كتاب سيبويه بأنا إنما جعلناه بدلا منه فى عمل العامل فيه ، وتخالفهما فى النفى والإثبات لا يمنع البدلية ، لأن سبيل البدل أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثانى فى موضعه ، وقد رأينا التوابع تتخالف فى النفى والإثبات ، من ذلك النعت فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا لبيب .

وقد بين ذلك العلامـــة السيوطى بياناً وافيا ، وهاك عبارته « وهو بدل عند البصريين بدل بعض من كل ؛ لأنه على نية تكرار العامل ، وعطف عند الكوفيين ، وإلا عندهم حرف عطف ، لأنه مخالف للأول ، والمخالفة لا تكون فى البدل ، وتكون فى العطف ببل ولا ولكن ، وأجيب بأن المخالفة واقعة فى بدل البعض لأن الثانى فيه مخالف للأول فى المعنى ، وقد قالوا : « مررت برجل لا زيد ولا عمرو » وهو هنا بدل لا عطف ، لأن من شرط لا العاطفة ألا تتكرر ، وقال ابن الضائع : لو قيل إن البدل فى الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التى عينت فى باب البدل لكان وجها ، وهو الحق ، وحقيقة البدل هنا أنه يقع مع الأول ويبدل مكانه .

وزعم بعض النحويين أن الإتباع يختص بما يكون فيه المستثنى منه مفردا ، وهو مردود بقوله تعالى : (ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم) فشهداء جمع ، وقد أبدل منه .

وشرط بعض القدماء لجواز الإتباع عدم صلاحية المستثنى منه للإيجاب — يعنى أن يكون مما يختص بالاستعمال بعد النفى كأحد وعريب وديار — وهو مردود بالسماع ، فقد قال الله تعالى (ما فعلوه إلا قليل منهم) .

إلاَّ زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، ولا تَمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ ، وإلا زيدًا ، وهل مَرَرْتَ بأَحَدٍ إلا زَيْدٍ ؟ وإلا زيدًا » .

وهذا معنى قوله : « وبعد نفى أوكنفى انتخب إتباع ما اتصل » أى : اختير إتباع الاستثناء المتصل ، إن وقع بعد نَفْىٍ أو شِبْهِ نفى(١) .

---

(١) قد يمتنع لسبب صناعى إبدال ما بعد إلا فى الكلام التام المنفى مما قبلها ، وذلك كأن تقول « ما جاءنى من أحد إلا زيد » أو تقول « لا أحد فيها إلا زيد » .
وبيان تعذر الإبدال على اللفظ فى المثال الأول من هذين المثالين أن ما بعد «إلا» فيه — وهو زيد — معرفة بالعلمية ، وذلك ظاهر ، وهو مثبت، لأنه مستثنى من منفى ، وإلا توجب لما بعدها نقيض حكم ما قبلها ، فلو أنك أبدلت «زيدا» فى هذا المثال بالجر لكنت قد جعلته معمولا لمن الزائدة العاملة فى « أحد » المبدل منه ، وأنت تعلم أن من الزائدة لا تدخل إلا على نكرة منفية ، و « زيد » معرفة مثبتة كما أنبأتك .

وأما بيان التعذر المذكور فى المثال الثانى فحاصله أنك لو أبدلت زيدا بالنصب تبعاً للمبدل منه - وهو أحد الواقع اسما للا النافية للجنس - لكنت قد أعملت لا النافية للجنس فى معرفة ، وقد علمت أن لا النافية للجنس لا تعمل إلا فى النكرات ، ولذلك نظائر كثيرة .

فإذا رأيت شيئاً من ذلك ، فلا تغترر بأنه يجوز لك الإبدال فتسرع إلى الإبدال على لفظ المبدل منه من الكلام ، بل تدبر الأمر ، وانظر فى المبدل منه ، ثم انظر فى البدل: هل يجوز لك أن تضعه فى موضع المبدل منه ، فإن أداك النظر إلى أنه يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فلا تتردد فى أن تبدل على اللفظ ، وإن أداك النظر إلى أنه لا يجوز لك أن تضع البدل فى موضع المبدل منه فى هذا الكلام فاعدل إلى الإبدال على الموضع ، ففى المثال الأول — وهو ما جاءنى من أحد إلا زيد — المبدل منه فاعل مجرور لفظا بمن الزائدة وموضعه رفع لأن كل فاعل مرفوع ، ولا يصح لك أن تضع زيدا فى هذا الكلام موضع أحد ، فأبدله على الموضع وانطق به مرفوعا ، وفى المثال الثانى — وهو لا أحد فيها إلا زيد — المبدل منه اسم لا ، ولا يصح وضع زيد موضعه ، ولكن اسم لا أصله مبتدأ ، أو « لا » واسمها فى قوة مبتدأ كما صرح به سيبويه وذكرناه مراراً فى باب لا ، والمبتدأ يكون معرفة فارفع زيدا .

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارًا » ، ولا يجوز الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم ؛ فتقول : « ما قام القومُ إلا حمارٌ ، وما ضربت القومَ إلا حمارًا ، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ » .

وهذا هو المراد بقوله : « وَانْصِبْ ما انقطع » أى : انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفى أو شبهه عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه .

فمعنى البيتين أن الذى استثنى بـ « إلاّ » ينتصبُ ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه ، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفى بعد ذلك ، وإطلاقُ كلامهِ يدلُّ على أنه ينتصب ، سواء كان متصلا أو منقطعاً .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ — وهو الذى فيه نفى أو شبه نفى — انْتُخِبَ — أى : اختيرَ — إتْباعُ ما اتصل ، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بنى تميم ، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع .

* * *

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي ، وَلٰكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إنْ وَرَدْ(١)

---

(١) « وغير » مبتدأ ، وغير مضاف و « نصب » مضاف إليه ، ونصب مضاف و « سابق » مضاف إليه « فى النفى » جار ومجرور متعلق بقوله « يأتى » الآتى « قد » حرف دال على التقليل ، وجملة « يأتى » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « غير نصب » فى محل رفع خبر المبتدأ « ولكن » حرف استدراك « نصبه » نصب : مفعول مقدم لاختر ، ونصب مضاف والهاء مضاف إليه « اختر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إن » شرطية « ورد » فعل ماض فى محل جزم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، وتقديره : إن ورد فاختر نصبه .

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه(١) فإما أن يكونَ الكلامُ مُوجَباً، أو غيرَ مُوجَبٍ.

فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو: «قام إلا زيداً القومُ».

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ فالمختار نَصْبُهُ؛ فتقول: «ما قام إلا زيداً القومُ»، ومنه قوله:

١٦٧ — فَمَالِيَ إلاَّ آلَ أَحْمَدَ شِيعَةٌ وَمَالِيَ إلا مَذْهَبَ الحَقِّ مَذْهَبُ

وقد رُوِيَ رَفْعُه؛ فتقول: «ما قام إلا زيدٌ القومُ» قال سيبويه: «حدثنى

---

(١) لتقديم المستثنى ثلاث صور، الأولى أن يتقدم على المستثنى منه فقط، والثانية أن يتقدم على العامل فيه فقط ويتقدم المستثنى منه نحو قولك «القوم إلا زيدا أكرمت»، والثالثة أن يتقدم على المستثنى منه وعلى العامل فيه جميعا نحو «إلا زيدا أكرمت القوم»، وفى هذه خلاف.

وسنعود إلى هذه المسألة مرة أخرى (فى شرح ش ١٧٥) فنجليها لك.

١٦٧ — البيت للكميت بن زيد الأسدى، من قصيدة هاشمية، يمدح فيها آل النبى صلى الله عليه وسلم، وأولها قوله:

طَرِبْتُ، وَمَا شَوْقاً إلَى الْبِيضِ أَطْرَبُ وَلاَ لَعِباً مِنِّى، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

اللغة: «طربت» الطرب: استخفاف القلب من حزن أو فرح أو لهو «البيض» جمع بيضاء وهى المرأة النقية «وذو الشيب يلعب» جعله بعض النحاة – ومنهم ابن هشام فى المغنى – على تقدير همزة الاستفهام، وكأنه قد قال: أو ذو الشيب يلعب؟ ودليل صحته أنه يروى فى مكانه «أذو الشيب يلعب» «شيعة» أشياع وأنصار «مذهب الحق» يروى فى مكانه «مشعب الحق» والمراد: أنه لا قصد له إلا طريق الحق.

الإعراب: «وما» نافية «لى» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «إلا» أداة استثناء «آل» مستثنى، وآل مضاف، و«أحمد» مضاف إليه «شيعة» مبتدأ مؤخر، وهو المستثنى منه، «وما لى إلا مذهب الحق مذهب» مثل الشطر الأول فى الإعراب تماما.

الشاهد فيه: قوله «إلا آل أحمد» وقوله «إلا مذهب الحق» حيث نصب المستثنى بإلا فى الموضعين، لأنه متقدم على المستثنى منه، والكلام منفى، وهذا هو المختار.

يونُسُ أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون : مالى إلا أخُوكَ ناصر » وأعربوا الثانى بدلا من الأول [على القلب] [لهذا السبب] ومنه قوله :

١٦٨ — فإنّهُمُ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً
إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلاَّ النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فمعنى البيت : إنه قد ورد فى المستثنى السابقِ غـيرُ النصب — وهو الرَّفْعُ —

---

١٦٨ — البيت لحسان بن ثابت شاعر النبي صلى الله عليه وسلم، من قصيدة يقولها فى يوم بدر ، وأولها قوله :

أَلاَ يا لَقَوْمِي هَـلْ لِمَا حُمْ دَافِـعُ ؟ وَهَـلْ مَامَضَى مِنْ صَالِحِ العَيْشِ رَاجِـعُ ؟

اللغة : « حم » تقول : حم الأمر ـ بالبناء للمجهول ـ ومعناه قدر ، وتقول : قد حمه الله ، وأحمه ، تريد قدره وهيأ أسبابه « يرجون » يترقبون ويأملون ، والمراد بالشفاعة شفاعته صلى الله عليه وسلم ، وهى المقام المحمود الذى ذكره الله تعالى فى قوله (عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) .

الإعراب : « فإنهم » إن : حرف توكيد ونصب ، هم : اسمه « يرجون » فعل وفاعل ، والجملة فى محل رفع خبر إن « منه » جار ومجرور متعلق بيرجون « شفاعة » مفعول به ليرجون « إذا » ظرفية « لم » نافية جازمة « يكن » فعل مضارع تام مجزوم بلم « إلا » أداة استثناء « النبيون » مستثنى ، وستعرف ما فيه « شافع » فاعل يكن ، وهو المستثنى منه .

الشاهد فيه : قوله « إلا النبيون » حيث رفع المستثنى مع تقدمه على المستثنى منه ، والكلام منفى ، والرفع فى مثل ذلك غير المختار ، وإنما المختار نصبه ، هذا هو الظاهر ،

وقد خرجه بعض النحاة على غير ظاهره ؛ ليطابق المختار عندهم ، فذهبوا إلى أن قوله « النبيون » معمول لما قبل إلا ، أى أنه فاعل يكن ، فيكون الكلام استثناء مفرغا : أى لم يذكر فيه المستثنى منه ، وقوله « شافع » بدل كل مما قبله ، ويكون الأمر على عكس الأصل ؛ فالذى كان بدلا صار مبدلا منه ، والذى كان مبدلا منه قد صار بدلا ، وتغير نوع البدل فصار بدل كل بعد أن كان بدل بعض .

وذلك إذا كان الـكلام غيرَ مُوجَب ، نحو : « ما قام إلا زيد القوم » ولـكن المختار نصبه .

وعُلم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفى أنَّ الموجَبَ يتعين فيه النصب ، نحو : « قام إلا زيدًا القومُ » .

* * *

وَإنْ يُفَرَّغْ سَابِقٌ « إلاَّ » لِمَا بَعْدُ يَكُنْ كما لَوِ « ألاَّ » عُدِمَا[1]

إذا تفرَّغَ سابقُ « إلا » لما بعدها — أى : لم يشتغل بما يَطْلُبه — كان الاسمُ الواقعُ بعد « إلا » مُعْرَبًا بإعراب ما يقتضيه ما قبل « إلا » قبل دخولها ، وذلك نحو : « ما قام إلا زيد ، وما ضربتُ إلا زيدًا ، وما مررت إلا بزيد » فـ « زيد » : فاعل مرفوع بقام ، و « زيدًا » : منصوب بضربت ، و « بزيد » : متعلق بمررت ، كما لو لم تذكر « إلا » .

---

(١) « وان » شرطية « يفرغ » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط « سابق » نائب فاعل ليفرغ ، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، وفاعله ضمير مستتر فيه « إلا » قصد لفظه : جعله الشيخ خالد مضافا إليه ، وليس هذا الإعراب بشىء ، بل هو مفعول به لسابق ؛ لأنه اسم فاعل منون ، وترك تنوينه يخل بوزن البيت « لما » جار ومجرور متعلق بيفرغ « بعد » ظرف مبنى على الضم لانقطاعه عن الإضافة لفظاً فى محل نصب ، وهو متعلق بمحذوف صلة « ما » المجرورة محلا باللام « يكن » فعل مضارع ناقص مجزوم لأنه جواب الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً « كما » الكاف جارة ، ما زائدة « لو » مصدرية « إلا » قصد لفظه : نائب فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده « عدما » فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على إلا ، و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر «يكن» ، وتقدير الكلام : يكن هو كائنا كعدم إلا فى الكلام .

وهذا هو الاستثناء المفرّغ(١) ولا يقع فى كلام مُوجَبٍ(٢) فلا تقول : « ضَرَبْتُ إلا زيدًا » .

* * *

وألْغِ «إلاَّ» ذَاتَ تَوْكِيدِ : كَلاَ تَمْرُرْ بِهِمْ إلاَّ الفتَى إلاَّ العَلاَ(٣)

إذا كررت « إلاّ » لقصد التوكيد لم تُؤَثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ

(١) يجوز تفريغ العامل المتقدم على إلا بالنظر إلى جميع المعمولات كالفاعل ونائبه والمفعول به ، ويستثنى من ذلك : المفعول معه ، والمصدر المؤكد لعامله ، والحال المؤكدة ، فلا يجوز أن تقول : ما سرت إلا والليل ، ولا أن تقول : ما ضربت إلا ضربا ، ولا أن تقول : لا تعث إلا مفسداً ، وذلك لأن الكلام فى هذه المثل ونحوها يتناقض صدره مع عجزه .

(٢) أطلق الشارح القول بعدم وقوع الاستثناء المفرغ فى الكلام الموجب ، ولم يفرق بين أن يكون ما بعد إلا فضلة وأن يكون عمدة . وللنحاة فى هذا الموضوع مذهبان :

أحدهما : أنه لا يقع بعد الإيجاب مطلقاً كما يقتضيه إطلاق الشارح ، وهو مذهب الجمهور ، واختاره الناظم ، والسر فى ذلك أنك لو كنت تقول « ضربت إلا زيداً » لكان المعنى أنك ضربت جميع الناس إلا زيداً ، وهذا مستحيل ، وقيام قرينة تدل على أنك تريد بالناس جماعة مخصوصة ، أو أنك قصدت إلى المبالغة — بجعل الفعل الواقع على بعض الناس واقعاً على كلهم ، تنزيلا لهذا البعض منزلة الكل ، لعدم الاعتداد بما عدا هذا البعض — أمر نادر ، فلا يجعل له حكم .

والمذهب الثانى لابن الحاجب ، وخلاصته أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين ، الأول : أن يكون ما بعد إلا فضلة . والثانى : أن تحصل فائدة ، وذلك كقولك : قرأت إلا يوم الجمعة ، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز .

(٣) « وألغ » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « إلا » قصد لفظه : مفعول به لألغ « ذات » حال من « إلا » وذات مضاف ، و « توكيد » مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « تمرر » فعل مضارع مجزوم بلا ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بهم » جار ومجرور متعلق بتمرر « إلا » حرف استثناء « الفتى » مستثنى ، والمستثنى منه الضمير المجرور محلا بالباء « إلا » توكيد لإلا السابقة « العلا » بدل من « الفتى » ، بدل كل من كل .

غير توكيد الأولى ، وهذا معنى إلغائها ، وذلك فى البدل والعطف ، نحو : « ما مررت بأحَـــدٍ إلا زيدٍ إلا أخيكَ » ف « ـأخيك » بدل من « زيد » ولم تؤثر فيه « إلا » شيئاً ، أى لم تُفِد فيه استثناء مستقلا ، وكأنك قلت : ما مررت بأحد إلا زيد أخيك ، ومثله : « لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ » [والأصل : لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ] ف « ـالعَلاَ » بدلٌ من الفتى ، وكررت « إلاَّ » توكيدًا ، ومثالُ العطف « قام القوم إلا زيدًا وإلا عمرًا » والأصل : إلا زيدًا وعمرًا ، ثم كررت « إلا » توكيدًا ، ومنه قوله :

١٦٩ — هَـلِ الدَّهْرُ إلاَّ لَيْلَةٌ وَنَهَارُهَا وإلاّ طُلُوع الشَّمْسِ ثُمَّ غِيَارُهَا

والأصل : وَطُلُوعُ الشمس ، وكررت « إلا » توكيدًا .

---

١٦٩ — البيت لأبى ذؤيب الهذلى ، واسمه خويلد بن خالد ، والبيت مطلع قصيدة له ، وبعده قوله :

أبى الْقَلْبُ إلاَّ أُمَّ عَمْرو ، وَأَصْبَحَتْ تُحَرَّقُ نَارِى بِالشَّـكَاةِ وَنَارُهَا

وَعَــــيَّرَهَا الْوَاشُونَ أَنِى أُحِبُّهَا وَتِلْكَ شَـكَاةٌ ظَاهِرٌ عَنْكَ عَارُهَا

اللغة : « غيارها » بزنة قيام ـ هو مصدر بمعنى الغياب « تحرق » بالبناء للمجهول ـ توقد ، وتذكى ، وتشعل « بالشكاة » بفتح الشين ـ أراد ما يكون من كلام الواشين من النمائم « عيرها الواشون » نسبوها إلى العار ، وهو كل ما يوجب الذم .

الإعراب : « هل » حرف استفهام بمعنى النفى « الدهر » مبتدأ « إلا » أداة استثناء ملغاة « ليلة » خبر المبتدأ « ونهارها » الواو عاطفة ، نهار : معطوف على ليلة ، ونهار مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، وإلا زائدة للتوكيد « طلوع » معطوف على ما قبله ، وطلوع مضاف و « الشمس » مضاف إليه « ثم » عاطفة « غيارها » غيار : معطوف على طلوع ، وغيار مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « وإلا طلوع الشمس » حيث تكررت إلا ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، فألغيت ، وعطف ما بعدها على ما قبلها ، ونظير زيادة « إلا » فى هذا الموضع =

وقد اجتمع تكرارها فى البدل والعطف فى قوله :

١٧٠ — مَالَكَ مِنْ شَيْخِكَ إلا عَمَلُهْ إلاَّ رَسِيمُهُ وَإلاَّ رَمَـلُهْ

= زيادة « لا » فى نحو قولك : مررت برجل لا كريم ولا شجاع ؛ فالواو عاطفة لما بعد « لا » الثانية على ما بعد « لا » الأولى ، وليست « لا » الثانية إلا زائدة لمجرد تأكيد أن مابعدها معطوف على مدخول الأولى :

١٧٠ — هذا البيت لراجز لم يسمه أحد ممن اطلعنا على أقوالهم ، وهو من شواهد سيبويه (١ / ٣٧٤) .

اللغة : « شيخك » هكذا يقرأه الناس قديماً وحديثاً بالياء المثناة بعدها خاء معجمة ، ويشتهر على ألسنة الجميع أنه الجمل ، ولكننا لم نقف على هذا المعنى لهذا اللفظ فى كتب اللغة الموثوق بها ، والمنصوص عليه أن الشيخ هو الرجل الذى طعن فى السن ، وعلى هذا يفسر الرسيم كما قال الأعلم بالسعى بين الصفا والمروة ، ويفسر الرمل بالسعى فى الطواف ، وكأنه قال : لا منفعة فى ولا عمل عندى أفوق فيه غيرى إلا هذان ، وزعم بعض الناس أن الصواب فى رواية هذه الكلمة « شنجك » بالنون والجيم الموحدتين . وهو الجمل ، وأصل نونه متحركة فسكنها لإقامة الوزن ، وكأن الذى دعاه إلى ادعاء التصحيف ثم إلى هذا التفسير ذكر الرسيم والرمل ، ولكن الذى عليه الرواة الأثبات من المتقدمين أولى بالاتباع ؛ إذ كانت اللغة لا تثبت إلا بالنقل ، و « رسيمه ورمله » على هذه الرواية الأخيرة ضربان من السير .

المعنى : المراد على الوجه الأخير : لا منفعة لك من جملك إلا فى نوعين من سيره ، وهما الرسيم والرمل ، وقد بينا لك المعنى على الرواية الأصيلة التى اخترناها وصوبناها .

الإعراب : « ما » نافية « لك » جار ومجرور ، ومثله « من شيخك » ويتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وشيخ مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إلا » أداة استثناء « عمله » عمل : مبتدأ مؤخر ، وعمل مضاف والضمير مضاف إليه « إلا » زائدة للتوكيد « رسيمه » رسيم : بدل من عمل ، بدل بعض من كل ، ورسيم مضاف والضمير مضاف إليه « وإلا » الواو عاطفة ، إلا : زائدة للتوكيد « رمله » رمل : معطوف على رسيمه ، ورمل مضاف وضمير الغائب العائد إلى شيخك مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « إلا رسيمه وإلا رمله » حيث تكررت « إلا » فى البدل والعطف ، ولم تفد غير مجرد التوكيد ، وقد ألغيت .

والأصلُ : إلا عَمَلَه رسيمُهُ ورَمَلُه ، فـ « رسيمُهُ » : بدل من عمله ، «وَرَمَلُه» معطوف على « رسيمه » ، وكررت « إلا » فيهما توكيدًا .

* * *

وَإنْ تُكَرَّرْ لاَ لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالْعَامِلِ دَعْ(١)

فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِإلاَّ اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي(٢)

إذا كُرِّرَتْ « إلا » لغير التوكيد — وهى : التى يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها من الاستثناء ، ولو أُسْقِطَتْ لما فُهِمَ ذلك — فلا يخلو : إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغًا ، أو غير مُفَرَّغ .

---

(١) « وإن » شرطية « تكرر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود على إلا « لا » عاطفة « لتوكيد » معطوف على جار ومجرور محذوف ، والتقدير : وإن تكرر إلا لتأسيس لا لتوكيد « فمع » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مع : ظرف متعلق بدع الآتى ، ومع مضاف ، و « تفريغ » مضاف إليه « التأثير » مفعول به لدع مقدم عليه « بالعامل » جار ومجرور متعلق بالتأثير « دع » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً فى محل جزم جواب الشرط .

(٢) « فى واحد » جار ومجرور متعلق بدع فى البيت السابق « مما » جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لواحد « بإلا » جار ومجرور متعلق باستثنى الآتى « استثنى » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما الموصولة المجرورة محلا بمن ، والجملة من استثنى ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « وليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « عن نصب » جار ومجرور متعلق بمغنى الآتى ، ونصب مضاف وسوى من « سواه » مضاف إليه ، وسوى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مغنى » خبر ليس ، ووقف عليه كلغة ربيعة ، ويجوز أن يكون مغنى اسم ليس ، وخبرها حينئذ محذوف ، أى وليس مغن عن نصب سواه موجودا .

فإن كان مُفَرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بوَاحِدٍ ونَصَبْتَ الباقى ؛ فتقــول : « ما قامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْرًا إلاَّ بَـكْرًا » ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْل العامل ، بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به ، ونَصَبْتَ الباقى ، وهــذا معنى قوله : «فمع تفريغ — إلى آخره » أى : مع الاستثناء المفرغ أجْعَلْ تأثيرَ العامل فى واحــد مما استثنيته بإلا ، وانصب الباقى .

وإن كان الاستثناءُ غير مُفَرَّغٍ — وهذا هو المراد بقوله — :

وَدُونَ تَفْرِيغٍ : مَعَ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ[١]

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ ، وَجِيء بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ[٢]

كَلَمْ يَفُــوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي وَحُكْمُهَا فِى الْقَصْدِ حُكْمُ الأَولِ[٣]

---

(١) « ودون » ظرف متعلق باحكم ، ودون مضاف و « تفريغ » مضاف إليه « مع التقدم » مثله « نصب » مفعول به لفعل محذوف يفسره ما بعده ، ونصب مضاف و « الجميع » مضاف إليه « احكم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « به » جار ومجرور متعلق باحكم « والتزم » الواو عاطفة ، التزم : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ومفعوله محذوف : أى التزم ذلك الحكم .

(٢) « وانصب » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لتأخير » جار ومجرور متعلق بانصب « وجيء » الواو عاطفة ، جيء : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بواحد » جار ومجرور متعلق بجيء « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لواحد « كما » الكاف جارة ، وما : زائدة « لو » مصدرية « كان » فعل ماض تام ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى واحد « دون » ظرف متعلق بمحذوف حال من فاعل « كان » و « لو » ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل جر صفة ثانية لواحد ، أو فى محل نصب حال منه ، لأنه تخصص بالوصف .

(٣) « كلم » الكاف جارة لقول محذوف ، لم : نافية جازمة « يفوا » فعل مضارع مجزوم بلم ، وواو الجماعة فاعله « إلا » أداة استثناء « امرؤ » بدل من واو الجماعة =

فلا يخلو : إما أن تتقدم المستثنَيَاتُ على المستثنى منه ، أو تتأَخَّرَ .

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع ، سواء كان الـكلام مُوجَباً أو غيرَ مُوجَبٍ ، نحو : « قَامَ إلاّ زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً الْقَوْمُ ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً الْقَوْمُ » وهذا معنى قوله : « ودون تفريغ — البيت » .

وإن تأخرت فلا يخلو : إما أن يكون الـكلام مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَبٍ ، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْراً » وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتـكرر الاستثناء : فيُبْدل مما قبله — وهو المختار — أو ينصب — وهو قليل — كما تقدم ، وأما باقيها فيجب نَصْبُه ؛ وذلك نحو : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَـكْراً » فـ « زَيْدٌ » بدل من أحد ، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين ، ومثله قول المصنف : « لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ » فـ « امرؤ » بدل من الواو فى « يَفُوا » وهذا معنى قوله : « وانْصِبْ لتأخير — إلى آخره » أى : وانصب المستثنياتِ كُلَّهَا إذا تأخرت عن المستثنى منه إن كان الـكلام مُوجَباً ، وإن كان غير مُوجَب فجِيء بواحدٍ منها مُعْرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم يتـكرر المستثنى ، وانصب الباقى .

ومعنى قوله : « وحكمها فى القَصْدِ حُـكم الأوّلِ » أن ما يتـكرر من المستثنيات حُـكمه فى المعنى حُـكم المستثنى الأول ؛ فيثبت له ما يثبت للأول : من الدخـول والخروج ؛ ففى قولك : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَـكْرًا » الجميـعُ

= بدل بعض من كل « إلا » حرف دال على الاستثناء « على » مستثنى منصوب ، ووقف عليه بالسكون كلغة ربيعة « وحكمها » الواو عاطفة أو للاستئناف ، حكم : مبتدأ ، وحكم مضاف والضمير مضاف إليه « فى القصد » جار ومجرور متعلق بحكم « حكم » خبر المبتدأ ، وحكم مضاف ، و « الأول » مضاف إليه .

مُخْرَجون ، وفى قولك : « مَا قَامَ الْقَوْمُ إلا زيدًا إلا عمرًا إلا بَكْرًا » الجميع داخلون ، وكذا فى قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْرًا إلا بَكْرًا » [الجميع داخلون] .

* * *

وَاسْتَثْنِ مَجْرُورًا بِغَيْرٍ مُعْرَبَا ... بِمَا لِمُسْتَثْنًى بِإِلاَّ نُسِبَا(١)

اسْتُعْمِل بمعنى « إلا » — فى الدلالة على الاستثناء — ألفاظ : منها ما هو اسم وهو « غَيْرٌ ، وسُوًى ، وَسِوًى ، وسَوَاءٌ » ومنها ما هو فعل ، وهو « ليس ، ولا يكون » ومنها ما يكون فعلا وحرفا ، وهو « عدا ، وخلا ، وحاشا » وقد ذكرها المصنفُ كلَّها .

فأما « غير ، وَسِوًى ، وَسُوًى ، وَسَوَاءٌ » فحكم المستثنى بها الجرُّ ؛ لإضافتها إليه ؛ وتعرب « غير » بما كان يُعرَب به المستثنى مع « إلا » ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ » بنصب « غير » كما تقول : « قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْدًا » بنصب « زيد » ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرُ زَيْدٍ ، وغَيْرَ زَيْدٍ » بالإتباع والنصب ، والمختار الإتباع ، كما تقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلا زَيْدٌ ، وإلا زيدًا » وتقول : « مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ » فترفع « غير » وجوباً كما تقولُ : « مَا قَامَ إلا زَيْدٌ » برفعه

(١) « استثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مجروراً » مفعول به لاستثن « بغير » جار ومجرور متعلق باستثن « معربا » حال من غير « بما » جار ومجرور متعلق بمعرب « لمستثنى » جار ومجرور متعلق بنسب الآتى « بإلا » جار ومجرور متعلق بمستثنى « نسبا » نسب : فعل ماض مبنى للمجهول ، والألف للإطلاق ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة « ما » المجرورة محلا بالباء ، وتقدير البيت : استثن بلفظ غير اسما مجروراً بإضافة غير إليه حال كون لفظ غير معربا بالإعراب الذى نسب للمستثنى بإلا

وجوباً ، وتقول : « مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْرَ حِمَارٍ » بنصب « غير » عند غير بنى تميم ، وبالإتباع عند بنى تميم ، كما تفعل فى قولك : « مَا قَامَ أَحَدٌ إلاّ حِمَارٌ ، وإلا حِمَارًا » .

* * *

وأما « سوى » فالمشهور فيها كسر السين والْقَصْرُ ، ومن العرب من يفتح سينها ويَمُدُّ ، ومنهم مَنْ يضمُّ سينها ويقصر ، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ ، وهذه اللغة لم يذكرها المصنف ، وَقَلَّ مَنْ ذَكَرَهَا ، وممن ذكرها الفاسىُّ فى شرحه للشاطبية .

ومذهَبُ سيبويه والفرَّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً ، فإذا قلت : « قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ » فـ « سوى » عندهم منصوبة على الظرفية ، وهى مُشْعِرَةٌ بالاستثناء ، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا فى ضرورة الشعر .

واختار المصنف أنها كـ « غير » فَتُعَامَلُ بما تُعامَلُ به « غير » : من الرفع والنصب والجر ، وإلى هذا أشار بقوله :

وَلِسِوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ(١)

فمن استعمالها مجرورةً قولُه صلى الله عليه وسلم : « دَعَوْتُ رَبِّى أَلاَّ يُسَلِّطَ على أُمَّتِى عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهَا » وقولُه صلى الله عليه وسلم : « مَا أَنْتُمْ فى سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إلاّ كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فى الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أو كالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فى الثَّوْرِ الأبيض » وقولُ الشاعر :

(١) « لسوى » جار ومجرور متعلق باجعل على أنه مفعول ثان له « سوى ، سواء » معطوفان على سوى بعاطف مقدر فى كل منهما « اجعلا » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة « على الأصح » جار ومجرور متعلق بجعل « ما » اسم موصول : مفعول أول لا جعل « لغير » جار ومجرور متعلق بجعل الآتى على أنه المفعول الثانى « جعلا » جعل : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه ، وهو المفعول الأول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة ما ، والألف للإطلاق .

١٧١ — وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلاَ مِنْ سَوَائِنَا

١٧١ — البيت للمرار بن سلامه العقيلي ، وهو من شواهد سيبويه ، وقد أنشده فى كتابه مرتين : إحداهما فى (١/٣) ونسبه للمرار بن سلامة ، والثانية فى (١/٢٠٢) ونسبه لرجل من الأنصار ، ولم يعينه .

اللغة : « الفحشاء » الشيء القبيح ، وتقول : أفحش الرجل فى كلامه ، وفحش تفحيشاً ، وتفحش ، إذا أردت أنه يتكلم بقبيح الكلام .

الإعراب : « لا » نافية « ينطق » فعل مضارع « الفحشاء » منصوب على نزع الخافض « من » اسم موصول فاعل ينطق « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة « منهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان ، والجملة من كان ومعموليها لا محل لها من الإعراب صلة « إذا » ظرفية « جلسوا » فعل وفاعل والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « منا » جار ومجرور متعلق بجلسوا ، ومن الجاره هنا بمعنى مع « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافيه « من سوائنا » الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، وسواء مضاف والضمير مضاف إليه ، وقيل : منا ومن سوائنا يتعلقان بقوله ينطق ، وجواب إذا محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إذا جلسوا فلا ينطق الفحشاء — إلخ .

الشاهد فيه : قوله « من سوائنا » حيث خرجت فيه سواء عن الظرفية ، واستعملت مجرورة بمن ، متأثرة به ، وهو عند سيبويه وأتباعه معدود من ضرورات الشعر .

قال الأعلم فى شرح شواهد سيبويه عند الكلام على هذا البيت : « أراد غيرنا ، فوضع سواء موضع غير ضرورة ، وكان ينبغى ألا يدخل من عليها ، لأنها لا تستعمل فى الكلام إلا ظرفا ، ولكنه جعلها بمنزلة غير فى دخول من عليها ، لأن معناها كمعناها » اه

ومثل هذا البيت — فى استعمال سوى مجرورة للضرورة عنده — قول الأعشى ميمون ابن قيس :

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وما عَدَلَتْ عَنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِكَا

وقول عثمان بن صمصامة الجعدى :

عَلَى نَعْمَا ، لا نَعْمِ قَوْمٍ سَوَائِنَا هِيَ الْهَمُّ والأحلامُ لَوْ يَقَعُ الْحُلْمُ

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه :

١٧٢ — وَإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرِى

وقوله :

١٧٣ — وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْعُدْوَا نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

١٧٢ — البيت لمحمد بن عبد الله المدنى ، يخاطب يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وقد روى أبو تمام فى الحماسة عدة أبيات من هذه الكلمة أولها بيت الشاهد (انظر شرح التبريزى ٤ / ٢٧٤ بتحقيقنا) وبعده قوله :

وإِذَا تَوَعَّرَتِ الْمَسَالِكُ لَمْ يَكُنْ مِنْهَا السَّبِيلُ إِلَى نَدَاكَ بِأَوْعَرِ

اللغة : « تباع » أراد بالبيع ههنا الزهد فى الشىء ، والانصراف عنه ، وذهاب الرغبة فى تحصيله ، كما أراد بالشراء الحرص على الشىء ، والكلف به ، وشدة الرغبة فى الحصول عليه ، و « أو » ههنا بمعنى الواو « كريمة » أى نفيسة حسنة يتسابق الكرام إليها .

المعنى : إذا رغب قوم فى تحصيل المكارم وتأثيل المجد وانصرف آخرون عن ذلك ، فأنت الراغب فى المجد المحصل للمكارم ، وغيرك المنصرف عنه الزاهد فيه .

الإعراب : « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط « تباع » فعل مضارع مبنى للمجهول « كريمة » نائب فاعل تباع ، والجملة من تباع ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « أو » عاطفة « تشترى » فعل مضارع مبنى للمجهول معطوف على تباع ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى كريمة « فسواك » الفاء لربط الجواب بالشرط ، سوى : مبتدأ ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « بائعها » بائع : خبر المبتدأ ، وبائع مضاف ، وها : مضاف إليه ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا « وأنت » مبتدأ « المشترى » خبر المبتدأ ، والجملة معطوفة على الجملة السابقة .

الشاهد فيه : قوله « فسواك » فإن « سوى » قد خرجت عن الظرفية ، ووقعت مبتدأ متأثراً بالعامل ، وهذا العامل هنا معنوى ، وهو الابتداء ، وهو يرد على ماذهب إليه سيبويه والجمهور من أن « سوى » لاتخرج عن النصب على الظرفية ، وسنذكر فيما بعد أقوال العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٣ — البيت للفند الزمانى من كلمة يقولها فى حرب البسوس ، واسم الفند شهل ابن شيبان بن ربيعة ، وقد روى أبو تمام فى مطلع ديوان الحماسة أبياتاً من هذه الكلمة =

فـ « سِوَاكَ » مرفوعٌ بالابتداء ، و « سوى العدوان » مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفيه قولُه :

١٧٤ — لَدَيْكَ كَفِيلٌ بِالْمُنَى لِمُؤَمِّلٍ
وَإِنَّ سِوَاكَ مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

= يقع بيت الشاهد رابعها ، وقبله قوله :

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلٍ وَقُلْنَا : الْقَوْمُ إِخْوَانُ
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يَرْجِعْنَ قَوْماً كَالَّذِي كَانُوا
فَلَمَّا صَرَّحَ الشَّرُّ وَأَمْسَى وَهُوَ عُرْيَانُ

اللغة : « صفحنا » عفونا ، والصفح : العفو ، وأصله من قولهم : أعرضت صفحاً عن هذا الأمر ، إذا تركته وولّيته جانبك « بنى ذهل » يروى فى مكانه « بنى هند » وهى هند بنت مر ابن أخت تميم ، وهى أم بكر وتغلب ابنى وائل « العدوان » الظلم الصريح « دناهم » جازيناهم وفعلنا بهم مثل الذى فعلوا بنا من الإساءة ، وجملة « دناهم » هذه جواب « لما » فى قوله « فلما صرح الشر » .

الإعراب : « ولم » نافية جازمة « يبق » فعل مضارع مجزوم بحذف الألف «سوى» فاعل يبق ، وسوى مضاف ، و « العدوان » مضاف إليه « دناهم » فعل وفاعل ومفعول به « كما » الكاف جارة ، وما : يجوز أن تكون موصولا اسميا ، وأن تكون حرفا مصدريا «دانوا» فعل وفاعل ، فإذا كانت « ما » موصولا اسميا فالجملة لا محل لها من الإعراب صلة ، والعائد محذوف ، والتقدير : دناهم كالدين الذى دانوه ، وإذا كانت ما مصدرية فهى ومدخولها فى تأويل مصدر مجرور بالكاف ، وعلى كل حال فإن الكاف ومجرورها متعلقان بمحذوف صفة لمصدر محذوف يدل عليه قوله دناهم ، والتقدير : دناهم دينا كائنا كالدين الذى دانوه ، أو دناهم دينا مثل دينهم إيانا .

الشاهد فيه : قوله « سوى العدوان » حيث وقعت « سوى » فاعلا ، وخرجت عن الظرفية ، وسنذكر لك بحثاً نبين لك فيه مذاهب العلماء فى هذا الموضوع .

١٧٤ — البيت من الشواهد التى لم ينسبوها لقائل معين ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

=

ف « سِوَاكَ » اسم « إنَّ » هذا تقريرُ كلام المصنف.

ومَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرج عن الظرفية ، إلا فى ضرورة الشعر ، وما استُشْهِدَ به على خلاف ذلك يحتمل التأويل .

* * *

= اللغة : « كفيل » ضامن « المنى » الرغبات والآمال ، واحدها منية بوزان مدية وغرفة « لمؤمل » اسم فاعل من أمل فلان فلاناً تأميلا ، إذا رجاه « يشقى » مضارع من الشقاء وهو العناء والشدة ، وفعله شقى يشقى على مثال رضى يرضى .

المعنى : إن عندك من مكارم الأخلاق وشريف السجايا ما يضمن لمن يرجو نداك أن يبلغ قصده وينال عندك ما يؤمل ، فأما غيرك ممن يظن بهم الناس الخير فإن آمال الراجين فيهم تنقلب خيبة وشقاء .

الإعراب : « لديك » لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ولدى مضاف والكاف مضاف إليه « كفيل » مبتدأ مؤخر « بالمنى ، لمؤمل » جاران ومجروران يتعلقان بكفيل « إن » حرف توكيد ونصب « سواك » سوى : اسم إن ، وسوى مضاف والكاف مضاف إليه « من » اسم موصول مبتدأ « يؤمله » يؤمل : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، والهاء مفعول به ، والجملة لا محل لها صلة من الموصولة ، « يشقى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من الموصولة الواقعة مبتدأ ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو من الموصولة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « وإن سواك » حيث فارقت « سوى » الظرفية ووقعت اسماً لإن فتأثرت بالعامل الذى هو إن المؤكدة .

ومثل هذا البيت ـ فى وقوع سوى منصوبة بالعامل ـ الشاهد رقم ١٧٥ الآتى (ص ٢٣٤) وقول عمر بن أبى ربيعة المخزومى (البيت ١٧ من الكلمة ١١٤) :

وَصَرَمْتُ حَبْلَكِ إذْ صَرَمْتِ ؛ لأنَّنِي أُخْبِرْتُ أنَّكِ قَدْ هَوِيتِ سِوَانَا

وكل هذه الشواهد دالة على أن هذه الكلمة ليست ملازمة للنصب على الظرفية كما ذهب إليه سيبويه ، والخليل ، وجمهور البصريين ، وادعاؤهم أن ذلك خاص بضرورة الشعر ـ مع =

. . . .

كثرة ما ورد منه - مما لا يجوز أن يلتفت إليه أو يؤخذ به ، وتأويل هذه الشواهد الكثيرة مما لا تدعو إليه ضرورة ، ولا يمكن ارتكابه إلا مع التمحل والتكلف ، ولئن ذهبنا إلى ارتكابه لم يبق تأصيل قواعد النحو ممكنا .

وقد وعدتك أن أبين لك آراء النحاة فى هذه المسألة ، وأبين لك أرجحها دليلا وأقربها إلى أن تأخذ به ، وهاأنذا أفى لك بهذه الموعدة ، فأقول :

اختلف النحاة فى خروج « سوى » بجميع لغاتها عن النصب على الظرفية إلى التأثر بالعوامل والوقوع فى مواقع الإعراب المختلفة ، ولهم فى ذلك ثلاثة مذاهب :

الأول — وهو مذهب سيبويه والخليل بن أحمد — وحاصله أنها لا تخرج عن النصب على الظرفية ، فإن ورد من كلام العرب شىء يدل ظاهره على خروجها عن النصب على الظرفية إلى التأثير بالعوامل فهو مؤول إن أمكن تأويله ، فإن لم يمكن تأويله فهو شاذ لا يقاس عليه .

الثانى — وهو مذهب الكوفيين ، وتبعهم عليه ابن مالك — وحاصله أنها تأتى ظرفاً أحياناً ، وتأتى اسما متأثراً بالعوامل أحياناً أخرى من غير ضرورة ولا شذوذ ، ولا كثرة لأحد الوجهين .

الثالث — وهو ما ذهب إليه الرمانى وأبو البقاء العكبرى — وحاصله أن هذه الكلمة تستعمل ظرفا منصوبا على الظرفية ، وتستعمل غير ظرف ، ولكن استعمالها ظرفا أكثر من استعمالها غير ظرف ، وقد اختار ابن هشام هذا الرأى ، وقال « وإلى مذهبهما أذهب » اه

وأنت لو نظرت إلى كثرة الشواهد الواردة عن العرب المحتج بكلامهم والتى استعمل « سوى » فيها اسما وتأثرت بالعوامل وجدتها كثيرة كثرة تمنعنا من أن نتمحل لتأويلها أو أن ندعى أنها ضرورة من ضرورات الشعر ، واستمع إلى قول ابن مالك فى منظومته الكافية الشافيه :

سِوًى كَغَيْرٍ فِي جَمِيعِ مَا ذُكِرْ   وَعَدُّهُ مِنَ الظُّرُوفِ مُشْتَهِرْ
وَمَانِعٌ تَصْرِيفَهُ مَنْ عَدَّهُ   ظَرْفًا ، وَذَا القَوْلُ الدَّلِيلُ رَدَّهُ
فَإِنَّ إِسْنَاداً إِلَيْهَا كَثُرَا   وَجَرُّهَا نَثْراً وَنَظْماً شُهِرَا

وقال فى شرح هذا الكلام « سوى : اسم يستثنى به ، ويجر مايستثنى به للإضافة إليه ، —

وَأَسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا ، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لا»[١]

أى : استثن بـ « لَيْسَ » وما بعدها ناصباً المستثنى ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً ، وَخَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً ، ولا يكون زيداً » فـ « زيداً » فى قولك : « ليس زيداً ، ولا يكون زيداً » منصوب على أنه خبر « ليس ، ولا يكون » ، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم[٢] ،

=ويعرب هو تقديراً بما يعرب به غير لفظا ، خلافا لأكثر البصريين فى ادعاء لزومها النصب على الظرفية وعدم التصرف ، وإنما اخترت خلاف ما ذهبوا إليه لأمرين ، أحدهما إجماع أهل اللغة على أن معنى قول القائل « قاموا سواك » و « قاموا غيرك » واحد ، وأنه لا أحد منهم يقول إن سوى عبارة عن مكان أو زمان ، وما لا يدل على زمان أو مكان فبمعزل عن الظرفية ، والثانى أن من حكم بظرفيتها حكم بلزوم ذلك وأنها لا تتصرف ، والواقع فى كلام العرب نثراً ونظما خلاف ذلك » .

(١) « واستثن » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « ناصبا » حال من الفاعل المستتر فى استثن « بليس » جار ومجرور متعلق باستثن « وخلا » معطوف على ليس « وبعدا ، وبيكون » جاران ومجروران معطوفان على بليس « بعد » ظرف متعلق بمحذوف حال من يكون ، وبعد مضاف ، و « لا » قصد لفظه : مضاف إليه .

(٢) للنحاة فى مرجع الضمير المستكن فى يكون من قولك « قام القوم لايكون زيداً » والمستكن فى ليس من قولك « قام القوم ليس زيداً » ثلاثة أقوال معروفة :

(الأول) أن مرجعه هو البعض المفهوم من الكل السابق الذى هو المستثنى منه ، فتقدير الكلام : قام القوم لا يكون هو (أى بعض القوم) زيداً ، فهو مثل قوله تعالى : (يوصيكم الله فى أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء) وهذا أشهر المذاهب فى هذه المسألة .

(الثانى) أن مرجعه اسم فاعل مأخوذ من الفعل العامل فى المستثنى منه ، فتقدير الكلام قام القوم لا يكون هو (أى القائم) زيداً .

(الثالث) أن مرجعه هو مصدر الفعل السابق العامل فى المستثنى منه ، والمستثنى نفسه على تقدير مضاف ، وتقدير الكلام على هذا : قام القوم لا يكون هو (أى القيام) قيام =

والتقدير : « ليس بعضهم زيداً [ولا يكون بعضهم زيداً] » ، وهو مستتر وجوباً ، وفى قولك : « خَلاَ زَيْداً ، وَعَدَا زَيْداً » منصوب على المفعولية ، و « خَــــلاَ ، وَعَدَا » فعلان فاعلُهما — فى المشهور — ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ ، وهو مستتر وجوباً ، والتقــدير : خَلاَ بعضُهم زيداً ، وعَــدَا بعضُهم زيدًا .

وَنَبَّهَ بقوله : « وبيــكون بعد لا » — وهو قيد فى « يكون » فَقَطْ — على أنه لا يستعمل فى الاستثناءِ من لفظ الـكون غير « يكون » وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد « لا » فلاتستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفى ، نحو : لم ، وإنْ ، ولَنْ ، ولَمَّا ، وما .

* * *

وَاُجْرُرْ بِسَابِـقَىْ يَـكُونُ إنْ تُرِدْ
وَبَعْدَ « مَا » انْصِبْ ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ(١)

= زيد ، ويضعف الوجهين ـ الثانى والثالث ـ أن الـكلام قد لا يكون مشتملا على فعل ، نحو قولك : القوم إخوتك لا يكون زيداً .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بسابقى » جار ومجرور متعلق باجرر ، وسابقى مضاف ، و « يكون » قصد لفظه : مضاف إليه « إن » شرطية « ترد » فعل مضارع فعل الشرط ، مجزوم بإن ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الـكلام ، والتقدير : إن ترد فاجرر ـ إلخ « وبعد » الواو عاطفة ، بعد : ظرف متعلق بانصب الآتى ، وبعد مضاف ، و « ما » قصد لفظه : مضاف إليه « انصب » فعل أمر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « وانجرار » مبتدأ « قد » حرف تقليل « يرد » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى انجرار ، والجملة من يرد وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

أى : إذا لم تتقدَّمْ « ما » على ، « خلا ، وعدا » فاجْرُرْ بهما إن شئت ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ ، وَعَدَا زَيْدٍ » فخلا ، وعدا : حَرْفَا جَرٍّ ، ولم يحفظ سيبويه الجرَّ بهما ، وإنما حكاه الأخفش ؛ فَمِنَ الجرِّ بـ « خَلاَ » قوله :

١٧٥ — خَلاَ اللهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ ، وَإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

---

١٧٥ — البيت من الشواهد التى لم يعينوا قائلها ، ولم أقف له على سابق أو لاحق .

اللغة : «أرجو» مضارع من الرجاء ، وهو ضد اليأس من الشىء الذى هو قطع الطماعية فى الوصول إليه ، وتقول ، رجا الإنسان الشىء يرجوه رجاء ، إذا أمله وتوقع حصوله «سواك» غيرك ، وهو دليل على أن هذه الكلمة تستعمل غير ظرف ؛ لوقوعها مفعولا به ، وتقدمت هذه المسألة مشروحة مستدلا لها (ص ٢٣٠ وما بعدها) «أعد» أى أحسب «عيالى» العيال : هم أهل بيت الإنسان ومن يمونهم «شعبة» طائفة .

المعنى : إننى لا أؤمل أن يصلنى الخير من أحد إلا منك ، وأنا واثق كل الثقة من أنك لا تدخر وسعاً فى التفضل على والإحسان إلى ؛ لأن أهلى ومن تلزمنى مؤنهم – فى اعتبارى – فريق من أهلك ومن تلزمك مؤنهم .

الإعراب : «خلا» حرف جر «الله» مجرور بخلا ، والجار والمجرور متعلق بأرجو الآتى «لا» نافية «أرجو» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «سواك» سوى : مفعول به لأرجو ، وسوى مضاف والكاف ضمير المخاطب مضاف إليه «إنما» أداة حصر «أعد» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «عيالى» عيال : مفعول أول لأعد ، وعيال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر «شعبة» مفعول ثان لأعد «من عيالكا» من عيال : جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لشعبة ، وعيال مضاف والكاف مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «خلا الله» وفى هذه الكلمة وحدها شاهدان للنحاة :

أما الأول فحيث استعمل الشاعر «خلا» حرف جر ، فجر به لفظ الجلالة ، وذكر =

. . . .

= الشارح أن هذا مما نقله الأخفش ، وأن سيبويه لم يحفظ من العرب الجر بخلا ، وهذا نقل غير صحيح ، بل نقله سيبويه فى كتابه صريحا (١ / ٣٧٧) حيث يقول « أما حاش فليس باسم ، ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها ، وفيه معنى الاستثناء ، وبعض العرب يقول : ما أنا من القوم خلا عبد الله (بالجر) فجعلوا خلا بمنزلة حاشا ، فإذا قلت : ما خلا فليس فيه إلا النصب ؛ لأن ما اسم ، ولا تكون صلتها إلا للفعل هنا » ا ه .

وأما الشاهد الثانى فحيث قدم الاستثناء فجعله أول الكلام قبل المستثنى منه وقبل العامل فى المستثنى منه ، وذلك جائز عند الكوفيين ، نص عليه الكسائى ، وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج ، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز ، وأجاز الفريقان جميعا تقديم المستثنى على المستثنى منه ، بشرط أن يتقدم العامل فى المستثنى منه أو بعض جملة المستثنى منه .

وأحب — فى هذا الموضع — أن أبين لك صور تقديم المستثنى ، ورأى النحاة فى كل صورة منها ، ليتضح لك الأمر غاية الوضوح ، ولتكون على بصيرة تامة ، فأقول :

إن صور تقديم المستثنى — كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى (ص ٢١٦) ثلاثة :

الصورة الأولى : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وحـــده ، ومنه بيت الشاهد (رقم ١٦٧) ومنه قول الآخر :

النَّاسُ أَلْبٌ عَلَيْنَا فِيكَ ، لَيْسَ لَنَا ... إِلاَّ السُّيُوفَ وأَطْرَافَ الْقَنَا وَزَرُ

ولا يختلف الكوفيون والبصريون فى جواز هذه الصورة .

الصورة الثانية : أن يتقدم المستثنى على العامل فى المستثنى منه وحده ، نحو قولك « القوم إلا زيدا ضربت » بنصب القوم على أنه مفعول به لضربت .

وللنحاة خلاف فى هذه المسألة ، ولهم فيها ثلاثة أقوال ، الأول حاصله أنه يجوز تقديم المستثنى على العامل فى المستثنى منه إذا تقدم المستثنى منه ، مطلقا ، نعنى سواء أكان العامل فى المستثنى منه متصرفا أم كان جامدا ، والقول الثانى أنه لا يجوز مطلقا ، والقول الثالث التفصيل ، فإن كان العامل فى المستثنى منه متصرفا نحو قولك « إخوتك إلا زيداً حضروا » جاز التقديم ، وإن كان العامل فى المستثنى منه غير متصرف نحو قولك « إخوتك إلا زيداً عسى أن يفلحوا » لم يجز التقديم .

الصورة الثالثة : أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وعلى ذلك =

ومنَ الجرّ بـ « عدَا » قولُه :

١٧٦ — تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْرًا عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

= يقع المستثنى فى أول الكلام ، ومن شواهده البيت الذى معنا (رقم ١٧٥) وقد اختلف فى هذه الصورة الكوفيون والبصريون .

فأما الكوفيون فقالوا : يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وبعبارة أخرى قالوا : يجوز أن يقع المستثنى فى أول الكلام ؛ لأن العرب قد استعملته مقدما ، ولأنه جاز تقديمه على المستثنى منه من غير ضرورة ، فيجوز تقديمه عليه وعلى العامل .

وأما البصريون فقالوا : لا يجوز تقديم المستثنى على المستثنى منه وعلى العامل جميعا ، وشبهوا المستثنى بالبدل ، وشجعهم على هذا التشبيه أن المستثنى يعرب بدلا فى بعض الأمثلة، ولما كان البدل لا يجوز تقديمه على المبدل منه ، فما أشبه البدل يأخذ حكمه .

وفى قوله : « لا أرجو سواك » شاهد ثالث ، وحاصله أن «سوى» قد تفارق النصب على الظرفية فتتأثر بالعوامل ، وقد وقعت هنا مفعولا به ، وهذا هو الذى نبهتك إليه فى ص ٢٣٠ .

١٧٦ — وهذان البيتان من الأبيات التى لم نقف على نسبتها إلى قائل معين .

اللغة : « الحضيض » قرار الأرض عند منقطع الجبل « بنات عوج » أراد بها الخيل التى ينسبونها إلى فرس مشهور يسمونه « أعوج » ويقال : خيل أعوجيات « عواكف » جمع عاكفة ، والعكوف : ملازمة الشىء والمواظبة عليه « خضعن » ذللن وخشعن « أبحنا حيهم » أراد أهلكنا واستأصلنا ، والحى : القبيلة « أسرا » الأسر : أن يأخذ الرجل الرجل فى الحرب ملقيا بيديه معترفا بالعجز عن الدفاع عن نفسه « الشمطاء » هى العجوز التى يخالط سواد شعرها بياض .

الإعراب : « تركنا » فعل وفاعل « فى الحضيض » جار ومجرور متعلق بتركنا « بنات » مفعول به لتركنا ، وبنات مضاف ، و « عوج » مضاف إليه « عواكف » حال من بنات عوج « قد » حرف تحقيق « خضعن » فعل وفاعل ، والجملة فى محل =

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما ؛ فتقول : «قام القوم ماخلا زيدًا، وماعدا زيدًا» فـ «ما» : مصدرية ، و «خَلاَ ، وعَدَا» : صِلَتُهَا ، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره ، و «زَيْدًا» : مفعول ، وهذا معنى قوله : «وَبَعْدَ مَا انْصِبْ» هذا هو المشهور .

وأجاز الـكسائىُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْل «ما» زائدةً ، وَجَعْلِ «خلا وعدا» حَرْفَىْ جرٍّ ؛ فتقول : «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ» وهذا معنى قوله : «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ» ، وقد حكى الْجَرْمِىُّ فى الشرح الْجرَّ بعد «ما» عن بعض العرب .

* * *

وَحَيْثُ جَـــرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ[1]

= نصب صفة لعواكف «إلى النسور» جار ومجرور متعلق بخضعن «أبحنا» فعل وفاعل «حيهم» حى : مفعول به لأباح ، وحى مضاف والضمير مضاف إليه «قتلا» تمييز «وأسرا» معطوف على قوله قتلا «عدا» حرف جر «الشمطاء» مجرور بعدا «والطفل» معطوف على الشمطاء «الصغير» صفة للطفل .

الشاهد فيه : قوله «عدا الشمطاء» حيث استعمل «عدا» حرف جر ، فجر الشمطاء به ، ولم يحفظ سيبويه الجر بعدا ، ولا ذكره أبو العباس المبرد ، أما الجر بخلا فقد عرفت أن الصحيح فى النقل عن سيبويه أنه قد رواه عن بعض العرب (انظر شرح الشاهد رقم ١٧٥ السابق) فقد نقلنا لك فيه نص عبارة سيبويه ، ودللناك على موضعه من كتابه .

(١) «وحيث» اسم شرط عند الفراء الذى لا يشترط فى المجازاة به اقترانه بما ، وعند غيره هو ظرف يتعلق بقوله «حرفان» الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق «جرا» فعل ماض ، وهو فعل الشرط على القول الاول ، وألف الاثنين فاعل «فهما حرفان» =

أى : إن جَرَرْتَ بـ « خلا ، وعدا » فهما حَرْفَا جَرٍّ ، وإن نَصَبْتَ بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه .

* * *

وَكَخَلاَ حَاشَا ، وَلاَ تَصْحَبُ « مَا »

وَقِيــــلَ « حَاشَ ، وَحَشَا » فَاحْفَظْهُمَا[٢]

المشهورُ أن « حَاشَا » لا تكون إلا حرفَ جَرٍّ ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدٍ » بجر « زيد » ودهب الأخفش والْجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة — منهم المصنف — إلى أنها مثلُ « خَلاَ » : تستعمل فعلا فتنصب ما بعدها ، وحرفاً فتجر

= الفاء لربط الجواب بالشرط ، وهى زائدة على القول الثانى ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر فى محل جزم جواب الشرط « كما » جار ومجرور متعلق بقوله « فعلان » الآتى ؛ لأنه فى قوة المشتق « هما » ضمير منفصل مبتدأ « إن » شرطية « نصبا » فعل ماض ، فعل الشرط ، وألف الاثنين فاعل ، وجواب الشرط محذوف ، وجملة الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين المبتدأ وخبره « فعلان » خبر المبتدأ .

(١) قد استشهد الشارح للجر بعدا وخلا ، ومن شواهد النصب بخلا قول لبيد :

أَلاَ كل شَىْءٍ ما خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لا مَحَالَةَ زَائِلُ

ومن النصب بها بعد « ما » قول الشاعر :

تمَلُّ النَّدَامَى مَا عَدَانِي فَإِنَّنِي بكلِّ الَّذِى يَهْوَى نديمِىَ مُولَعُ

(٢) « كخلا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « حاشا » قصد لفظه : مبتدأ مؤخر « ولا » نافية « تصحب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى حاشا « ما » قصد لفظه : مفعول به لتصحب « وقيل » فعل ماض مبنى للمجهول « حاش » قصد لفظه : نائب فاعل قيل « وحشا » معطوف عليه « فاحفظهما » احفظ فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وهما : مفعول به لا حفظ .

ما بعدها ؛ فتقول : « قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْدًا ، وَحَاشَا زَيْدٍ » وحكى جماعة — منهم الفراءُ ، وأبو زيد الأنصارى ، والشيبانىُّ — النَّصْبَ بها ، ومنه : « اللهم اغْفِرْ لى ولمن يسمع ، حَاشَا الشيطان وأبا الإصبع » وقولُه :

١٧٧ — حَاشَا قُرَيْشًا ؛ فَإِنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالدِّينِ

وقول المصنف : « ولا تصحب ما » معناه أن « حَاشَا » مثلُ « خَلاَ » فى أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه ، ولكن لا تتقدم عليها « ما » كما تتقدم على « خَلاَ » ؛ فلا تقول : « قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْدًا » ، وهذا الذى ذكره هو الكثير ، وقد صحبتها « ما » قليلا ؛ ففى مسند أبى أُمية الطرسوسى عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَىَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ »[1] .

---

١٧٧ — هذا البيت من كلام الفرزدق همام بن غالب .

الإعراب : « حاشا » فعل ماض دال على الاستثناء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا « فإن » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب « الله » اسم إن « فضلهم » فضل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الله ، هم : مفعول به لفضل ، والجملة من فضل وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر «إن» « على البرية ، بالإسلام» جاران ومجروران متعلقان بفضل « والدين » عطف على الإسلام .

الشاهد فيه : قوله « حاشا قريشاً » فإنه استعمل « حاشا » فعلا ، ونصب به مابعده .

(١) توهم النحاة أن قوله « ما حاشا فاطمة » من كلام النبى صلى الله عليه وسلم فجعلوا « حاشا » استثنائية ، واستدلوا به على أن حاشا الاستثنائية يجوز أن تدخل عليها ما ، وذلك غير متعين ، بل يجوز أن يكون هذا الكلام من كلام الراوى يعقب به على قول الرسول صلى الله عليه وسلم « أسامة أحب الناس إلى » يريد الراوى بذلك أن يبين أنه عليه الصلاة =

وقوله :

١٧٨ — رَأَيْتَ النَّـــاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فإنَّا نَحْنُ أَفْضَـــلُهُمْ فَعَالَا

ويقال فى « حاشا » : « حَاشَ ، وَحَشَا » .

* * *

=والسلام لم يستثن أحداً من أهل بيته لا فاطمة ولا غيرها ، فما : نافية ، وحاشى : فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، وفاطمة : مفعول به ، وليست حاشا هذه هى الاستثنائية ، بل هى فعل متصرف تام التصرف تكتب ألفه ياء لكونها رابعة ، ومضارعه هو الذى ورد فى قول النابغة الذبيانى :

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فى النَّاسِ يُشْبِهُهُ وَمَا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ

والفرق بين حاشا الاستثنائية وهذا الفعل من ستة أوجه ، الأول : أن الاستثنائية تكون حرفا وتكون فعلا ، وهذه لا تكون إلا فعلا ، والثانى أن الاستثنائية - إن كانت فعلا - غير متصرفة ، وهذه متصرفة ، الثالث أن فاعل الاستثنائية مستتر وجوباً ، وهذه كغيرها من الأفعال ماضيها فاعله مستتر جوازاً ، والرابع أن ألف الاستثنائية تكتب ألفا ، وهذه تكتب ألفها ياء ، والخامس : أن الاستثنائية يتعين فيها أن تكون من كلام صاحب الكلام الأول السابق عليها ، وهذه ليست كذلك ، بل لو تكلم بها صاحب الكلام الأول لقال : ما أحاشى ، أو قال : ما حاشيت ، كما قال النابغة الذبيانى « وما أحاشى » السادس : أن «ما» التى تسبق الاستثنائية مصدرية أو زائدة ، وأما التى تسبق هذه فهى نافية ، فاعرف ذلك وكن حريصاً عليه ، والله ينفعك به .

١٧٨ — نسب العينى هذا البيت للأخطل غوث بن غياث ، وقد راجعت ديوان شعره فوجدت له قطعة على هذا الوزن والروى يهجو فيها جرير بن عطية ، وليس فيها بيت الشاهد .

اللغة : « رأيت » زعم العينى أن « رأى » ههنا من الرأى ، مثل التى فى قولهم : رأى أبو حنيفة حرمة كذا ، وعلى هذا تكون متعدية إلى مفعول واحد ، وليس الذى زعمه بسديد ، بل هى بمعنى العلم ، وتتعدى إلى مفعولين ، وقد ذكر الشاعر مفعولها الأول وحذف الثانى ، وتقديره : رأيت الناس دوننا أو أقل منا فى المنزلة ، ونحو ذلك =

. . . .

ويجوز أن تكون جملة « فإنا نحن أكثرهم فعالا » في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، وزيدت الفاء فيها كما زيدت في خبر المبتدأ في نحو قولهم : الذي يزورني فله جائزة سنية « فعالا » هو بفتح الفاء - الكرم ، ويجوز أن تكون الفاء مكسورة على أنه جمع فعل .

الإعراب : « رأيت » فعل وفاعل « الناس » مفعول أول ، والمفعول الثاني محذوف لدلالة الكلام عليه ، وتقدير الكلام : رأيت الناس أقل منا ، أو دوننا ، مثلا « ما حاشا» ما : مصدرية ، حاشا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق « قريشاً » مفعول به لحاشا « فإنا » الفاء للتعليل ، إن : حرف توكيد ونصب ، نا : اسمه « نحن » توكيد للضمير المتصل الواقع اسما لإن «أفضلهم» أفضل : خبر إن . وأفضل مضاف وهم مضاف إليه «فعالا» تمييز ، ويجوز أن تكون الفاء زائدة ، وتكون جملة « إن » واسمها وخبرها في محل نصب مفعولا ثانياً لرأى ، ولا عجب أن تزاد الفاء في المفعول الثاني ؛ فإن أصله خبر ، والفاء تزاد في خبر المبتدأ كثيراً .

الشاهد فيه : قوله « ما حاشا قريشاً » حيث دخلت « ما » المصدرية على « حاشا » وذلك قليل ، والأكثر أن تتجرد منها .

واعلم أن للنحاة في كلمة « حاشا » ثلاثة مذاهب :

الأول : أنها لا تكون إلا حرف جر ، وأن ما بعدها لا يكون إلا مجرورا ، وهذا رأى سيبويه ، وتبعه عليه الزمخشري ، وعذر سيبويه أنه لم يسمع النصب بها عن العرب ولا عن رواه عنهم ، وهو لا يقيد إلا ما اتصل بسماعه .

الثاني : أنها لا تكون إلا فعلا ، لكن يجوز فيما بعدها الجر والنصب ، فإن جررته فهو من باب حذف حرف الجر وبقاء عمله ، وإن نصبته فهو من باب النصب على نزع الخافض ، وأصل « حاشا زيد » — عند هؤلاء — حاشا لزيد .

الثالث : أنها تكون فعلا فينتصب ما بعدها على أنه مفعول به ، وتكون حرف جر فيجر ما بعده به ، وهذا مذهب المبرد والمازني ، وتبعهما ابن مالك ، وهذا هو المذهب الذي يؤيده السماع .

* * *

الحَـــالُ

اَلْحَالُ وَصْفٌ ، فَضْلَةٌ ، مُنْتَصِبُ ، مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ[1]

عرّف الحال[2] بأنه « الوصفُ ، الفَضْلَة ، المنتصبُ ، للدلالة على هيئة» نحــو : « فَرْداً أَذْهَبُ » فـ « فَرْداً » حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه .

---

(١) « الحال » مبتدأ « وصف » خبره « فضلة ، منتصب ، مفهم » نعوت لوصف « فى حال » جار ومجرور متعلق بمفهم « كفردا » الكاف جارة لقول محذوف كما سبق غير مرة ، فرداً : حال من فاعل أذهب الآتى « أذهب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

(٢) الحال فى اللغة : ما عليه الإنسان من خير أو شر ، وهو فى اصطلاح علماء العربية ما ذكره الشارح العلامة . ويقال : حال ، وحالة ، فيذكر لفظه ويؤنث ، ومن شواهد تأنيث لفظه قول الشاعر :

عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِماً عَلَى جُودِهِ ضَنَّتْ بِهِ نَفْسُ حَاتِمِ

ومن شواهد تذكير لفظه قول الشاعر :

إذا أَعْجَبَتْكَ الدَّهْرَ حَالٌ مِنَ امْرِىءٍ فَدَعْهُ ، وَوَاكِلْ أَمْرَهُ وَاللَّيَالِيَا

فإن قلت : فما الأثر الذى يترتب على تذكير لفظه حين أقول « حال » ؟ وما الأثر الذى يترتب على تأنيث لفظه حين أقول « حالة » ؟ .

فالجواب على ذلك أن نقول لك : إن تذكير لفظه يدل على تذكير معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مجردا من علامة التأنيث فتقول « حسن حال محمد ، وساء حال خالد » وتعيد الضمير إليه مذكراً فتقول «حال محمد أداه إلى فعل ما فعل» وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمذكر فتقول «هذا حال محمد» وتصفه بوصف المذكر فتقول « لمحمد حال حسن» وتأنيث لفظه يدل على تأنيث معناه ، وحينئذ تأتى بالفعل المسند إليه مقترناً بتاء التأنيث =

وخرج بقوله : « فَضْلَة » الوصفُ الواقعُ عمدةً ، نحو : « زَيْدٌ قَائِمٌ » .

وبقوله : «للدلالة على الهيئة » التمييزُ المشتَقُّ ، نحو : « لِلّهِ دَرُّه فَارِساً » فإنه تمييز لا حال على الصحيح ؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ ؛ فهو لبيان المتعجَّبِ منه ، لا لبيان هيئته .

وكذلك : « رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً » فإنَّ « راكباً » لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل .

وقول المصنف « مُفهِمُ فِي حَالِ » هومعنى قولنا « للدلالة على الهيئة » .

* * *

= فتقول « حسنت حالة محمد ، وساءت حالة خالد » وتعيد الضمير إليه مؤنثاً فتقول « حالة محمد أدته إلى فعل ما فعل » وتشير إليه باسم الإشارة الموضوع للمؤنث فتقول « هذه حالة محمد » وتصفه بوصف المؤنث فتقول « لمحمد حالة حسنة » .

فإن قلت ، أذلك واجب فى الحالين ؟ على معنى أنه إذا كان لفظ الحال مذكراً أيلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المذكر ، وإذا كان لفظ الحالة مؤنثاً أيلزمنى أن أعامله فيما ذكرت وأشباهه معاملة المؤنث ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : أما إذا كان لفظ الحال مذكراً فليس يلزمك أن تعامله معاملة المذكر ، بل أنت فى سعة من أن تذكر معناه أو تؤنثه ، تقول : هذا حال ، وهذه حال ، وتقول : حال حسن ، وحال حسنة ، وتقول : الحال الذى أنا فيه طيب ، والحال التى أنا فيها طيبة ، وتقول : كان حالنا يوم كذا جيلا ، وكانت حالنا يوم كذا جميلة ونلفت نظرك إلى قول الشاعر فى البيت المتقدم « أعجبتك الدهر حال » فأما إذا كان لفظ الحال مؤنثاً فليس لك معدى عن تأنيث الفعل المسند إلى ضميرها ، كما أنه ليس لك معدى عن الإشارة إليها إشارتك إلى المؤنث ، فتقول : هذه حالة محمد ، وإلى إعادة الضمير إليها مؤنثاً ، فتقول : حالة محمد أدت إلى ما حدث ، وإلى وصفها بوصف المؤنث فتقول : حالة طيبة ، وبالجملة إذا أنثت لفظها عاملتها معاملة المؤنث المجازى التأنيث ألبتة ، وإذا ذكرت لفظها جاز لك أن تعامله معاملة المذكر ومعاملة المؤنث .

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ ، لٰكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً[(١)]

الأكثرُ فى الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقةً .

ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمةً للمُتَّصِف بها ، نحو : « جاء زَيْدٌ رَاكِباً » فـ « راكباً » : وصفٌ منتقل ؛ لجواز انفكاكه عن « زيد » بأن يجىء ماشياً .

وقد تجىء الحال غير منتقلة[(٢)] ، أى وصفاً لازماً ، نحو : « دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً » و « خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا » ، وقوله :

١٧٩ — فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ ، كَأَنَّمَا
عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاء

فـ « سَمِيعاً ، وأطْوَلَ ، وَسَبْطَ » أحوالٌ ، وهى أوصاف لازمة .

---

(١) « وكونه » الواو للاستئناف ، وكون : مبتدأ ، وكون مضاف والهاء مضاف إليه ، من إضافة المصدر الناقص إلى اسمه « منتقلا » خبر المصدر الناقص « مشتقاً » خبر ثان « يغلب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا ، والجملة من يغلب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « لكن » حرف استدراك « ليس » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى كونه منتقلا — إلخ « مستحقاً » خبر ليس .

(٢) تجىء الحال غير منتقلة فى ثلاث مسائل :

الأولى : أن يكون العامل فيها مشعراً بتجدد صاحبها ، نحو قوله تعالى : (وخلق الإنسان ضعيفاً) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها ، ونحو قول الشاعر « فجاءت به سبط العظام » البيت الذى أنشده الشارح رحمه الله (رقم ١٧٩) .

الثانية : أن تكون الحال مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فتبسم ضاحكا) وقوله سبحانه : (ويوم أبعث حياً) وإما مؤكدة لصاحبها ، نحو قوله سبحانه : (لآمن من فى الأرض كلهم جميعاً) وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولهم : «زيد أبوك عطوفا» .

الثالثة : فى أمثلة مسموعة لاضابط لها ، كقولهم : دعوت الله سميعاً ، وقوله تعالى : (أنزل إليكم الكتاب مفصلا) وكقوله جل ذكره : (قائماً بالقسط) .

١٧٩ — البيت لرجل من بنى جناب لم أقف على اسمه .

=

وقد تأتى الحالُ جامدةً ، ويكثر ذلك فى مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله :

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ : فِي سِعْرٍ ، وَفِي مُبْــدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَــكَلُّفِ(١)

كَبِعْهُ مُدًّا بِكَذَا ، يَداً بِيَدْ ، وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً ، أىْ كَأَسَدْ(٢)

= اللغة : «سبط العظام» أراد أنه سوى الخلق حسن القامة «لواء» هو مادون العلم ، وأراد أنه تام الخلق طويل ، فكنى بهذه العبارة عن هذا المعنى .

الإعراب : «لجاءت» جاء : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى «به» جار ومجرور متعلق بجاءت «سبط» حال من الضمير المجرور محلا بالباء ، وسبط مضاف و «العظام» مضاف إليه «كأنما» كأن : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة «عمامته» عمامة : مبتدأ ، وعمامة مضاف والضمير مضاف إليه «بين» منصوب على الظرفية ، وبين مضاف ، و «الرجال» مضاف إليه «لواء» خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله «سبط العظام» حيث ورد الحال وصفاً ملازماً ، على خلاف الغالب فيه من كونه وصفا منتقلا ، وإضافة سبط لا تفيده تعريفا ولا تخصيصا ؛ لأنه صفة مشبهة ، وإضافة الصفة المشبهة إلى معمولها لا تفيد التعريف ولا التخصيص ، وإنما تفيد رفع القبح على ما سيأتى بيانه فى باب الإضافة إن شاء الله تعالى .

(١) «يكثر» فعل مضارع «الجمود» فاعل يكثر «فى سعر» جار ومجرور متعلق بيكثر «وفى مبدى» جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول ، ومبدى مضاف و «تأول» مضاف إليه «بلا تكلف» جار ومجرور متعلق بتأول ، ولا اسم بمعنى غير مضاف وتكلف : مضاف إليه .

(٢) «كبعه» الكاف جارة لقول محذوف ، بع : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والهاء مفعول به «مدا» حال من المفعول «بكذا» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمد ، وقال سيبويه : هو بيان لمد «وكر زيد» فعل وفاعل «أسداً» حال من الفاعل «أى» حرف تفسير «كأسد» الكاف اسم بمعنى مثل عطف بيان على قوله «أسدا» الواقع حالا ، والكاف الاسمية مضاف وأسد مضاف إليه .

يكثر مجىء الحالِ جامدةً إن دَلّتْ على سِعْرٍ ، نحو : « بِعْهُ مُدًّا بِدِرْهَمٍ[١] » فمدا : حال جامدة ، وهى فى معنى المشتق ؛ إذ المعنى « بِعْهُ مُسَعَّراً كل مــد بدرهم » ويكثر جمودُها —أيضاً— فيما دَلّ على تَفاعُلٍ ، نحو : « بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ[٢] » أى : مُناجَزَةً، أو على تشبيه ، نحو : « كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً » : أى مُشْبِهاً الأَسَدَ ، فـ « يد ، وأسد » جامدان ، وَصَحّ وُقُوعُهما حالا لظهور تَأَوُّلِهما بمشتق ، كما تقدم ، وإلى هذا أشار بقوله : « وَفِى مُبْــدِى تَأَوُّلٍ » أى : يكثر مجىء الحالِ جامــدةً حيث ظهر تأوُّلها بمشتق .

وعُلِم بهذا وما قبله أن قول النحويين « إن الحال يجب أن تــكون منتقلة مشتقة » معناه أن ذلك هو الغالب ، لا أنه لازم ، وهذا معنى قوله فيما تقدم « لـكن ليس مستحقًّا »[٣] .

---

(١) يجوز فى هذا المثال وجهان : أحدهما رفع المد ، وثانيهما نصبه ، فأما رفع مد فعلى أن يكون مبتدأ ، والجار والمجرور بعده متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ ، وجاز الابتداء بالنكرة لأن لها وصفاً محذوفاً ، وتقدير الـكلام : بع البر (مثلا) مد منه بدرهم ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال ، والرابط هو الضمير المجرور محلا بمن ، ولا يكون المثال — على هذا الوجه — مما نحن بصدده ؛ لأن الحال جملة لا مفرد جامد ، أما نصب مد فعلى أن يكون حالا ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة له ، ويكون المثال حينئذ مما نحن بصدده ، والمشتق المؤول به ذلك الحال يكون مأخوذاً من الحال وصفته جميعاً ، وتقديره : مسعراً .

ويجوز أن يكون هذا الحال حالا من فاعل بعه ؛ فيكون « مسعراً » الذى تؤوله به بكسر العين مشددة اسم فاعل ، ويجوز أن يكون حالا من المفعول ؛ فيكون قولك «مسعراً» بفتح العين مشددة اسم مفعول .

(٢) هذا المثال كالذى قبله ، يجوز فيه رفع « يد » ونصبه ، وإعراب الوجهين هنا كإعرابهما فى المثال السابق ، والتقدير على الرفع : يد منه على يد منى ، والتقدير على النصب : يداً كائنة مع يد .

(٣) ذكر الشارح ثلاثة مواضع تجىء فيها الحال جامدة وهى فى تأويل المشتق ، =

. . . .

= وهى : أن تدل الحال على سعر ، أو على تفاعل ـ ومنه دلالتها على مناجزة ـ أو على تشبيه ، وقد بقيت خمسة مواضع أخرى :

الأول : أن تدل الحال على ترتيب ، كقولك : ادخلوا الدار رجلا رجلا . وقولك : سار الجند رجلين رجلين ، تريد مرتبين ، وضابط هذا النوع : أن يذكر المجموع أولا ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً . فالمجموع فى المثال الأول هو الذى تدل الواو عليه ، وفى المثال الثانى هو لفظ الجند . والحال عند التحقيق هو مجموع اللفظين ، ولكنه لما تعذر أن يكون المجموع حالا جعل كل واحد منهما حالا ، كما فى الخبر المتعدد بغير عاطف فى نحو قولك : الرمان حلو حامض ، وذهب ابن جنى إلى أن الحال هو الأول ، والثانى معطوف عليه بعاطف مقدر .

الموضع الثانى : أن تكون الحال موصوفة . نحو قوله تعالى : (قرآنا عربيا) وقوله : (فتمثل لها بشرا سويا) وتسمى هذه الحال : « الحال الموطئة » .

الموضع الثالث أن تكون الحال دالة على عدد ، نحو قوله تعالى (فتم ميقات ربه أربعين ليلة) .

الموضع الرابع : أن تدل الحال على طور فيه تفصيل ، نحو قولهم : هذا بسرا أطيب منه رطبا .

الموضع الخامس : أن تكون الحال نوعا من صاحبها . كقولك : هذا مالك ذهبا . أو تكون الحال فرعا لصاحبها ، كقولك : هذا حديدك خاتماً ، وكقوله تعالى : (وتنحتون الجبال بيوتا) أو تكون الحال أصلا لصاحبها . كقولك : هذا خاتمك حديداً . وكقوله تعالى : (أأسجد لمن خلقت طينا) .

وقد أجمع النحاة على أن المواضع الأربعة الأولى ـ وهى الثلاثة التى ذكرها الشارح والموضع الأول مما ذكرناه ـ يجب تأويلها بمشتق ، ليسر ذلك ، وعدم التكلف فيه ، ثم اختلفوا فى المواضع الأربعة الباقية ؛ فذهب قوم منهم ابن الناظم إلى وجوب تأويلها أيضاً ؛ ليكون الحال مشتقا على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق لأن فى تأويلها بالمشتق تكلفا ، وفى ذلك من التحكم ما ليس يخفى .

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ   تَنْكِيرَهُ مَعْنًى ، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ(١)

مَذْهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة ، وأن ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكَّرٌ مَعْنًى ، كقولهم : جَاءوا الْجَمَّاء الْغَفِيرَ .

١٨٠ — وَ * أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ . . . *

---

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « عرف » فعل ماض مبنى للمجهول فعل الشرط « لفظاً » تمييز محول عن نائب الفاعل « فاعتقد » الفاء لربط الجواب بالشرط ، اعتقد : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « تنكيره » تنكير : مفعول به لاعتقد ، وتنكير مضاف والهاء مضاف إليه « معنى » تمييز « كوحدك » الكاف جارة لقول محذوف ، وحد : حال من الضمير المستتر فى « اجتهد » الآتى ، ووحد مضاف والكاف مضاف إليه « اجتهد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والجملة فى محل نصب مقول لقول محذوف ، والتقدير : وذلك كائن كقولك اجتهد وحدك ، والحال فى تأويل « منفرداً » .

١٨٠ — هذه قطعة من بيت للبيد بن ربيعة العامرى يصف حماراً وحشياً أورد أتنه الماء لتشرب ، وهو بتمامه :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ، وَلَمْ يَذُدْهَا ،   وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ

اللغة : « العراك » ازدحام الإبل أو غيرها حين ورود الماء « يذدها » يطردها « يشفق » يرحم « نغص » مصدر نغص الرجل ـ بكسر الغين ـ إذا لم يتم مراده ، ونغص البعير إذا لم يتم شربه « الدخال » أن يداخل بعيره الذى شرب مرة مع الإبل التى لم تشرب حتى يشرب معها ثانية ، وذلك إذا كان البعير كريما ، أو شديد العطش ، أو ضعيفاً .

الإعراب : « فأرسلها » أرسل : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحمار الوحشى المذكور فى أبيات سابقة ، والضمير البارز المتصل الذى يرجع إلى الأتن مفعول به لأرسل « العراك » حال « ولم يذدها » الواو عاطفة ، لم : نافية جازمة ، يذد : فعل مضارع مجزوم بلم ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فاعل أرسل ، وها : مفعول به ، والجملة معطوفة على جملة فأرسلها ، =

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ ، وكلمته فَاهُ إلى فِيَّ ؛ ف «الْجَمَّاء ، والعِرَاكَ ، ووَحْدَكَ ، وفَاهُ » : أحْوَالٌ ، وهى مَعْرِفَة ، لـكنها مُؤَوّلة بنـكرة ، والتقدير : جاءوا جميعاً ، وأرسلها معتركة ، وَاجْتَهِدْ منفرداً ، وكلمته مُشَافهة (١).

= ومثلها جملة « ولم يشفق » وقوله « على نغص » جار ومجرور متعلق بيشفق ، ونغص مضاف ، و « الدخال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « العراك » حيث وقع حالا مع كونه معرفة ـ والحال لا يكون إلا نكرة ـ وإنما ساغ ذلك لأنه مؤول بالنكرة ، أى : أرسلها معتركة ، يعنى مزدحمة .

(١) أحب أن أبين لك هذه الأمثلة التى ذكرها الشارح ، وذكرها النحاة من قبله ومن بعده ، بياناً يتضح لك به أمرها غاية الاتضاح ، ويسهل عليك بعده أن تبين ما عساك أن تجده من الأمثله مما لم يذكره الشارح ههنا .

وقبل أن أبين لك الأمثلةمثالا فثالا أرى أن أقرر لك قاعدتين ، وأبين ــ مع ذلك ــ السر فى كل قاعدة منهما ، فأقول :

القاعدة الأولى : الأصل فى الحال أن يكون نكرة ، فإن جاءت فى كلام ما من كلام العرب معرفة فهى بغير تردد ــ عند جمهرة البصريين ــ فى تأويل النكرة ، والسر فى ذلك أن صاحب الحال معرفة فى أغلب حالاته ، والحال تلتبس بالنعت ، فلو جاءت الحال معرفة وقبلها اسم معرفة يصح أن يكون موصوفا بهذه الحال ، ظن السامع أنها نعت ، والتبس عليه الأمر، فدفعا لهذا الالتباس ، ورغبة فى إفادة المقصود من أول الأمر ، التزم العرب فى كلامهم إذا أتى فى الكلام اسم معرفة ثم جاءوا بوصف بعد هذه المعرفة فإن أرادوا جعل هذا الوصف نعتا جاءوا به معرفة ، وإن أرادوا جعل هذا الوصف حالا جاءوا به نكرة ، فلم يلتبس على السامع الأمر .

القاعدة الثانية : أن الحال وصف لصاحبها وقيد فى عاملها ، وقد علمنا أن الوصف الذى هو النعت لا يكون إلا مشتقا إما اسم فاعل وإما اسم مفعول وإما صفة مشبهة وإما أفعل تفضيل وإما صيغة مبالغة ، فإن جاء الوصف جامداً فهو ألبتة فى تأويل الاسم المشتق ، فكذلك مادل على معناها وقام مقامها وهو الحال لا يكون إلا مشتقا أو فى تأويل المشتق ، ولهذا تراهم يؤولون المصدر الواقع موقع الحال على أحد التأويلات الثلاثة المشهورة ليكون فى =

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً ، بلا تأويلٍ ؛ فأجازوا « جاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ » .

وَفَصَّلَ الكوفيون ، فقالوا : إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط صَحَّ تعريفُهَا ، وإلاَّ فلا ؛ فمثالُ ما تضمن معنى الشرط « زيد الرَّاكِبَ أَحْسَنُ منه المَاشِيَ »

= المعنى مشتقا. وقد بينا وجه ذلك بدقة ، وبينا التأويلات المشار إليها فى باب المبتدأ والخبر ، إذ كان الخبر بمنزلة الحال والنعت فى هذه المسألة .

ثم تأخذ بعد ذلك فى بيان الأمثلة واحداً فواحداً على ترتيبها فى كلام الشارح .

(١) أما المثال الأول — وهو قولهم « جاءوا الجماء الغفير » فإن الجماء مؤنث الأجم ونظيره أبيض وبيضاء وأحمر وحمراء ، واشتقاق الجماء والأجم من الجم — بتشديد الميم — وهو الكثرة ، تقول : ماء جم ؛ تريد أنه كثير ، وقال الله سبحانه وتعالى (وتحبون المال حباً جماً) أى حباً كثيراً ، وقال الراجز :

إن تغفر اللهم تغفر جما   وأى عبد لك لا ألما

وتقول: هذه امرأة جماء المرافق ، تريد أنها كثيرة اللحم على المرافق ، والغفير فعيل قيل بمعنى فاعل ، وأصل اشتقاقه من الغفر — بفتح الغين وسكون الفاء — وهو الستر ، تقول : غفر الله تعالى ذنبك . تريد ستره عليك ولم يفضحك به ، والغفير فى صناعة الإعراب صفة للجماء ، وكان من حق العربية عليهم أن يؤنثوا الصفة لأن الموصوف مؤنث، إلا أنهم عاملوا هذه الصيغة معاملة أختها التى هى فعيل بمعنى مفعول كقولهم : امرأة جريح ، وامرأة قتيل ، وكأنهم حين قالوا « جاءوا الجماء الغفير » قالوا : جاءوا الجماعة الساترة لوجه الأرض ، يعنون أنهم لكثرتهم وعظيم عددهم ستروا وجه الأرض فلم يظهر منها شىء . هذا ، وقد قالوا فى هذا المثل « جاءوا جماء غفيراً » فأتوا به منكراً على الأصل فى الحال .

(٢) وأما المثال الثانى — وهو قولهم « أرسلها العراك » فقد بيناه فى شرح الشاهد (رقم ١٨٠) فلا حاجة بنا إلى تكرار الكلام عليه فى هذا الموضع .

(٣) وأما المثال الثالث — وهو قولهم « اجتهد وحدك » فإن « وحدك » اسم يدل على التوحد والانفراد ، والغالب استعمال هذه الكلمة منصوبة ، وقد وردت فى عبارات قليلة مجروزة بالإضافة ، وذلك نحو قولهم فى المدح « فلان نسيج وحده ، وقريع وحده » ونحو قولهم فى الدلالة على الإعجاب بالنفس « فلان رجيل وحده » ونحو قولهم فى الذم « فلان عيير وحده ، وجحيش وحده » وقد اختلف النحاة فى تخريج هذه الكلمة فى حالة النصب ، =

فـ « الراكب والمـاشي » : حَالاَنِ ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط ؛ إذ التقدير : زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مَشَى ، فإن لم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفُهَا ؛ فلا تقول ، « جاء زيد الرَّاكِبَ » إذ لا يصح « جاء زيد إن ركب » .

* * *

= فقال سيبويه والخليل بن أحمد : هو اسم موضوع موضع المصدر الموضوع موضع المشتق ، وهو منصوب على الحال ، وكأنك حين تقول «جاء زيد وحده» قد قلت : جاء زيد إيحاداً ، أى متوحداً ، والمعنى جاء منفرداً ، وذهب يونس بن حبيب وهشام والكوفيون إلى أنه منصوب على الظرفية ، واستمع إلى المحقق الرضى يقول فى شرح هذين المذهبين « ومذهب الكوفيين » وانتصاب وحده على الظرفية ، أى لامع غيره ، فهو فى المعنى ضد معا فى قولك : جاءوا معا ، وكما أن فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال أى مجتمعين أو على الظرف أى فى مكان واحد ، فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده أهو حال أى منفرداً أو ظرف أى لامع غيره » اه كلامه ، ويقول أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وليس يبعد عندى أن يذهب ذاهب إلى أن وحده «مفعول مطلق ما دام قد اعتبر قائماً مقام المصدر ، ويصح على هذا الاعتبار أن يكون العامل فيه فعلا تقع جملته حالا ، أى جاء زيد يتوحد توحداً ، كما يصح أن يكون العامل فيه اسماً مشتقا يقع حالا ، أى جاء زيد متوحداً توحداً .

(٤) وأما المثال الرابع — وهو قولهم « كلمته فاه إلى فى » — فقد وردت هذه العبارة بروايتين , الأولى « كلمته فوه إلى فى » وهذه الرواية لا إشكال فيها ولا خلاف فى توجيهها ، وفوه : مبتدأ ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ، والجملة فى محل نصب حال ، والرواية الثانية « كلمته فاه إلى فى » وقد ورد على هذا الوجه قول أبى الطيب المتنبى :

قبلتها ودموعى مزج أدمعها   وقبلتنى على خوف فما لفم

وهذه الرواية هى التى ثارت حولها عجاجة الكلام وكثر فيها التخريج ، فذهب سيبويه وجمهرة البصريين إلى أن « فاه » حال وإن كان اسماً جامداً وإن كان معرفة بالإضافة — لأنه فى قوة اسم مشتق منكر ، والجار والمجرور بعده متعلق بمحذوف صفة لفاه لأنه نكرة فى التقدير كما قلت لك ، وكأنه قال فاه موجهاً إلى فى ، وذهب الكوفيون إلى أن « فاه » =

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالاً يَقَعْ   بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ (١)

حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً — وهو : ما دَلَّ على مَعْنًى وصاحبِه : كقائم ، وَحَسَن ، ومَضْرُوب — فوقوعُها مصدراً على خلاف الأصل ؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى (٢) .

= مفعول به لاسم فاعل محذوف يقع حالا ، وكأنه قد قيل : كلمته جاعلا فاه إلى فى .

وقد اختلفوا بعد ذلك فى جواز القياس على هذه العبارة ، فالجمهور على أنه لا يجوز القياس عليها ، وذهب هشام إلى أنه يجوز القياس عليها فيقال مثلا : جاورته منزله إلى منزلى ، وناضلته قوسه عن قوسى ، ونحو ذلك .

وأحسبنى قد أطلت عليك ، لكنى إنما قصدت أن أقرب إليك هذه الأمثلة ، واختلاف العلماء فيها ، وأشرح لك ذلك كله بعبارة يسهل عليك فهمها ، ولا يبعد على ذهنك وعيها ، والله المسئول أن ينفعك به .

(١) «مصدر» مبتدأ «منكر» نعت لمصدر «حالا» منصوب على الحال ، وصاحبه الضمير المستتر فى «يقع» الآتى «يقع» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مصدر منكر ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «بكثرة» جار ومجرور متعلق بيقع «كبغتة» الكاف جارة لقول محذوف ، بغتة : حال من الضمير المستتر فى «طلع» الآتى «زيد» مبتدأ «طلع» فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى زيد ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٢) أعلم أولا أن فى هذا الموضوع خلافين أشار الشارح إليهما ، وتحدث عن كل واحد منهما حديثاً مقتضباً ، حتى لا يكاد القارىء يميزهما ، ونحن نريد لك أن تفهم الأمر فهما واضحاً ، لهذا رأينا أن نبين لك الخلافين ، ونفرد أحدهما عن الآخر ، ونبين — مع كل واحد منهما — آراء العلماء الذين اختلفوا فيه .

فأما الخلافان فأحدهما فى إعراب المصدر المنكر فى نحو قولك «جاء محمد ركضا» ، وثانيهما فى جواز القياس على هذا التركيب . =

وقد كثر مجيء الحالِ مَصْدَراً نـكرةً ، ولـكنه ليس بمَقِيس ؛ لمجيئه على خلاف الأصل ، ومنه « زيد طلع بَغْتَةً » فـ « بغتةً » : مصدرٌ نـكرة ، وهو منصوب على الحال ، والتقدير : زيد طَلَعَ باغتاً ؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور .

= فأما الخلاف الأول فقد أشار الشارح إليه بقوله « وهو منصوب على الحال ، وهذا مذهب سيبويه والجمهور ، وذهب الأخفش . . . وذهب الكوفيون » وحاصـــل هذا الاختلاف أن للعلماء فيه ستة آراء :

الأول — وهو مذهب سيبويه وجمهرة النحاة — أن هذا المصدر نفسه حال ، وأنه على التأويل بالوصف المناسب ، وحجتهم فيما ذهبوا إليه أن المصدر قد وقع خبرا فى كلام العرب فى نحو قولهم : زيد عدل ، ورضا ، وصوم ، وفطر ، كما وقع نعتا كذلك ، والخبر والنعت أخوا الحال ، وأيضاً فإن المصدر والوصف يتقارضان فى الـكلام ، فيقع كل منهما موقع الآخر فيقع الوصف مفعولا مطلقاً ، والأصل فيه المصدر ، نحو قولهم : قم قائماً ، وسرت أشد السير ، وتأدبت أكمل التأدب ، ويقع المصدر خبرا ونعتا ، والأصل فى الموضعين للوصف .

الثانى — وهو مذهب الأخفش والمبرد — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه ، وجملة الفعل وفاعله حال ، وتقدير « جاء زيد ركضا » جاء زيد يركض ركضا .

الثالث — وهو رأى أبى على الفارسى — أن هذا المصدر مفعول مطلق عامله وصف محذوف يقع حالا ، فتقدير المثال المذكور : جاء زيد راكضاً ركضاً.

الرابع — وهو قول الكوفيين — أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدم فى الـكلام ، ونظير ذلك قولهم : أحببته مقة ، وشنئته بغضا.

الخامس — أن المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم فى الـكلام ، وأصل المثال المذكور : جاء زيد مجىء ركض .

السادس — أن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وصف أو مؤول بوصف ، =

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، والتقدير : طلع زيد يَبْغَتُ بَغْتَةً ، فـ « يَبْغَت » عندهما هو الحال ، لا « بَغْتَة » .

وذهب الـكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه ، ولـكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ [وهو طَلَعَ] لتأويله بفعل من لفظ المصدر ، والتقدير

=فتقدير المثال المذكور ـ على هذا الرأى ـ جاء زيد صاحب ركض ، أو ذا ركض ، على نحو تأويلهم المصدر الواقع خبرا .

وأما الاختلاف الثانى ـــ وهو الذى أشار الشارح إليه بقوله « وقد كثر مجىء الحال مصدراً نكرة ، ولـكنه ليس بمقيس » فإنا نذكر لك أولا أنه قد ورد عن العرب فى ألفاظ كثيرة جداً ، حتى قال أبو حيان « وورود المصدر حالا أكثر من وروده نعتا » ا هـ . ومنه قوله تعالى (ثم ادعهن يأتينك سعيا) وقوله (ينفقون أموالهم سراً وعلانية) وقوله (ادعوه خوفا وطمعا) وقوله (إنى دعوتهم جهاراً) وقال العرب : قتلته صبراً ، وأتيته ركضاً ، ومشياً ، وعدوا ، ولقيته فجأة ، وكفاحاً ، وعياناً ، وكلمته مشافهة، وأخذت عن فلان سماعا ، وكثير غير هذا من الأمثلة الواردة عنهم . وقد اختلف النحاة فى جواز القياس على ما ورد عن العرب .

فأما سيبويه وأصحابه فلم يجز القياس عليها ، مع كثرتها ، ومع أنه روى الـكثير مما سمعه عن العرب ، وجزم بأن ما ورد عنهم يحفظ ويستعمل ولا يقاس عليه ، وعذره فى ذلك أنه خلاف الأصل ، من قبل أن الحال فى المعنى وصف لصاحبها ، وما جاء على خلاف القياس فغيره عليه لا ينقاس .

وأما أبو العباس محمد بن يزيد الثمالى المعروف بالمبرد فقد اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل عنه أنه يجوز القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، ونعنى بالإطلاق هھنا أنه يستوى فى جواز القياس أن يكون المصدر نوعا من الفعل نحو كلمته مشافهة ، وجئته سرعة وألا يكون المصدر نوعا من الفعل نحو جاء على بكاء . ومن العلماء من نقل عنه أنه يجوز القياس فيما كان المصدر نوعا من الفعل ، دون ما لا يكون كذلك .

فى قولك : « زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً » « زيد بَغَتَ بغتة » ؛ فيؤولون « طلع » ببغت ، وينصبون به « بَغْتَةً » .

* * *

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذو الْحَالِ ، إنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ ، أَوْ يُخَصَّصْ ، أَوْ يَبِنْ[1]

= قال المحقق الرضى «ثم اعلم أنه لا قياس فى شىء من المصادر يقع حالا ، بل يقتصر على ما سمع منها نحو قتلته صبراً ، والمبرد يستعمل القياس فى المصدر الواقع حالا إذا كان من أنواع ناصبه ، نحو أتانا رجلة وسرعة وبطئا ونحو ذلك ، وأما ما ليس من تقسيماته وأنواعه فلا خلاف أنه ليس بقياسى ، فلا يقال : جاء ضحكا وبكاء ونحو ذلك لعدم السماع » اهـ .

وأما ابن مالك ومشايعوه فقد أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر .

الأول : أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بال الدالة على الكمال ، وقد ورد من ذلك قولهم : أنت الرجل علما ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجل فضلا ، ونبلا ، وحلما ، ومروأة ، وشجاعة ، وإقداما ، وأن تقول : أنت الصديق تضحية ، وإخلاصا .

الثانى : من ذلك قولهم : هو زهير شعراً ، وأجاز هؤلاء لك أن تقول : محمد حاتم جودا ، وعلى قضاء ، وإياس زكانة ، وعمر عدلا . وحنيف إباء ، والأحنف حلما ، ويوسف جمالا ، وما أشبه ذلك .

الثالث : أن يقع المصدر المنكر المنصوب بعد أما الشرطية ، وذلك نحو : أما علما فعالم وأما نبلا فنبيل ، وأما حلما فحليم ، وأما كرما فكريم ، وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أما حالا بتأويله بالمشتق ، ويجعل العامل فى هذا الحال هو الفعل المقدر الذى نابت عنه أما ، ويجعل صاحب هذا الحال هو الاسم المرفوع بأداة الشرط .

(١) « ولم » نافية جازمة « ينكر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، مجزوم بلم « غالباً » حال من نائب الفاعل « ذو » نائب فاعل ينكر ، وذو مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « إن » شرطية « لم » نافية جازمة « يتأخر » فعل مضارع مجزوم بلم فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ذو الحال ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : إن لم يتأخر ذو الحال ـ إلخ فلا ينكر « أو يخصص ، أو يبن » معطوفان على يتأخر .

مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ ، كَـ « لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِىءٍ مُسْتَسْهِلاً » (١)

حقُّ صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفة ، ولا ينكر فى الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ ، وهو أحد أمور (٢) :

---

(١) « من بعد » جار ومجرور متعلق بيبن فى البيت السابق ، وبعد مضاف ، و « نفى » مضاف إليه « أو » عاطفة « مضاهيه » مضاهى : معطوف على نفى ، ومضاهى مضاف وضمير الغائب العائد إلى نفى مضاف إليه « كلا » الكاف جارة لقول محذوف ، لا : ناهية « يبغ » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية « امرؤ » فاعل يبغ « على امرىء » جار ومجرور متعلق بيبغ « مستسهلا » حال من قوله « امرؤ » الفاعل .

(٢) ذكر الشارح ـ تبعاً للناظم ـ من مسوغات مجىء الحال من النكرة ثلاثة مسوغات: أولها تقدم الحال ، وثانيها تخصص صاحبها بوصف أو بإضافة ، وثالثها وقوع النكرة بعد النفى أو شبهه ، وبقى من المسوغات ثلاثة أخرى لم يصرح بها .

الأول : أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما فى قولك : زارنا رجل والشمس طالعة ، والسر فى ذلك أن وجود الواو فى صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت للنكرة ؛ إذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو ؛ ففى قوله تعالى : (وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم) مسوغان ، بل ثلاثة . وهى تقدم النفى ، ووقوع الواو فى صدر جملة الحال ، والثالث اقتران الجملة بإلا ، لأن الاستثناء المفرغ لا يقع فى النعوت ، وأما قوله تعالى : (أو كالذى مر على قرية وهى خاوية على عروشها) فالمسوغ وقوع الواو فى صدر جملة الحال .

الثانى : أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هـذا خاتم حديداً ، والسر فى ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الأصل ؛ فلا يذهب إليه ذاهب ، وقد ساغ فى مثل هذا أن تكون الحال جامدة كما علمت (انظر ص ٢٤٦ وما بعدها) .

الثالث : أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة أو مع نكرة يصح أن تجىء الحال منها ، كقولك : زارنى خالد ورجل راكبين ، أو قولك : زارنى رجل صالح وامرأة مبكرين .

منها : أن يتقدم الحالُ على النـكرة ، نحو : « فيها قائماً رَجُلٌ » وكقول الشاعر . وأنشده سيبويه :

١٨١ — وَبِالْجِسْمِ مِــنِّى بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ
شُحُوبٌ ، وَإِنْ تَسْتَشْهِدِى الْعَيْنَ تَشْهَدِ

وكقوله :

١٨٢ — وَمَا لاَمَ نَفْسِى مِثْلَهَا لِى لاَئِمٌ
وَلاَ سَدَّ فَقْرِى مِثْلُ مَا مَلَـكَتْ يَدِى

---

١٨١ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « شحوب » هو مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا ـ بوزن قعد يقعد قعودا ـ وقد جاء على لغة أخرى : شحب يشحب شحوبة ـ مثل سهل الأمر يسهل سهولة ـ إذا تغير لونه « بيناً » ظاهراً ، وهو فيعل من بان يبين ، إذا ظهر ووضح .

المعنى : إن بجسمى من آثار حبك لشحوباً ظاهراً ، لو أنك علمته لأخذتك الشفقة على ، وإذا أحببت أن ترى الشاهد فانظرى إلى عينى فإنهما تحدثانك حديثه .

الإعراب : « بالجسم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الجسم « بيناً » حال من شحوب الآتى على رأى سيبويه الذى يجيز مجىء الحال من المبتدأ ، وهو عند الجمهور حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الواقع خبراً « لو » شرطية غير جازمة « علمته » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله شرط لو ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : لو علمته لأشفقت على ، والجملة من الشرط وجوابه لا محل لها معترضة بين الخبر المقدم والمبتدأ المؤخر « شحوب » مبتدأ مؤخر « وإن » شرطية « تستشهدى » فعل مضارع فعل الشرط ، وياء المخاطبة فاعل « العين » مفعول به « تشهد » جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « بينا » حيث وقعت الحال من النـكرة ، التى هى قوله « شحوب » على ما هو مذهب سيبويه ، كما قررناه فى الإعراب ، والمسوغ لذلك تقدم الحال على صاحبها ، فإذا جريت على ماذهب الجمهور إليه خلا البيت من الشاهد ، لأن صاحب الحال عندهم ضمير.

١٨٢ — وهذا البيت ـ أيضاً ـ من الشواهد التى لا يعلم قائلها . =

فـ « قائماً » : حال من « رجل » ، و « بَيِّناً » حال من «شُحُوب» ، و «مِثْلَهَا» حال من « لائم » .

ومنها : أن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ ، أو بإضافة : فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ قولُه تعالى : (فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ أَمْرًا مِنْ عِنْدِنَا)(١) .

= اللغة : « لام » عذل ، وتقول : لام فلان فلانا لوما وملامة وملاما ، إذا عاتبه ووبخه « سد فقرى » أراد أغنانى عن الحاجة إلى الناس وسؤالهم ، شبه الفقر بباب مفتوح يأتيه من ناحيته مالا يحب ؛ فهو فى حاجة لإيصاده .

المعنى : إن اللوم الذى يكون له الأثر الناجع فى رجوع الإنسان عما استوجب اللوم عليه هو لوم الإنسان نفسه ؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ فيحمله على العدول عنه، وإن ما فى يد الإنسان من المال لأقرب منالا له مما فى أيدى الناس .

الإعراب : « وما » نافية « لام » فعل ماض « نفسى » نفس : مفعول به تقدم على الفاعل ، ونفس مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثلها » مثل : حال من « لائم » الآتى ، ومثل مضاف وها مضاف إليه ، و « مثل » من الألفاظ التى لا تستفيد بالإضافة تعريفا « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من لائم الآتى « لائم » فاعل لام « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفى « سد » فعل ماض ، « فقرى » فقر : مفعول به لسد تقدم على الفاعل ، وفقر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « مثل » فاعل لسد ، ومثل مضاف ، و « ما » اسم موصول مضاف إليه « ملكت » ملك : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « يدى » يد : فاعل ملكت ، ويد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه . والجملة من ملك وفاعله لا محل لها صلة الموصول ، والعائد محذوف ، والتقدير : مثل الذى ملكته يدى .

الشاهد فيه : قوله « مثلها لى لائم » حيث جاءت الحال - وهى قوله « مثلها » ، و « لى » - من النكرة - وهى قوله « لائم » - والذى سوغ ذلك تأخر النكرة عن الحال.

(١) الأمر الأول الوارد فى هذه الآية واحد الأمور ، والأمر الثانى واحد الأوامر ، وقد أعرب الناظم وابنه « أمرا » على أنه حال من أمر الأول ، وسوغ مجىء الحال منه تخصيصه بحكيم بمعنى محكم ، أى بحال كونه مأموراً به من عندنا .

واعترض قوم على هذا الإعراب بأن الحال لا يجىء من المضاف إليه إلا إذا وجد =

وكقول الشاعر :

١٨٣ — نَجَّيْتَ يا رَبِّ نُوحاً ، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ ماخِـرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا
وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَـةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَـيْرَ خَمْسِينَا

= واحد من الأمور الثلاثة التي يأتي بيانها في هذا الباب ، وليس واحد منها بموجود هنا .

وأجيب بأنا لا نسلم أن الأمور الثلاثة غير موجودة في هذا المثال ، بل المضاف الذى هو لفظ « كل » كالجزء من المضاف إليه الذى هو لفظ « أمر » في صحة الاستغناء به عنه ؛ وذلك لأن لفظ كل بمعنى الأمر ؛ إذ المعلوم أن لفظ كل بحسب ما يضاف إليه .

ومن العلماء من جعل أمرا الثانى حالا من كل ، وتصلح الآية للاستدلال بها لما نحن بصدده ؛ لأن « كل أمر » نكرة ؛ إذ المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل أمرا حالا من الضمير المستتر في حكيم ، ومنهم من جعله حالا من الضمير الواقع مفعولا ، أى مأموراً به .

١٨٣ — البيتان من الشواهد التى لم يذكروها منسوبة إلى قائل معين .

اللغة : « الفلك » أصله بضم فسكون ـ السفينة ، ولفظه للواحد والجمع سواء ، وقد تتبع حركة عينه التى هى اللام حركة الفاء كما فى بيت الشاهد « ماخر » اسم فاعل من مخرت السفينة ـ من بابى قطع ودخل ـ إذا جرت تشق الماء مع صوت « اليم » البحر ، أو الماء « مشحونا » اسم مفعول من شحن السفينة : أى ملأها « آيات مبينة » ظاهرة واضحة ، أو أنها تبين حاله وتدل على صدق دعواه .

الإعراب : « نجيت » فعل وفاعل « يارب » يا : حرف نداء ، رب : منادى ، وجملة النداء لا محل لها معترضة بين الفعل مع فاعله ومفعوله « نوحا » مفعول به لنجيت « واستجبت » الواو عاطفة ، وما بعدها فعل وفاعل « له » جار ومجرور متعلق باستجبت « فى فلك » جار ومجرور متعلق بنجيت « ماخر » صفة لفلك « فى اليم » جار ومجرور متعلق بماخر « مشحونا » حال من فلك « وعاش » الواو عاطفة ، عاش : فعل ماض ، وفاعله =

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى : (فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ) .

ومنها : أن تقع النكرة بعد نفى أو شبهه ، وشبهُ النفى هو الاستفهامُ والنهىُ ، وهو المراد بقوله : « أو يَبِنْ من بعد نفى أو مضاهيه » فمثالُ ما وقع بعد النفى قولُه :

١٨٤ — مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيَا وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

= ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح « يدعو » فعل مضارع ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى نوح فاعل ، والجملة فى محل نصب حال « بآيات » جار ومجرور متعلق بيدعو « مبينة » صفة لآيات « فى قومه » الجار والمجرور متعلق بعاش وقوم مضاف والضمير العائد إلى نوح مضاف إليه « ألف » مفعول فيه ناصبه عاش ، وألف مضاف و « عام » مضاف إليه « غير » منصوب على الاستثناء أو على الحال ، وغير مضاف و « خمسينا » مضاف إليه ، مجرور بالياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم ، والألف فى آخره للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مشحونا » حيث وقع حالا من النكرة ، وهى قوله « فلك » والذى سوغ مجىء الحال من النكرة أنها وصفت بقوله « ماخر » فقربت من المعرفة .

١٨٤ — البيت لراجز لم يعينه أحد ممن استشهد به من النحاة .

اللغة : « حم » بالبناء للمجهول ـ أى قدر ، وهيىء ، وتقول : أحم الله تعالى هذا الأمر وحمه ، إذا قدر وقوعه ، وهيأ له أسبابه (انظر ص ٢٦١) « واقيا » اسم فاعل من « وقى يقى » بمعنى حفظ يحفظ .

المعنى : إن الله تعالى لم يقدر شيئاً يحمى من الموت ، كما أنه سبحانه لم يجعل لأحد من خلقه الخلود ، فاستعد للموت دائماً .

الإعراب : « ما » نافية « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « من موت » جار ومجرور متعلق بقوله « واقياً » الآتى « حمى » نائب فاعل لحم « واقياً » حال من حمى « ولا » الواو عاطفة ، ولا : زائدة لتأكيد النفى « ترى » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « من » زائدة « أحد » مفعول به لترى « باقياً » حال من أحد ، وهذا مبنى على أن « ترى » بصرية ، فإذا جريت على أن ترى علمية كان قوله « باقياً » مفعولا ثانياً لترى .

=

ومنه قوله تعـالى[1] : (وَمَا أَهْلَــكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلاَّ وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ) و « لها كتابٌ » جملة فى موضع الحال من « قرية » وصَحَّ مجىء الحال من النـكرة لتقدُّمِ النفى عليها ، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقريةٍ ، خلافاً للزمخشرى ؛ لأن الواو لا تَفْصِل بين الصفة والموصوف ، وأيضاً وجودُ « إلاّ » مانعٌ من ذلك ؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ « إلاّ » بين الصفـة والموصوف ، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفشُ فى المسائل ، وأبو على الفارسىُّ فى التذكرة .

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه :

١٨٥ — يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى
لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الأَمَـلاَ ؟

= الشاهد فيه : قوله « واقياً » و « باقياً » حيث وقع كل منهما حالا من النـكرة ، وهى « حمى » بالنسبة لـ « واقياً » و « أحد » بالنسبة لـ « باقياً » والذى سوغ ذلك أن النـكرة مسبوقة بالنفى فى الموضعين .

وإنما يكون الاستشهاد بقوله باقيا إذا جعلنا « ترى » بصرية ؛ لأنها تحتاج حينئذ إلى مفعول واحد ، وقد استوفته ؛ فالمنصوب الآخر يكون حالا ، أما إذا جعلت « ترى » علمية فإن قوله « باقيا » يكون مفعولا ثانيا ، كما بيناه فى الإعراب .

(١) انظر ما كتبناه عن هذه الآية فى ص ٢٥٦ .

١٨٥ — أكثر ما قيل فى نسبة هـذا البيت إنه لرجل من طيء ، ولم يعينه أحد ممن استشهد بالبيت أو تكلم عليه .

اللغة : « صاح » أصله صاحبى ، فرخم بحذف آخره ترخيما غير قياسى ؛ إذ هو فى غير علم ؛ وقياس الترخيم أن يكون فى الأعلام ، وهو أيضا مركب إضافى « هل حم عيش » (انظر ص ٢٦٠) والاستفهام ههنا إنكارى بمعنى النفى ؛ فكأنه قال : ما قدر الله عيشاً باقيا « العذر » هو كل ما تذكره لتقطع عنك ألسنة العتاب واللوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم « هل » حرف استفهام =

ومثالُ ما وقع بعد النهى قولُ المصنف : « لاَ يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلاَ » وقولُ قَطَرِيِّ بن الفُجَاءَة :

١٨٦ — لاَ يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى ٱلإِحْجَامِ يَوْمَ ٱلْوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ

= « حم » فعل ماض مبنى للمجهول « عيش » نائب فاعل حم « باقياً » حال من عيش « فترى » الفاء فاء السببية ، ترى : فعل مضارع منصوب تقديراً بأن مضمرة بعد الفاء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « لنفسك » الجار والمجرور متعلق بترى ، وهو المفعول الثانى قدم على المفعول الأول ، ونفس مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « العذر » مفعول أول لترى « فى إبعادها » الجار والمجرور متعلق بالعذر ، وإبعاد مضاف ، وها : مضاف إليه ، وهى من إضافة المصدر إلى فاعله « الأملا » مفعول به للمصدر .

الشاهد فيه : قوله « باقيا » حيث وقع حالا من النكرة ـ وهى قوله « عيش » ـ والذى سوغ مجىء الحال منها وقوعها بعد الاستفهام الإنكارى الذى يؤدى معنى النفى .

١٨٦ — البيت ـ كما قال الشارح العلامة ـ لأبى نعامة قطرى بن الفجاءة ، التميمى ، الخارجى ، وقد نسبه ابن الناظم إلى الطرماح بن حكيم ، ولهذا صرح الشارح بنسبته إلى قطرى ، قصداً إلى الرد عليه وتصحيح خطئه ، وقطرى : بفتح القاف والطاء جميعاً ، والفجاءة : بضم الفاء .

اللغة : « الإحجام » التأخر والنكول عن لقاء العدو ، والركون إليه : الميل إليه ، والاعتماد عليه « الوغى » الحرب « الحمام » بكسر الحاء ـ الموت .

المعنى : لا ينبغى لأحد أن يميل إلى الإعراض عن اقتحام الحرب ، ويركن إلى التوانى خوفاً من الموت .

الإعراب : « لا » ناهية « يركنن » يركن : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم بلا الناهية « أحد » فاعل يركن « إلى الإحجام » جار ومجرور متعلق بيركن « يوم » ظرف زمان متعلق بيركن أيضاً ، ويوم مضاف ، و « الوغى » مضاف إليه « متخوفاً » حال من أحد « لحمام » جار ومجرور متعلق بمتخوف .

الشاهد فيه : قوله « متخوفاً » حيث وقع حالا من النكرة التى هى قوله « أحد » ، والذى سوغ مجىء الحال من النكرة هنا هو وقوعها فى حيز النهى بلا ، ألا ترى أن قوله « أحد » فاعل يركن المجزوم بلا الناهية ؟

واحترز بقوله : « غالبا » مما قَلَّ مجىء الحالِ فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة ، ومنه قولُهم : « مَرَرْتُ بِمَاء قِعْدَةَ رَجُل[1] » ، وقولهم : « عليه مائةٌ بِيضاً »[2] ، وأجاز سيبويه « فيها رَجُلٌ قائماً » ، وفى الحديث : « صَلّى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعداً ، وصلى وَرَاءهُ رِجالٌ قِياماً »[3] .

* * *

وسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ، ولاَ أَمْنَعُهُ ؛ فَقَدْ وَرَدْ[4]

---

(١) قعدة رجل ـ بكسر القاف وسكون العين المهملة ـ أى مقدار قعدته .

(٢) بيضاً ـ بكسر الباء الموحدة ـ جمع بيضاء ، وهو حال من مائة ، ولا يجوز أن يكون تمييزاً ، إذ لو كان تمييزاً لوجب أن يكون مفرداً لا جمعاً ، وأن يكون مجروراً لا منصوباً ، لأن تمييز المائة يكون كذلك .

(٣) اختلف النحاة فى مجىء الحال من النكرة إذا لم يكن للنكرة مسوغ من المسوغات التى سبق بيانها فى كلام الشارح وفى زياداتنا عليه ؛ فذهب سيبويه ـ رحمه الله ـ إلى أن ذلك مقيس لا يوقف فيه على ما ورد به السماع ، وذهب الخليل بن أحمد ويونس بن حبيب ـ وهما شيخا سيبويه ـ إلى أن ذلك مما لا يجوز أن يقاس عليه ، وإنما يحفظ ما ورد منه . ووجه ما ذهب إليه سيبويه أن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل ؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ فى صاحبها .

(٤) « وسبق » مفعول به مقدم على عامله ، وهو أبوا الآتى ، وسبق مضاف ، و « حال » مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « ما » اسم موصول : مفعول به للمصدر « بحرف » جار ومجرور متعلق بقوله جر الآتى « جر » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من جر ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « قد » حرف تحقيق « أبوا » فعل وفاعل « ولا » الواو عاطفة ، لا : نافية « أمنعه » أمنع : فعل مضارع ، وفاعله =

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفٍ(١) فلا تقول فى « مررتُ بهندٍ جالسةً » مررت جالسةً بهندٍ .

وذهب الفارسىُّ ، وابن كَيْسَان ، وابن بَرْهَانَ ، إلى جواز ذلك ، وتَابَعَهُم المصنف ؛ لورود السماع بذلك ، ومنه قولُه :

١٨٧ — لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَـاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إلىَّ حَبِيبـاً ، إنَّهَـا لَحَبِيبُ

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والهاء مفعول به « فقد » الفاء للتعليل ، وقد : حرف تحقيق « ورد » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى سبق حال . وتقدير البيت : وقد أبى النحاة أن يسبق الحال صاحبه الذى جر بالحرف ، ولا أمنع ذلك ، لأنه وارد فى كلام العرب .

(١) اعلم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلى ، كقولك : مررت بهند جالسة ، وقد يكون مجروراً بحرف جر زائد ، كقولك : ما جاء من أحد راكباً ؛ فراكباً : حال من أحد المجرور لفظاً بمن الزائدة .

ولا خلاف بين أحد من النحاة فى أن صاحب الحال إذا كان مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه وتأخيره عنه ، فيصح أن تقول : ما جاء من أحد راكبا ، وأن تقول : ما جاء راكباً من أحد .

والخلاف بينهم منحصر فى تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلى ،

١٨٧ — البيت لعروة بن حزام العذرى ، وقبله :

حَلَفْتُ بِرَبِّ الرَّاكِعِينَ لِرَبِّهِمْ خُشُوعاً ، وَفَوْقَ الرَّاكِعِينَ رَقِيبُ

وبعده بيت الشاهد ، وبعده قوله :

وقُلْتُ لِعَرَّافِ اليَمَامَةِ : دَاوِنِى فإنَّكَ — إنْ أَبْرَأْتَنِى — لَطَبِيبُ

اللغة : هيمان» مأخوذ من الهيام ـ بضم الهاء ـ وهو فى الأصل : أشد العطش « صاديا » اسم فاعل فعله « صدى » من باب تعب ـ إذا عطش .

الإعراب : « لئن » اللام موطئة للقسم ، إن : شرطية « كان » فعل ماض ناقص ، فعل الشرط « برد » اسم كان ، وبرد مضاف ، و « الماء » مضاف إليه « هيمان ،صاديا» =

فـ « هَيْمَانَ ، وصاديا » : حالان من الضمير المجرور بإلى ، وهو الياء ، وقوله :

١٨٨ — فَإِنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فـ « فَرْغاً » حال من قَتْلِ .

= حالان من ياء المتكلم المجرورة محلا بإلى « إلى » جار ومجرور متعلق بقوله حبيبا الآتى « حبيبا » خبر كان « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وها : اسمه « لحبيب » اللام لام الابتداء ، حبيب : خبر إن ، والجملة من إن واسمها وخبرها جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم .

الشاهد فيه : قوله «هيمان صاديا» حيث وقعا حالين من الياء المجرورة محلا بإلى ، وتقدما عليها كما أوضحناه فى الإعراب .

١٨٨ — البيت لطليحة بن خويلد الأسدى المتنبي ، وبعد البيت المستشهد به قوله :

وما ظَنُّكُمْ بالقَوْمِ إذْ تَقْتُلُونَهُمْ أَلَيْسُوا – وإنْ لَمْ يُسْلِمُوا – برجال ؟
عَشِيَّةَ غَادَرْتُ ابْنَ أَرْقَمَ ثَاوِيًا وعُكَّاشَةَ الغَنْمِيَّ عَنْهُ بِحَالِ

اللغة : « أذواد » جمع ذود ، وهو من الإبل ما بين الثلاث إلى العشر « فرغا » أى هدرا لم يطلب به « حبال » بزنة كتاب – وهو ابن الشاعر ، وقيل : ابن أخيه ، وكان المسلمون قد قتلوه فى حرب الردة ، فقتل به منهم عكاشة بن محصن وثابت بن أرقم ، كما ذكر هو فى البيت الثانى من البيتين اللذين أنشدناهما .

المعنى : يقول : لئن كنتم قد ذهبتم ببعض إبل أصبتموها وبجماعة من النساء سبيتموهن فلم أقابل صنيعكم هذا بمثله فى ذلك ، فالأمر فيه هين والخطب يسير ، والذى يعنينى أنكم لم تذهبوا بقتل حبال كما ذهبتم بالإبل والنساء ، ولكنى شفيت نفسى ونلت ثأرى منكم ، فلم يضع دمه هدراً .

الإعراب : « فإن » شرطية « تك » فعل مضارع ناقص فعل الشرط ، مجزوم بسكون النون المحذوفة للتخفيف « أذواد » اسم تك « أصبن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونون النسوة نائب فاعل ، والجملة من أصيب ونائب فاعله فى محل نصب خبر تك « ونسوة » معطوف على أذواد « فلن » الفاء واقعة فى جواب الشرط ، لن : نافية =

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوع والمنصوبِ فجائزٌ ، نحو : « جَاء ضَاحِكاً زَيْدٌ ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً » .

* * *

وَلاَ تجِزْ حَالاً مِنَ الْمُضَافِ لَهْ إلاّ إذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهْ(١)

أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ ؛ فَلاَ تَحِيفَا(٢)

= ناصبة « يذهبوا » فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وواو الجماعة فاعل « فرغا » حال من « قتل » الآتى « بقتل » جار ومجرور متعلق بيذهب ، وقتل مضاف ، و « حبال » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « فرغا » حيث وقع حالا من « قتل » المجرور بالباء ، وتقدم عليه .

(١) « لا » ناهية « تجز » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « حالا » مفعول به لتجز « من المضاف » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله « حالا » وقوله « له » جار ومجرور متعلق بالمضاف « إلا » أداة استثناء « إذا » ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط « اقتضى » فعل ماض « المضاف » فاعل اقتضى « عمله » عمل : مفعول به لاقتضى ، وعمل مضاف ، والهاء مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول فى محل جر بإضافة « إذا » إليها ، والجواب محذوف يدل عليه سابق الكلام .

(٢) « أو » عاطفة « كان » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المضاف له « جزء » خبر كان ، وجزء مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « له » جار ومجرور متعلق بأضيف الآتى « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول . ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « أو » عاطفة « مثل » معطوف على جزء السابق ، ومثل مضاف ، وجزء من « جزئه » مضاف إليه ، وجزء مضاف والهاء مضاف إليه « فلا » ناهية « تحيفا » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفا لأجل الوقف فى محل جزم ، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

لا يجوز مجىء الحالِ من المضاف إليه (١) ، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عمله فى الحال : كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل ؛ فتقول : هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً ، وأعجبنى قيامُ زَيْدٍ مُسْرِعاً ، ومنه قوله تعالى : (إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً) ومنه قولُ الشاعر :

١٨٩ — تَقُولُ ٱبْنَتِي : إنَّ انطِلاَقَكَ وَاحِداً
إلى الرَّوْعِ يَوْماً تَارِكِي لا أَبَالِيَا

---

(١) اختلف النحاة فى مجىء الحال من المضاف إليه ؛ فذهب سيبويه رحمه الله ! — إلى أنه يجوز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقاً : أى سواء أتوفر له واحد من الأمور الثلاثة المذكورة أم لم يتوفر ، وذهب غيره من النحاة إلى أنه إذا توفر له واحد من الأمور الثلاثة جاز ، وإلا لم يجز . والسر فى هذا الخلاف أنهم اختلفوا فى : هل يجب أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟ فذهب سيبويه إلى أنه لا يجب أن يكون العامل فى الحال هو العامل فى صاحبها ، بل يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً وأن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجىء الحال من المضاف إليه مطلقاً ، وذهب غيره إلى أنه لا بد من أن يكون العامل فى الحال هو نفس العامل فى صاحبها ، وترتب على ذلك ألا يجوزوا مجىء الحال من المضاف إليه إلا إذا توافر له واحد من الأمور الثلاثة التى ذكرها الناظم والشارح ، وذلك لأن المضاف إن كان عاملا فى المضاف إليه بسبب شبهه للفعل لكونه مصدراً أو اسم فاعل مثلا كان كذلك عاملا فى الحال فيتحد العامل فى الحال والعامل فى صاحبه الذى هو المضاف إليه، وإن كان المضاف جزء المضاف إليه أو مثل جزئه كان المضاف والمضاف إليه جميعاً كالشىء الواحد ، فيصير فى هاتين الحالتين كأن صاحب الحال هو نفس المضاف ؛ فالعامل فيه هو العامل فى الحال ؛ فاحفظ هذا التحقيق النفيس ، واحرص عليه ،

١٨٩ — البيت لمالك بن الريب ، أحد بنى مازن بن مالك ، من قصيدة له ، وأولها قوله :

أَلا لَيْتَ شِعْرِى هَلْ أَبِيتَنَّ لَيْلَةً بِجَنْبِ الْغَضَى أُزْجِى الْقِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فَلَيْتَ الْغَضَى لم يَقْطَعِ الرَّكْبُ عَرْضَهُ وَلَيْتَ الْغَضَى مَاشَى الرِّكَابَ لَيَالِيَا =

وكذلك يجوزُ مجىء الحالِ من المضاف إليه : إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه ، أو مِثْلَ جُزْئِهِ فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ؛ فمثالُ ما هو جزء من المضاف إليه قولُه تعالى : (وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَانًا) فـ « إخواناً » حال من الضمير المضاف إليه « صدور » ، والصدور : جزء من المضاف إليه ، ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه — فى صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه — قولُه تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا) فـ « حنيفاً » : حال من

= اللغة : « الروع » الفزع ، والمخافة ، وأراد به ههنا الحرب ؛ لأن الخوف يتسبب عنها ، فهو من باب إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب « تارکى » اسم فاعل من ترك بمعنى صير .

المعنى : إن ابنتى تقول لى : إن ذهابك إلى القتال منفرداً يصيرنى لا محالة بلا أب ، لأنك تقتحم لظاها فتموت .

الإعراب : « تقول » فعل مضارع « ابنتى » ابنة : فاعل تقول ، وابنة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « إن » حرف توكيد ونصب « انطلاقات » انطلاق : اسم إن ، وانطلاق مضاف والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « واحداً » حال من الكاف التى هى ضمير المخاطب « إلى الحرب » جار ومجرور متعلق بانطلاق « تارکى » تارك: خبر إن ، وتارك مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى أحد مفعوليه ، وفيه ضمير مستتر فاعل «لا» نافية للجنس « أبا » اسمها « ليا » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة من لا ومعموليها فى محل نصب مفعول ثان لتارك ، ويجوز أن يكون « أبا » اسم لا منصوباً بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، واللام فى « ليا » زائدة ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : لا أبى موجود .

الشاهد فيه : قوله « واحداً » حيث وقع حالا من المضاف إليه — وهو الكاف فى قوله « انطلاقك » — والذى سوغ هذا أن المضاف إلى الكاف مصدر يعمل عمل الفعل ؛ فهو يتطلب فاعلا كما يتطلبه فعله الذى هو انطلق ، وهذه الكاف هى الفاعل ، فكان المضاف عاملا فى المضاف إليه ، ويصح أن يعمل فى الحال لأنه مصدر على ما علمت .

« إبراهيم » والملة كالجزء من المضاف إليه ؛ إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل فى غير القرآن : « أن اتَّبِـعْ إبراهيم حَنِيفاً » لصحّ .

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل فى الحال ، ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثلُ جزئِهِ — لم يجز أن يجىء الحالُ منه ؛ فلا تقول : « جاء غُلَامُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً » خلافاً للفارسيِّ ، وقولُ ابن المصنف رحمــه الله تعالى : « إن هذه الصورة ممنوعــةٌ بلا خلاف » ليس بجيد ، فإن مذهَبَ الفارِسِيِّ جَوَازُها ، كما تقدم ، وممن نقله عنه الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ فى أماليه .

* * *

وَالْحَالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا(١)

فَجَائِزٌ تَقْـــدِيمُهُ : كَـ « مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٌ ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا »(٢)

---

(١) « الحال » مبتدأ « إن » شرطية « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول فعل الشرط ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحال « بفعل » جار ومجرور متعلق بينصب « صرفا » صرف : فعل ماض مبنى للمجهول ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو يعود إلى فعل نائب فاعل ، والجملة من صرف ونائب فاعله فى محل جر نعت لفعل « أو » عاطفة « صفة » معطوف على فعل « أشبهت » أشبه : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى صفة « المصرفا » مفعول به لأشبه ، والجملة من أشبهت وفاعله ومفعوله فى محل جر صفة لقوله « صفة » .

(٢) « فجائز » الفاء لربط الجواب بالشرط ، جائز : خبر مقدم « تقديمه » تقديم : مبتدأ مؤخر ، وتقديم مضاف والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، والجملة =

يجوز تقديمُ الحالِ على ناصبها إن كان فعلا متصرفاً ، أو صفةً تُشْبِه الفعل المتصرف ، والمراد بها : ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ ، وقَبِلَ التأنيثَ ، والتثنيةَ والجمعَ : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة[1] ؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف « مخلصاً زيدٌ دعا » [فدعا : فعل متصرف ، وتقدمَتْ عليه الحالُ] ، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَـةِ له : « مُسْرِعاً ذا رَاحِلٌ » .

فإن كان الناصبُ لها فعلا غـير متصرف لم يجز تقديمها عليه ، فتقـول : « ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً » ولا تقول : « ضاحكا ما أَحْسَنَ زيداً » ؛ لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ فى نفسه ؛ فلا يُتَصَرَّفُ فى معموله ، وكذلك إن كان الناصبُ

= فى محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو « الحال » فى أول البيت السابق « كمسرعا » الكاف جارة لقول محذوف . مسرعا : حال مقدم على عامله وهو « راحل » الآتى « ذا » مبتدأ « راحل » خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر جوازاً تقديره هو فاعل ، وهو صاحب الحال « ومخلصاً » حال مقدم على عامله ، وهو « دعا » الآتى « زيد » مبتدأ ، وجملة « دعا » وفاعله المستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى زيد فى محل رفع خبر .

(١) أطلق الشارح كالناظم القول إطلاقا فى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان هذا العامل فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وليس هذا الإطلاق بسديد بل قد يعرض أمر يوجب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلا متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف ، وذلك فى أربعة مواضع :

الأول : أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، كقولك : إنى لأزورك مبتهجاً .

الثانى : أن يقترن العامل بلام القسم ، كقولك : لأصومن معتكفاً ، وقولهم : لأصبرن محتسباً .

الثالث : أن يكون العامل صلة لحرف مصدرى ، كقولك : إن لك أن تسافر راجلا ، وإن عليك أن تنصح مخلصاً .

الرابع : أن يكون العامل صلة لأل الموصولة ، كقولك : أنت المصلى فذاً ، وعلى المذاكر متفهماً .

لها صفة لا تُشْبِه الفعل المتصرف كأفعَـلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُها عليه ، وذلك لأنه لا يُثَـنَّى ، ولا يُجْمَعُ ، ولا يؤنث ، فلم يتصرف فى نفسه ؛ فلا يتصرف فى معموله ، فلا تقول : « زيد ضاحكا أحْسَنُ من عمرو » ؛ بل يجبُ تأخيرُ الحالِ ؛ فتقول : « زيد أحسن من عمرو ضاحكا »[1] .

* * *

وَعَامِلٌ ضُمِّـــنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ[2]

كَـ« تِلْكَ ، لَيْتَ ، وَكَأَنَّ » وَنَدَرْ نَحْوُ « سَعِيدٌ مُسْتَقِرًّا فى هَجَرْ »[3]

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوىِّ ؛ وهو : ما تضمَّنَ معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمنى ، والتشبيـــه ، والظرف ، والجار

---

(١) سيأتى للمصنف فى هذا الباب والشارح الاستثناء من عدم عمل أفعل التفضيل فى حال متقدمة ، وذلك المستثنى نحو قوله « زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً » وسيذكر هناك ضابط هذا المثال .

(٢) « وعامل » مبتدأ « ضمن » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عامل وهو المفعول الأول لضمن ، والجملة من ضمن ونائب فاعله فى محل رفع صفة لعامل « معنى » مفعول ثان لضمن ، ومعنى مضاف ، و « الفعل » مضاف إليه « لا » عاطفة « حروفه » حروف : معطوف على « معنى الفعل » وحروف مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « مؤخراً » حال من الضمير المستتر فى « يعمل » الآتى « لن » نافية ناصبة « يعملا » يعمل : فعل مضارع منصوب بلن ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الواقع مبتدأ ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ .

(٣) « كتلك » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف ، أى : وذلك كائن كتلك « ليت ، وكأن » معطوفان على تلك « وندر » فعل ماض « نحو » فاعل ندر « سعيد » مبتدأ « مستقراً » حال من الضمير المستكن فى الجار والمجرور الآتى « فى هجر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

والمجرور[1] نحو : « تِلْكَ هندٌ مجردةً ، وليت زيداً أميراً أخوك ، وكأنَّ زَيْدًا راكباً أسدٌ ، وزيد فى الدار — أو عندك — قائماً » ؛ فلا يجوز تقديمُ الحالِ على عاملها المعنوىِّ فى هذه المُثُلِ ونحوها ؛ فلا تقول : « مجردَةً تلك هند » ولا « أميراً ليت زيداً أخوك » ولا « راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ » .

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف [نحو : زَيْدٌ قائماً عندك] والجارِّ والمجرور

(١) اعلم أن ههنا أمرين لابد من بيانهما حتى تكون على بينة من الأمر :

الأول : أن العامل المعنوى قد يطلق ويراد به ما يقابل اللفظى ، وهو شيئان : الابتداء العامل فى المبتدأ ، والتجرد من الناصب والجازم العامل فى الفعل المضارع ، وليس هذا المعنى مرادا فى هذا الموضع ؛ لأن العامل المعنوى بهذا المعنى لا يعمل غير الرفع ، فالابتداء يعمل فى المبتدأ الرفع ، والتجرد يعمل فى الفعل المضارع الرفع أيضاً ، وحينئذ فالمراد بالعامل المعنوى ههنا : اللفظ الذى يعمل بسبب ما يتضمنه من معنى الفعل ، أفلا ترى أن « تلك » وغيرها من ألفاظ الإشارة إنما عملت فى الحال لأنها متضمنة معنى أشير ؟ وهكذا .

الثانى : العوامل المعنوية بالمعنى المراد هنا كثيرة ، وقد ذكر الشارح منها خمسة ، وهى : أسماء الإشارة ، وحروف التمنى ، وأدوات التشبيه ، والظروف ، والجار والمجرور ، وقد بقى خمسة أخرى ، أولها : حرف الترجى كلعل ، نحو قولك : لعل زيداً أميراً قادم ، وثانيها : حروف التنبيه مثل « ها » فى قولك : ها أنت زيد راكباً ، فراكباً : حال من زيد ، والعامل فى الحال هو « ها » ، وثالثها : أدوات الاستفهام الذى يقصد به التعجب كقول الأعشى : * يا جارتا ما أنت جاره * ، عند من جعل « جاره » الأخرى حالا لا تمييزاً ، ورابعها : أدوات النداء نحو « يا » فى قولك : يأيها الرجل قائماً ، وخامسها : « أما » نحو قولهم : أما علماً فعالم ، عند من جعل تقدير الكلام : مهما يذكر أحد فى حال علم فالمذكور عالم ، فعلماً — على هذا التقدير — حال من المرفوع بفعل الشرط الذى نابت عنه أما .

نحو : « سعيد مستقراً فى هَجَر » ومنه قولُه تعالى : (وَالسَّموَاتُ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ)(١) فى قراءة من كَسَرَ التاء ، وأجازه الأخفشُ قياساً .

* * *

وَنَحْوُ : « زَيْدٌ مُفَـــرَداً أَنْفَعُ مِن
عَمْرٍو مُعَانًا » مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ(٢)

تقدَّمَ أن أفْعَلَ التفضيل لا يعمل فى الحال متقدمَةً ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهى : ما إذا فُضِّل شىء فى حالٍ على نفسه أو غيره فى حالٍ أخرى ، فإنه يعمل فى حالين إحداهما متقدمَةٌ عليه ، والأخرى متأخرةٌ عنه ، وذلك نحـو : « زَيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً » و « زيد مفرداً أنفَعُ من عمرو مُعَانًا » فـ « قائماً » ومفرداً » منصوبان بأحسن وأنفع ، وهما حالان ، وكذا « قاعداً » ومعانًا » وهذا مذهب الجمهور .

---

(١) القراءة المشهورة برفع السموات على الابتداء ورفع « مطويات » على أنه خبر المبتدأ ، والجار والمجرور — وهو (بيمينه) — متعلق بمطويات ، والقراءة التى يستدل بها الشارح ههنا برفع السموات على أنه مبتدأ ، ونصب مطويات بالكسرة نيابة عن الفتحة على أنه حال صاحبه الضمير المستكن فى الجار والمجرور ، والجار والمجرور — وهو قوله (بيمينه) — متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

(٢) « ونحو » مبتدأ « زيد » مبتدأ « مفرداً » حال من الضمير المستتر فى « أنفع » الآتى « أنفع » خبر المبتدأ الذى هو زيد « من عمرو » جار ومجرور متعلق بأنفع « معانا » حال من عمرو ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة نحو إليها « مستجاز » خبر المبتدأ الذى هو « نحو » فى أول البيت « لن » نافية ناصبة « يهن » بمعنى يضعف : فعل مضارع منصوب بلن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى « نحو » وجملة يهن وفاعله فى محل رفع خبر ثان ، أو صفة للخبر السابق .

وزعم السيرافىُّ أنهما خبَران منصوبان بكانَ المحذوفةِ ، والتقدير : « زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيد إذا كان مفردًا أنفع من عمرو إذا كان مُعاناً » .

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرُهُمَا عنه ؛ فلا تقول « زيد قائمًا قاعدًا أحسن منه » ولا [تقول] « زيد أحسن منه قائمًا قاعدًا » .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ — فَاعْلَمْ — وغَيْرِ مُفْرَدِ (١)

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مُفْرَدٌ (٢) ، أو متعدد.

فمثال الأول : « جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً » فـ « راكباً ، وضاحكاً » : حالان من « زيد » والعامل فيهما « جاء » .

ومثالُ الثانى : « لقيت هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً » فـ « مُصْعِدًا » : حالٌ من التاءِ ، و « منحدرة » : حال من « هند » والعاملُ فيهما « لقيتُ » ومنه قولُه :

١٩٠ — لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً مُنْجِدَيْهِ ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

---

(١) « الحال » مبتدأ ، وجملة « يجىء » وفاعله المستتر فيه فى محل رفع خبر « ذا » حال من الضمير المستتر فى يجىء ، وذا مضاف و « تعدد » مضاف إليه « لمفرد » جار ومجرور متعلق بتعدد أو بمحذوف نعت لتعددٍ « فاعلم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه ، «وغير» الواو عاطفة ، غير : معطوف على مفرد ، وغير مضاف ، و « مفرد » مضاف إليه .

(٢) ترك الشارح بيان المواضع التى يجب فيها تعدد الحال ، ولوجوب ذلك موضعان، أولهما : أن يقع الحال بعد « إما » نحو قوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً) وثانيهما : أن يقع الحال بعد « لا » النافية ، كقولك : رأيت بكراً لا مستبشراً ولا جذلان .

١٩٠ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

=

فـ « خائفاً » حال من « ابنى » ، و « مُنْجِدَيْهِ » حال من « أَخَوَيْهِ » والعاملُ فيهما « لقى » .

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به ، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثانى الاسمين ، وثانيهما لأول الاسمين ؛ فنى قولك : « لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا » يكون « مصعدًا » حالا من زيد ، و « منحدرًا » حالا من التاء .

* * *

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدا في نَحْوِ : « لاتَعْثَ فى الْأَرْضِ مُفْسِدًا »(١)

= اللغة : « منجديه » مغيثيه ، وهو مثنى منجد ، ومنجد : اسم فاعل ماضيه أنجد ، وتقول : أنجد فلان فلاناً ، إذا أغاثه وعاونه ودفع عنه المكروه «أصابوا» نالوا وأدركوا « مغنما » غنيمة .

الإعراب : « لقى » فعل ماض « ابنى » ابن : فاعل لقى ، وابن مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أخويه » مفعول به للقى ، والهاء مضاف إليه « خائفاً » حال من ابنى « منجديه » حال من أخويه « فأصابوا » الفاء عاطفة ، أصابوا : فعل وفاعل « مغنما » مفعول به لأصابوا ، والجملة من أصاب وفاعله ومفعوله معطوفة بالفاء على جملة لقى ومعمولاته .

الشاهد فيه : قوله « خائفاً منجديه » فإن الحال متعددة لمتعدد ، والنظرة الأولى تدل على صاحب كل حال فترده إليه ؛ فإن واحداً من الحالين مفرد والآخر مثنى ، وكذلك صاحباهما ، فلا لبس عليك فى أن تجعل المفرد للمفرد والمثنى للمثنى .

(١) « وعامل » مبتدأ ، وعامل مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « بها » جار ومجرور متعلق بأكد الآتى « قد » حرف تحقيق « أكدا » أكد : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عامل الحال ، والألف للاطلاق ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ « فى نحو » جار ومجرور متعلق بأكد « لا » ناهية « تعث » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية ، والفاعل ضمير مستتر فيه =

تنقسم الحال إلى مؤكده ، وغير مؤكدة ؛ فالمؤكدة على قسمين ، وغير المؤكدة ما سوى القسمين .

فالقسم الأول من المؤكدة : ما أَكَّدَتْ عاملَها ، وهى المراد بهذا البيت ، وهى : كلُّ وَصْفٍ دلَّ على معنَى عاملِهِ ، وخالفَهُ لفظاً ، وهو الأكثر ، أو وافقه لفظاً ، وهو دون الأول فى الكثرة ؛ فمثالُ الأولِ « لا تَعْثَ فى الأرض مُفْسِداً » ومنه قولُه تعالى : (ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ) وقولُه تعالى : (وَلاَ تَعْثَوْا فى الأَرْضِ مُفْسِدِين) ، ومن الثانى قولُه تعالى : (وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاس رَسُولاً) وقولُه تعالى : (وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ) .

* * *

وَإِنْ تُؤَكِّدْ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا ، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ(١)

هذا هو القسم الثانى من الحال المؤكدة ، وهى : ما أَكَّدَتْ مضمونَ الجملة ،

= وجوباً تقديره أنت « فى الأرض » جار ومجرور متعلق بتعث « مفسداً » حال من الضمير المستتر فى « تعث » وهو حال مؤكدة للعامل وهو «تعث» وجملة « تعث فى الأرض مفسداً » فى محل جر بإضافة نحو إليها .

(١) « وإن » شرطية « تؤكد » فعل مضارع ، فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى الحال «جملة» مفعول به لتؤكد « فمضمر » الفاء لربط الجواب بالشرط ، مضمر : خبر مقدم « عاملها » عامل : مبتدأ مؤخر ، وعامل مضاف وها : مضاف إليه ، والجملة فى محل جزم جواب الشرط « ولفظها » الواو عاطفة ، لفظ : مبتدأ ، ولفظ مضاف وها : مضاف إليه ، وجملة « يؤخر » من الفعل المضارع المبنى للمجهول ونائب الفاعل المستتر فيه فى محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل جزم معطوفة بالواو على جملة جواب الشرط .

وشَرْطُ الجملة : أن تـكون اسمية ، وَجُزْآها معرفتان ، جامدان ، نحو : « زَيْدٌ أَخُوك عَطُوفاً ، وأنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً » ومنه قولُه :

١٩١ — أَنَا ابنُ دَارَةَ مَعْرُوفاً بِهَا نَسَبِي
وَهَـلْ بِدَارَةَ يَا لَلنَّاسِ مِنْ عَارِ ؟

ف « عَطوفا ، ومعروفا » حالان ، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقدير فى الأول « أحُقُّه عطوفا » وفى الثانى « أُحَقُّ معروفا » .

ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجمـــلة ؛ فلا تقول : « عَطُوفا زَيْدٌ أَخُوكَ » ولا « معروفا أنا زيد » ولا توسُّطُهَا بين المبتدأ والخـبر ؛ فلا تقول : « زَيْدٌ عطوفا أَخُوكَ » .

* * *

---

١٩١ — البيت لسالم بن دارة ، من قصيدة طويلة يهجو فيها فزارة ؛ وقد أوردها التبريزى فى شرحه على الحماسة ، وذكر لهذه القصيدة قصة ، فارجع إليها هناك .

اللغة : « دارة » الأكثرون على أنه اسم أمه ، وقال أبو رياش : هو لقب جده ، واسمه يربوع ، ويجاب — على هذا القول — عن تأنيث الضمير الراجع إلى دارة فى قوله « معروفاً بها نسبي » بأنه عنى به القبيلة .

المعنى : أنا ابن هذه المرأة ، ونسبي معروف بها ، وليس فيها من المعرة ما يوجب القدح فى النسب ، أو الطعن فى الشرف .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وابن مضاف ، و « دارة » مضاف إليه « معروفاً » حال « بها » جار ومجرور متعلق بمعروف « نسبي » نائب فاعل لمعروف لأنه اسم مفعول ، وياء المتكلم مضاف إليه « وهل » حرف دال على الاستفهام الإنكارى « بدارة » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » زائدة « عار » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وقوله « يا للناس » اعتراض بين المبتدأ والخبر ، وياء : للنداء ، واللام للاستغاثة .

الشاهد فيه : قوله « معروفاً » فإنه حال أكدت مضمون الجملة التى قبلها .

وَمَوْضِـعَ الْحَالِ تَجِيء جُمْلَهْ كَـ« جاءَ زَيْدٌ وَهوَ نَاوٍ رِحْلَهْ »(١)

الأصلُ فى الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ ، وتقع الجملةُ مَوْقِـعَ الحالِ ، كما تقع موقع الخبر والصفة ، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ ، وهو فى الحالية : إما ضمير ، نحو : « جاء زيد يَدُهُ عَلَى رَأسِهِ » أو واوٌ — وتسمى واو الحـال ، وواو الابتداء ، وعلامتها صحةُ وقُوع « إذْ » موقعها — نحو : « جاءَ زَيْدٌ وعَمْرٌو قائمٌ » التقدير : إذ عمرو قائم ، أو الضميرُ والواوُ معاً ، نحو : « جاء زَيْدٌ وَهوَ نَاوٍ رِحْلَةً » .

* * *

(١) « موضع » ظرف مكان متعلق بتجىء ، وموضع مضاف و « الحال » مضاف إليه « تجىء » فعل مضارع « جمله » فاعل تجىء « كجاء زيد » الكاف جارة لقول محذوف ، كما سبق مراراً ، وما بعدها فعل وفاعل « وهو » الواو واو الحال ، وهو ضمير منفصل مبتدأ « ناو » خبر المبتدأ ، وفيه ضمير مستتر فاعل « رحله » مفعول به لناو ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال .

(٢) يشترط فى الجملة التى تقع حالا أربعة شروط ، وقد ذكر الشارح تبعاً للناظم من هذه الشروط واحداً ، وهو : أن تكون الجملة مشتملة على رابط يربطها بالحال — إما الواو ، وإما الضمير ، وإما هما معاً — والشرط الثانى : أن تكون الجملة خبرية ؛ فلا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، والشرط الثالث : ألا تكون جملة الحال تعجبية ، والشرط الرابع : ألا تكون مصدرة بعلم استقبال ، وذلك نحو «سوف» و «لن» وأدوات الشرط ؛ فلا يصح أن تقول : جاء محمد إن يسأل يعط ، فإن أردت تصحيح ذلك فقل : جاء زيد وهو إن يسأل يعط ؛ فتكون الحال جملة اسمية خبرية .

ومن هذا الكلام — مع ما سبق فى مبحث مجىء خبر المبتدأ جملة — تعرف أن الخبر والحال جميعاً اشتركا فى ضرورة وجود رابط يربط كلا منهما بصاحبه ، واختلفا فى الشروط الثلاثة الباقية ؛ فجملة الخبر تقع إنشائية وتعجبية على الأصح عند النحاة ، وتصدر بعلم الاستقبال ، وقد رأيت أن تصحيح المثال يكون بجعل جملة الشرط وجوابه خبراً ، فتنبه لذلك كله ، والله يوفقك ويرشدك .

وذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمِيراً ، وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ[(١)]

وَذَاتُ واوٍ بعْدَهَا انْوِ مُبْتَــدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا[(٢)]

الجملة الواقعة حالا : إن صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثْبَتٍ لم يجز أن تقترن بالواو ، بل لاتُرْبَطُ إلا بالضمير ، نحو : « جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ ، وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ بين يديه » ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : « جاء زَيْدٌ وَيَضْحَكُ »

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك أُوِّلَ على إضمار مبتدأ بعد الواو ؛ ويكون المضارع خبراً عن [ذلك] المبتدأ ؛ وذلك نحو قولهم : « قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ » وقوله :

١٩٢ — فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِـكَا

---

(١) « وذات » مبتدأ ، وذات مضاف ، و « بدء » مضاف إليه « بمضارع » جار ومجرور متعلق ببدء « ثبت » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى مضارع ، والجملة فى محل جر صفة لمضارع « حوت » حوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذات بدء ، والجملة فى محل رفع خبر المبتدأ «ضميرا» مفعول به لحوت « ومن الواو » الواو عاطفة ، ومابعدها جار ومجرور متعلق بخلت « خلت » خلا : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ذات بدء بمضارع ، والجملة معطوفة على جملة الخبر .

(٢) « وذات » مبتدأ ، وذات مضاف و « واو » مضاف إليه « بعدها » بعد : ظرف متعلق بانو الآتى ، وبعد مضاف ، وها : مضاف إليه «انو» فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، مبتدا » مفعول به لانو « له » جار ومجرور متعلق باجعل الآتى « المضارع » مفعول أول لاجعل تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « اجعلن » اجعل : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون نون التوكيد الثقيلة « مسنداً » مفعول ثان لاجعل .

١٩٢ — البيت لعبد الله بن همام السلولى .

=

فـ « أَصُكُّ ، وأَرْهَنُهم » خبَرَانِ لمبتدأ محذوف ؛ والتقدير : وأنا أَصُكُّ ، وأنا أَرْهَنُهم .

* * *

وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى ما قُدِّمَا بِوَاوٍ ، أَوْ بِمُضْمَرٍ ، أو بِهِمَا(١)

= اللغة : « أظافيرهم » جمع أظفور — بزنة عصفور — والمراد هنا منه الأسلحة « نجوت » أراد تخلصت منه .

الإعراب : « فلما » الفاء للعطف على ما قبله ، لما : ظرف بمعنى حين متعلق بنجوت الآتى ، وهو متضمن معنى الشرط « خشيت » فعل وفاعل « أظافيرهم » أظافير : مفعول به لخشيت ، وأظافير مضاف وهم : مضاف إليه ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله فى محل جر بإضافة « لما » الظرفية إليها « نجوت » فعل وفاعل ، والجملة جواب « لما » الظرفية بما تضمنته من معنى الشرط « وأرهنهم » الواو واو الحال ، أرهن : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، هم : مفعول أول لأرهن ، والجملة فى محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال « مالكا » مفعول ثان لأرهن .

الشاهد فيه : قوله « وأرهنهم » حيث إن ظاهره ينبىء عن أن المضارع المثبت تقع جملته حالا ، وتسبق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ ولهذا قدرت جملة المضارع خبراً لمبتدأ محذوف كما فصلناه فى الإعراب .

(١) « وجملة » مبتدأ ، وجملة مضاف ، و « الحال » مضاف إليه « سوى » منصوب على الاستثناء أو على الظرفية ، وسوى مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « قدما » قدم : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والألف للاطلاق ، والجملة من قدم ونائب فاعله لا محل لها صلة الموصول « بواو » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ وهو قوله « جملة الحال » فى أول البيت وقوله « أو بمضمر ، أو بهما » معطوفان على قوله بواو .

الجملة الحالية : إما أن تكون اسمية ، أو فعلية ، والفعلُ [إما] مضارع ، أو ماضٍ ، وكل واحدة من الاسمية والفعلية ؛ إما مُثْبَتَة ، أو مَنْفِيَّة ، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ لا تَصْحَبها الواو ، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط[1] ، وذَكَرَ فى هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو

---

(١) قد ذكر الشارح أن الجملة الحالية إذا كانت فعلية فعلها مضارع مثبت وجب أن تخلو هذه الجملة من الواو ، وأن يكون رابطها الضمير ، وقد بقى عليه بعض شروط يجب تحققها فى هذه الجملة : منها ألا يتقدم بعض معمولات المضارع عليه ؛ فلو تقدم معموله عليه اقترنت الجملة بالواو ، ولهذا جوز القاضى البيضاوى فى قوله تعالى (إياك نعبد وإياك نستعين) أن تكون جملة (وإياك نستعين) حالا من الضمير المستتر وجوبا فى (نعبد) ومن الشروط أيضاً: ألا تكون جملة المضارع المذكور مقترنة بقد ، فإن اقترنت بها وجب أن تقترن بالواو ، نحو قوله تعالى : (لم تؤذوننى وقد تعلمون أنى رسول الله إليكم) . فجملة ما يشترط لخلو هذه الجملة من الواو أربعة شروط : أن تكون مضارعية ، وأن تكون مثبتة ، وأن يتقدم المضارع على كل ما يذكر معه من معمولاته ، وألا يقترن بقد .

وقد ذكر الشارح بعد قليل أن الجملة المضارعية المنفية بلا تمتنع معها الواو ، كما فى قوله تعالى : (مالى لا أرى الهدهد) وبقى بعد ذلك خمس جمل يجب ألا تقترن بالواو ، فيصير مجموع ما لا يجوز اقترانه بالواو من الحال الواقعة جملة سبعاً ذكرنا لك اثنتين منها ، وهما جملة الفعل المضارع المثبت ، وجملة الفعل المضارع المنفى بلا .

(والثالثة) أن تكون مضارعية منفية بما ، كقول الشاعر :

عَهِدْتُكَ مَا تصْبُو ، وفيك شَبِيبَةٌ   فَمَالَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًّا مُتَيَّماً ؟

(الرابعة) الجملة المعطوفة على حال قبلها ، نحو قوله تعالى : (فجاءها بأسنا بياتاً أوهم قائلون) فجملة (هم قائلون) معطوفة على (بياتاً)

(الخامسة) الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحق لاشك فيه ، وقوله تعالى : (ذلك الكتاب لا ريب فيه) فجملة (لاريب فيه) حال مؤكدة لمضمون (ذلك الكتاب) فى بعض أعاريب يحتملها هذا الكلام .

=

وحدها ، أو بالضمير وحده ، أو بهما ؛ فيدخل فى ذلك الجملةُ الاسميَّةُ : مُثْبَتَــة ، أو مَنْفِيَّة ، والمضارعُ المنفىُّ ، والمــاضى : المثبَتُ ، والمنفىُّ .

فتقول : « جاء زيد وعمرو قائم ، وجاء زيد يَدُه على رأسه ، وجاء زيد ويَدُه على رأسه » وكذلك المنفىُّ ، وتقول : « جاء زيد لم يَضْحَك ، أو ولم يضحك ، أو ولم يقم عمرو ، وجاء زيد وقد قام عمرو ، وجاء زيد قد قام أبوه ، وجاء زيد وقد قام أبوه » وكذلك المنفىُّ ، ونحو : « جاء زيد وما قام عمرو ، وجاء زيد ما قام أبوه ، أو وماقام أبوه » .

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفىُّ بلا ؛ فعلى هذا تقول : « جاء زيد ولايضرب عمراً » بالواو .

وقد ذكر المصنف فى غير هذا الـكتاب أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المُثبَتِ ، وأن ماورد ممــا ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابنذَكْوَان :

= (السادسة) الجملة التى تقع بعد (إلا) سواء أكانت الجملة اسمية نحو قولك : ما صاحبت أحداً إلا زيد خير منه . أم كانت فعلية فعلها ماض نحو قولك : ما أرى رأياً إلا رأيت صواباً ، ونحو قوله تعالى : (يا حسرة على العباد ما يأتيهم من رسول إلا كانوا به يستهزئون) وقد ورد فى الشعر اقتران الفعلية التى فعلها ماض والواقعة بعد « إلا » بالواو كما فى قوله :

نِعْمَ امْرَأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ   إلا وكانَ لمُرْتَاعٍ لها وزَرَا

فقيل : هو شاذ والقياس أن تخلو من الواو ، وقيل : هو قليل لاشاذ .

(السابعة) الجملة الفعلية التى فعلها ماض مسبوق بأو العاطفة ، نحو قولك : لأضربنه حضر أو غاب ، وقول الشاعر .

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيراً جَارَ أَوْ عَدَلاَ   وَلاَ تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادَ أَوْ بَخِلاَ

(فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِ) بتخفيف النون ، والتقدير : وأنتما لا تَتَّبِعَانِ ؛ فـ «لاتتبعان» خبر لمبتدأ محذوف .

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ[1]

يُحْذَفُ عامل الْحَال : جَوَازاً ، أو وُجُوباً .

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أن يقال : « كَيْفَ جِئْتَ » فتقول : « راكباً » [تقديره « جئت راكباً »] ، وكقولك : « بَلَى مُسْرِعاً » لمن قال لك : « لَمْ تَسِرْ » والتقدير : « بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً » ، ومنه قوله تعالى : (أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ ؟ بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ) التقدير — والله أعلم — : بلى نجمعها قادرين .

ومثالُ ما حُذِفَ وُجُوباً قولُكَ : « زَيْدٌ أَخُوكَ عَطُوفًا » ، ونحوُهُ من الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، وقد تقدم ذلك ؛ وكالحال النائبة مَنَابَ الْخَبَرِ ؛

(١) « الحال » مبتدأ « قد » حرف تحقيق « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول « ما » اسم موصول نائب فاعل ليحذف ، والجملة من الفعل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ « فيها » جار ومجرور متعلق بعمل الآتى « عمل » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « وبعض » مبتدأ أول ، وبعض مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « يحذف » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة لا محل لها صلة الموصول « ذكره » ذكر : مبتدأ ثان ، وذكر مضاف والهاء مضاف إليه « حظل » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ذكره الواقع مبتدأ ثانيا ، والجملة من حظل ونائب الفاعل فى محل رفع خبر المبتدأ الثانى ، وجملة المبتدأ الثانى وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الأول .

نحو : « ضَرْبِى زيداً قائماً » التقدير : إذا كان قائماً ، وقد سبق تقرير ذلك فى باب المبتدأ والخبر(١) .

---

(١) هنا أمران نحب أن ننبهك إليهما :

الأول : أن عامل الحال على ثلاثة أنواع : نوع يجب ذكره ولا يجوز حذفه ، ونوع يجب حذفه ولا يجوز ذكره ، ونوع يجوز لك ذكره ويجوز لك حذفه .

فأما النوع الذى يجب ذكره ولا يجوز حذفه فهو العامل المعنوى كالظرف واسم الإشارة ؛ فلا يحذف شىء من هذه العوامل ، سواء أعلمت أم لم تعلم ؛ لأن العامل المعنوى ضعيف ، فلا يقوى على أن يعمل وهو محذوف .

وأما النوع الذى يجب حذفه فقد بين الشارح ثلاثة مواضع من مواضعه ـ وهى الحال المؤكدة لمضمون جملة ، والحال النائبة مناب الخبر ، والحال الدالة على زيادة أو نقص بتدريج ـ وبقى موضعان آخران ، أولها أن ينوب عنه الحال كقولك لمن شرب : هنيئاً ، ومن ذلك قول كثير :

هَنِيئاً مَرِيئاً غَـيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعَزَّةَ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتِ

وثانيهما : أن تدل الحال على توبيخ ، كقولك : أقاعداً وقد جد الناس ؟ .

وأما النوع الذى يجوز ذكره وحذفه فهو ما عدا هذين النوعين .

الأمر الثانى : أن الأصل فى الحال نفسه ـ بسبب كونه فضلة ـ أنه يجوز حذفه ، وقد يجب ذكره ، وذلك فى خمسة مواضع : أولها : أن يكون الحال مقصوراً عليه ، نحو قولك ؛ ما سافرت إلا راكباً ، وما ضربت علياً إلا مذنباً ، وثانيها : أن يكون الحال نائباً عن عامله كقولك : هنيئاً مريئاً ، تريد كل ذلك هنيئاً مريئاً ، وثالثها أن تتوقف عليه صحة الكلام كقوله سبحانه وتعالى : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) أو يتوقف عليه مراد المتكلم ، نحو قوله تعالى : (وإذا قاموا إلى الصلاة قاموا كسالى) ورابعها : أن يكون الحال جواباً ، كقولك : بلى مسرعا ، جواباً لمن قال لك : لم تسر ، وخامسها : أن يكون الحال نائباً عن الخبر ، نحو قولك : ضربى زيداً مسيئاً .

ومما حُذِفَ فيه عامـــلُ الحالِ وُجُوبًا قولُهم : « اشْتَرَيْتَه بِدِرْهَمٍ فصاعـــداً ، وتَصَدَّقْتُ بدينار فَسَافِلا » ف « صاعدا ، وسافلا » : حالان ، عاملُهما محذوفٌ وُجُوباً ، والتقدير : « فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً ، وذهب المتصدَّقُ به سافلا »

هذا معنى قوله : « وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِل » أى بعضُ ما يُحْذَفُ من عَامِلِ الحال مُنِــعَ ذِكْرُهُ(١) .

* * *

(١) قد بقى الكلام على صاحب الحال من ناحية الذكر والحذف ـ بعد أن أتينا على ما يتعلق بالحال وبالعامل فيها من هذه الناحية ـ فنقول :

الأصل فى صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يحذف جوازاً ، وقد يحذف وجوباً بحيث لا يجوز ذكره

فيحذف جوازاً إذا حذف عامله ، نحو قولك : راشداً ، أى تسافر راشداً . ويجوز أن تقول : تسافر راشدا .

ويحذف وجوباً مع الحال التى تفهم ازدياداً أو نقصاً بتدريج ، نحو قولهم : اشتريت بدينار فصاعدا ، أى : فذهب الثمن صاعداً ؛ فنى هذا المثال حذف صاحب الحال وعامله .

التَّمْيِــــيزُ

اسْمٌ ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ ، نَـكِرَهْ ، يُنْصَبُ تَمْيِــــيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ(١)

كَشِبْرٍ أَرْضاً ، وَقَفِــيزٍ بُرًّا ، وَمَنَوَيْنِ عَسَــــلاً وَتَمْرًا(٢)

تقدم من الفَضَلَات : المفعولُ به ، والمفعولُ المطلقُ ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والمستثنى ، والحالُ ، وبقى التمييز — وهو المذكور فى هذا الباب — ويسمى مُفَسِّراً ، وتفسيراً ، ومبيِّناً ، وتبييناً ، ومميِّزاً ، وتمييزاً .

وهو : كل اسم ، نـكرة ، متضمن معنى « مِنْ » ، لبيان ما قبله من إجمال ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفْساً ، وعِنْدِى شِبْرٌ أَرْضاً » .

واحترز بقوله : « مُتَضمن معنى مِنْ » من الحال ؛ فإنها متضمنة معنى « فى » .

وقوله : « لبيان ما قبله » احتراز مما تضمن معنى « من » وليس فيه بيانٌ لما قبله : كاسم « لا » التى لنفى الجنس ، نحو : « لاَ رَجُلَ قَائِمٌ » فإنّ التقدير : « لا من رجل قائم » .

---

(١) « اسم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو اسم « بمعنى » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لاسم ، ومعنى مضاف و « من » قصد لفظه : مضاف إليه « مبين » نعت آخر لاسم « نكرة » نعت ثالث لاسم « ينصب » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة مستأنفة لا محل لها من الإعراب « تمييزاً » حال من نائب الفاعل المستتر فى قوله ينصب « بما » جار ومجرور متعلق بينصب . و « قد فسره » فسر : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائب مفعوله ، والجملة لا محل لها صلة «ما» المجرورة محلا بالباء .

(٢) « كشبر » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « أرضاً » تمييز لشبر « وقفيز » معطوف على شبر « برا » تمييز لقفيز « ومنوين عسلا » مثله « وبراً » معطوف على قوله عسلا .

وقوله : « لبيان ماقبله من إجمال » يشمل نوعى التمييز ، وهما : المبين إجمالَ ذَاتٍ ، والمبين إجمالَ نسبةٍ .

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو : الواقع بعد المقَادِيرِ — وهى المَمْسُوحَاتُ ، نحو : « لَهُ شِبْرٌ أرْضًا » والمكيلاتُ ، نحو : « لهُ قَفِيزٌ بُرًّا » والموزوناتُ ، نحو : « لهُ مَنَوَانِ عَسَلاً وتمراً » — والأعدادِ[1] ، نحو : « عِنْدِى عِشْرُونَ درهما » .

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ ، وهو : شبر ، وقفيز ، ومَنَوَانِ ، وعشرون .

والمُبَيِّنُ إجْمَالَ النسبةِ هو : المَسُوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ : من فاعل ، أو مفعول ، نحو : « طَابَ زَيْدٌ نَفساً » ، ومثله : (اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً) ، و « غَرَسْتُ الأرْضَ شَجَراً » ، ومثله : (وَفَجَّرْنَا الأرْضَ عُيُونًا) .

فـ « نفساً » تمييز منقول من الفاعل ، والأصْلُ : « طَابَتْ نَفسُ زَيْدٍ » ، و « شجراً » منقول من المفعول ، والأصْلُ : « غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ » فَبَيَّنَ

---

(١) قول الشارح « والأعداد » عطف على قوله « المقادير » فأما ما بينهما فهو بيان لأنواع المقادير ، وعلى هذا يكون الشارح قد ذكر شيئين يكون تميز إجمال الذات بعدهما ـ وهما المقادير ، والأعداد ـ وبقى عليه شيئان آخران .

أولها : ما يشبه المقادير ، مما أجرته العرب مجراها لشبهه بها فى مطلق المقدار ، وإن لم يكن منها لعدم دلالته على مقدار معين محدود ، كقولك : قد صببت عليه ذنوبا ماء واشتريت نحياسمنا ، وقولهم : على التمرة مثلها زبداً .

وثانيهما : ما كان فرعا للتمييز ، نحو قولك : أهديته خاتماً فضة ، على ما هو مذهب الناظم تبعاً للمبرد فى هذا المثال من أن فضة ليس حالا ؛ لكونه جامداً ، وكون صاحبه نكرة ، وكونه لازما ، مع أن الغالب فى الحال أن تكون منتقلة . وذهب سيبويه إلى أن فضة فى المثال المذكور حال ، وليس تمييزاً ؛ لأنه خص التمييز بما يقع بعد المقادير وما يشبهها .

« نفسًا » الفاعلَ الذى تَعلَّقَ بهِ الفعلُ ، وَبَيَّنَ « شجراً » المفعولَ الذى تَعلَّقَ به الفعلُ .

وَالنَّاصِبُ له فى هذا النوع [هو] العَامِلُ الذى قبله .

* * *

وَبعْدَ ذِى وَشِبْهِهَا اُجْــرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا ، كَـ « مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا »[1]

وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ « مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبَا »[2]

أشار بـ « ذى » إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ فى البيت من الْمُقَدَّرَات — وهو ما دَلَّ

---

(١) « بعد » ظرف متعلق باجرر ، وبعد مضاف و « ذى » اسم إشارة مضاف إليه « وشبهها » الواو عاطفة ، شبه : معطوف على ذى ، وشبه مضاف ، وها : مضاف إليه « اجرره » اجرر : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والهاء مفعول به « إذا » ظرف أشرب معنى الشرط « أضفتها » فعل وفاعل ومفعول به ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا الظرفية إليها « كمد » الكاف جارة لقول محذوف ، مد : مبتدأ ، ومد مضاف و « حنطة » مضاف إليه « غذا » خبر المبتدأ .

(٢) « والنصب » مبتدأ « بعد » ظرف متعلق به ، وبعد مضاف و « ما » اسم موصول مضاف إليه « أضيف » فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة ، والجملة من أضيف ونائب فاعله لا محل لها صلة « وجبا » فعل ماض ، والألف للاطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى النصب ، والجملة من وجب وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ « إن » شرطية « كان » فعل ماض ناقص فعل الشرط ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما أضيف « مثل » خبر كان « ملء » مبتدأ ، وملء مضاف و « الأرض » مضاف إليه ، والخبر محذوف تقديره : لى ، مثلا ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل جر بإضافة مثل إليها « ذهبا » تمييز .

على مساحةٍ ، أو كَيْلٍ ، أو وَزْنٍ — فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره ، نحو : « عِنْدِى شِبْرُ أَرْضٍ ، وَقَفِيزُ بُرٍّ ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمْرٍ » .

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز ، نحو : « ما فى السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَابًا » ، ومنه قوله تعالى : (فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلْءُ الأرضِ ذَهَبًا) .

وأما تمييز العدد فسيأتى حكمه فى باب العدد .

* * *

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً : كَ« أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاَ »[1]

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل : إن كان فاعلا فى المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ ، وإن لم يكن كذلك وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة .

وعَلاَمَةُ ماهو فاعل فى المعنى : أن يصلح جَعْلُهُ فاعلا بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً ، نحو : « أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً ، وَأَكْثَرُ مَالاً » فـ« منزلا ، ومالا » يجبُ نصبهما ؛ إذ يصح جَعْلُهما فاعلين بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فِعْلاً ؛ فتقول : أنت عَلاَ منزلُكَ ، وكَثُرَ مالُكَ .

ومثالُ ما ليس بفاعل فى المعنى[2] « زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ »

---

(١) « والفاعل » مفعول مقدم على عامله — وهو قوله انصبن الآتى — « المعنى » منصوب على نزع الخافض ، أو مفعول به للفاعل ، أو مجرور تقديراً بإضافة الفاعل إليه « انصبن » انصب : فعل أمر مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة . ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب « بأفعلا » جار ومجرور متعلق بانصبن « مفضلا » حال من الفاعل المستتر وجوباً فى انصبن « كأنت » الكاف جارة لقول محذوف ، أنت : مبتدأ « أعلى » خبر المبتدأ « منزلا » تمييز .

(٢) ضابط ما ليس بفاعل فى المعنى : أن يكون أفعل التفضيل بعضاً من جنس التمييز ، =

[فيجب جَرُّهُ بالإضافة ، إلا إذا أُضِيفَ « أَفْعَلُ » إلى غيره ؛ فإنه ينصب حينئذٍ ، نحو : « أَنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً »][1] .

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ ، كَـ« أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا »[2]

يقعُ التمييزُ بعد كلِّ ما دلَّ على تعجب ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً » ،

ـــــــــــــــ

= ويعرف ذلك بصحة حذف أفعل التفضيل ، ووضع لفظ بعض موضعه ، فنحو « زيد أفضل رجل » تجد أفعل التفضيل - وهو أفضل - باعتبار الفرد الذى يتحقق فيه - واحدا من جنس الرجل ، وكذلك نحو « هند أفضل امرأة » تجد أفعل التفضيل بعض الجنس ، ويمكن أن تحذف أفعل التفضيل فى المثالين وتضع مكانه لفظ « بعض » فتقول : زيد بعض جنس الرجل ، أى بعض الرجال ، وهند بعض جنس المرأة ، أى بعض النساء .

(١) من تقرير هذه المسألة تعلم أن تمييز أفعل التفضيل يجب جره فى صورة واحدة ، وهى : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، وأفعل التفضيل ليس مضافا لغير تمييزه ، ويجب نصبه فى صورتين اثنتين ؛ أولاهما : أن يكون التمييز فاعلا فى المعنى — سواء أضيف أفعل التفضيل إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى الناس منزلا ، أم لم يضف إلى غير التمييز ، نحو أنت أعلى منزلا — وثانيتهما : أن يكون التمييز غير فاعل فى المعنى ، بشرط أن يكون أفعل مضافا إلى غير التمييز ، نحو أنت أفضل الناس بيتاً ؛ لأنه يتعذر حينئذ إضافة أفعل التفضيل مرة أخرى .

(٢) « وبعد » ظرف متعلق بقوله « ميز » الآتى ، وبعد مضاف ، و « كل » مضاف إليه ، وكل مضاف ، و « ما » اسم موصول : مضاف إليه « اقتضى » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الموصولة « تعجباً » مفعول به لاقتضى ، والجملة من اقتضى وفاعله ومفعوله لا محل لها صلة الموصول « ميز » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « كأكرم » الكاف جارة لقول محذوف ، أكرم : فعل ماض جاء على صورة الأمر « بأبى » الباء زائدة ، أبى : فاعل أكرم ، وأبى مضاف ، و « بكر » مضاف إليه « أبا » تمييز .

وأَكْرِمْ بأبى بكر أبًا ، ولله دَرُّك عَالِمًا ، وحَسْبُكَ بزَيْدٍ رَجُلاً ، وكَفَى بهِ عَالِمًا »[١] .

١٩٣ — و * يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ *

* * *

(١) ذهب ابن هشام إلى أن التمييز فى كل هذه الأمثلة من تمييز النسبة ، وليس بسديد ، بل فى الكلام تفصيل ، وتلخيصه أنه إن كان فى الكلام ضمير غائب ، ولم يبين مرجعه ، كما فى قولهم « لله دره فارساً » كان من تمييز المفرد ؛ لأن افتقاره إلى بيان عينه فى هذه الحال أشد من افتقاره لبيان نسبة التعجب إليه ، فإن لم يكن ضمير أصلا ، نحو لله در زيد فارساً ، أو كان ضمير خطاب ، نحو لله درك فارساً ، أو كان ضمير غائب علم مرجعه نحو زيد لله دره فارساً — فهو من تمييز النسبة ، وتلخيص هذا أنه يكون تمييز مفرد فى صورة واحدة ، ويكون تمييز نسبة فى ثلاث صور .

١٩٣ — هذا عجز بيت للأعشى ميمون بن قيس ، وصدره قوله :

* بَانَتْ لِتَحْزُنَنَا عَفَارَهْ *

اللغة : « بانت » بعدت ، وفارقت « لتحزننا » لتدخل الحزن إلى قلوبنا ، وتقول : حزننى هذا الأمر يحزننى ، من باب نصر ، وأحزننى أيضاً ، وفى التنزيل العزيز : (إنى ليحزننى أن تذهبوا به) « عفارة » اسم امرأة .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « جارتا » منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً ، وجارة مضاف ، وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه « ما » اسم استفهام مقصود به التعظيم مبتدأ ، مبنى على السكون فى محل رفع « أنت » خبر المبتدأ « جاره » تمييز يقصد به بيان جنس ما وقع عليه التعجب وهو الجوار .

الشاهد فيه : قوله « جاره » حيث وقع تمييزاً بعد ما اقتضى التعجب ، وهو قوله : « ما أنت » .

فإن قلت : أهو تمييز نسبة أم تمييز ذات ؟

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ
وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى : كَـ « طِبْ نَفْساً تُفَدْ »(١)

يجوز جرُّ التمييز بِمِنْ إن لم يكن فاعلا فى المعنى ، ولا مميزاً لعدد ؛ فتقول : « عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ ، وغَرَسْتُ الأرض من شجرٍ » ولا تقول : « طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ » ولا « عندى عِشْرُونَ مِنْ درهم » .

* * *

وَعَامِلَ التَّمْييزِ قَدِّمْ مُطْلَقَا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا(٢)

= قلت : لاخلاف بين أحد من العلماء الذين جعلوا « جاره » تمييزاً فى أنه من قبيل تمييز النسبة ، أما ابن هشام فالأمر عنده ظاهر ؛ لأنه جعل هذا النوع كله من تمييز النسبة ، وأما على ما ذكرناه قريباً من الفرق بين بعض المثل وبعضها الآخر فهو أيضاً من تمييز النسبة ؛ لأن الضمير المذكور فى الكلام ضمير مخاطب ، فهو معلوم ما يراد به .

فإن قلت : فهل يجوز أن أجعل « جارة » شيئاً غير التمييز ؟

قلت : قد ذهب جمهرة عظيمة من العلماء إلى أنه حال ، وأرى لك أن تأخذ به .

(١) « واجرر » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بمن » جار ومجرور متعلق باجرر « إن » شرطية « شئت » فعل ماض فعل الشرط ، وضمير المخاطب فاعله « غير » مفعول به لاجرر ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف ، « العدد » مضاف إليه « والفاعل » معطوف على ذى « المعنى » منصوب بنزع الخافض أو مضاف إليه ، أو مفعول به للفاعل ، وهو مجرور تقديراً بالإضافة أو منصوب تقديراً على المفعولية أو على نزع الخافض « كطب » الكاف جارة لقول محذوف ، طب : فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « نفساً » تمييز « تفد » فعل مضارع مبنى للمجهول مجزوم فى جواب الأمر ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت .

(٢) « وعامل » مفعول به مقدم لقوله « قدم » الآتى ، وعامل مضاف ، و « التمييز » =

مَذْهَبُ سيبويه — رحمه الله ! — أنه لا يجوز تقديمُ التميزِ على عامله ، سواء كان متصرفاً أو غـــير متصرف ؛ فلا تقول : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ » ولا « عنـــدى درهما عشرون » .

وأجاز الـكسائى ، والمـازنى ، والمبرد ، تقديمَهعلى عامله المتصرف ؛ فتقول : « نَفْساً طَابَ زَيْدٌ ، وشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِى » ومنه قوله :

١٩٤ — أَتَهْجُرُ لَيْلَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا ؟
وَمَا كَانَ نَفْساً بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

= مضاف إليه « قدم » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « مطلقاً » منصوب على الحال من « عامل التميز » « والفعل » مبتدأ « ذو » نعت للفعل ، وذو مضاف ، و « التصريف » مضاف إليه « نزراً » حال من الضمير المستتر فى قوله سبق الآتى « سبقا » سبق : فعل ماض مبنى للمجهول ، ونائب الفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الفعل ، والألف للاطلاق ، والجملة من سبق ونائب فاعله فى محل رفع خبر المبتدأ .

١٩٤ — ينسب هذا البيت للمخبل السعدى ، وقيل : هو لأعشى همدان ، وقيل : هو لقيس بن الملوح العامرى .

المعنى : ماينبغى لليلى أن تهجر محبها وتتباعد عنه ، وعهدى بها والشأن أن نفسها لاتطيب بالفراق ولا ترضى عنه .

الإعراب : « أتهجر » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، تهجر : فعل مضارع « ليلى » فاعل تهجر « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتهجر « حبيبها » حبيب : مفعول به لتهجر ، وحبيب مضاف وها : مضاف إليه «وما» الواو واو الحال ، ما : نافية «كان» فعل ماض ناقص ، واسمها ضمير الشأن « نفساً » تميز متقدم على العامل فيه ، وهو قوله « تطيب » الآتى « بالفراق » جار ومجرور متعلق بتطيب « تطيب » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى ليلى ، والجملة من تطيب وفاعله فى محل نصب خبر « كان » =

وقوله :

١٩٥ — ضَيَّعْتُ حَزْمِىَ فِى إِبْعَادِىَ الْأَمَلاَ
وَمَا أرْعَوَيْتُ ، وَشَيْبًا رَأْسِىَ اشْتَعَلاَ

وَوَافقَهُمُ المصنف فى غير هذا الكتاب على ذلك ، وجعله فى هذا الكتاب قليلا .

= الشاهد فيه : قوله « نفسا » فإنه تمييز ، وعامله قوله «تطيب» . وقد تقدم عليه ، والأصل « تطيب نفساً » وقد جوز ذلك التقدم الكوفيون والمازنى والمبرد ، وتبعهم ابن مالك فى بعض كتبه ، وهو — فى هذا البيت ونحوه — عند الجمهور ضرورة ؛ فلا يقاس عليه .

وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن الرواية فى بيت الشاهد :

* وَمَا كَانَ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ *

ونقل أبو الحسن أن الرواية فى ديوان الأعشى هكذا :

أَتُؤْذِنُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَلَمْ تَكُ نَفْسِى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد فى البيت .

وقال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : والذى وجدته فى ديوان أعشى همدان رواية البيت كما رواه الشارح وأكثر النحاة ؛ ففيه الشاهد الذى يساق من أجله .

١٩٥ — البيت من الشواهد التى لا يعلم قائلها .

اللغة : « الحزم » ضبط الرجل أمره ، وأخذه بالثقة « ارعويت » رجعت إلى ما ينبغى لى ، والارعواء : الرجوع الحسن .

الإعراب : « ضيعت » فعل وفاعل « حزمى » حزم : مفعول به لضيع ، وحزم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فى إبعادى » الجار والمجرور متعلق بضيع ، وإبعاد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر لفاعله « الأملا » مفعول به للمصدر « وما » الواو عاطفة ، ما : نافية « ارعويت » فعل وفاعل « وشيباً » تمييز متقدم على عامله وهو قوله « اشتعلا » الآتى « رأسى » رأس : مبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « اشتعلا » فعل ماض ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الرأس ، والألف للاطلاق ، والجملة من اشتعل وفاعله فى محل رفع خبر المبتدأ . =

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ ؛ فقد منعوا التقديم(١) : سواء كان فعلا ، نحو : « مَا أَحْسَنَ زيداً رجلا » أو غيره ، نحو : « عندى عشرون درهما » .

وقد يكون العاملُ متصرفاً ، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع ، وذلك نحو : « كَفَى بِزَيْدٍ رَجُلاً » فلايجوز تقديم « رَجُلاً » على « كَفَى » وإن كان فعلا متصرفاً ؛

= الشاهد فيه : قوله « شيباً » حيث تقدم — وهو التمييز — على عامله المتصرف ، وهو قوله اشتعل ، وقد احتج به من أجاز ذلك كالمبرد ، والكسائى ، والمازنى ، وابن مالك فى غير الألفية ، ولكنه فى الألفية قد نص على ندرة هذا ، ومثله قول الشاعر :

أَنَفْساً تَطِيبُ بِنَيْـلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَنُونِ يُنَادِى جِهَارَا ؟

وقول الآخر :

وَلَسْتُ ، إِذَا ذَرْعاً أَضِيقُ ، بِضَارِعٍ وَلاَ يَائِسٍ — عِنْدَ التَّعَسُّرِ — مِنْ يُسْرِ

وقول ربيعة بن مقروم الضبي :

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيـدِ نَهْدٍ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا

وجعل بعض النحاة من شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

إِذَا الْمَرْءُ عَيْناً قَرَّ بِالعَيْشِ مُثْرِياً وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا

والاستشهاد بهذا البيت الأخير إنما يتم على مذهب بعض الكوفيين الذين يجعلون « المرء » مبتدأ وجملة « قرعينا » فى محل رفع خبره ، فأما على مذهب جمهور البصريين الذين يجعلون « المرء » فاعلا لفعل محذوف يفسره ما بعده فلا شاهد فيه ، لأن التقدير على هذا المذهب : إذا قر المرء عيناً بالعيش ؛ فالعامل فى التمييز متقدم عليه وهو الفعل المقدر ، إلا أن يدعى مدع أن تأخير مفسر العامل بمنزلة تأخير العامل نفسه .

(١) وربما تقدم على عامله وهو اسم جامد ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر اتفاقا ، كقول الراجز :

وَنَارُنَا لَمْ يُرَ نَاراً مِثْلُهَا قَدْ عَلِمَتْ ذَاكَ مَعَدٌّ كُلُّهَا

لأنه بمعنى فعل غير متصرف ، وهو فعلُ التعجبِ ؛ فمعنى قولك : « كفى بزيد رجلا » مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً[1] !.

* * *

(١) من القواعد المقررة أن الشيء إذا أشبه الشيء أخذ حكمه ، ويجرى ذلك فى كثير من الأبواب ، ونحن نذكر لك ههنا بعض هذه المتشابهات لتعرف كيف كان العرب يجرون فى كلامهم ، ثم لتعرف كيف ضبط أئمة هذه الصناعة قواعدها ، ثم لتعود بذاكرتك إلى ما سبق لك أن قرأته فى هذا الكتاب وغيره من كتب الفن لجمع أشباه ما نذكره لك .

(ا) المشتقات كلها — من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة — أشبهت الفعل فى مادته ومعناه ، فأخذت حكمه ، فرفعت الفاعل ، ونصب المتعدى منها المفعول .

(ب) ما ، ولا ، وإن ، ولات ، هذه الحروف أشبهت ليس فى المعنى ، فأخذت حكمها ، فرفعت الاسم ونصبت الخبر .

(جـ) إن وأخواتها ، أشبهت الفعل فى معناه ، فرفعت ونصبت ، وقدم منصوبها وجوباً على مرفوعها ، بعكس الفعل ، ليظهر من أول وهلة أنها عملت هذا العمل لكونها فرعاً ، وجاز أن تنصب الحال لهذه المشابهة .

(د) تشابهت « إلا » و « غير » فأخذت كل واحدة منهما حكم الأخرى ، فوقعت « غير » أداة استثناء كإلا ، ووقعت « إلا » صفة كغير .

(هـ) تشابهت « عسى » و « لعل » فجاء خبر عسى شذوذا مفردا كخبر لعل ، فى نحو « عسى الغوير أبؤسا » وجاء خبر لعل مضارعا مقترنا بأن فى نحو « لعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته » .

(و) أشبه الاسم الموصول أسماء الشرط ، فجاز أن تدخل الفاء فى خبر الاسم الموصول فى نحو « من يزورنى فإنى أكرمه » كما تدخل فى جواب الشرط .

* * *

قد تم — بعون الله تعالى ، وحسن تأييده — الجزء الثانى من شرح العلامة « ابن عقيل » على ألفية ابن مالك ، وحواشينا عليه التى سميناها « منحة الجليل ، بتحقيق شرح ابن عقيل » ويليه — إن شاء الله تعالى — الجزء الثالث ، مفتتحاً بحروف الجر .

هذا ، وقد عنينا بتحقيق مباحث الكتاب فى هذه الطبعة ؛ فجاء — بحمد الله جلت قدرته ! — على خير ما يرجى من الإتقان ، وتلاقت فيه جميع شروح الكتاب وحواشيه على كثرتها ، فصار بحيث يغنى عن جميعها ، ولا يغنى عنه شيء منها .

كتبه المفتقر إلى عفو الله تعالى

محمد محيى الدين عبد الحميد

فهرس الموضـــوعات

الواردة فى الجزء الثـانى من « شرح ابن عقيل » على ألفيـب مالك

وحواشينا عليه المسماة « منحة الجليل ، بتحقيق « شرح ابن عقيل »

تمت فهرس الجزء الثانى ، والحمد لله أولا وآخرا
وصلاته وسلامه على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه